

تصنيف الفقهاء
في مسائل الفقه
في مسائل الفقه
في مسائل الفقه

منشور في مكتبته
في مسائل الفقه
في مسائل الفقه

**Return to Off-Site
Place on Off-Site Return Shelf**



DO NOT COVER



**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

New York University
Bobst, Circulation Department
70 Washington Square South
New York, NY 10012-1091

Web Renewals:
<http://library.nyu.edu>
Circulation policies:
<http://library.nyu.edu/about>

THIS ITEM IS SUBJECT TO RECALL AT ANY TIME

RETURNED
SEP 15 2012
BOBST LIBRARY

NOTE NEW DUE DATE WHEN RENEWING BOOKS ONLINE



Suyūrī, al-Miqdād ibn 'Abd Allāh
/ Naḍd al-qawā'id al-fihriyah
'alā madhhab
al-Imāmīyah/

من مخطوطات
مكتبة نزيل الله المرعشي العامة
(٧)

نَضْدُ الْقَوَائِدِ الْفِهْرِيَّةِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِيَّةِ

تأليف

الفقيه المتبحر والاصولي المتكلم
مقداد بن عبدالله السيوري الحلبي
المتوفى سنة ٨٢٦

تحقيق
السيد عبد اللطيف الكوهمري

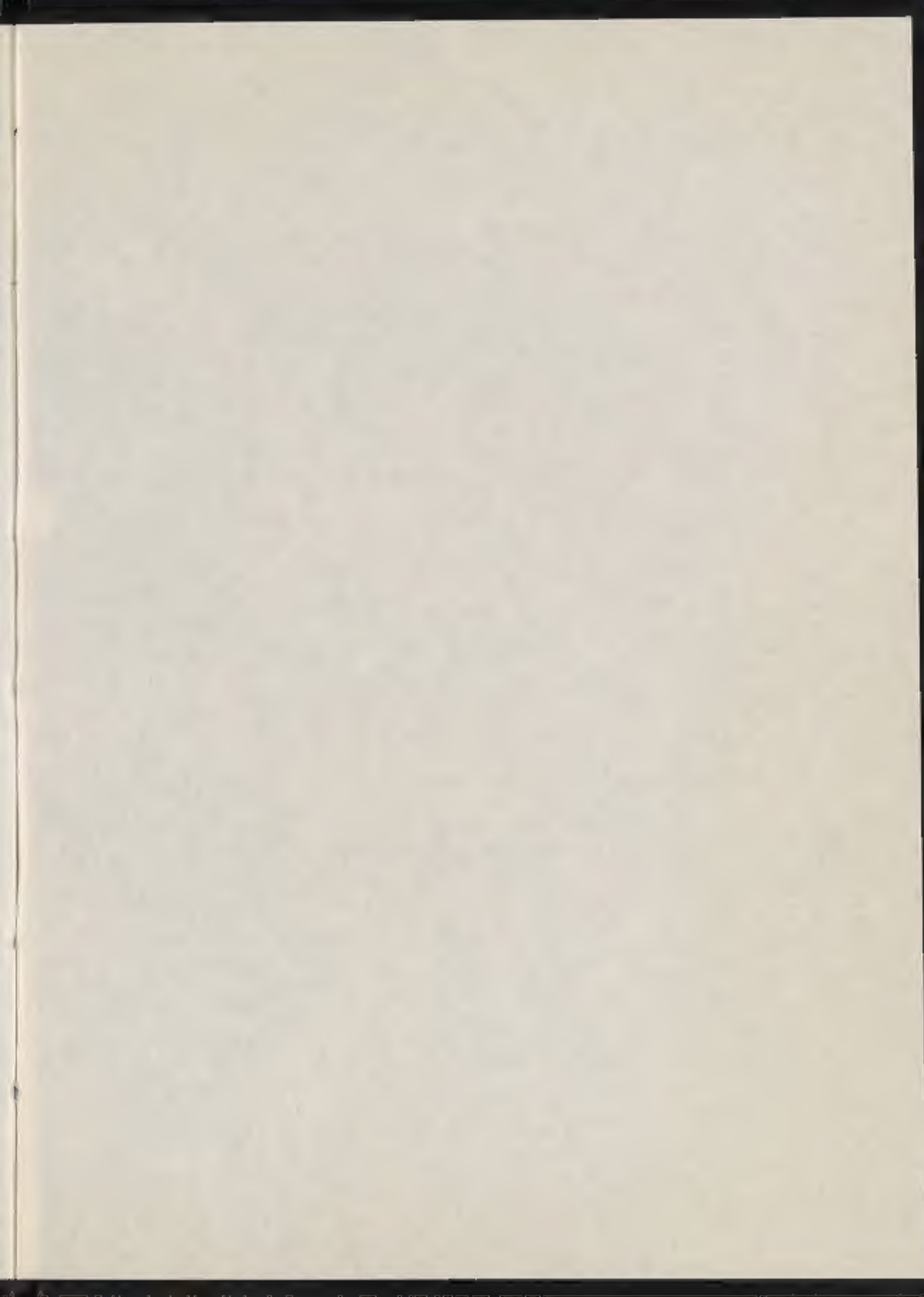
باهتمام
السيد محمود المرعشي

BP
144
5914
1982
c.1

كتاب : نقد القواعد الفقهية
تأليف : الفاضل المقداد السيوري
تحقيق : السيد عبد اللطيف الكوهكمرى
نشر : مكتبة آية الله العظمى المرعشى
طبع : مطبعة الخيام - قم
التاريخ : ١٤٠٣ هـ
العدد : (٢٠٠٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدته استتماماً لنعمته ، واستلاماً لغزله ، واستعصاماً من معصيته ،
واستعينه فاقلة إلى كفايته ، أنه لا يضل من هدايه ، ولا يزل من
عاداه ، ولا يفتقر من كفاه . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا
شريك له ، شهادة معتصماً بخلاصها ، معتقداً بمصاحها ، لتمسك
بها أبداً ما أبقانا ، ونُدخِرها لأهائيل ما يلقانا . وأصلي وأسلم
على سيدنا محمد عبده ورسوله ، أرسله بالدين المشهور والعلم
المألوف والكتاب المسطور ، وعلى آله الطيبين الطاهرين
المنتجبين ، سيما أمام العصر وناعوس الدهر الحجة بن الحسن
العسكري عجل الله تعالى فرجه الشريف .



التعريف بالكتاب

« الفوائد والفوائد » مما ألفه الشيخ أبو عبدالله محمد بن مكّي العاملي

المستشهد سنة ٧٨٦ .

قال في إجازته للمولى العالم التقي الورع زين الدين أبي الحسن علي بن عز الدين أبي محمد بن الحسن المعروف بابن الخازن : « كما صنفه كتاب « الفوائد والفوائد » في الفقه ، مختصر يشتمل على ضوابط كلية أصولية وفرعية تستنبط منها الأحكام الشرعية ، لم يعمل للأصحاب مثله - انتهى .

والكتاب الحاضر « تصد الفوائد » كما يظهر من اسمه نظم وترتيب ونصه وتهذيب لهذا الكتاب الشريف بترتيب أبواب الفقه والأصول من غير أن يزيد شيئاً على أصل الكتاب إلا في مسألة القسمة وضعها في آخر الكتاب .

قال في أول الكتاب بعد الخطبة : ولما وفق الله أئمة كتاب « اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية » رأيت أتباعه يكتبون في المسائل الفقهية والمباحث القروعية إحدى الحسينيين وأجدى الموحدين ، وكان شيخنا الشهيد قدس سره قد جمع كتاباً يشتمل على قواعد وفوائد في الفقه تأنيباً للطلبة بكيفية استخراج المنقول

من المعقول وتدريباً لهم في اقتناص الفروع من الأصول ، لكنه غير مرتب ترتيباً يحصله كل طالب ويتنزه فرصة كل راغب ، فصرفت عنان العزم الى ترتيبه وتهذيبه وتقرير ما اشتمل عليه وتقريبه .

فنظمه ورتبه على مقدمة في تعريف الفقه ، وقطبين : أولهما في القواعد العامة بشمل على عدة مطالب ، وثاني القطبين في قواعد متعددة . وعناوينه « قاعدة - قاعدة » .

هذا الكتاب كان مهجوراً عن طلاب العلم ومتروكاً في الرفوف ومخزوناً في الصناديق ودور الكتب ، لم تصل اليه أيدي المحصلين بل ولم يطلع بوجوده الا قليل من الخواص ، وظفرت به في المكتبة المقدسة المرعشية بقم - دام ظل مؤسسها المحترم - فأردت تحقيقه وتصحيحه واستخرت الله تعالى - ومنه الخير - وأقدمت على هذا المشروع رجاء أن يطبع وينتشر لينتفع منه العام والخاص .

ترجمة الفاضل المقداد

من أكابر رجال العلم وفطاحل العدل الذين المولى الفقيه الأصولي المتكلم
الشيخ جمال الدين * وعنه الله المقداد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن
محمد السبوري المعروف بالفاضل المقداد المتوفى سنة ٨٢٦ .

كان مدققاً في مذهبه ومصلحاً في سياطه ، وكان من الذين سهر
بيالي وأحكموا لأصولهم ، جمعوا أمثالهم ، وصعدوا الموائد ، ونحو
شرائع الإسلام وبيروا الحلال والحرام ، حذروا الرأفة إلى تجريد البلاغة ،
أسدوا الضالين إلى صراط المسترشدين ، ونبذوا من الأوراح الحلال واستناروا
من التوامع الإلهية ، واستكشفوا الكبور العرفانية من الأبغرية والحادثة

(١) صدر بمقدمة

عاش بشعبه ٩٤٨/٤٨ ، ربحه لأب ٢٨٢/٤ ، استدار ١٨٥/١٠٧ ، ٦٣/١١٠
- ١٦٧-١٦٩ ، هدية الفاضل ٤٧٠/٢ ، تنقيح المقال ٢٤٥/٣ ، الكافي والذات ٣٦٩ ،
٣٧٨ ، ٢/٣ ، أرواح ١٧١/٧ ، لأعلام سرر كلبي ٢٠٧/٨ ، نوافذة البحرين ١٧٢
أمل الامن ٣٢٥/٢ ، سرر كشف الطنون .

لسويته ولا تار اولويه ، لسمعوا يوم الحشر المدي لا يفتح فيه من ولا سور
الامن اتي الله بقلب سليم . الله درهم وعلى صاحب الشربة حرهم .

الفصل المقداد عند اصحاب التراجع .

قال في أمل الامل : الشيخ جمال الدين المقداد بن عبدالله بن محمد بن
الحسين بن محمد السوري الحلبي الاسدي ، كان عالماً فاضلاً متكلماً محققاً
مصدقاً .

وفي لرويات : هو الذي بعث عنه في فوهات ساحري اصحابه بالافضل
السوري ، ويقل عن كتابه في آيات الاحكام كثيراً . وكسبه ابو عبدالله وفي
بعض المواضع صفة أيضاً بالهروي بولا ، وكأيه كان من حمله متوسمي ذلك
المشهد المقدس حياً ومبياً .

ونقل من خط الشيخ حسن مرشد . وكان رجلاً حملاً من ارجل جهوري
الصوب درب اللند . موهباً في العقل مفسراً في علوم كثيرة ، فنهأ بمكاناً أصولاً
نحوياً منطقياً .

وفد ذكره غيرهم من اصحاب البرحم

اعقابه وولده

قال لرويات عن صاحب راض العلماء : ان له ولداً يسمى بعبدالله ، وهو
لدي ألف له المقد دكت . لاربع حديثه ولا حله يكني بأبي عبدالله

مسانحه واسائده

روى عن الشيخ لعلم شمس لعله والدين أبي عبدالله محمد بن جمال الدين

مكي بن الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن أحمد لسطي العمري الحريري
المستشهد سنة ٧٨٦ كان من اعظم تلامذته وخصماً له، ودر شي هذا تسمية
أحد تأليفه باسمه وهو كتابه لمائل لمعد دباب. قال في الروايات وهو
الذي يرض في كتابه لاسدالية القسوى و تحلايات ، وكان سنة ثلث المئات
لى تلميذه الشيخ مقداد السبوري

قال العلامة سحلي في احداث الحار في قصه شهادة الشهيد محمد بن
مكي وجدت في بعض المواضع ما هذه صورته : قال السيد عز الدين حمزة
ابن محسن الحسني وجدت بخط شيخنا المعروف العالم العامل أبي عبد الله
المقداد السبوري ما هذه صورته .

كانت وفاة شيخنا لاعظم شهيد الأكرام أبي شمس الدين محمد بن مكي
قدس سره وفي حقه اقدس مره تسع حمادى لادى سنة ست وثمانين
وسبعمائة، قتل بالسيف بمصاف نو رحم ثم أحرق بسدة دمشق لعن الله الفاعلين
بذلك ولراصين به ، في دولة بيدمر وسقطه بفرق عوى الماكي يسمى
«برهان الدين» و«عماد بن جماعة الشافعي» ، وبعبث غله في ذلك جماعة كثيره
بعد أن حبس في القلعة الدمشقية سنة كاملة .

وكان سبب حبه أن وشى به في لندن الحسامي بعد حو به وظهور أمره
لارتنا ، منه أنه كان عادلاً ، ثم بعد واد هذا لو شي قام عبي طريفته شخص
اسمه «يوسف بن يحيى» وارقد على مذهب الامامة وكتب محضراً شيخه
على شيخ شمس الدين محمد بن مكي مداته الشعة ومعتقداتهم ، وأداه كان
أفتى بها لشيخ ابن مكي وكتب في ذلك المحضر سبعون رسماً من أهل الحل
من يقول بالامامة والشيعة وارندوا عن ذلك وكسوا خطوطهم تعصياً مع يوسف
ابن يحيى في هذا شأن، وكتب في هذا ما يريد سبي لائف من أهل لسو حل

من المتصبيين وأنشوا ذلك عند وصي بيروت وقيل وصي صيدا، ونحوه، فمحصرون
 إلى لقاصي ابن جماعة بدعي، فهدى إلى الدعي لما لكي وقال له: تحكم
 فيه بمذهبك والاعتراف، فجمع بين الأمرين، فهدى إلى الشيوخ وأحضر
 الشيخ رحمه الله وأحضر المحضر وروى عليه، فانكر ذلك وذكر أنه غير
 معتقد له مراعيًا لمقتضى الحق، فلم يقل ذلك منه ومن به قد ثبت ذلك شرعاً
 ولا ينقص حكم الدعي فقال الشيخ لقاصي ابن جماعة: بي شافعي المذهب
 وأنت من المذهب وما فيه وحكم في مذهبك، وأما المال الشيخ ذلك لأن
 الشافعي بحوزة، لم يرد عنه، فقال ابن جماعة: حيث علمي مذهبي يجب
 حسمك منه كما أنه ثم استسبك، أما الحسن فقد حسب ولكن أنت استعمر الله
 حتى أحكم بالسلامك فقال الشيخ: ما فعلت ما يوجب الاستعمر خوفاً من أن
 يستعمر فشتوا عليه الدب، فاستعمره من جماعة وقد استعمرت فثبت الدب
 ثم قال: الآن ما عاد الحكم أي عدرا منه وعاداً منه لأهل البيت عليهم السلام،
 ثم قال عاد الحكم إلى لما لكي، فمما لما لكي ونوصاً وصفي ركعتين ثم
 قال: حكمك ما هو في ذلك، فأبوه استسب وفهم به ما قلناه من القتل والصلب
 والرجم والحرأق، وسعد في حرره شخص يدل به محمد بن الترمذي
 وكان تاجراً فاجراً^١.

ودكر هذه قصة في «لؤلؤة المحربين» عن خط الشيخ أبي الحسن سلمان
 ابن عبد الله المحراني أنه قال: وجدت في بعض المجموعات بخط من أتى به
 مقولاً من خط الشيخ العلامة جعفر بن كمال الدين المحراني ما هذه صورته^٢

(١) البحار ١٠٧/١٨٥

(٢) لؤلؤة المحربين ١٤٨

ثم ذكر القصة بتمامها .

تلاميذه والرايون عنه :

١ - الشيخ لعاصم لعالم الشاعر الحسن بن راشد الحلبي .

٢ - رضي الدين عبد الملك بن شمس الدين اسحق بن عبد الملك بن محمد

الحافظ القمي القاشاني

٣ - العالم لعاصم الشيخ زين الدين علي بن الحسن بن علاقة ، حازه في

نبي جمادى لثانية سنة ٨٢٢ ، ونقل عن صاحب «ربيع العلماء» أنه قال : رتب

كتاب «لاربعة حديثاً» لعقداً في أردبيل في مجموعة بخط تلميذ لمصنف

وعليه اجارته له صورتها :

«أنهى قرأه هذه لاحاديث الشيخ الصالح لعالم لعاصم زين الدين عبي

ابن الحسن بن علاقة و«حوت له روايته عبي عن مشايحي قدس الله أرواحهم .

وكتب العقداً بن عبد الله السبوري في الخامس والعشرين من جمادى الاولى

سنة ٨٢٢»^(١)

٤ - العالم لعاصم المولى أبو الحسن عبي بن هلال الحر ، ثري العرفي

شيخ مشايخ الامامية في عصره . قال للمحقق الكركي في اجارته لعاصم صفى

الدين عيسى : «مد الشيخ الحبيب بروي عن جماعة من الاساطين من «أحلاه

تلامذة لشهد الاول وفهر المحققين منهم الشيخ عقداً بن عبد الله لسبوري

عن الشهيد .

(١) اجاره مزين حدقه في نبي جمادى لثانية سنة ٨٢٢ على ظهر كتاب «آداب

بحج» للمحرر وشيخ عبي شهر لاربعة حديثاً ، أيضاً بسحر «راجع القديس ٢٥١١٧/٦ ،

٥ - العلامة الشيخ شمس الدين محمد بن لشجاع انقطاع الانصاري لحيي
صاحب كتاب « معام » من في لغة آت باسم »

آثاره وتاليفاته

- ١ - آداب الحج . ذكره في درعة ١٧/١ ولم يطبع الى الان .
- ٢ - الادعية الثلاثون . قال فيه « وقص لشروع في لعرض المعهود بذكر
مقدمات بوجه في المقصود » ثم بعد ذكره لمقدمات ذكر لادعائه وهي ثلاثون
دعاء عن النبي والائمة عليهم السلام مرتباً الى آخرهم ، رأيت نسخة منه بخط
جعفر بن محمد بن يكة الحلي سنة ٩٤٠ في كتب السيد محمد علي السبزواري
بالكاظمية لم يطبع الى الان
- ٣ - لارمول حديثاً رآه صاحب « روض بعباد » في أردبيل كما مر
وألفه بوجد . لم يطبع الى الان
- ٤ - ارشاد الله من النبي بهج المبرشدين شرح لبهج المبرشدين في
أصول الدين للعلامة لحيي . فرع من أبيه آخر بهار لخميس الحادي والعشرين
من شعبان سنة ٧٩٢ . طبع بيميني في سنة ١٣٠٣
- ٥ - الاعتماد في شرح واحب الاعتماد . وسماه بهج بعد ذكره في الروضات
سهو من لعم كذ قول في الدريعه . لم يطبع الى الان .
- ٦ - لا ور لجلابه في شرح اصول تصورية للخاجا نصير الدين الطوسي
واصول أصبه درسي قد ترجمه ركبن بن محمد بن علي النجرجاني تلعيد
العلامة لحيي ، و مؤلف قد شرح تلك نسخة المعربة بعنوان وقال - قول
وصدوره باسم الميث حلال بن علي بن شرف الدين المرتضى العلوي الحلي
الاولي وسماه باسمه . لم يطبع الى الان .

٧ - تجويد الراءه في شرح تجويد الراءه في علمي المعاني والسنن .
الأصل للشيخ الحكيم كمال الدين مشتمل على من مشتمل على المشتمل المتوفى
سنة ٦٧٩ ، ويقال له « أصول للراءه » لم يطبع الى الآن .

٨ - لتصفح اربع في شرح المختصر جامع قول في الروضات : وأما
كاتبه لمصباح الذي هو في « حقه معتمد لوصيحه وهو مشتمل على كتاب في القه
لاستدلالي - (ي آخر ما قال - سيطر انشاء الله تعالى وهو مشتمل الاسباب .
٩ - تفسير مقتضيات القرآن . ذكره في ربحه الادب

١٠ - الاسمه العبد ذكرها في الدرس في الاعلام لم يطبع .
١١ - جامع الفوائد في مباحث قواعد ، لخص قواعد استاذ الشهيد .
لم يطبع الى الآن .

١٢ - شرح سوسن لبحر في شرح سوسن في النحو و لغوي
الرقمي ، ذكره في ربحه الادب لم يطبع الى الآن .

١٣ - شرح لعمه - ذكره في الدرر لم يطبع الى الآن .
١٤ - شرح ادب حادي عشر مسمى « جامع يوم الحشر » طبع مرارا
وهو في علم الحلام

١٥ - شرح سدي ، اصول لعم لاصول لعلامه الحلبي ، سماه « بهايه
المأمول » في جز ٤ كتب لعم حسن صدر الدرس لكاملي موجود لم يطبع
الى الآن .

١٦ - كبر لعمان في فقه القرآن . طبع بظهر ن سنة ١٣٨٤ هـ .
١٧ - لعم مع الالهيه في مسائل الكلاميه ، في الروضات : من أحسن

ما كتب في من الكلام على أحمل الوضع وأسد النظام . طبع سرور .

١٨ - لأحارات، من أحار من مختصرات لتلميذه الشيخ زين الدين عبي

س الحسن بن علافة المذكور في عداد تلاميذه

١٩ - تصد نفواعة الفقهية على مذهب الإمامية . وهو هذا الكتاب بين يديك .

تحقيق الكتاب

عسى يسعد السحبين لمخطوطين بعد كورتس اعتمادنا في تحقيق وتصحيح الكتاب .

١ - بعد اموالي الشيخ صالح بن سليمان العامري سنة ١٠٧٤ هـ ، وحفظها
 أصلاً وكانت عنده آثار لتصحيح وإمقاسة وبهامشها حواشي بأصناف عند الله بن
 حسن . وأخرى بأصناف : أبو الحسن

٢ - بعد اموالي فضل الله بن محمد ، ورمزها اليها « ب » وعليها أيضاً
 حواشي محبصرة كتبها أصلاً ، وفي آخرها « بلغت مقاسه بقدر لطافة
 الإنسان من نسخة نسطور عن الأصل وبالله المصمة وبتوفيق وهدى أرملة
 التحقيق » وعلى طبعها تملك الحاج ملامحمود بن الحاج محمد رضا السيدكلي
 لكاشاني بتاريخ ١٢٨٨ هـ .

وبالرغم من هذا البلاغ والتصحيح والمقابلة لم تكونا حائزين من السقط
 والمهمل ولا شاذ لانها كالطبعة الثانية للإنسان وان عمله لا يحلو عن هذه الأمانة
 عصمه الله تعالى

وقد خرج الآيات الكريمة والاحاديث الشريفة وأوضحها لتعنت الذي
يحتاج إلى التوضيح والدون وعلقنا تعامق رثنا ضرورها لبيان ما لعله أهم
من الكتاب

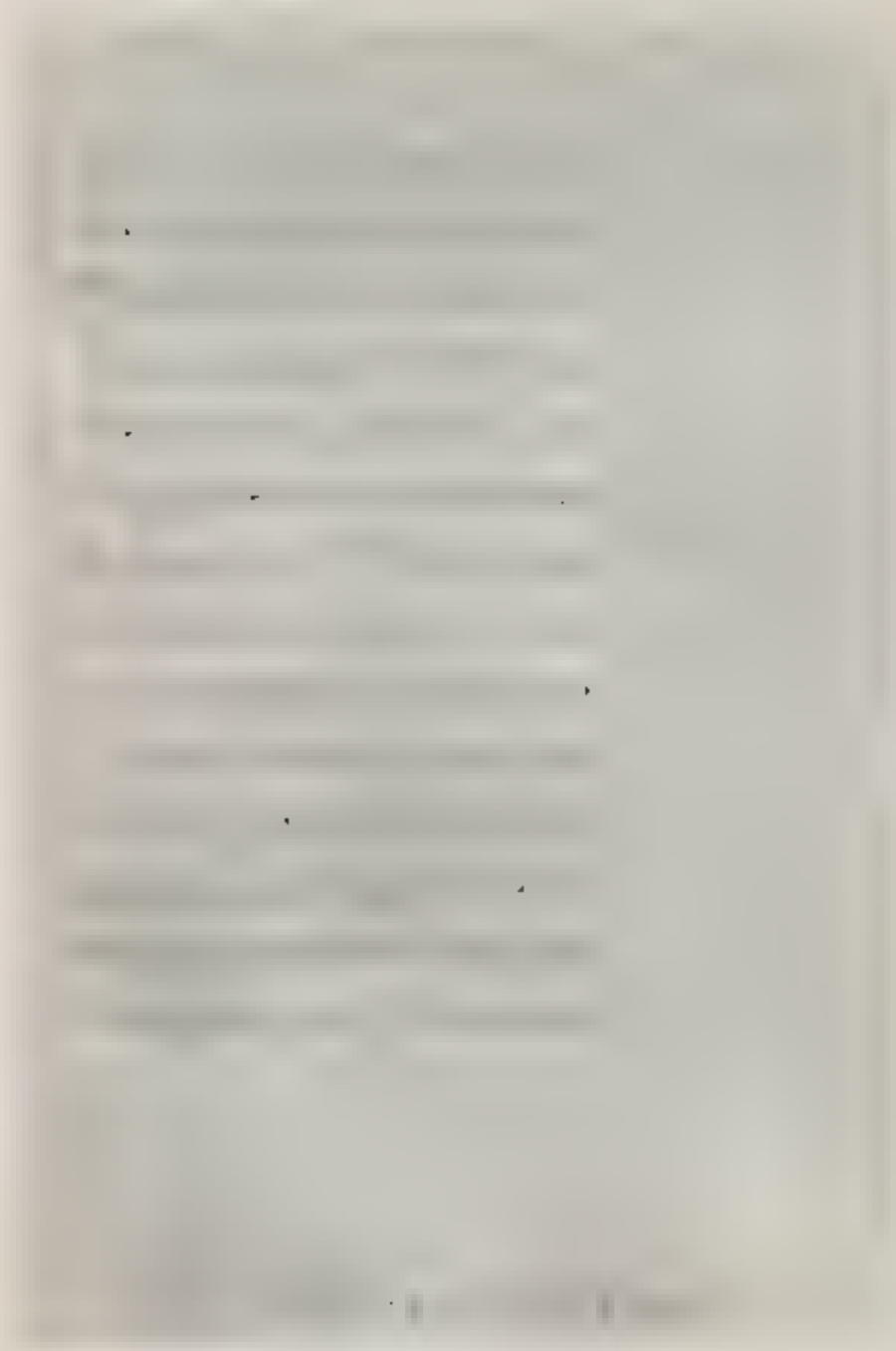
وعسى الله تعالى قصد لسبيل ومنه التوفيق والتسديد

لداعي

عبد اللطيف بن علي أكبر الحسيني

الكوهكمري الخوئي

عمى عنه وعن والديه









نَصْدُ الْقَوْلِ عَنِ الْفَقْهِيَّةِ
عَلَى مَذْهَبِ الْأَمَامِيَّةِ



الفصل الثاني

وما آتاكم من دينكم رحمه وهي آية من آيات ربه وأفضل علما من سجدات
 جودك ما نزل عن قلوب الصالحين ، وصيرون في محضه قد اوحى من جملة في
 لقول مؤبدا والفعل مسددا

وصل اللهم على من أرسله بشرا وبشرنا وشهدنا ، وصيرون "من هو دما هيك
 ورلان عبد مكرم مؤيد ، وسمعه به بالو جود ومضاح حلفت بعد أن كات
 محمد وآله بنهم ابدع به في الردى ، وارتفع أعلام الحجي "

- ١) اسجدوا لله جميعا ، وسجدوا عطف من هذا المعنى
- ٢) صد بعدك وسجد ، وفي الخبر : هذا قلب بعدكم ، صدأ الحديد ، أي
 يركب ، رزين مباشرة ، معاصي
- ٣) الصفة بالذكر في الأصل ، لكنه في بعض النسخ ، صاحب رحلا بشر به ، ثم
 بردها ، لا يقطع السر ، ثم كثر سبحانه حتى خلق على كل عطف ، صفة أي عطية .
- ٤) الحجي لعن

و جمعیت اراکین لهنی ، مایبق ناری و عدا و در " شارقی و بدا

أما بعد فإن مسأله بحسن الحجة في عمر الذي سده منه من أعظم
المرغبات وأسئله المواضع، وله وفقه لوزير كتاب «اللوامع الالهية في
المباحث الكلامية» رأيت أنه بكتاب في المسائل الفقهية والمباحث
الفروعية حدى لحسن واحدى بموهبته، وكان سبحانه لشهد قدس لله سره
قد جمع كتاب يشتمل على قواعد وفوائد في عدة تأليفاً للطلبة بكيفية استخراج
المعقول من الصغرى ويدرس بهم في بعض الفروع من الاصول، لكنه غير مرتب
بدرجته بحسنه كل حديث وبشهر فوضه كل رغب، فصرفه من العزم إلى ترتيبه
وبهذه ويعرفه، ويسميه «الصدقواعد الفقهية على مذهب الامامية» وما
يؤيد من الأناقة عليه توكلت والله أسأل

وهو مرتب على مقدمة وقطع

- (١) حور لب الرحل د اعطرب وده حبيب نيرة
(٢) الحرة د لمر د المعروف والهي من لبيك دل رصعي وفلان حسن
نحسة في لمر ي حسن لندرو و نظره
(٣) نيك متاعه ينسله د چل بعبه فوق بعض
(٤) في من : د ايت د من د د ب بعب امانه د رجه

أما المقدمة

(هي تعريف المقه وما يتعلق بذلك)

وبها قواعد

| القاعدة | الأولى

« المقه لغة المهم ، واصطلاحاً هو العلم بالحكم الشرعي تعريه عن ذاته ،

انفصليته

فالعلم حس ، وقولنا ، لاحكام بخرج العلم ، لدواب واصعب ، وبالشرعية
بخرج العقل ، وبالمرعي بخرج أصول لشرعيه ضروريه ، وكونها عن أدلتها
بخرج علم وحب الوجود ، وكونها تفصيلية بخرج علم بمقدوره بما سدل
على المسألة حملاً بأنه « أفهني به لمعي وكلمة أفهني به لمعي فهو حكم لله في
حقي »

وموضوعه أحوال المكلفين من حيث هي معلق الانصاء أو لتجيير

ومسائله المطالب المثبتة فيه

ومبديه استصوره، وهي معرفة لموضوع وأقسامه ومعرفة لاحكام واقسامها
ومتعلقاتها وما صدق فيه، وهي ما يرجع اليها الاستدلال، وهي الكتاب والسنة
والأجماع والعقل، وأقسام ذلك وما يتعلق به

الغاية

قد نطق «الفقه» نصاً على علم طريق الحرية، وحصول ملكة يفيد الاحاطة
ب«حقائق» الامور لديونه ومعرفة دقائق آفات العوس، بحيث يسولي الخوف
عنها فنعرض عن الامور الدسه ونقبل على الامور الباقية

ولعل ذلك هو لمراد من قوله صلى الله عليه وآله وسلم «ألا أشكم، الفقيه
كل الفقه» قالوا: «يأي رسول الله» ول من لم يقط البس من رحمه الله، ولم
يؤسهم من مكر الله، ولم يؤسهم من روح الله، ولم يدع القرآن رعة عنه الى
ماسواه^١

وقول نصادق عليه السلام لا يكون لرحمن فيها حتى لا ياتي أي ثوبه
يتدل وبما سد فورة^٢ الجوع

والاول هو لمصطلح عليه، وعينه ماضي فطلي هذا لكتاب وعنه من كتب
الفقه

(١) في كب : بحقارة

(٢) أخرجه الكلبي رحمه الله عليه في الكافي ٣٦/١ عن علي أمير المؤمنين عليه
السلام مع اضافات واختلافات في المتن

(٣) فارتد فدرجاً أو فورة على

القاعدة الثانية

لما قرر في علم الكلام كون فعاله تعالى معطلة بالأعراض و استحالة حود العرض اليه وجب كونه لمصالح عبده ، وهو ما حب منع ودفع ضرر ، وكلاهما اما دينوي أو أخروي فالاحكام الشرعية لا يحتمل "حد هذه لاربعه ، وهي نظم" كتب الفقه .

وقد قررنا لأصحاب أن عرض لحكم الشرعي مأخوذي وهو بعدت أودنيوي لا يقتصر الى عبارة وهو الاحكام، أو يقتصر الى عبارة اما من طرفين وهو لعقود ، أو من طرف وهو لاعدات

واب شئت قلت شرع كلها لحفظ المقاصد الخمسة ، وهي: الدين ، والنفس ، ولعل ، و نسب ، و لعل التي حب تعريضها في كل شرعها ، والدين ينقسم العبادات ، وحفظه بالجهاد وتوابعه^١ وحفظ النفس شرع لفصاحص ، وحفظه الحياة وما يتعلق بهما^٢ وحفظ النسب بالنكاح وتوابعه والحدود والعمرات ، وحفظ المال بأكثر العقود و لمسبكات و حرمة العصب والسرفه وغيره ، وحفظ العقل بتحريم المسكرات وما في معابها والحدود و لتعزير وحفظ الجميع بأعضاء و شهادات وبر مهم

فائدة

فديجتمع في لحكم لواحد عرضين فصاراد ، فان المكسب لقوته وقوت عباده لواحي العقدة ذا يحصروحه المكسب في جهة وقصد به التقرب الى الله

(١) في ص وبقى نظم .

(٢) ومنها قتل المرتد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر

(٣) كالدية والكفارة

تعدى . فان لاعرض لاربعة تختمع فيه ، ولضع الديوي يحفظ لنفس
والاحروي بأداء الفريضة المقصود بها القرية ، وأما دفع الضرر الديوي فهو
أرائه لأنم لحاصل بنفس سرك القوت . وأما الاحروي فهو بعدد اللاحق
شرك الوجه

اخرى

بعادة تنظم ما عد المباح كما يحى ، وأما العقود والابتاعات فهي
أسس ترتب عليها الاحكام كما يحى ، أنص

وأما تسمى بالاحكام والعرض منها : ما سان الا واحد كالصيد ولاطعمة
والاشربة والاحد بالشمع ، وما سان الحرس كموجبات لحدود والجنابات
وعصب الامول ، وما سان الوجوب كعصب نقاصي وهوود حكمه ووجوب
قامه الشهادة عند التعيين ووجوب لحكم على نقاصي عند الوصوح ، وأما
بيان الاستحباب كالطعمه في المراث وسان ذب الاطعمة والاشربة والبدائع
والعفو في حدود الادبيس ووجوبهم وديانهم . وأما الكراهة فهي كثر من لافتمه
والاشربة وآداب القاصي .

[القاعدة] الثالثة

كل حكم شرعي يكون الغرض الاهم منه الدنيا ، سواء كان ليجب مع
أو دفع ضرر : فأما أن يكون مقصودا بالاصاله ، أو اتبع

١) الطعمة : الرزق ، وجميعها الطعم مثل عرفة وعرف ، وما لا ميراث ليجبات
أما هي طعمة

فالاول ما ملحت المص. وهو يدرك بالحواس الخمس، فان كل حاسة لها حظ من الاحكام الشرعية، فسميع الوحوب كما في القرية المحرمة وتحريم كما في سمع لعماء وآلات اللهو، ونصر الوحوب كما في الاطلاع على لعبوب وراده تقويم. واستحرم كما في تحريم النظر الى المحرمات، ونفس احكام الوص. ومقدمه من كتاب كلها الغرض الاهم منها اللبس، ويتعلق باللبس أيضاً بناس ولا يبي. وله لمحابس ومحصل اظهارات، ويتعلق بالدور احكام الاطعمة ولا شره ولا صيد ولا ذبح. وان لدفع الضرر، وهو حفظ المقاصد الخمس

والثاني وهو الذي يكون مضموداً بالسمع، فهو كل وسيلة الى المدرك بالحواس اولى حفظ المقاصد، ويحيى مفصلاً.

[القاعدة الرابعة]

الحكم خمسة لشرع متعلق بأفعال المكلفين بالانصاف أو التحجير أو الوص. فالأوصاء هو نهي، اما هو جود مع المص من المص - وهو الوحوب - أو الامعه - وهو سد - وهو عدم مع المص من المص وهو لتحريم أو الامعه وهو الكراهة

والتحجير لا يباحه، والوصع هو الحكم على شيء بكونه سبباً أو شرطاً

(١) أي هو حكم يوجب - بغير تدبير من النفس، والا فلا يحكم لا بد من الحواس الخمس

(٢) أي تقويم المص، فان تقويمه موقوف على لزمه فتجب

(٣) أي يجرى في اللبس الذي هو أحد الحواس أحكام الوطء والمناكحات من الوجوب والحرمة وغيرهما من الأحكام العمدية. وفي بعض النسخ: إذا افترض الأهم منها اللبس.

أو مابعاً .

وأضاف بعضهم الصحة و سطلا و العزيمة و الحصة و التقدير و الحجة
و الأربعة لأول صافره ، المس . و ما التقدير و ما محض لموجود معدوماً
كالقاء ، المسه بى مرتض بصيرر باستعماله ولى عاخر عن ثمة بعدراً معدوماً ،
أو يجعل المعدوم موجوداً ، وله أمثلة

(لأول) مسه ، بعد راحته في بيت الحصول قبل موته بان ثورث عنه و يعصى
منها ديونه ، فيه بعدر لميت المعدوم موجوداً للضرورة .

(الثاني) محدد مسه في الضوء قبل لونه ، فيعطى هذه اسة بتقدير آ الى
المحر ، مع أن الواقع عدم له .

(الثالث) تقدير املت قبل لحن في قوله « أعقب عندك عبي » ، وليس ذلك
كله من اب الاشرف ، لطبع بعدم هذه ، بعدرات .
و ما بحجة فهي مسند قضاء لحاكم ، كالأقر و المسه ، لمس و السكول
والحق أن هذه يمكن ردها الى مقام الوضع الثلاثة .

هشداية :

ظهر ان لحدث اما بكلفي « و وضعي » ، وليس بينهما مع جمع " ، بل
نفسان تماماً

« و جمعه » كانظرة عن حدث والخث و أسباب الحدث التي
من فعل بعد ، والصلاة فيها و حبه و سب لعصمه الدم ، و عمل لميت و جب

١ ، في مسه .

٢ ، وهي السب و شره و المانع

٣ ، بل بينهما عموم و خصوص من وجه

وشرط في صحته الصلاة عليه . وفي حكمه واحده وسبب في سقوط الفرض عن الساقين . ولا كفارة بدت وسبب في بحرمة محرمه ، وحكاح بدت وسبب في أشد سائي . والطلاق مكروه نوعا وسبب في التحريم . والرصد مسحب نوعا وسبب في التحريم . ولربا وثمة محرمه وسبب في لحد والتعزير وانقصاص ، والعق بدت وسبب في تحريم

«ب» وصحي لا غير . كأسبب الحدث . وليس من فعل تعد كالصوم والحلم و لخص وأورد الصلاة ورؤية الهلال ، وفيه اسبب محصه ، وحول تحول شرط لوجوب اركاء ، و يحصى سبع من الصلاة والصوم

وجعل بعضهم ضابط هذا مالا فعل فيه للمكلف ، ومنه لارث فيه ملك محص بعد وفوج اسبب

«ج» مكلفي لا غير . كالطهات فانها مكلف وليس فيها سبية ولا شرعية ولا مانعية ، وكذا اركاء وصوم ولحج والالفاظ بيه الحفظ .

هذا دألم بلحظ اعسر براءة لدمه أو سقوط الخطايا أو استحقاق الثواب فمع ملاحظتها فيه بزل هذا القسم ، لأن لسنه حاصيه بالسنه في ما ذكرناه «د» مبدأه مكلفي وعقاه وصحي ، فان وجوب لعقه سبب لملك الروجة و تحصانه سبب بلحظ ، واستند لحد و تعزير سبب لحرر عن المعصية . والعقاه سبب في سقط المعصية له

(١) لحلم صميم و مكان لثاني من بدت قتل . واحتم . رأى في مبدأه ذوي .

(٢) في بدت شرر اداء اركاء

(٣) لأن الانقاي بية التملك سبب في التملك فيكون من خطاب الوضع

(٤) أي مع ملاحظة هذه الاشياء يزول قسم خطاب التكليف

ومن هذه النظم السبع والرهن والحوالة والضمان والشركة والوكالة والشعنة
والأجره والمرزعة والمساقة وعراض ولعده ولوصه والهبه ولما سبقه
والعارية والوديعة إذا فرط ، فإن ذلك كله مباح .
وقد يستحب أو يحجب ، ويترتب عليه بعد وقوعه أحكامه .

« هـ » مدارك لأحكام سدنا أربعة : الكتب ، والسنن ، والإجماع ، ودليل

لعمل

أما الكتاب فدل على حجيته كونه كلام الله الذي يستحيل عليه تكذيب ولفسح .
و دسه فسميت من وجهين . فالنص هو ما لم يحتمل خلاف ما فهم منه ،
والظاهر هو ما احتمل خلاف ما فهم منه لكن دلالة على انه مظهر من راحته
وهو من نص محتمل . ومع ما يحتمل خلاف ما فهم منه ، لكن لا رجحان
معه لأحد الطرفين . فعلى الظاهر المأول ، وهو ما في دلالة احتمال لكن مع
مرجوحية المحتمل

ويشترك النص والظاهر في محكم والمحمول ، ولما أول في لفظه .

وأما السنة فهي : ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو عن أحد من أصحابه أو عن أحد من التابعين أو عن أحد من المتقدمين أو عن أحد من المتأخرين أو عن أحد من الأئمة أو عن أحد من العلماء أو عن أحد من الحكماء أو عن أحد من المشايخ أو عن أحد من السلف أو عن أحد من الخلف أو عن أحد من الأئمة أو عن أحد من العلماء أو عن أحد من الحكماء أو عن أحد من المشايخ أو عن أحد من السلف أو عن أحد من الخلف .
ومما يدل على حجيته قوله صلى الله عليه وآله وسلم « ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو عن أحد من أصحابه أو عن أحد من التابعين أو عن أحد من المتقدمين أو عن أحد من المتأخرين أو عن أحد من الأئمة أو عن أحد من العلماء أو عن أحد من الحكماء أو عن أحد من المشايخ أو عن أحد من السلف أو عن أحد من الخلف » .
الله وعبرتي^{١٣} وآية الظاهر^{١٤} نص في الباب .

(١) سورة البقرة ٧٠

(٢) سورة البقرة ٤٤

(٣) كمال الدين وسام لعمه ١/٣٣٤ ، ومعاني الأخبار ٩٠ ، أيوب ١/٥٧

(٤) سورة البقرة ٣٣

و شرائط وجوب وجود المعصوم في كل وقت دليل حتمي نصاً
وكلاهما اما قول واقسامه كما تقدم، أو فعل فأما بيان مدح للمس في وجهه
و اما الثاني فلا حاجة فيه لأمح عدم التوجه، ويعبر برب كان يكون فحجة لاستحالة
لنفيه عليه، وان كان امامياً ممحتملاً.

وأما الإجماع فهو وجوب رجوع المعصوم بأي تسجل عنه احتياطاً
وأما العقل فقد يكون مع استقلاله ضرورة أو نظراً، وقد يكون لا مع
استقلاله

وله قسم كثير من مفهوم موافقة أو مخالفة أو غلبة معصومه أو اتحاد طريق
كما هو مذكور مفصلاً في الأصول.

وفي حجة هذا القسم لابي خلاف، فعوى في بعضه لحدثة كالفئة
المنصوصة ومتخذ الطريق وبعض المذهب، لموافق وهو ما يكون ثبوت الحكم
في المسكوك أولى.

والأحكام لما حوذه عن هذه أدلة سرية، ينظمها كتب الفقه والاحاديث.
« و » استدلوا بهذه من سدرت المذكورة قواعد خمسمائة اليها كثيراً
من الأحكام، سألني بها شيخ الله تعالى

(لا اول) البناء على الأصل، ويعبر عنه بأن ليس لا يرفع الشك، وهو
رجع إلى الدليل الأولي، أصح نصاً عدم الحكم السابق

ويجبه عليه قول أبي صلى الله عليه وآله وسلم أن الشيطان لأني أحكمكم
وهو في نصلاه يقول له أحدث أحدث، فلا يصرف حتى يسمع صوتاً أو
يجد رجلاً، روى عنه الله ريد وأبو هريرة وسئل روى عن ثمنا عنهم السلام^(١)

(١) البخاري أخرجه حديثاً في كتاب الوصية في هذا المعنى

(٢) تهذيب ٣٤٧/١ ورواه في ٣٦١/٣

(الثاني) ان العمل بحسب السنة لقوله تعالى « وما أمرنا لا يعبدا الله محضين له الدين » ، ولعمري ليس يصح لله عبادة ولا عبادة ولا عبادة ولا عبادة بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى . وتقديرنا لصحة الاعمال بالنيات أو اعتبارها وتقدير الثاني ان كل من نوى شيئاً حصل له وان لم يوسئاً لم يحصل له نصيبه الحصر .

(سفسره) قبل " لية ارادة إيجاد الفعل على الوجه المأمور به شرعاً أورد عليه ارادته تعالى ، لما نقرر من كونه موبداً للطاعات عبداً أو للكائنات عند الحصر ، مع أنها لا تسمى نية ، ويريد مقاربه قلنا : لا يخرجها بناءً على افتقار الممكن حد ذاته لى لمؤثر معين . حادثه قلنا : مدحاً نصاً على قول السيد معين : مع ما قلنا وسبق ، فهي اذن رادة نفسه لإيجاد الفعل على الوجه المأمور به شرعاً

(١) سورة البقرة :

(٢) أخرجه البخاري في باب « هذه الوحي » وفي باب « ان دعاء الله » . التهذيب ٨٣ / ١ أخرجه مرفوعاً عن أبي ذر ، (٣) في « بعد الثاني

(٤) قال العلامة رحمه الله في قواعد الاحكام في بحث الوضوء : « وهي ارادة إيجاد الفعل على الوجه المأمور به شرعاً

قال الشيخ الفقيه الكامل بهاء الدين الحلي في شرح الحديث السابع و ثلاثين من كتاب ذرعي بعد من كلام العلامة « و ارادة ارادة الفاعل وبالفعل ما بهم توطين النفس على التمرن ، فخرج رده الله تعالى لا يوافقنا ودحمت سنة الصوم والاحرام وأمثالها و يحار معنى « ارادة لإيجاد ، فخرج «

ثم اورد اعتراض شحه الشيخ على نفس سره عليه ورده من أحد رده لا اطلاع فليراجع الكتاب

(الثالث) اذا المشنة سبب في التفسير ، لقوله تعالى «يريد الله بكم اليسر»^(١)
 ولقوله «وما جعل عليكم في الدين من حرج»^(٢) ولقوله صلى الله عليه وآله
 وسلم بعثت الحنفية لسمحة لسهمة^(٣) ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم يسروا
 ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا^(٤)

(رابع) بحكم العرف و لعدة ادا فرض انتهاء النص اللغوي والشرعي
 فيه يحتمل^(٥) الخطاب على حقيقة العرفية والا لزم الخطاب بما لا يفهم
 وبه على عمار عدة «ما رأوا مؤمنون حسا فهو عند الله حسا»^(٦) ، هو
 من حر سيل ، ووقفه بعثهم على عبدالله بن مسعود

وربه جمع على أحد لعاده معنوى قوله تعالى «ليستأذنبكم الدين»^(٧)
 الآيات ، فان هذه الآيات حرب لعاده فيها ، لا يدل^(٨) ووضع لئلا وقبول
 التي صلى الله عليه وآله حذفت^(٩) تحيض في علم الله متا أوسعا
 كما تحيض النساء وقوله المكياك مكان لمدسه والورد ورد أمن مكة ،

(١) سورة البقرة ٨٥

(٢) سورة الحج ٧٨

(٣) الجامع الصغير ١٢٦ وقوله بعث الحنفية السبعة ومن حذفت صلى الله عليه وسلم

(٤) الجامع الصغير ٢٠٥

(٥) في من حكم لعرف وقوله يحتمل الخطاب ،

(٦) سورة البقرة ٥٨

(٧) في من وهدم من لا يدل

(٨) في من لرب في سد العادة في معرفة الصحابة ، قال أبو عمر ، حصة بنت
 جحش ثابت تستحاض وهي أحب ربيب حبس رسول نبي صلى الله عليه وآله وسلم
 - إلى أن قال - روى عنها بها عمر بن طلحة قال ماتت : كنت استحاض حيفة كثيرة
 شديدة ، فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم استفتيته وأخبرته فوجدته في بيت أختي
 ربيب

ورأى أن المدسة اعدوا لكل إمكان محل وأهل مكة نوراً لكان ماحرهم ،
ولأنه صلى الله عليه وسلم قضى في هذه السراة من عذب لها فسدت حائضاً أن
على أن نحو نظ حفضها بهراً وعلى أهل ، ماشه حفضها لئلا وهو ظاهر في
اعتبار العادة .

وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو
رداً . فيحمل أن يقال : لم أره من سبه مستعمل . وهو شمل مدحه عنه من
حيث سارع أو لعدد ، أو بعد عشر الموضع حدث هو عن أمره فعليه أمره .

(لخاص) يعني لضرر . مسنده قوله صلى الله عليه وآله وسلم في خبر
بني سعد لا ضرر ولا ضرار^١ انكر تضاد وحذف لغيره . فسد من ماحة
والدقظي وصححه الحاكم في مستدرك وفسر أبو حنيفة

أما كان من فعل واحد فهو ضرر ومن أنس فهو ضرر ، لأنه يدل من
المصاراة الصادرة من أنس . وبكأن مصدره الثاني غير منهى عنها لوقوعها
محرارة ومصاد ضرراً معاً للضرورة ، كقوله تعالى «أوحراء سته سته شهة»^٢ .
أو يقول الثاني منهى عنه أيضاً ، لأنه عدول عن قدر في العقو والأحسان
كما ورد صلى الله عليه وآله وسلم : «لا اله الا من نسمت ولا نحن من
حائلك»^٣

ب - ب الضرر من ضرر به صاحبه ولا يسمع به ، و ضرر ما تصرف به

(١) راجع الكافي ٣٠١/٥ ، التهذيب ٢٢٤/٧ .

(٢) الجامع الصغير ١٧٦

(٣) كافي ٢٩٢/٥

(٤) سورة الشورى ٤

(٥) الجامع الصغير ١٤٣

وتسمى

ح - ان الضرر سم والضرار مصدر ، فالهـي عن الفعل لذي هو المصدر
وعن اتصال الضرر الى الغير الذي هو الاسم
وهذا خير معناه الهـي ، وسيأتي في فصل مفرد جملة مما سطرع الى هذه
لحمس من الاحكام

(١) في هامش . وهو اتصال

المطلب الاول

(في القواعد العامة المترتبة على المقدمات السابقة)

(وما يتفرع عليها من المسائل)

وفيه مطالب :

المطلب الاول

(في مسائل عام الحكم)

وفيه فصلان

الفصل الاول : في الاقتضاء

وفيه قواعد وفوائد :

قاعدة :

الواجب ما يدم تاركه لا الى بدل . وبطلان أيضاً على ما لا يدمه وان لم يعقبه

(١) في يدم تاركه . لم يأت مدته كدركه بحممة مع اسان يظهر، وقد يكون في

الواجب لتحيزي ودم

ده وينفرع على ذلك أمور .

١ - به الصبي في عمره الوجوب .

٢ - أن يستعمله في الطهارة الكبرى هل يلحقه حكم الاستعمال أم لا ؟

٣ - أن طهارته الدائمة في الصبا محزنة حتى أنه لو بلغ لم يجب أعادتها .

٤ - أن صلاته في أول الوقت صحيحة ، فهو معتمد به ، ولا يصح

وجوب الإعادة في الموضعين .

٥ - أنه لو غفل من أن يصلي عليه هل يعد به؟ الأصح عدم الاعتداد به .

وينفرع حينئذ فردين

الأول لو سلم على المصلي فرد صلي لا يكون ذلك مسقطاً للعرض من

المصلي ، فمتى صلاته لم يسلم على تركه ، على قول قوي عندي بخلافه

لشخص

الثاني أنه لو سلم للمصلي على المصلي هل يجب عليه الرد؟ فيه نظر ،

من عموم لانه لم يقصده للوجوب مطلقاً ، ومن عدم الكسب وعدم قصده استباح

الوجوب ،

وينفرع بطلان الصلاة بترك الرد وعدمه ، والحق الوجوب ، لأن أفعاله

المبرمة توصف بصفتها المبرمة به ، ولهذا سوي الوجوب في الواجب والمندوب

فيه ، فتصح ذلك أحكام فعله ، ومن جعلته وجوب الرد ، وهو المطلوب .

تقسيم :

الوجوب بقسمين أصحاً

(١) بربطه بقرينة عالية : وإدخاله في حكمه بحجة صحيحة ، ما حسن في أوله ١ - فكان على كل

شيء : حيث : سورة البقرة ٢٥٥

« الأول » الواجب اما على الاعيان ، وهو ما أراد لشارع ايقاعه من كل واحد من المكلفين ، واما على الكفاية ، وهو ما أراد ايقاعه في الخارج لاعن مباشر بعينه

« الثاني » لو حب ما مضى . وهو مالا بعض وقته عنه ، أو مالا يسوغ تأجيله عنه ، ولو موبسح . وهو ماله ذهب
« الثالث » لو حب أن لا يحري عنه غيره وهو المعين ، أو يحري وهو
لشحر . وقد تركت بعض هذه مع بعض

فائدة

لواجب العسي شرعه بحكمه في تكرره كالمكسبه ، وان مصلحتها
الخصوع لله عز وجل وعظمته وساحته و لئلا لله والمثول^{ال} بين يديه والنهم
لحظته و بادب تادبه ، وكما تكررت الصلاة تكررت هذه لمصالح حكمه
ولو حب تكره في تعرض منه بر العمل الى الوجود ، وما بعده خال
عن حكمه كاعتاد الغرق^{ال} من يهلكه ومن ثم لا تكرر صلاة الحارة وجوباً ،
لان تعرض بدعه له ، وبمرة يحصل طم الاجابة ، والقطع غير مراد ، فلا تبقى
حكمه في الدعاء بعد ذلك بخصوصية هذا الميت
وما قيد ، بخصوصية لان الاحياء على الدوام مدعون للاموات لاعني
وجه الصلاة

(لئلا نصف قائماً

(في سره هاشم كاعتاد غير

فائدة :

لو حب على كفاه له منه ما فعل من حب سبوحه عن ، بعض فعل
لأفمن . وقد يسقط ما تعرض به فرنس ، معين ، كمن له مريض يقطعه تمريرة عن
الجمعة وان كان غير د من لأقارب ، وقد يقوم مقامه

ومن ثم من بعض الناس من لأب - مريض الكفاه فصل من مرض نفس ،
من حيث أنه يسقط بعمه الجرح عن نفسه وعن غيره

ويشكل بحوار سيد لأفمنه إلى رده سوب و لمدح لا إلى سقام
الدم ، أما الشروح فيه فانه يرمم بماله عتاً كالجهاز وصلاد الحارة

ومن جهة ان له سبها بالحب جاز لا يستبحر عنه كالاستبحار عن الجهاد .
وربما جاز أحد لأحره عن مرض النفس . كالبأ * من الام واطدم المصطر
إذا كان له مال فانه يطعمه ويأخذ العوض

قاعدة :

اسم بعضهم إلى حب إلى ككلى على لأطلاق ، وإلى ككلى الذي كان فيه
انه واجب فيه أو به أو عنه أو عنده أو منه أو عنه أو منه أو إليه

وذلك لأن حظرب الشرح قد يعقو بحرني وقد يتعلق بكلي ، وهو القدر
المشترك من أفر د حسن ، دون خصوصية الآخر د .

(١) في أ بالمعنى أن الواجب لكما في ألو من د ألى به يستحق سوب و د
بركة لا يستحق لعاب و بدم

(٢) لألأ كعب ول للن عبد الأورده ، جمعة الماء كاعتاب

والمعتق بالحرمي كالامر بالشهدين والوجه الى الكعبة
ولو حب انكلي مطعما هو المحتر ، والواحد فيه هو موسع

و واجب به ينقسم الى سبب الوجوب و لة الفعل ، مثال الاول مطلق الزوال
سبب وجوب لتغير في أي يوم كان ، ومطلق لاف سبب لوجوب صلاته
ومطلق ملك لصلاة سبب وجوب الركعة ، اذ لا خصوصية للذهب والعصاة مثلا
في ذلك ، فالمضروب سبب اما هو المطلق الذي هو مشترك بين المصيب ، ومثال
الالة مطلق الماء في الوضوء و نفس ، ومطلق التراب في التيمم ، ومطلق الستر
في السر و لجمار في الرمي والشاة في الذبح و لرفه في لغو

وبهذا يجب عن معالطة ، وهي ان يدل لمدعى أن الوضوء من هذا الاء
واجب ، لأن الوضوء واجب بالاجماع ولا يجب من غيره بالاجماع ، ويجب
فيه ، والا لاسعى الوجوب أو ان كان السر بهذا الثوب واجب في الصلاة ، لأن
لستر في الصلاة واجب بالاجماع - الى آخره

والجواب قولكم الوضوء واجب بالاجماع مع سببه لكنه واجب بمطلق
لماء - وهو القدر المشترك بين هذا الاء وغيره - فاذا انتفى الوجوب عن غير
ذلك الاء بالاجماع لا بد من ذلك الاء للوجوب ، بل نفس القدر المشترك بين
هذا الاء وغيره . والخصوصيات ساقطة من البين

ومثال لواجب عنه فرض الكفارة ، فانه واجب على مطلق لمكتمين .
ومثال لواجب عند دور في الحول في الركعة وعدم الحيض في الصلاة ،
فان الواجب بالمدى عند عدم الحيض وغيره من موسع^٢ ، وكذا عدم الماء من

(في هاتين - (بقي لوجوب

(٢ في من لوجوب

(٣ في ٢ من لوجوب و قد و لا سم يجب

لنعم بحب عبده لانه . وكذا أكل لميته عند عدم المساج ، إذ لمصب في وحوط
الاكل حفظ النفس عند عدم المساج . وعدم الحصله لاولي من حصول الواحد
المرتب كإظهاره ، وإن السبب هو الظاهر ، فيجب به الصوم عند عدم العتق .

ومثل الواجب فيه كالجس المحرق منه الركاه عمداً أو إغلا أو نقداً وقوتاً
في الفطرة أو كفارة .

ومثال الواجب عنه وهو حبس المعول في آخر شهر رمضان ، أي ولد كان
وأي روجه كان وفي صيف كان

ومثال نوجب مثله كل منلف له مثل مضمون وحرأ الصيد .

ومثال انوجب انه كالمس في الضوء ، و لمعبر حبس العروب ودخول الملب
في أبيه لله ، وكالوصول إلى مشهدة الحدران أو سماع لادن بالمسافر ،
وكالنهاية في بعدد

تهده عشر شتر كت كلها في نطاق الوحوط لمعنى كسي ، و حصص كل واحد
منها بحصوصية .

قاعدة .

الامر لتجيري يعلى ، بعدد المشرق ، وهو مفهوم أحده ، ولأنجبر فيه
ومعلق التجير لخصوصيات . لانه لا يجب عنه عس ' حدها كما لايجوز
له الاحلال بجمعها .

وهن يصح النهي تحييراً ؟ مع منه بعضهم ، لأن معنقه هو مفهوم ' حدها

(١) في من ولا تجبر منه ومعلق ' تجير .

لدي هو مشترك سيد. فيحرم جميع الافراد لانه لو دخل فرد الى الوجود دخل في صمته المشترك وقد حرم بالنهاي .

لا يقبل يستص الاحيين ولاه واست . فانه مهني بالبرويج بأهم شاء .
فيمول : التحريم هالمس على التحسر . لانه استمعى بالمجموع عبالاالمشرك
من الافراد . ولما كان المظلوب لا يدخل فيه المجموع في الوجود وعدم
الماهية يحقق بعدم جرمه من أحرانها أي لاجراء كان ، فاي أحت بركها خرج عن
عهدة المهني عن المجموع لالانه مهني عن القدر بمشرك . من لان الحروح
عن عهدة المجموع يكفي فيه مورد من أفراد ذلك المجموع ويخرج عن العهدة
بواحدة لامسها .

وكذا يقول في حلال الكفارة . لما وجب للمشتري حرم برك لجميع
لاستيرائه برك المشتري ، فالمحرم برك لجميع لا واحد من بعضها من الحاصل ،
فلا يوحدها على هذه الصورة الا وهو معنى بالمجموع لا بالمشترى
وكيف لا يكون كذلك . ومن المحال للمعنى ' ان يفعل فرداً من نوع أو جرداً
من كمى مشترك ولا يفعل ' ذلك المشترك لمبهي عنه ، لا ينسب لحرثي على الكلي
بالضرورة ، ولا فعل الا حص وعل الأعم ، فلا يخرج عن العهده في مبهي الا بترك
كل فرد

فرعان

(الاول) يمكن التخيير بين الواجب والندب اذا كان التخيير بين جـزء
وكل لا بين امور متباينة، وذلك كتخيير نبي صلى الله عليه وآله وسلم في قيام

[illegible]

للليل بين الثالث و نصف والنفس . ونحر^١ لمسافر في الأماكن الأربعة بين
القصر و تمام . ونحر للصلي في الأخرس من المسح ثلاثاً أو مرة . ونحر
السدي في سطار^٢ لمصر والصدقة وفي هذا نقل بعدد أوصاف من لو اجب
وسيجي^٣ محه

(لاني) قد نفع لحمر بين ما يحاف سوء عاقبته وبين ما لا خوف فيه ،
كتحريم الأسر ، فانه عليه سلام حر من نس ونحر فاحار النس . فان له
حرث من عبده لسلام : احتوت الفطرة ولو حرث الحمر يعوب أمتك^٤
ولس هذا تحريم بين المدح و نحره لأن سوء العاقبة يرجع الى اختيار
الماعلين

فائده

لحريم في الكفارت نحر شهوة ، ونحر الأمام من الفداء ولا سفر في
ومن في الأسر ونس نس و نحر و انقطع ، حالاً محر^٥ الأصلح للمسلمين .
وكذا في التعزيرات .

والأقرب أن نحر شهر للمحرم من فصوله من هذا النفس ، و [كذا] نحر^٦
المرأة للمنة أو لبعده ذاك من محر ، مع أن ظاهر الاحتار أنه بحسب الشهوة .
(١) في من ونحر مسافر و به ولا نس ونحر ممي و به في سطر
نحر

(٢) نحري في سطر و نس فيه و حرث الفطرة ، الى حره . وفيه مكنه
و فعل هي الفطرة من^٧ عليه و مثله
(٣) في من نحر لأصح
(٤) في من س [كذا] ، و به نحر لمرء
(٥) في من نحر لأصح
(٦) في من س [كذا] ، و به نحر لمرء

وكذا يحير تكلف بين الحقائق "أوبوات اللبوس في موضوع امكان الاختراج
وقد يقع التحيير بين المباحات والمستحبات .

قاعدة

١- واجب منه فوري . وهو ما يجب المبادر اليه في أول أوقات الامكان ،
وما ليس كذلك فهو عني لبراحي

و حنف في محدد الأمر العري عن الفراس . فقد بعض الاصحاب أنه
للفور . وعند آخرين صالح له ولبراحي . فهو مور

(لارب) ذاء الصلاد عند دخول الوقت ، يظهر من كلام بعض الاصحاب
نه عني الفور ، ولكنه يعنى عن ذم من أخر . والحق علمه .

(السي) قضاء الصلوات الفاشية . ولا كترون عني نه لفور ، سواء ذم
عمداً أو سهواً ، لعذر أولاً ، اتحدث أولاً ولا قرب البراحي

(الثالث) سببه المرتد ، ومرتدي أنه الى ثلاثة أدم

(الرابع) دفع لوكاة والحمس وكل حق لادمي عمر عالم به أو عالم مطالب
[عنى القول] ، ورد السلاء لعاء لمعقيب في قوله تعالى "فحبواه" ، ولكونه متوقفاً

١- احقاق جميع دفين ، بكثر لأول . وهو الأس لندخل في اراية ، لانه ربه
أن يركب ولاستحقاقه أن يعمل عليه وأن ينفع به

٢- باب الدون ه جمع بنت اللبون ، وهي ولد الناقة الابني التي استكملت السنة
لثابة ودحب في أربعة أصيبت بذلك لان أمها ولدت غيرها فصار لها ابن

(٢) في ص سواء كان عمداً

(٣) من على لقول ، بي من

(٤) سورة نساء - ٨٥

في نجان ، فأحرقه اصبر ، كاصبر ، لعمراء ، والهاشميين بأحير حفيهم ، و لائل
يتأخر ماله ، وكذا الحج للاحاديث الدالة عليه ولجوار عروص العارص ، اذ
السلامة من المشكوك فيها ، وكذا لجهاد و لحمة لما في التأخر من التعرير^(١)
على المعصية ، وكذا ككفار لابل كالتوبة الواحدة على الفور

(الحامس) لو سحر الرصد أو حصر معدن أو ما سيم بطالب سماح لاجيء
أورفع اليد ، والاقرأ أنه ليس على الفور .

(السادس) حتى الاستناع لرحل أو طالب به في موضع المطالبة على
لفور ، وكذا حقه به في الأربعة الأشهر ، وحتى لفسم و لنعقة و لسه [وحقه]^(٢)
عليها لو طلبه أمهلت بقدر التطيع للتهيئة لأخير .

(السابع) متى تولد ، قبل على الفور ، و لأقرب ، شراحي ، وله به ما لم
يقرب

(ثامن) لو دبر لسمع عنه من أو المدعي عنه اليه نحن ، لانه أيام
(تاسع) لو سأل المولى و لمطهر لا يضر بعد انقضاء احدى لم ينظر ، الا
أن يذكر عذراً فيؤخر الى انقضائه

(العاشر) إذا عسر^٣ الروح بالنعقة وهد لها لفسح يحيى حكمه
(الحادي عشر) إذا سكب المدعي عليه عن الحبوب ، قبل مرد اليمين على
المدعي في محل أو يقضى بالسكوب ، ومن بل يقول له يحاكم ثلاثاً
(الثاني عشر) للمتهم بالدم من بخمس منه آدم .

(١) في من وهاشم - من سحر

(٢) ليس وحقه في من ووه وانتهى لاغير

(٣) في من دأعسر ون

(الثالث عشر) داردت ليمس على المدعي قطب الامهال، والاقرب احسنه
ولا تقدير لامهاله .

قاعدده

السنة ترادف المستحب عالياً ، كما يرادفه التطوع والفصل والاحسان
وقد أطلق على الواجب في مواضع :

الاول - ماريون ، يشهد به .

الثاني - عن مس لاموات به

دست - فون بن بانوه لقنوت سنة واجبة من تركه متعمداً هي كل
صلاد والاصلا .

الرابع - فون الشح . ارمي مسون ، وعسره ابن ادريس بالوجوب .
وكل هذا ترادف الثبوت [بالسنة] ، فصار لفظ «السنة» من قبيل المشرونة

الفصل الثاني

(في اقسام الوضع)

وفيه اببحاث :

(لاول) قد عرفت انه ينقسم الى السب والشرط والمانع .

فالسب منه كل دريعة الى مطلوب ، واصطلاحاً كل وصف طاهر منسبط من

(١) ليس «باسه» في ص .

لدليل على كونه معترفاً لاثبات حكم شرعي بحث يلزم من وجوده لوجوده ومن
عدمه العدم .

وقد يحلف بالحكم على ما هو موجود ، أو قد شرط ، ووجود الحكم بدونه
محال . لأن المراد به نوع السبب ، فإدعاء عدمه بعض أخصافه ووجود الحكم عند
صف آخر فهو ناسخ لذلك الآخر

ونقول : الحكم الخاص المسند إلى سبب خاص يسع وجوده بسببه .
والشرط له العلامة ، وعرفاً ما يتوقف عليه التأثير ، بحث يبره من عدمه لعدم

ولا يلزم من وجوده الوجود ، كالتفرد لافصاله وبحول لركة
والمانع يجيء به .

(الثاني) في أقسام السبب وأحكامه ، وفيه قواعد

قاعدة

السبب المعنوي أو فني ، فلاول هو كون الوصف مستلزماً لحكمة باعته
على شرعية الحكم ، كالزواج سبب النكاح ، وحدث فانه سبب الانساع ، والآلاف
والمباشرة واليد فانيها أسباب لصحة

ومعنى السبب قد يكون فعل وقد يكون الشرع ، وقد تقدم

و الثاني أن لا يكون هناك حكمه ظاهره سوى مجرد الوقت ، كأوقات الصدقات
و لركاس و الصوم والحج .

قاعدة :

العة لابد فيها من المناسبه للحكم المرتب عليها . سواء جعلها باعثة أو

معرفة المحكمه و نسب أعم من ذلك ، اذ من الأسباب ما لا يظهر فيه أساسه
والعلة أقسام :

الاول - المجاسة في وجوب الفعل ، فانها مستفردة طبعاً ، فماسب ذلك
وجوب الاراله بالفعل وشبهه

ثاني - لرب في وجوب ، بعد ، لانه مؤد لى اختلاف الاسباب ، فيقع
لتقاطع والتدبر ، فماسب وجوب الحد ، اذ راع عنه

ثالث - نفس عند المكافي في وجوب انقصاص ، فانه سبب في رفق
لانفس المظنوب عذره ، لغناه بعبادة الله ، فجعل الرادع عنه القتل ليكون سبباً
في بقاء الحد ، كما أشار انه سبحانه بقوله : « لكم في انقصاص حياة »^(١) .

ارابع - لكثيره لاعدد شرعي في نفس ، فانها امر فاحش سفلا وشرعاً ،
فلا تاسبها قول الشهاد من المبتس بها ، بل يجب رد شهادته ، ليرتدع هو
ومثاله عن

ولو كانت الكبيرة لعدركمزا لا كره وشرب الخمر لاساعه نعمة لم يكن
ذلك عذراً ، لانه لا يؤذن باليهون بالامور شرعية

و نسب الذي لا يظهر فيه مناسبه - وان كان من من في نفس الامر كما من
في الاصول - مثله كالدنوك ، ياتي لاوقات لمصوب و يحدث موجب للوصوء
و اهل والاعتداد مع عدم الدخول و سبب لعدده في المسراة به دالتربص
والهرولة في السعي و رمي الجمار وتقديم الاصعب على الاقوى في ميراث العرقى
على القول الاصح من عدم التوروث منه و رث منه ، فان العقل لا يهتدي الى وجه

(١) سورة البقرة ١٧٩

(٢) في همنش من يؤدى

بحكمه لمقصيه لخص هذه الاشياء أساساً دون غيرها أو شروطاً أو موانع
 والحكمة الظاهرة فيها مجرد الإذعان والانقياد ، ولهذا قيل ان الثواب في
 هذه النوع التعدي أكثر ، لما فيه من الاعتدال المخصص الى العدة ، فهو يُلغ في
 الأحلاص مما يهدي العهول الى علمه ، فانه ربما كانت العلة باعثه على الفعل ،
 ولا يمنع محلياً .

ومن هذا عمل بعضهم ، لحدث الضعف في صفات الأعمال ، محافظة على
 قود المتوسط على امتثال الأمر ، وليس ذلك بعد عن الصواب .

قاعدة :

السب قد يكون قولاً كالقود والانتقاعات ، وقد يكونه الأحرار والسيئات .
 وقد يكون فعلاً كالصد واللفظ والاحساد و احياء الموات والكفر والرب و السرقة
 وقتل النفس المعصومة والوطء المقر لكمال المهر
 ورغم بعضهم ان فعلي أقوى من القول ، لصحة من المحجور والعبد ،
 فان السبه لو وطئ أمته فأحبلها صارت أم ولد ، ولو أعتقها لم يهد^(١) ولو
 التفت لعبد دون الدرهم أو اصطاد ملكه السيد ان شاء ، ولو وهب^(٢) لم يملك
 السيد ولا يملك .

قاعدة :

السب والمسيب باعتبار الرمان مقارنة وعدمها أقسام :

- (١) في سجن كليهما هكذا ، ونسبه له لم يهد ، و امره و و عتقها لم يصح .
- (٢) أي ولو وهب شخص العبد شيئاً لم يملك سيد بهذا الشيء لأن العبد لا يجوز
 له القبول

(الاول) مستعارون كالشرب . الرب و السرقة و المجاورة و المعارية لاستحقاق

الحد و قتل الكافر لاستحقاق السب مع شرط الاندوه في الاصح .

ومن ذلك مقارعة الملك لامته مع سبه على لاوى كالجحارة ، لاصطبار

والاخذ من المعدن والاحتطاب ، الاحشاش و الاحب .

(الثاني) ما سعدم فيه السب سعدم غسل جمعه في الحميس و غسل الاحرام

على السب و اذان لعمر لئلا يوركا بقطره في شهر رمضان على قول مشهور

لان جحد سب دخول الشهر فيكون من الامعاء ، و سبه يركاد قبل دخول

بشهر أو شهرين على قول ضعيف

ومن هذا المصنف نصا يورس لانه يورث مع نهالاجب لانه الموت

وهو بعد موته لا يست شئ ، والارث انما هو لما كان مائكا له قبل الموت .

واما قدر العلماء بمسكه قبل موته لينتقل عنه الى ورثته ، الا أنه على هذا

القدر لا يقدم المحكم على سبه

وهذا التقدير واجب لو حوت نصاء دينيه وانقاد وصاياه ، وربما يرم

بعضهم بجوار ملك الميت في هذه الصورة

واعلم أنه لا يجوز بغير دم تسعه على الاحرام بالجمع ، ولا صومته على

الظاهر ، ولا حر . لصيد قبل موته ، ولا قذبه انفس و نهب و اخلق . ولا حر .

المتر قبل سرطه ، ولا كفرة . يظهر قبل موته ، ولا كفرة . غسل على البرهوق ،

ولا كفرة . لمس على الحدث .

(الثالث) . حلف فيه ووقع فيه شك . وهو صحيح العمود والاقاعاب .

هيل بمعاريه المحكم للحرف الاحمر من اللفظ . ومن بل يقع عصفه بالاقص .

{ أي مع شرط الامم من كل من قتل قتلا به سبه

ويُفزع على ذلك أمران :

الاول - لو روج الكافر به الصغير مرأداً بالعه ثم أسلم الأب والمرء معاً ،
ون قضا بمعدية الحرية الاحراسمير الكاح لعدم سبق سلامها ، وان قضا بالتعقب
فاسلام الولد الحكمي انما حصل بعد اسلام أبيه فيكون اسلامها سابقاً فينصح
الكاح .

الثاني - لو باع سلع من له من عريمه ولدان ولا من سواه ، ون قضا ن
ارتفاع الحجر نقاد الحرية الاخر من البيع صح ، وان قضا بتعقبه بطل لان
صحته لبيع موقوفه على رفع الحجر لموقوف على سقوط لدن الموقوف
على صحته البيع ، فلدور

ويحتمل الجزم بصحة البيع هنا . لان مد الحجر لحق نعيم ، والعرص
فيه عدم يزول الضرر به ، وهو مفي هنا ، كما لو باع لراهن الرهن من المرتهن
أو نقول : مجرد إيقاع القول معه ونفى يرفع الحجر

قاعدة

السبب والمسبب قد يتحدان وقد يتعددان ، ومع التعدد قد يقع دفعة واحدة
سبب ثم قد تتداخل الاسباب والمسببات وقد تتباين ، فهنا مباحث :
(لاون) تحدهم ، كالتدف وحدث صدر من الفاسق أو عدل ، ان لم
يعتبر منه الفسق ، وكذلك لا يحدث صلاة لظهر ، ولو اعتبر منسيه سببها
تعدد السبب .

(الثاني) ان تعدد^(١) الاسباب والسبب واحد كأسباب توصوه الموجبة له ،

(١) في من به تعدد الاسباب

محري عنها واحد 'أ' موي رفع لحدث وأطلق، وأن موي رفع و حد منها فالاصح
ارتفاع الجميع ، إلا أن موي نقي رفع غيره فيسطل

وان بعدد أسباب العسل ، قال شحذ لأقرب أنه كذلك

وبفصل بعض الأصحاب سنة الحنابلة لمحريه عن غيرها وعدد حر + غيره

عنه ، بعد

والاصل فيه أن لم يرفع بسبب نفس الحدث ، بل المصع من العادة مشروطة
به ، وهو قدر مشترك من الحصص والخصومات لمعاقبة .

وقد يفسر : المصع بقاء الخصومة من دون خصوصية الحنابلة لا توجب
الوصوء بخلاف غيره ، وهذا صريح في غناي بخصوميته ، ولا يجري بينها
عن غيرها (لكن أن نوى خصوصية ، توجب الوصوء ، بعسل وحبا والاكتفى^١
بالعسل وحده كنه الحنابلة)

وما لأحمره بعسل الصب من مات حيا 'وحد' نصاً بعد ظهوره في نفس من حد
الصب ، إذ لا يوجب بارتفاع التكليف ، فلا يفي للأسباب لمقدمه أثر

وما روي من أنه بعسل عسل الحنابلة بعدد به^٢ ، يوجب عدم التداخل في

(١) أي حر + ر كفي به بعسل وحده

(٢) في من + من يعو من 'لكنه' أي وكفة الحنابلة مقدم على ، وهذا صريح ، أي
« عن غيرها »

(٣) كالإي ١٥٤/٣ وفي مذهب ٤٣٣/١ سنة عن عيسى عن أبي عبد الله عليه
السلام قال سأله عن رجل مات وهم حب قدر بعسل عسله وحده بناء ثم بعسل بعد ذلك .

ثم روي رو بين في حد بمعنى عن عيسى وفي أحدهما : قال: يفضل من الجبابة
ثم يفضل بعد عسل حب وقال فلا تباقي من هذه الأحبار وبين ما قدمناه أولاً ، لأن هذه
أروا باب الأصل فيها كنه عيسى بن نعيم وهو وحده ، ولا يجوز أن تعارض بواحد جماعة

قول - يمكن حملها على لئداخل النوعي ، [والا] أولا دلالة فيها

فعنى التداخل فهل بشرطه نسب ؟ نعم ذلك ، لموله عنه السلام .
بما لكل امرئ ما بوى وشكل حيث مع انضمام لواحد ، والفعل الواحد
لا يقع على وجهين متباينين . مع أن فروع له فعنى لقول باجزاء بية القرية
تلقى لاسبب حصصا مع الاشتراك في الوجوب كالجمعة والريادة والحرام ، فان الالفاء موجه .
أو الاشتراك في التلب كالجمعة والريادة والحرام ، فان الالفاء موجه .

وطاهر المحقق اعتبارية نسب في الاعمال المدونة دون الواحدة^٢ ، قال :
وربما نسب الى التحكم . وليس لأحد لعرص في لواحدة رول المنع من العادة
وهو قدر مشترك كما بعده . ثم المدونات وعرص منها لتتطبع لأجلها .
فان خصوصيات مرده فيها ، فالتحكم بمن نسه الى التحكم .

فان ثبت عنى لقول باحر . بية لقرية بعنى نسب كما تقدم .
قلب . ذلك في لواحدة أو المدونة من حيث اعتبار جهة التلب والوجوب
أما من حيث سببها فلا ، وبنية نسب مشحصة للفعل ، ولا قائل بآخر . بية القرية
عن تشخص الفعل

وبينه : - الباوي للفعل المطلق تقرراً معرباً عن النسب في شرعية لعسل
مبسم بشرعية عسل لا نسب [له]^٣ ، وهذا لا وجود له في الشرع ، فحيث انما
يحصل لعسل عذره عند الفصد الى النسب ، وعند المجرى عنه يكون فعلاً مطلقاً

(ليس هو ذاك في -

(٢) قال في سرائر في الاعمال المدونة : جميع أعمال مدونة لا يكفى بية
القرية ما لم يور نسب ، ومن ادعى تضم اليها عن واجب كفارة لقرية .
ولا اول روى .
ودكر المبالغة في المعبر مشروحة

(٣) ليس هو ذاك في -

لا يوصف بالقرب .

لأننا هذا يستلزم الاحتراء به القرينة في إظهاره . مع أنه قال به جميع
من حول الغناء

لأننا يقول . بل هو فيها . و لقائل ليس جميع الإمامة حتى يكون جماعاً
لا يجوز رده .

مع أنه يمكن الفرق باحتساب الوجوب لغيرها كما قيل في عمل لحانه ،
ولكن القائل به يمسك بالاحتراء بالقرينة الساذجة في مسكاته الآخر .
وقد دل بعض المدعوس والمفتاء بأن جميع الوصوات و لأعمال الواحدة
لنفسه .

فان قلت : الأسباب معتبرة على المذهبين ، ولم بشرط صاحب نية القرينة
فصل الأسباب ، فليكن في ذلك الصدوق كذا

فان يفرق عدم من كان بوجوب نفسه أن ليس في أو جب فاعلي
وفي الذب عاني ، وطهر أن العادة مفسرة في كل فعل اجباري وبه سند
المتكلمون على علم الله وأرادته ، والعدالة مهم على اعتبار فرض في أفعاله تعالى
ومن تتداخل موحات لا تقدر في يوم واحد بكفارة على قول ، وبه حل
معدا النوبة في قول ، ويتداخل مع عدم تحلل التكفير في لمجدد الخمس وعدم
التداخل في المختلف ، الخمس مطلقاً وفي المتحد مع التحلل في قول . وهو
الأقوى .

ومنه تتداخل مرات لو طء بالشبهة بالنسبة إلى وجوب مهر وحد انحدث
الشبهة ، ولو تعددت فالأقوى عدم التداخل .

ومنه تعدد وطى لمستكرهه . نعم تتداخل مرات الزنا بوجوب حد واحد .

ومن لد ذلك سبب السرفه في لاجراء قطع و حد ، ولم يطره ' وحي
الروايد لو تمت بسبب سرفه اخرى بعد تقطع قطع لدا ووه بعد ، وتعد
دا ما نسب للقطع ثم قامت البيه باخرى .

ولا شك في تداعل اسباب المحاربة في قطع واحد أو قتل أو قبي ، وكذا
أسباب القذف أو حد في حد و حد أو لعان واحد ، وكذا شرب وان يعبر
حسب مشروب

وفي رد حل سبب العرج ، شك ، إذ يصعبه بالردده هل يكون من باب
بعد التعرير ثم لا ؟

نائب - أن بعدد السب ولكن يختلف الحكم ، فيقسم حسب أقسام

«الاول» - ما يمكن فيه الجمع ، بأن يندرج أحدهما في الآخر ، كما إذا
بوى داخل المسجد فريضة أو نافله راتبة ، فالظاهر حرؤه عن النجس ، وحصل
العدم توفية لحق الأسباب مع اختلاف الأحكام

ومنه ذل لوصوء المسحوب ، كوصوء وراود لمران بالوصوء أو حب
والاصل فيه أن تعرض من بوصوء رفع الحد وهو حاصل ، ولا معنى للتعدد
وكذا كان تعرض الحد خمسة اتصال به حل للمسجد وهو حاصل هو .

ويمكن الفرق بأن الجمع بين رافعي الحدث غير متصور بخلاف الجمع
بين صلاة فريضة وتحيه أو نافله راتبة ونحوه

ومنه عدم رد حل أسباب السواقي في سبب و حد ، كاعتداء والأداء و بعد
والاستسقاء نعم قد قل في صلاة جهر عيه سلام بخور احتسابها من رونه ،

(في ولم يصر بالحد في غير ذلك)

وكذا ركعت بعض بين الأذان والإقامة بتأديان تركعتين من مؤهل الرول
وفي تأدي صلاة لأصحابه بعض الرول من أمسه الحمل ، ما بالفريضة
ولا ، لا روي من كونهما من غيرها

ومنه أسباب الحج كالندب المطلق وحجة الاسلام فهي تأدي حجة الاسلام
سنة بدر قولان أصحهما عدمه . ولا خلاف في عدمه ، لكن
وكذا لو نذر حجاً ولا مال له فحج عن غيره ، فهي تأدي النذر بالحج عن
الغير قولان ، الأصح أيضاً عدمه

وقد قيل بأجزاء تكبيرة الإحراء عنه وعن الركون د و هم ، كما في المأموم
ذا أدرك الإمام راعياً . قاله الشيخ

«لثاني» - ما لا يمكن فيه الجمع ، فقتل الواحد جماعة إمامة كأن يستقيم
سما أو يهدم عدهم حذر ، وبغيرهم أو يحرقهم فيري في الجمع ، أو على
للهامس فهي لا ، بل بالجمع وفي وجه لبعض لأصحاب قيل بواحد
من دافعه أو بعد من الإمام ونحوه السابق انه وفي الذي قيل بالاول . فان
عنى عنه أو صولح بمال قتل بالثاني ، وعلى هذا ويكون لمن بعده الدية .

وقيل بل بالجمع كالدفعي ويكون لهم دية مكتملة بحقوقهم على
أصحاب محرر ، كما إذا هرب العاص أو مات وقتل بواحد الدية من تركته

(التحريم الإحراء ما في دية في ماله أخرى فذلك ماله محرره وبمادة أخرى
التحريم بعده الحكم من مطوق به أي مكنو - عنه ، فلا بأس كها في ليه كتحريم بيع العبد
بأرباب المستعد من تحريم بطلب بالمر ، ويكون مكتوب عنه أولى في حكم من
المطوق به كتحريم العبد المستعد من تأدير بباطنه به الآية بشرطه «ولا تنقل هذا»

« ثلث » - « يمكن فيه ، سمال السبب ، كورت عم هو خال وجده هي
أحت على نكاح المجوس ، أو في الشبهة للمسلمين .

« لربع » - « ما ينفرد به ، فعده الأقوى منهما ، كورت الأخ لدي هو
ابن عم .

« والخامس » - « ما ينفرد به ، كعارض السبب على القول بالثبوت
وتعارض الدعوى لا يثاقط^١ فيه لوجوب اليقين على كل من بعد عن فيه .
« الرابع » - « أن يتحد السبب ويعدد السبب ، وهو قسمان :

الاول : « يدرج بعض المسائل في بعض ، كالربا يوجب الحد ويحصل
مع^٢ الملامسة ، وهي موحدة لتعريف يعني تحدده ، وكقطع لأطراف بصره
فانه بالمرأه إلى النفس يدخل فيه لطرف في فيه النفس وأما الفصل في ثلث
الأقوال داخلة ان كان بصره واحده وعدمه ان بعدت ، ولأول من ثلث والثاني
ليس منه

ور : « لمحصن ، يوجب الحد والرحمة ، فجمعان^٣ الشح و الشحة ، ولا
تداخل ، وفي الشاب والشابة قبل بالتداخل ، فيكون من الباب لأن ما يوجب
أعظم^٤ الأمرين بخصوصه لا يوجب^٥ أحدهما بعمومه ، قبل يجمع بينهما ، وهو
الأصح لفعل علي عليه السلام ، فيه قال في سر حة^٦ « جلدتها بكتاب الله ورحمتها
بسة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

(١) في من و هـ - « د » - « قط فيه

(٢) في من و هـ - « د » - « قط فيه

(٣) في من و هـ - « د » - « قط فيه

(٤) عدم الأمرين هـ - « د » - « قط فيه ، وهو محصن بالزاني إذا كان شاباً
بالأندى

(٥) في هـ - « د » - « قط فيه ، وفي لغيره « شراحة » و « دل بعمومي

الثاني مالا يدرج فيه كالحصن وبقاس ومن الاموات والاستحاضة مع
كثرة الدم ، فانه يوجب الوضوء والغسل ولا بد من غسله ، وكالقتل يوجب نفق
والغورود لكفاره جميعا ان كان عمدا وان كان خطأ أو شهيا يوجب نديه والكفارة
المرتبة

و بلاف ما ان العبر عدواً يوجب قصاصاً و تعزيراً والعنف ، وفقد المحضه
يوجب الحد و نفق ، ورن السكر يوجب الحد والحرق والعرب ، وسائر
الحدود تجتمع المسق والسبب و حد

و حدث الامم سبب لحريم الصلاة والطواف ، وسجود السهو وسجود
العزيمة على قول ، ومن لم يصحف وحدث الاكثر بريد على ذلك قوله
العزيمة ، وحدث في المساجد مطلقاً لحواري المسجدين ومحرّم الصوم ،
واد كان حبس أو نكاح بريد محرم لوطه والطلاق الى غير ذلك من الاحكام.

لمحسني في «روضة المحققين» في شرح الحديث بريد كذا في كتب العامة ، اولاً سره
كما في بعض النسخ وفي التهذيب ١٠٠٠٠٠ حديث في تهذيب ٤٧/١ ، روضه
المحققين ٦/١٠ و في نسخة ٣٧٥/١٨ و في ذكره قول امير المؤمنين عليه السلام ،
جلدتها بكتاب الله ورجعتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) جرح القاطع ، بان حرق الشعر اي قطعه دل في الشرع ، وما لحقد
والتهريب فيجوز على ذلك جرح غير المحققين بحد مائة وجر رأسه ويعرب عن مصره
الى آخر عاماً ممكناً كان او غير مملك ، وقبل يحقق العرب من املك و لم يدخل ، وهو
مبني على ان ليكر ما هو ، و لاشه به محاذ عن غير المحققين وان لم يكن مملوكاً

وقد في ممالك هذه ثلاثة ، اي لحد والجرح والغريب - يجب على الكر
اتفاق ثم ذكر خلاف فقهاء في الكر انه المملك ، أي من عقد على امرأة ذواتاً ولم
يدخل بها ، و قد شهد عنه وعلى غيره من لم يكن له روح

وكذا لوطه في المكاح ، إذ تعد وحده بوجب أشاء كثيرة تأتي في بابها انشاء الله تعالى .

فائدة

له في سنن أخر ، نسب والاسباب لمجموعة أن الحكم إذ ورد بعد أوصاف فإن ترتب على كل واحد منها بانفراده فهي اسباب كساب الوصوه المشهورة واجدر لكل لصعد ، ون الصعر كاف اجماعا والكاراة كافية على قول جماعة من الأصحاب .

وان نسب على الجميع لأعلى كل واحد فالنسب واحد مر كب وملت الأمور أخره ، كما في الفصل العمد العدوي مع التكافؤ ، فإن كل واحد من هذه الأوصاف لو نزل له نسب عنه الحكم وهو لفصاص .

و افرق من حرم ، لعله وحرم الشرط يعلم مما سبق

قاعده

قد تقدم أن النسب قد يكون قولا كالعمود والآباء ، وقد يكون فعلا والعللي ، مصوب^٢ اسداء كالقتل والز ، واللواط ، واما غير مصوب^١ بالاصالة من أشرع يكن مع القرين الدماء أو الحالبية [محتصة بأدله]^٣ كعدم تطعام الى الضيف كما يجيء

(١) في سنن أو المعد وحده

(٢) كذا في نسخين وبطلني د منصوص في النسخين

(٣) ما بين قوسين بين في سنن

ثم الفعلية أيضاً قد يكون قسماً ركعتي الأركاة و لحسن في المثلث و سب
تعدادات في سب أحكامها عدها ، قد يكون الوقت سباً بحكمه شرعي كأوقات
الصلوات

وهو أيضاً طرف لما كتف به . فليس بسببه محضه بآدله ' أدلوك مثلاً ،
والألم يحب الظهر على من اسم أو سب في أثناء النهار بعد الأدلوك بلحظة ،
بل كل جزء من أوقات سب بالوجوب و طرف للآلخ
و كذا أجزاء أثناء الأصحابي سب للآمر بالأصحية و طرف لآلهاها فيه ، ومن
ثم استحب على من يحدد سلامه و تلوعه

أن شهر رمضان فإن كل يوم من أيامه سبب للتكليف لمن استقبله جامعاً
للشرائط ، وأمس أجزاء اليوم سباً للوجوب ، ومن ثم لم يحب على أن يلع أو
لمسلم في أثناء الصوم

فإن قيل فسمي في المرض و يسافر ألا يجب الصوم وقد رآل العذر قبل
القول

قد المرض و ليس لما من السب ، وإنما مع الحكم بالوجوب ،
فإن رآل إمام ظهر أثر سب

فائدة

الوقت قد يفصل عن الفعل كما نجى ، وقد لا يفصل كهذا ، فإنه لا يفصل
فيه عن الفعل ولا يفصل ، وكرمان وقوف عرفة و المشعر لا حياريس ، ثم

(في هاتين كالدلوك و في من سبب السببه محتمه بآونه كالدلوك

(في هاتين - " سبب " مثلاً ككهد ، و في من ولا يفصل

الاصطرار بين دسوفت أوسع من الفعل كأوقات الصلاة

قاعدة

ثم أوقف قد يعرى عن نفسه وإن كان لا يعرى عن بطرقه ، وهو وقع في كثير كالمندورات لبعته على "سبب معبره للأوقات فوقها جميع لغيره . وكالسه يكما لها في قضاء شهر رمضان فيها طرف للاطلاع وليس سبباً ، إنما السبب هو الوقت لما كان قد أثر فيه السبب لموجب الأداء ، فإن موجب أداء شهر رمضان رؤيه الهلال وموجب القضاء هو قواب الأداء .

وكذا جميع العمل طرف ماو حساب لموسعه كالسدر والكفارة ، وإن كانت

أسبابها معايرة للزمان

وكذلك شهور العدد ، والأمر ، ظروف لبعده والسبب الطلاق أو غيره . وكذا سبب لغيره دخول شوال على لأصح ، ومجموع البنية ونصف الشهر طرف لأصح ، فلا يجب على من كمل بعد دخول شوال

قاعدة

لأنه علق حكماً على سبب متوقع وكان ذلك الحكم يخلف بحسب وقت التعيق ووقت لوقع ، ففي أعصار بهما ، وجهان أحدهما من الموصى بذلك ماله هل يعتبر يوم الوصية أو يوم الوفاة ؟

و المشهور عندنا الثاني ، لأن الموت يملك الموصى له ، وكذا الصفات المعترية في الوصي . ومن قول ناعسر يوم الوصية أخره مجرى مالو بذر الصدقة بثلاث ماله ، فإنه معتبر عند المذنب إن كان مخرجاً

ولو كان معلقاً على شرط فيه الوجهان

وكذا لو أطلق العبد لوصية فتحرر ومات، أو بدر العق و لصدقة فتحرر
أو علق الظهار على مشته ربه وكان «طعاً» فحرس، فهل تعتبر الإشارة حسنة - كما
لو كان أحرس اشتداء [أو المطلق اعتصاراً بحال تعليقه] به الوجهان [١]

وإذا علق عدة عند شرط فوقع حال المرض، فله الوجهان أن يعتبر
حال البدر فهو من الأصل، والأمن الثالث.

قاعدة

بوشك في سبب الحكم على الأصل، فهو صورتان.

(الأولى) أن يكون الأصل المحرم وبشك في سبب الحل، كالصيد المتروك
بعد رميه فوجد ميتاً. وبه حرام الآن بقضي أن لصومه قتله، أما لكونه في محل
قتل، وأما لعبة الظن بعدم عروص سبب آخر

وكذا الجلد المطروح أو اللحم مع عدم قيام قرينه معيه [٢]

(الثانية) أن يكون الأصل الحل والشك في السبب المحرم، كالطائر
المفصوص [٣] والظني لمقرط [٤]، فظاهر لأصحاب المحرم لقوله الأمانة

(١) ما بين الموسمين ليس في من

(٢) في من وهدش : معية قبل العربية في اللحم واحد به مطلق ما سكن وشبهه
وفي الجلد أن يكون مذبوحاً

(٣) لفص قطع، و طائر مفصوص : المعطوخ جناحه و يشي المبرط الذي
في ذنبه قرط، فابهم علامان للسكنية فحرر واحد ولا يكون مباحاً في ز مقرط
وقرط كحجر ملبوس يشبه القباء

ثم لو غلب أحد وجنين صهار روجه يكون الطائر عراً وعلقه لا يحرم كونه
غير عرب، ولأولى عدم وقوع الطائر في اد امتنع بسلام حبه عملاً بالأصل
وان كان لا احتساب وجوده .

ولو كان في روجين لو اجد حسب ، لأنه قد علم بحرم جداهما في حقه
لا بعينها .

ولو غلب الظن على تأثير السبب في على التحريم ، كما لو بال كلب في
لما هو حده معراً وان كان بعيداً فلا أثر له . كونهم الحرمة في ماء العبر

وغيره ، وبإحدى الأحكام لأن كظم الطريق ، وقد يسمي بحمزه ملامسي لخاصة
ولم يسه مع المدي غير المحصور ، والمرأة المحرمة مع ساء غير محصورات -
فالأقرب الحكم بانطوائه ، ولو حل وان كان لا حسب وجود مع وجود غيره مما
لا يشبهه به

ومن ذلك وقوع الثمرة المستحلو في علم في بحر كثير .^١ وفيه تأكل ما عد
و حده

وكذا وحده لجمال في مدى الصلوة و سرق ومن لا يحسب المحارة ،
وان كان لورع بركة ، بل من الورع بركا كل مالا يفسد حبه ، كذا روي عن
نبي صلى الله عليه وآله وسلم أبي لاجد ثمره ساقطة على فراشي فلولا بي
"حتى أن يكون من لصدقه لا كسها"

(١) في ص في مد البحر

(٢) في ص ثمره في بحر كثير

(٣) أخرجه البخاري في النقطة . وفيه : الثمرة

ولو انحصر المشتبه بالاولى المحرقة، لانه من باب مالا يتم الواجب الابه.
ولو عم مدة الحر م وند فيها الحلال ولاولى التحب مع الامكان، ولو
لم يسكن سابل مالا ند منه من عمر بسط

هد ابو عزم الـ ثـ ، ولو جهل بعدد اعرص ا خمس - فمكن أن يد
من تدول منه ششا خمسة وعد العامة كل مال جهل مالكة ولا توقع معرفته فهو
لبيت المال ، وقد نظم بعضهم وجوه بيت ثمان فقال

جهت أموال بس لمال سعتها في بس شعر حسوا ما منه لافقه
خمس وفي ا حراج حربه عشر مراث قرد و مال صل حافظه
وطهر كلام أصحابا انحصار وجوه بس لمال في لما حود من لارض
بمعروفة حصة حراجاً أو مقامه . ويمكن لحيات سهم بس لله في الزكاه به
على لقول بمعومه ردد ذكر لاصحاب بس مصرف لحره عسكر الفداء ،
و عشر لأصل له عدد ، و رث من لا وارث له للامم ، والعال المأبوس من
صاحبه يتصدق به .

هم قل لمرضى في دة لحدية على لمت بها بس مال
وبحري في كلام بعض الاصحاب أن مراث من لا و رث له لبس المال ،
والظاهر أن مر دة بس مال لادم ، و ا خمس قمصره معلوم عدد .

فصله

و يكون لشك سبأ في حكم شرعي ، وقد لا يكون والاول ، كان الحكم
تحرماً - كمن شك في المشاة المذكاة أو لمسه وفي أحده وأحسه - فان ذلك

(١) في من عكر الإمام

سبب في تحريم الكل . وان كان الحكم وجوداً أي «المشكوك عنه» ويرى حارماً
بوجوب الفعل لمشكوك فيه وفاقطع بانتفربه إلى بديه ليقطع بسببه .

ومن ثم د نسي صلاة ولم يعلمها وقلنا بوجوب خمس أو ثلاث ، لا يقول
ان لم يرد متردد في ليه فتبطل به ، بل هو حارم حصول سبب الوجوب ،
وهو الشك .

وبعد ، يدفع قول من قال بتصور فيه في لطر الاول الذي نعم به وجود
لصحيح ، فانه يروي مع الشك كما يروي في هذه المواضع ، لان الشك هنا
غير حاصل للحرم بوجوب سببه فيجب مسسه

وذلك لا يقول بأن جميع أفعال الشك سبب في الاحتياط ، لان منها ما يلحق
قطعاً ، كمن شك هل صلى أم لا هل سجد في صلاته ثم لا

مع أن لقائل أن يقوله : لا مسلم ان الشك سبب في شيء ، مما ذكر ، فإما في
الظهوره فلا الوجوب مسدود إلى أحدث الحاصل بعد وجوب الصلاة ولاصل
عدم فعلها ، وكذلك الصلاة والركعة ، وأما التحريم فمبني على احتساب الحرام
واحتمال ولا سيما الاحتياط ، فلا يلزم ان الشك سبب في وجوب شيء ، وإنما
لطر لمعترف ونسب به أصل قبله يرجع أنه ملحق بما في سببه الواقعة على
طريقة التردد .

نعم قد عد من موجبات سجدي لشك من أربع وخمسة ، ومن
موجبات الاحتياط الشك بين الأعداء المشهوره ، ورتب على ذلك الشك وجوبه ،
لعون لصادق عنه الصلاة والسجدة ان لم يرد أربع صبيبات أو خمساً ردت أو
نقصت فتشهد وسلم واسجد سجدي سهواً

وقوله عليه السلام : إذا لم تجد أثلاثاً صليت أو أربعاً ووقع ركعتك على أربع
فصلم و بصرف وصل ركعتين وأنت حائض

و... لا يحيط خارج عن ذلك ، لأن الأصل عدمه فعن ما ثبت فيه ،
فيكون الواجب مستنداً إلى هذا الأصل

والجواب لو كان الاستدلال بهذا لم يفصل عن الصلاة نية وتكبير وشهد
وسليم ، ولما حاربه الحنوف و إمام وأحمد

المبحث الثالث

(في شرط)

وقوله هو عد وغيره

قاعده

قد تقدم نعره على وجه محصور ، فقد ذكر ما نعره مع السب على وجه
السطح ، يقول

السب مائة من وجوده الوجود ومن عدمه عدمه ، ولا يلزم في الوجود
بحرح الشرط وفي العدم بحرح لا نعه ، فإنه لا يلزم من عدمه عدم شيء ، إنما
يؤثر وجوده في عدمه

وقوله «لأنه» احتراز من معارضة وجود السب عدمه بشرط أو وجهه ،
وبشرط ما يبره من عدمه العدم ولا يبره من وجوده الوجود ، ولا عدم لده ،
ولا يشمل على شيء من المناسبة في دية بل في غيره ، فاعترض فيه أموراً

(١) لكافي ٣/ ٣٥٣ ، تهذيب ٢/ ٨٤ ، ومباني ٣/ ٣٢٠

الأول يلزم من عدمه العدم، وبه يخرج المانع، وأنه يلزم من عدمه الوجود

الثاني : أنه لا يلزم من وجوده وجود ، وبه يخرج السبب .

الثالث كونه مدية حرر من مقاربه وجوده لوجود سبب، فلم يلزم الوجود

ولكن ليس لذاته بل لأجل السبب . أو مقاربه وجوده فإما المانع فلم يلزم العدم
لأجل المانع لذاته

الرابع . كونه لا يشمل سوى مساهة حرر من حره العدم ، وأنه يلزم من

عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم . لأنه يشمل على حره المساهة
فإن حره لماسب مساب

قاعدة في أقسامه

وهي أربعة

الأول يكون لغوياً ، وهو متعلق بالتعلق على شيء ، كتنطلق الطهارة على

الدخول وهو لازم له في شروط في الوجود والعدم ، فهو سبب بهد الاعتبار .

لثاني : يكون عرفياً ، كالسلم في صعود الدرج

الثالث . يكون شرعياً ، كالطهارة مع الصلاة

الرابع . يكون عسماً . كالحداد مع العلم

وأطلاق اسمه أشرف عليها أم بطريق الاشتراك أو الحقيقة والمجاز ، بناءً

على أن المحرر حرر من الاشتراك أو لعكس . ويحصل أن يكون بطريق الموطاة ،

أو انهم لم يشترك بها بوقف الوجود على الوجود مع قطع النظر عما عد ذلك .

قاعدة :

كل معلق على شرط ما في التأخر أو الوجوه ، فانه بشرط تقدم المعلق
عنه ، كالظهور المعلق على لدخول بشرط ما تقدم لدخول .

وود معنى لشرط على شرط آخر أيضاً الى مرتبة كثيرة ، فشرط تقدم
تلك الاشراف مبررة ، كما في قوله تعالى « و امرت مؤمنة ان وهت نفسها للنبي
ان رادسي ان يستكبحها » وقوله تعالى « ولا يمتعكم بشيء من ائدت ان
انصح لكم ان كان الله يريد ان يقويكم »

ونسبها لمحاة اعتراض الشرط على الشرط^{١٢} ، ومن قول ابن دريد :

(١) سورة الاحزاب ٥٠ .

(٢) سورة هود ٣٤ .

(٣) قول في معنى ركرو انه قد ع من شرط على آخره وان قلت ان شرط
فأب تعالى في صواب جواب المذكور السابق منه وجوب ان يمتد معادلون عليه
بشرط الاول وجوابه كما قال في جوابه « لا يمتد عن شرط ولا قسم
ولهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور ان لا يعلق حتى يمتد المؤخر
وتؤخر المقدم ، وذلك لان التقدير حينئذ ان شرط فان « كلب ولب طاق
وهذا كنه حسن ، وكنهه حسن . » وقوله تعالى « ولا يمتعكم بشيء من ائدت ان
لكن ما كان الله يريد ان يقويكم » وفيه نظر . لم يمتد من شرطه وبمدهم جواب كما في المثال
وكما في قول الشاعر

يستغنى من لا يغني ويغني ما يغني عن رايها كرم

وقول ابن دريد

فان غرت بمدهم ن وال نفسي من هات فمولا داهب

والا يمتد بكم بعة م يذكر فيها جواب وانما تقدم على الشرطين مدهم جواب في

فإن عثرت بعدها إن وألت نفسي من هاتان قولاً لالها

وقال آخر

ن سنعنو ما ندعروا بعده منا معاقل عز راتها الكرم

والمشهور بين النحاة والعقهاء أن كل شرط لاحق فانه شرط في السابق ،
فوجب بعده عليه ، وأما ما يشعر المذكور صريح في ذلك ، وإن كان في الآية
لاولى احتمال أن يكون لا يرد ما حرد ، لأنه كالمقول لههه ، والمقول متأخر
عن الإيجاب .

ويحتمل أن يقال إن رده النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعقت بإرادة
الله منه ، لعدم ذلك من قصده ، فهو قد أن أعطيتك أن وعدت أن سألتني
فأب عني كظهر أبي ، اشترطت بسديء بأسؤا ثم بعدها ثم أعطيتك ، كأنه قال :
سألتني فوعدت فأعطيتك فطلى هذا لو بعد الشرط الأول في الوقوع على
الثاني لم تكن مظاهره

وعن بعضهم أنه لا بد من ذلك ، إذ المقصود هو إجماع الشرط ، وحرف
العطف مردد كما هو مرد في حاه ردد حده عمرو ، وله أنه أتى بالواو كأن
العرض مطلق الإجماع

ويرد عليه : أن التقدير بخلاف الأصل

والشروط اللفظية أصاب بلزم من وجودها الوجود ومن عدمها لعدم ،
بخلاف الشروط العقلية والشرعية والعرفية فانه يلزم من وجودها وجود شيء

لعمري بشرى لأول فسقى ثم بعد بي حاسه ، ويكرر الأصل أن أردت أن تصح لكم
فلا يصحكم صحى ، كان الله يريد أن يعزبكم وإن بقدر الحجة ما بعدهما ثم بقدر بعد
ذلك معهما بي حاسه بشرى لأول ، فلا وجه له : لله عزم

مما عني عنها ، و ب كان لتأثير موقوفاً عليها ، دلالة من لحيده العم ولا من الطهارة ، الصلاة ولا من نصب النعم ، الصعود ، نعم هي ملازمة في لعدم .

و ذلك ب شروط اللغو ، أساساً من ضرورتها لعدم عني مسانها ، و طاهر أنه قد جعل الطهر معني على لأعظمه ، فيجب تقديم الاعطاء عليه ، و جعل الاعطاء معني على الوعد فيجب تقديمه عليه ، و جعل الوعد معني على السؤال فيجب تقديمه أيضاً ، لأن شأن الاسباب ذلك

قاعدة

الكالف لشرعة بالنسبة إلى قول الشرط و يتعلق عني الشرط أربعة

(الأول) ، لا يعمل بشرط ولا يعين ، كالانسان بالله ورسوله والائمة عندهم السلام ، و وجوب لو حبات منقطع و بحرمة لمحرمان لقطعة

(الثاني) ، يعمل الشرط و يتعلق عني الشرط ، كالعقوبة و العمل بشرط في العلق لمحرمان « تب حر و علك كذا » . و العمل لتعلق على صورتي بشر وشبهه والتدبير^١

(الثالث) ، يعمل الشرط ولا يعمل لتعلق كسبح والصبح و الاحد و الزهر و سائر المفرد ، لأن لا يعمل بمعد الرضا ، ولا ربح لامع الحرم ، ولا حرم مع التعليق ، لأنه معرضه عدم الحصول ، ولو قدر علم حصواته كالمعلق عني الوصف لأن لا اعتبار بحسن الشرط دون أنواعه و أفرادها ، فاعتبر المعنى لعدم دون

(١) لأن التعليق و الشرط يتألف الحزم الذي لا يله منه فيها

(٢) أي العهد و يعني كان يقول « عاهد الله عني على أن يزني له حج يه »
و الله على عني على أن كان كذا و مثل لم ير أن يقول « عاهد » و تب حر بعد و يه »

خصوصيات الامر د .

(الرابع) مايقبل التعليق : لا قبل الشرط ، كالصلاة والصوم وسائر العبادات
بالدر وشبهه .

ولا يجوز نصي على أن لي برك سجدة أو أن لا حسط ، عارض لي لشك
والاعكاف من قبل تقابل لشرط والتعليق . أما التعيق فالدر وشبهه . وأما
الشرط كأن سوي أن له لرجوع متى شاء أو متى عارض له عارض

المبحث الرابع

(في المانع)

وهو ما يلزم من وجوده لعدم ولا يلزم من عدمه الوجود ولا لعدم بداهة
فالاول حرج السب ، والثاني حرج لشرط ، والثالث احتراز من
معارضة عدمه لعدم الشرط فعدم الوجود أو وجود السب فيلزم الوجود ، من بالنظر
إلى ذاته لا يلزم شيء من ذلك
فظهر أن المانع من الوجود ومن الشرط عدمه ومن السب وجوده
وعدمه .

وقد اجمعت الثلاثة في الصلاة ، من تداول سب في الوجوب ، ولبوع
شرط ، ولحيض مانع وفي لركاة النصب سب ، والحول شرط ، والجمع
من التصرف مانع

(١) في ص وأن لا احتياط عارض لي شك

تقسيم

المذبح من السب أو لحكم ، فالاول كبل وصف وجودي عاخر مصط
مستمره لخدمه مقصدها . يعنى حكمه السب مع بقاء حكمه السب . كالأبوة
المانعة من الفصاح في موضعه . و لحكمة التي اشتملت الأبوة عليها هي كون
الواند سباً لوجود الولد ، و ذلك يعنى عدم تفصيص لثلا بقصر لولد سباً
لعدمه

و لذي فهو كل وصف وجودي محل "وجوده بحكمه سب . كالدين
بالسببة الى خمس المكاسب ، فانه مانع من وجوبه فيها .

تقسيم آخر له

هو ينقسم الى ثلاثة أنواع

(الاول) مانع في الابتداء و السدوم . كالمذبح لمانع من صحة النكاح
واسدومه

(الثاني) مانع ابتداء لا دوماً ، كالمدة فانها مانعة من ابتداء النكاح من غير
صاحبها ولو طرأت على نكاح صحيح كما في الوطى . شبهه لم يقطع النكاح .

(ثالث) ما احبب فيه ، كالأحرام بالنسبة الى ملك الصد الثاني عنه أو
مطلقاً^{٣١}

(١) في من يعنى حكم سب

(٢) في من وهامش . محل وجوده

(٣) قال في شرايع^٢ من كالمدة عند فحرم . بل منكاه عنه ووجب الزنا به ، فهو مانع

قاعدة

إذا كان لمائع محصاً بالحكم كما في تمر نص و بماء في السنة إلى الصوم
وحرارة نصف الأول من الشهر في وجوب ، كما أن مجموع الشهر
في الوجوب ، لأن السبب بآية فيهما وإنما حصل فيهما منع الحكم بالوجوب ،
فإذا زال ظهر أثر السبب بخلاف ما منع السبب كان نص و وجوب ، فإن السبب
ليست حاصلة فيهما .

فإن قلت: فهذا يساوي أحراقه في أوله في السنة - كما في ثوب كونه من
الشهر فإنه يجب الصوم ولو بقي من النهار لحظه

فإن معظم الشيء يوم مدام ذلك الشيء في مواضعها صوم ، ولهذا
جزأ تجديد البية في النصف الأول لعام لمعظمه بخلاف ما ذكرنا الشمس
لوزال المعصم . ما في ثوب الذي يظهر وجوب الصوم فيه فأنه حصله في
نفس الأمر ، و إنما جهل وجوبها ، فلهذا علم ذلك بعد الحكم ، بخلاف تمر نص
والمسافر ، فإن الوجوب ليس حاصلاً فيهما في نفس الأمر ، إنما تجدد بزوال العذر.

فإن ادعاه أنه ضامته ، ولو كان الصيد نائباً عنه لم ير ملكه
وقال في كتابك في سرحة : هذا هو المشهور وعليه العمل ، وكما لا يسع الأحرام
استدعاء ملك البعده ببيع بدوه . فلهذا شرى بعه صيداً أو بعه وورثه نقل إلى ملكه
أيضاً . انتهى كلامهم

وقيل : يملك ويؤكل قريب عند عروض سبب الملكية كاللذث ثم يجب عليه إزالته

المطلب الثاني

(في المقاصد ووسائل)

قاعدة

مقاصد الاحكام كما عرفت فمبان مقاصد بالذات وهي بمصممة لمصالح
والمقاصد في نفسها ووسائل وهي بطرق بمصيبة اليها
وحكمها، في الاحكام الخمسة حكم مقاصد، وينبذت في الفصائل بحسب
المقاصد ، فالفصلية^١ الى الاصل افضل ، ووسائل ، والى الاصح اقبح الوسائل .
وقد مدح الله سبحانه على الوسائل كما مدح على المقاصد ، قال تعالى
« ذلك بأنهم لايصيبون دماً ولا نصيب ولا يحمضونه في سبيل الله » اي آخر الآية^٢ .
فانابهم عن ذلك و ان لم يكن بمصدم ، لانه انما حصل بسبب التوسل الى
الجهاد الذي هو وسيلة الى اعزاز الدين الذي هو وسيلة الى رضوان الله تعالى .

قاعده

لوسائل ثلاثة :

(الاولى) - احصت لامة على سبعة، كحفر الارض في طرق المسلمين وطرح
العدو ، لانه وسيلة الى ضررهم الحرام

١) في من و عليه الى الاصل اي كلما كان الحكم اصل فالوسيلة اصل، مثلاً
وسيلة لوجوب اصل من وسيلة لمحبب ووسيلة اصل من وسيلة لمحب
٢ سورة انبويه ٢ و عام لانه دوله عدو وطناً يفيظ الكفار ولا يتألمون من
عدو سلا لا كتب لهم به عمل صالح

وكذلك ماء ليم في مخرجهم . وسب لأصنامهم ، وما في معاهد عند من يعبد
أنه ليسب الله تعالى أو أحداً من أوليائه ، كما قاله تعالى « ولا تسبوا الذين يدعون
من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم »^(١)

ومنه بيع العيب ليعمل حرام ، ولحشبه ليعمل صماً ، وكذا اجاره العيب
كالممكن ، وبعد لعصره أو سعه أو شربه ، محرم ويطل لعنه

(الثاني) ما جمعت لامة على عدة معه كالبيع من عرس العيب حشبه اعصافه
حراماً ومن عمل السب حشبه قتل مؤمن ، [ووضع لشبهه وحده] ، وان كان قد
يفطر بالشبهه من ممكن في قلبه ويعجز عن التحل . ومع ذلك لو قصدت هذه
الغايات كان العمل حراماً]

(ثالث) ما فيه خلاف ، كبيع العيب على من يعمل حراماً أه الحشبه على
من يعمل صماً . وكالبيع بشرط لافراض و لظوره ، أو بيع لسلعه على علامه
ليجبر بالزائد ، أو شراء ما ناعه بسنة عند حلول الاجل بقبضه عن الثمن أو مثله ،
كما اذا ناعه ثوباً بمائة الى سة ثم اشتراه منه حالا بثمانين ، فإنه في المعنى
عروض سلى خمس في لحد بمائة الى سة .

ولحق بعض العامة مسائل كثيرة جداً تكاد تبلغ الالف ، سموها بـالدرايع
مها تصمين الصانع ، ينف في نديهم سة لدعواهم التبع أو الاشتباه بسب
تعبها ، لعمل فيحبسون ، ومنها مع انصاء بالعم سة لسلط قصاه لسوء على
قصاء باطل ، وكذلك تصمين حامل الطعام .

(١) سورة الاحقاف ١٠٨

(٢) ما بين القوسين ليس في ص

فوائد

(الأولى) كتبنا كان وسببه شيء ، فعدم ذلك شيء ، عدمت الوسيلة وبشكل يأمر بالمحرم لموسى على رأسه ، ويوفى بأمر المني نبي مواضع العبور .

وكتاب بأنه حرج بقوله عنه السلامة إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه استطعتم . (الثانية) ربما كان لموسى أنه حراماً ، أو وسيلة غير حرام ، كدفع المال إلى المحارب بيكف ، ودفع المال للمحارب للكف عند المحر عن معاونتهما ، أو في فك أسرى المسلمين . فإن ادفعهم بذلك المال حرام ولكن لما لم يكن مقصوداً للدفع لم يكن الدفع حراماً

ومن هذا الباب إذا دفع الدخيل لمتاع والدفع على لطفه الذي بصرف ذلك في معصية قطعاً وغيره ، فإن دفع الظالم بذلك لمتاع حرام لكن ذلك ليس مقصوداً للتاجر .

(الثالثة) مما يحرم لكونه وسيلة إلى المحرام ترخص العاصي بسفره ، لأن يرتب الرخصة على المعصية سعي في تكثير تلك المعصية

ولو ارتب للمعصية أسبب الرخص لم يحرم . للاجتماع على جوار التيمم لغسل العاصي إذا غلب الماء وكذلك لغيره إذا صر به الصوم ، ولعود في الصلاة إذا عجز عن الماء ، لأن لأسبابها عزم معصية بل هي عجزه عن الماء أو العجز ، والمحر ليس بمعصية . فالمعصية هنا مقارنة للسبب لأسبب

هذا قلب . على هذا المعصية بسفره سبب له الصلوة لأن سبب أكله حرمه على نفسه لأسفره . فالمعصية مقارنه لسبب الرخصة لأنها هي السبب ، مع أنه لا يتباح له لمية اجتماعاً

وبل لا يفسد فيه للأصحاب. وهذا متجه والألزم أن يساح للماصي على ما
ذكرناه ، وهو باطل

قاعده

الوسائل خمس

(الأولى) أن يفسد ملك ، وحي منه

الأول ما يفسد ملك للمير يعقد معاوضة ، كالبيع والصلح والبراعة
والمساقاة والمضاربة

الثاني : ما يفسد ملك العن يعقد لا معاوضة فيه ، كالهبة والصدقة والسوقف
ووصية المير^٢ وقص الركا^٣ والخمس ويدر

لثالث : ما يفسد ملك العن لا يعقد ، كالتجارة والأرث وحيه المموت
والأعيان والأساط

الرابع : ما يفسد ملك المنفعة يعقد معاوضة ، كالأجارة

الخمس ما يفسد ملك المنفعة يعقد غير معاوضة ، كالوصية بالمنفعة والمير
هذا الشيخ وابن إدريس

السادس : ما يفسد تملك المنفعة لا يعقد كأرث المنافع .

(١) عبود : شهيد الأول في فروع هذه السؤالي والجواب هكذا قال قلب مساق هذا
الكلام أن الماصي يفسد ما له من أن يملكه خوفه على نفسه فالمعصية معارضة
للب الرخصة لأنها هي السبب ، قلت : هذا متجه ولا يجعل هذا من باب الباطل والاصح
الذي يحرر عليه مبتدئ

(٢) في ص وهاشرك ووصية مدين

(الثانية) أسباب التسلط على ملك الغير . وهي أقسام خمسة

الأول : ما تسلط عليه بالملك قهراً ، كالشفعة والمصادرة للمداخل ، وبيع الملك الممسوح عن الحق بوجوب ، ورجوع لئامع في عين ماله للتغليس مطلقاً ولموت إن كان وفي المال ووفاء ، وقسح النوع محذره في طلبه ببيع ببيع بالاعتد ، وهو الأصح

ثاني : ما تسلط على ملك الغير بالتصرف لمصلحة لمصرف حصة ، كالدرية .

الثالث : ما تسلط على ملك الغير بالتصرف لمصلحة المالك ، كالودعة المأذون في نفقها وإخراجها ، والوكالة المبرع بها [والوصية مع غنى الوصي] (١) ، إرث مع ما يستحق لمصلحة ، كالشركة والقرض والتجارة والوكالة معصية . لخدمته ما تسلط على ملك الغير بمحذره ببيع الملك ، كالودعة غير مأذون فيها إذا لم يحتج إلى النقل .

(الثالثة) أسباب تصفي بيع الملك من تصرف في ماله ، وهي أسباب الحجر السه ومباذلهما ، كحجر أرواح غيبية بحرقه بغير الاستماع ، وحجر لئامع ولشري لخدمته الشمس والشمس . والحجر على سيد أم الولد فيما يتعلق بإخراجها عن ملكه إلا في مواضع :

الأول : في زمن رفقها مع عذر مولاه .
ثاني : إذا حلت على غير حولى

(١) في ص . ما تسلط على

(٢) ما بين القوم ليس في ص

(٣) وهي الجيوب وصغر والعس والسهة والارض لمصر بالموت والرقه

الثالث : اذا عجز عن سقائها

الرابع : اذا مات قريبها ولا وارث له سواها .

الخامس : اذا كان عيها بعد الاربعين

سادس . اذا كان علوقها بعد الافلاس

سابع . اذا مات مولاه ولم ينجف سواه وعليه دين مستغرق وان لم يكن

نفسها

الثامن : بيعها على من تتحقق عليه ، فانه في قوة العتق

التاسع : بيعها بشرط العتق على الاقرب .

[لعشر . ان يسم في يد سيده كافر]

(اربعة) ما هو موصوف الى حفظ المصالح الخمسة ، وهي النفس ودين

و لعل و نسب والمال لبي انما شرعية الاحتفاظ ، وهي الضرورية الخمس

وحفظ النفس بالمعصاة و لده و دفاع ، وحفظ الدين بالجهاد وقتل المرتد ،

وحفظ العقل بتحريم المسكرات و لحد عليها ، وحفظ السم بتحريم لرب و بان

لذكران والبهائم و تحريم لهدف و لحد على دمه ، وحفظ المال بتحريم الغصب

و سرقة و لحماة وقطع الطريق و لحد و لحرر عبيها

قلت ومن هذا ظهر بطلان قول من قال ان لحرر كات مسحة في بعض

الشرع المسحمة ، والمفعول عن انفس عليهم السلام خلاف ذلك ، ونقل المرتضى

قدس سره جماع الامامية على تحريمها و تحريم كل مسكر في كل شريعة وانها

لم تبح في وقت اصلا . وذلك هو المطلوب .

(الخامسة) ما كان مقويا لحلب المصلحة و ذب المفسدة ، وهو الغصاء والدعوي

(ما بين القوسين من في من

والسنة ، وذلك لأن الاحتماع من ضرورات المكلفين ، وهو مظنة الشارع ، فلا بد لحاقهم لذلك وهو الشريعة ، ولا بد لهم من سائس وهو الاماء ، وبوابه ولساسة ، لبعضه ومما يتعلق به .

المطلب الثالث

فيما يرد على القول بعدم احكام مسطرة على وجه محذور (

وبه بحث

البحث الاول

قاعدة -

المعبر ، هي النساء ، اصل ، عني استصحاب ما سبق ، وهو أربعة اقسام :
(الاول) استصحاب لشيء في الحلة الشرعي الى تبريد دليل ، وهو المعبر عنه بالمرء الاصله

(ثاني) استصحاب حكم العموم الى ورود محض وحكم النص الى ورود ناسخ ، وهو ان يتم بعد سقوط البحث عن المحض والناسخ
(ثالث) استصحاب حكم ثبت شرعا ، كامتلاك عدد وجوده وشعر الذمة عند اطلاق أو الترام الى أن ثبت رفعه .

(رابع) استصحاب حكم الاحتماع في موضع النزاع ، كما يقول الحارث من غير تسلسل لا بعض اوصوه ، للاجماع على أنه متطهر من هذا الحارج ويستصحب ، في الاصل في كل محقق دوايه حتى ثبت معارض الاصل عدمه .

وكما تقول في التيمم : اذا وجد الماء في ثناء الصلاة لا ينقص تيممه ،
الاجماع على صحة صلاته قبل وجوده . ويستصحب حتى يثبت دليل بحرجه
عن التمسك به .

(ومن فروعها) طه رد الماء بوشث في نحاسه ونحاسه بوقوعه فيه بحاسه
وشك في ملوئه الكرية . لان الاصل عدم ملوئها

وقيل : هو من باب تعارض الاصلين . لان الاصل طهارة الماء والشك في
تأثره بالنحاس

وبصاف . بان ملوئه لنحاسه لم يلزمه رفع حكم الاصل لسابق فيحتج
الى مانع . اما لو كان كرا فوجد متغيرا وشك في تغيره بالنحاس أو الاحول
ولسأه على الطهارة ، لانها الاصل الذي لا يعارضه أصل آخر

(ومنها) عدم الانهيار ويقتضي الطهارة وشك في الحدث دون بعض نعمته
بتطهر ، لان الصلاة ثابتة في دمه ونفسه ولا يرول الاصل طهارة .

ويرد عليه الجواب السابق وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان لشيطان
ليأني أحدكم - الى آخره

ولو بين الحدث وشك في الطهارة عدمه . وكذا بعد صلاة وشك في
الركعتين الاولى أو الثانية أو الثالثة . لانه محاطب بصلاته بها ولا يقين
بالبراءة مما الانعادت . ولزوم الاحتمال وشك في عودته فان فيه مراعاة المصالح
على الاصل ومن عدم الاتيان بالرد ووجود أدلة اركانه واحتمال بوشك في

(١) أخرجه عنه أحمد وحسنه من باب ضرب وفقد غير الاية بسبب فهو حسن
وفي انما يؤمن لاحسن المصالح المعبر القبول والنظم

(٢) راجع ص ١٠

أدتهما ، وسقوط الوجوب لو شئت في بلوغ النصب ، وصحة الصوم لو شئت
في عروض المعطر وصحة الأسكاف لو شئت في عروض المطل وكذا لشت
في أفعال الحج بعد إتمامها وعده من القصر الذي يمكن بوعده ، ودعوى
المشري لعب أو بفسده ، ودعوى عذر في لعمه

وقد تعرض الأضلال ، كدخول مأموم في صلاة ، فشك هل كان الإمام
ركعاً أو رقعاً ولكن بسبب نسي الإحباط وكاشت في العداغيات فتجب
فطرته أو لا وجوب عقه في تكفاره أو لا ، والأصح بجمع لعمه على أصل البراءة
كاحلاف لزمه وإلزامه في تحمير العنبر عند لزامه أو بعده ، لأزاده لزمه
فسح بيع المشروط به ، فلا يشترط صحة البيع ولا أصل عدم لفص الصحيح لكن
لاول أقوى ، لتأيدته بالطاهر من صحة القصر

وكذا لو كان المبيع عسراً ، أو قدماً أو حلف الدائع والمشري في تعبر
بمبيع ، وهو مبيع محض بغيره ، ولا أصل لعدم بغيره ، وصحة البيع والأصل
عدم معرفه مشري بجهة الصفة في دو عليها الآن ، فإن حصل دعوى البائع
أن لمشري عقه على دمه الصفة ، فإنه ما أصالة عدم وجوب الثمن على
المشري لأنه يوافق عده ودعوى المشري حدوث عيب في
المبيع بعد إتمامه ، فإن بيع كان حاصل حال لزمه ، لأن الأصل عدم تقدم
لعب على إتمام الذي يدعي مشري حدوثه وه

ثم لو دعى المشري شتماله على صفة كذا كان لزمه كالمس والصفة
وهو معهود لأن وانكر الدائع شتماله عده ، فإنه بمرجح لبيع لأصله عدم
تلك الصفة

ولو سلم المأحر العين ودعى على الموحر أنه عصها من يده وأنكر الموحر ، فهي أصلان عدم لعصب ، وعدم لاشباع . ويؤيد لأول أن الاحرة مستحقة بالعقد والأصل بقاءها .

ولو شك في وقوع لوصا بعد لحوليل أو فيه تعارض ، ورجح الفاصل الحل ، وبشكل ، أعس الحرم على الحلال عند الإجماع .

ولو شك في حياة المعدود ببعض تعارض ، وبعدم أصل الحياة قوي . وربما فرق بعضهم بين كونه في كفن وشبهه وبين ثياب الأحياء ، وهو حال ضعيف ، لأن الميت قد يصاحب ثياب الأحياء والحي قد تلبس ثياب الموتى ، وخصوصاً المحرم .

ومنه اختلاف لرواحن في سمكن أو لشور ، وبعدم تحمل على إطلاق في صور متشعبة

وهما فوائد

(الأولى) قد يستثنى من تغليب نفس على الشك مسائل

« أ » المتحيرة تفنيل عند ثبوت الاحتمالات ، والأصل عدم الانقطاع . وفيه نظر

« ب » لو رمى صيده حرم ، مع إصابته عدم حدوث سبب آخر

« ج » يجب عمل جميع ثوب والبدن لو علم إصابته النجاسة موضعاً وجهل نفسه . مع أصالة نظيره في غير ذلك الموضع

(١) في صر ، في رمى هاشم لـ لو بقي حال في انفاسوس ، في الصيد رماه وصاحبه ثم ذهب عنه فمات ، وفي أي بعد

« د » لا يلتفت لشك بعد المراءع من العادة ، مع أن الأصل عدم الفعل .

« هـ » من فاته صلاة واحدة نحب ثلاث مع أصاله لـ « د »

(شاة) قد تعرض لأصل ظاهر . فهي ترجح تقديم وجهه ، وصورة

كثيره

١ - عالة الحمام ، ورجح فيها الأصحاب الظاهر ، وهو المحاسة .

٢ - ثوب مدمم الحمره شبهه وطس الطريق . ورجح فيه الأصحاب « نظارة »
وربما فرق بين طريق الدور والطريق في الصحاري .

٣ - لو تنازع الركب والمحدث في الإحارة و لغيره بعد بعبه مدقة ، فعه
ووجهه . ورجح قول أنه لك أقوى . لأن الظاهر بنفسه الاعتماد على قوله
في الأد فكذا في صفة ، أي الإجارة والإعارة . كما تقدم قوله لو ادعى النصب
فهو من باب ترجيح الظاهر . ولأن الأصل له فالظاهر أن المصلحة له .

٤ - لو سارع القادف والمعدوف في الحربة و أرفه . ولا قرب ترجيح
لظاهر ، لأنه لا غالب في شيء آدم ، مع إمكان أن تحمل مصلده بأصله بحربة .
٥ - لو سارع الروحاني بعد رده في وقت الإسلام ، وظاهر ترجيحها .
فيحب ندهه ويحبس ترجيح دعوى الروح . لأصله الرأفة من لطفه بعد الرده
وأصله عدم ندم الإسلام . وظاهر بناء ما كان على ما كان

٦ - لأحلاف في شرط بعد العقد ، ورجح فيه جانب القدر على أصالة
عدم صحة العقد وعدم لزوم الثمن ، وكذا في فوائد الشرط في لصحة

٧ - ربما حصر حبس بحامل من هذا الباب ، لأن لظاهر أنه دم علة ،
و لأصل لسلامه و لظاهر أعاب عدم حبس لحمل . فيكون لعله ، وهو ضعيف

١ - موضع الخلاف في تعارض الأصل و الظاهر ليس عاماً ، و الإجماع على تقديم الأصل على الظاهر في صورة دعوى بيع أو شراء أو دين أو عصب و إن كان المدعى في عاقبة دعواه مع فقد العصبه و كان المدعى عليه معهوداً بالتعليم و نظم ، كما أحجموا على تقديم الظاهر على الأصل في البينة الشاهدة بالدعوى ، فإن لظاهر دعواه صدقها و إن كان الأصل براءة دية المشهود عليه ، ولهذا يقدّر كثره

المبحث الثاني

قاعدة :

البيه ، ولها أحكام ذاتي ذكرها في العاديات و المعاملات . و لذكرها منها قاعدتين

(الأول) البه كمنى به في بعض المطلق وخصص العلم و يعين المعنى و المظننه و يراد به اسمونه و يعنى أحدهما في المشترك و صرف اللفظ من حقيقة إلى المحذر ، كقوله في المطلق : « والله لأصنن » و عني به ركعتين أو « لا تكلمن

أيا جعفر هذه السلام : هل سجد رسول الله صلى الله عليه و سلم سجدتي سهو قط ؟ فقال لا ولا سجدهما فيه

لأن قول ولا يصح أن يحصل منهم سهو حتى يسمي بهم لیسو مائة ، فإن ولادتهم و تكلمهم و شربهم و دههم في بيت الخلا و يومهم في غير حال ليلاه و موتهم كاهة في ذلك مع قطع نظر عن جسمهم و خبرهم و بعدتهم و أفرادهم و العودية في غير ذلك مما لا يحصى اسم يمكن القول بالاسماء إذا لم يكن للاختلاف معارض و قد ذكرنا معارضه الأولى الثبوت في الاسماء ، لأن الدلائل العقلية لاسم في معنى الاسماء و لفظه يدل على عموم مرتبته لا تافى لاسماء و تدعى السهو وهو معنى عليهم تنبوت لله عليهم عند الخصم ، ومن قال بالاسماء والأسماء لا يحدى عن حارس رفته يدلى بلم

رجلاء وعنى به ريداً، وبحصيص، لعام « والله لألست الشاب » وعنى به انقطع
أو ثياباً بعينها .

ولا شك في البية عن الالفاظ التي هي اسباب كالمفود والاشعار ، فهو قال
« والله لأأكلن » أثرت بيه في « كول بعينه أو أرده »^١ . أو في وقت بعينه د
قصده ، لأن اللفظ دان عليه الترمماً

وقد جاء في القرآن « ما يأتهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم
يسمعون »^٢ مع قوله تعالى في الآية الأخرى « لا تكونوا معه معرضين »^٣ أي
لأنهم في حاله من الأحوال لا في هذه الحالة من أحوالهم وأعرصهم ، فقد قصد
إلى حال اللهو والأعرص بالانسان وإلى غيرها من الأحوال بالنبي .

والأحوال أمور خارجة عن المدلول لمطابقي ، مع أنها عارضة غير لازمة .
فالذا أثرت النية في العوارض ففي اللوارجم أولى

وقوله تعالى « حرمت عليكم لحمته والدم » الآية^٤ ، والمدلول المطابق هنا
متعذر ، والحریم لا يمتنع بالاعيان بل بالأفعال المتعلقة بها من الأكل والابتلاع ،
فقد قصد « المحرم بالافعال للفظ عنه مطابقة بل لأدنه خارجة ، وإن كانت لأفعال
لازمة للمطلوب وإن كانت عارضة فالأولى ، لأن التصرف في اللارم أقوى من
التصرف في العارض

(١) في س. اد. ر. ده أول وقت بعينه

(٢) سورة لآبياء ٢

(٣) سورة شعر ٥ ، وكذا أول الآية ٤ وما يأتهم من ذكر من ربهم محدث لا

كانوا عنه معرضين ٤

(٤) سورة المائدة ٣

ومنه ما ورد في الحديث القدسي . ما تردد في شيء أنا فاعله كتردد في
 قصص روح عدي للمؤمن ، بكرة الموت وكره مساءه ، ولا يكون إلا ما أريد^١
 فإن التردد عليه تعالى محال ، غير أنه لما حارب لعاده أن تردد من عظم الشخص
 في مساءه نحو لو أنه و لصديق وإن لا يتردد في مساءه من لا يكرهه ولا يعظمه
 كالعدو و لحيه ، بل قد حطر بادل مساءته أوقعها من غير تردد ، فصار التردد
 لا يقع لأي موضع التعظيم والاحترام وعدمه لا يقع لأي مورد الاحسان . فحينئذ
 قد احدث على تعظيم الله تعالى للمؤمن وشرف منزلته عند الله ، فغير باللفظ
 المركب عما يلزمه ، وليس مذكوراً في اللفظ ما هو بالارادة و المقصد ، فمعناه
 حينئذ مراة عدي للمؤمن عظمة

لعظمة :

فيل في تأويل هذا الحديث وجوه :

١ - ما ذكرناه .

٢ - ما ذكره بعض الفضلاء . وهو أن تردد ما هو في الاسباب ، يعني
 أن الله تعالى يظهر للمؤمن أسداً يعيب على طهه ذو الولد ، فيصير مسعد بالاحرة
 استعداداً ، ويشط للعمل ، ثم يظهر له اسماً بوحب لسط في لامن ، فيشعل
 بعماره دسه بمالا ند منه . ولما كان ذلك بصورة ل تردد أطلق عليها ذلك سعادته ،
 اذ كان لعبد الذي هو متعلق تلك الاسباب بصورة التردد وأسد اليه تعالى من حيث
 أنه فعل ل تردد في اعد ، وهو أحوذ من كلام بعض القدماء ان حثيق عن أسر ر

(١) لكافي ٤٦/٢ . عن الشيخ ١٢/١ مع اختلاف بينهم . وليس بهما ولا يكون
 إلا ما أريد

- كلام الله تعالى ، فالرد في خلاف الاحول لا في مقدر الاحال
- ٣- انه تعالى لا يراد بورد على المؤمن حالاً بعد حال لقوله الموت فيقصه مرئياً له ، ويراد بك الاحول المراد بها عدتها من غير محصل ، فالعدت من القادر على المحصل ، يكون مردد بالنسبة الى القدرة المحققين ، فهو بصورة الرد ولم يكن ثم مردد ، كما ورد في قصه بر عزم عبده السلام لما اراد انك الموت ، فكره قص روحه فخره حتى رى شيخاً يأكل ولعنه سبل على بحسه واستشع^١ ذلك وطلب الموت ، وكذا قيل عن موسى عبي الله وآله وعنه السلام
- ٤- انه بصورة الرد ، لمعارض بحتم الموت على العبد وكرهه مساهة مؤمن ، وهو سعاية نص
- ٥- ان يكون على التمدد والعرض ، أي لو كتب مردداً لثردت في ذلك وهو محذور^{١٣}.

١) في من : لما أتاه

٢) في بعض النسخ : فاستشع

٣) قال الشيخ المصنف : انه محذوف من بعض النسخ ، وهو في المتن : وقد يتوهم انه قد مر في مدخله من حديثه ، وهو من باب ما قد مر من حديثه بكرة الموت ويرعب في الحديث ، ويرعب عن سبيل الله تعالى ، وهو من أحب ما لله أحب لله لانه من كره ما به كره به لانه به بدل بظهره سبيل الله تعالى لا بكرة الموت من يرمي به كذا من غير حرمين عليه السلام به كان يقول : من أي صاب من الموت من طعن سبيل الله به به قال حين صر به منحه عليه نفسه ور ورد الكمية

وهو من باب : عن سيحيد بهند في انه كرى فقال : رحب بماه الله غير بعد يوف ، فيحمل على حال الاحتياط ومعاينة ما يجب كما روي عن الصادق عليه السلام ورواه في تصحيحه عن سبيل الله تعالى ، وهو من قول من أحب لقاء الله أحب لقاء الله ومن كره لقاء الله كره لقاء الله ، قال رسول الله : من كره الموت ، فقل من ذلك ، ولكن المؤمن

(القاعدة الثانية) ذهب بعضهم الى أنه : « نوى بالعام لحاص لا يتخصص به بل يكون ذكر الحاص مذكراً كيداً للنسبة اليه والنية الى غيره باقية بحالها ، فلو قال « لا كلمت أحداً » ونوى زيد أعني : المقصد الثاني وعبره بالمقصد الأول ، لأن نوى مع ذلك إخراج من عدا زيد ، لأن المتخصص يجب أن يحالف حكم العام وذكر زيد لأجرامه ، فهو من حشرته ممنوعة مع قوله صبي لله عيه والله وسيم أنما هاب دبع فقد ظهر

ون قل لو قال « والله لألست ثوباً » ونوى العطن كان بمثابة قوله « ثوباً قطعاً » ، ولو قال ذلك تخصص به وإن كان غافلاً عن غيره أحب بأن المعلوم من كلام العرب أن اللفظ المستعمل بعمومه لا يحل به غير المستقل صير لا من غير مستعمل ، كما في الأسماء والعامة ، ولم ثبت ذلك في اللغة حتى يجري مجرى اللفظ ، ومن ثم لو قال « له عشرة الأتعة » قبل ، وأو قال « تنقص نعمة وأدسها » لم يقبل ، لاستقلال الصيغة بنفسها

قلت كلمة بلفظ به كان مخصوصاً ، واللفظ بعد كور صريح به ، فسمي أن يكون به في استحصص ، وبصر ذلك به في المقصود ، لأن التعديل صلاحه لفظ له ، واستعمال العام في الحاص من هذا القبيل ، فيصير بحره الأخير كغير بعد كور في عدم سؤل اللفظ إياه .

ولأن لفظة السبعة بحور جعلها مؤكدة ولا يخرج مذهب ، وبحور جعلها

أولاً حصره بموت بشر برصوب الله وكرمه نفس سيء حب إليه ما تراه كره لقيه الله وكره لله لقيه . انتهى

وقد يقال إن الموت نفس لقيه الله فكرهته من حيث الألم الحاصل منه لا يستمر كرهه لله ، الله ، وهذا ظاهر ، وهذا يجب أن الله سبحانه يوجب الأسعد ، تمام لقائه بكثرة لأعمال صالحة ، وهو يكره كراهه بموت تطاع بها

{ ١ } جامع صغير ١١٨

محصصه، وذلك بالنسبة. فإذا أثرت الآية في الصفة المملوطة فلم لا يؤثر في المملوطة
مع اشتراكهما في الاستعادة من اللفظ

ولأنه لو صح ما قاله لم يكن معنى صورة إطلاق لعام وإرادة الخاص منه
الأمع لنفسه بإرادته حراج الخاص الآخر .

وحاصل كلام هذا القاص رحع بي أن ذلك من قبل المفهوم ، فيجري
الاحلاف فيه كاحلاف في المفهوم ، لأنه مع ذلك لا يفتقر صورة لتعطف بالصفة
والنية بها .

وبعض يقول : إنما يحصن هذا بالمذكور للمفهوم اللفظ ، بل لأن نصية
الأصل تعني ما عدا المذكور .

المبحث الثالث

قاعدة

كون المشقة سبب السر وجميع رحص لشرع وتحقيقاته يعود إليها ،
كالنقمة ، وشرعة التيمم عند الخوف على النفس ، وإدراك القيام عند التعذر في
[صلاة] الفريضة ومطلقاً في نافلة ، [وصلاة الاحتياط عداً] ، وقصر الصلاة
والصوم [وإن كان فرض السفر مستعلاً في نفسه] ^١

ومنه المسح على الرأس والرجلين بأقل مسماة ، ومن ثم تسح [لمطر] في

(١) دين القوسين ليس في ن

(٢) دين القوسين ليس في ص

(٣) دين القوسين ليس في ص

جميع الليل بعد أن كان حراماً بعد اليوم ، وكان ذلك للترغيب في العبادات
وتحبيبها إلى النفس .

ومن الرخص ما يخص كرخص السر والمرص ولا كراد ولتفه ، ومنها
بعم كالقعود في الباطن ، وراحه لسته عدد لمحصه بعم السر والحصر عددا .
ومن رخص السر ترك الجمعة والبصر ، وسقوط القسم بين الزوجات لو
توكلن . بمعنى عدم لقضاء بعد عوده ، وسقوط القضاء للمحلفات لو استصحب
بعضهن . و يظهر أن القسم يقع لمطلق السر وإن لم يقصر فيه الصلاة .

ومن الرخص راحة كثير من محظورات لأجزاء مع تهدية ، وراحه البطر
للمحامل والمرصع والشيع والشيعة ودي لعطاش ، ولداوي بالمحاسنات
والمحرمات عند الاضطراب ، وشرب الحمر لاساعة اللمة ، وإباحة الفطر عند
الأكراه عليه مع عدم لقضاء سوء ، وحر في حله أو حر في الاصح
ولو أكره على الكلام في الصلاة فوجها ، مع القطع بعدم الإنم ، والقطع
بالظلال ولو كره على الحدث ما لا سداد وترك السادة واستعمال المجاسة
فكالكلام ، والأعرب في ذلك كله بطل هذه الصلاة ولا مانع من هذا ، مع
اتساع الوقت ، والأفلا بطلان

ومن البسر^١ لاسده في لحج للمصوب^٢ . والمرص المأبوس من برئه

(١) نى يقب في حقه ، يقال وأوحرط المريص ، صب لبواء في حلقه

(٢) السادة بكر السن : ما امتنرت به كائناً ما كان . والمراد هنا بين المرأة والمرأة
أو سائر بغيره

(٣) وكذا في هـ مش ز ، وفي س ومن البسر .

(٤) غصه : بضعه ، رحن مصوب : من لأخرالك به كان الزمانة غضبه ومنعه الحركة

وحائض العدو . والجمع بين الصلوتين في السجدة والمرص والمطر والنحو
ولا عدد بغير كراهة .

ومنه إذا سقط لمحطوبه لمحة للركع ، وسأله كل من العير مع بدل
الذل مع الامكان ولا معه مع عدمه عند الاشراف على الهلاك

ومنه العفو عما لا يتم الصلاة فيه سجداً مع سجدة . وعسى دم القروح
والجروح الذي لا يرقى . وعدمه بسجدة دم سرائث بناء على نجاسته ، وما لا
يدركه الطرف من الدم في الماء المليل وطرده بعض الاصحاب في كل سجدة
غير مريته

ومنه قصر الصلاة في الخوف لثمة وكيفية . وفعالها مع حركات التكبير
المقطعة مع الاحساس ، وقصر حركات التكبير

ثم التحصيف قد يكون لا إلى من قصر الصلاة واستحب الحر تسبيح
وترك الجمعة ، والظهر قرص قائم معه . وصلاة المواقف . وقد يكون في
بدن ، كهدية لسانه ، وبعض . سكن في بعض لباسك . كالشاه لمن ترك
الميت بسمي ، ومكة لضرورة . وكالبدنة لو أفاض قبل القروب لعدرو قلنا بالوجوب
وكشاه لمردله . والوجه عدم الوجوب فهما مع ضرورة .

وعند الشك من التحصيف يحل لركعة المائنة قبل الحول ، و لثمة قبل
الهلال .

و لرحضة قد يحل تناول المنة عند خوف الهلاك ، والحر عند الاضطراب
إلى الساعة ، وقصر الصلاة في السجدة بخوف ، وقصر لصام في سجدتها .
وقد يستحب ، كنظر المحطوبه .

وقد يسبح ، كاعتصم في الامكان إلا معه ، والاراد بانظر في شدة الحر

محتمل للاستحباب والإباحة . ومثل الأحكام قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم للمؤمنين : **أبْرَدُ تَرْدًا** . يحمل الإباحة لما ثبت من أصلية أول الوقت ، وعموم « وسارعوا إلى محبرة من ربكم » ، والاستحباب لأفعاله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولتكرار الأمر ^٣ . مشعر ، يؤكد لمعنى الاستحباب

وهنا فوائد :

(الأولى) المشقة الموجبة للتخفيف على مابعدك منه العادة غالباً ، أما ما لا يثبت عنه معاردين ، كمشقة الوضوء والعمل في سراب^٤ ، وقوم الصلاة في الظهريات ، ونصوم في شدة الحر وصول النهار وسفر الحج ومباشرة الجهاد ، أو متى لتكلف على حمله . وهو مشق من لكاهه ولو انتفى سعى التكليف ، فتسعى لمصلحة الموصوفة به . وقد رد الله على عائشة « لا تفتروا عليّ لحر » بقوله « قل يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » .

ومنه المشايخ يني تكون على جهة العقوبة على الحزم^٥ ، وإن دأب النبي ﷺ بالفسق كالفصاحص ، وبتدوير بالسهة إلى المحل والمعامل ، وإن كان قريباً يعظم منه بأسه .^٦ دأب من قرأه لقوله تعالى « ولا تأخذكم بهما رفقه في دنس الله

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في باب الأذن

(٢) سورة آل عمران ١٣٢

(٣) في ص . ولتكرر . (مراد المشعر

(٤) أسره . ص ١٠٠ . دأب : الجمع سر - مثل سجدته ومحدث في هامش

الشتوب . ولتكرر .

(٥) في ص . وقد نص الله وفي هامش . وقد رقم الله

(٦) سورة التوبة ٨

(٧) في ص . على بحر . وهو جمع حرام

(٨) في ص . بأسه . دأب

ان كنتم تؤمنون باق و اليوم الآخر»

والضابط في المشقة ما قدره الشرع. وقد أباح الشرع حلق المحرم للقليل
كما في قصة كعب بن عجرة سب رسول الله ^٢، وأقر النبي صلى الله عليه وآله
وسلم عمرو بن النعمان بحرق الرد ^٣، وكذا المشاق في باقي محظورات
الأحرام وفي مسوعات التيمم ^٤.

وليس ذلك مضبوطاً بالعجز الكلي، بل بما فيه تصيق على النفس، ومن
ثم قصرت الصلاة وأبيح الفطر في السفر ولا كثر مشقة فيه ولا عجز غالباً. فحيث
يجوز الحلوس في الصلاة مع مشقة القيام وإن أمكن تحميه على ^٥ عشر شديد،
وكذا باقي مرئيه ومن ثم تحلل المصدود والمحصر وإن أمكنهم المصاره اما
في ذلك من العسر

(الثانية) قد يقع الحصف في العقود كما يقع في العادات، ومرتب لمرور
فيها ثلاث

أولى مسهل احسانه، كسح الملاصح ^٦ والمصامير وغير الممدور على
تسليمه. وهذا لانحفيف فيه، لانه أكل ما بالباطل

(١) سورة نور ٢

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في باب من حضر، مسدود ٢٤٣/٤، الاصابة

٣-٤/٥

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في باب إذا خاف الحجب على نفسه وفيه عمرو
ابن العاص ج ب بلة باردة فتيمم وتلاه ولا تقطوا أنفسكم الخ، فذكر النبي صلى
الله عليه وآله وسلم علم يصفه

(٤) في ص: وبأبي مشروعات التيمم

(٥) في ص: مع عشر شديد

(٦) الملاصح جمع ملفوح، وهو حين ابتاقه وولده ملفوح به، يحدف الجار و تامة

ملفوحه

لثلاثة ما يعبر احتسابه وان تمكن تحمله مشقة ، كبيع الدمن في قشره
والطبيخ والزمن قبل الاختيار وبيع الحداد وفيه الأس ، وهذا يعفى عنه تحصفاً .
ثلاثة : ما توسط بينهما ، كبيع الحور و لور في لعشر الاعنى وسبع الاعيان
العائنه ، لوصف عدد مشتركه في المشقة ، ومنه لا كفاء بظهر الصرة لثمانية
ويظهر ما ذي ، النصح في بدو الصلاح وان لم ينه

ومن التخصف شرعه حذر لمحسن ، لما كان العهد قد بيع بعته فنعقه لدم
وشرع ذلك للثروي ، ثم لما كان مده الثروي قد تروى على ذلك حور حيار لشرط
بحسنه وان رد على ثلاثة أيام ، لينتدرك فيه ما عساه يحصل منه من عس شق تحمله .
ومن شرعيه المزارعه و المساقاة والعرض ، وان كان معاشه عن معدوم لكثرة
الحاجة له .

ومنه اجارة الاعيان ، فان المنافع معدومة حال العقد .
ومنه حوار يروى لمرأة من غير نظر ولا وصف دفعا للمشقة اللاحقة للافارب
بذلك ، وانثرا لمعاش وسدب السرح على النساء ، بخلاف لمسح وان كان أمه
لعدم المشقة فيه .

ومن ذلك شرعه الطلاق والخلع دفعا لمشقة لمقام على الشقاق وسوء
الاحلاق ، وشرع لرحمه في لعده عدليا لسروي كما قال تعالى « لعل الله يحدث
بعد ذلك أمرا » ولم شرع في الرأده على المربين دفعا للمشقة على لروحان
ومن شرعية الكفارة في الطهار والحش تيسرا من الأبرام بالمشقة ، لاستعقده
الدم غالبا

والمضامين ما في اصلاص الفحول ، وكانوا يسعون بحين في بطنه وما يصرب نفحل
في عام أو في أعوام ونهى عنه .
(١) سورة الطلاق : ١ .

ومنه التحفيف عن الرقيق بسقوط كثير من اعتبارات مثلاً بجمع عنه [مع]
شغل لعموده اصر

ومنه شرعه الآية لا عن نقص من مع المراسي كما قال تعالى «ذلك تحفيف
من ربكم ورحمة» ، فقد ورد أن القصاص كان حتماً في شرع موسى عليه السلام
كما أن له كسب حتماً في شرع عيسى على سب و^١ وعنه بسلام ، فحدثت
لخصيه بشرعه بسويح لأمرين طلباً للتحفيف ووضعاً للأصابع وصيانة للمداه
عن أبي المؤسس لغير^٢

(لثالثه) التحفيف على المجتهدين ، أما جهاد حرب كهيء بوقت ولده
والتوحي^٣ في أشهر عند اقتراف الجرح في الوقوف فحفظون بالأحمر
دفعاً لمجرح في ذلك ، وفي بعض^٤ من لو علموا^٥ بدمهم في نفسه بدور^٦ د
بدر^٧ فيه الشهادة رور في هذا رصف و^٨ من شوب و^٩ ذلك قبل الوقوع و^{١٠}
اجتهاداً كلياً كالعلماء في الأحكام الشرعية فلا تم على غير المصدر وإن احتجوا ،
وكيفهم النص^{١١} كسب لمسه إلى مرد^{١٢} عسر^{١٣} شر^{١٤} ذلك سهل
ومنه كسب الأحكام بالظن في العدا^{١٥} ولا^{١٦}

(لرابعة) احتاجه ود يقوم سب مسح في المحرم لولاها فامسحه ، كما في
في نظر المحطوبة ، ومحل الوجه والكفان والجسد من وراء الثياب ، ونظر
لعمامة^{١٧} من الأمام ، فسطر بي مدي من لعمد ، وقبل ينظر لي منه واحل المهمة ،

(١) سورة البقرة : ١٧٨

(٢) في من : التجار

(٣) يقال توثيت الأمر أي تعريضه في الخط

(٤) في من وهامش ك : أو يتكرر فيه

(٥) أي التي عرضت على الجمع

وقد ينقص شيء واحد ، الكتم كالحرمة

ومحور النظر إلى المرأة الشهادة عليها والمعاملة إذا احتاج إلى معرفتها ،
ونقص شيء واحد ، والفرق بينه وبين النظر للمباح على الاتصال من وجهين ،
الأول - بحرم سكر في ذلك بخلافه ها ، فإنه ينظر حتى يستثبت ويحرم
لأنه

ثاني - أن ذلك قد قصد من غير قصد ، حتى قبل سحره مع قصد
بخلافه ها ، ولو خاف الفتنة حرم مطلقا ،

ومنه نظر الطبيب والمفتي ما يحتاج إليه ، بحيث لا بعد الكشف فيه
هتكا للمرأة . ويعذر فيه لأجل هذا السبب عذر ، وهو مطرد في جميع الأعصاء .
نعم في المسنون مريد يؤكد في مراعاة الضرر ، والظاهر يجوز نظر الشهود
إلى العورين لمحملي الشهادة على أن ولي فرج المرأة لحمل شهادته الولادة
وإلى لثدي لتحمل شهادته الرضخ

المبحث الرابع

قواعده

بشيء لصحة ، وحدها ، الرجوع إلى المحقق ، مباح ، وتقريره بدفع الممانعة
واحتمال خفاء الممانعة ، ورواها غيره ، حتى أن المحدث لا يرى لكاد مباح
هذه الآية

فمنها وجود تمكين الإمام لينتهي به الظلم ويعانل به المشر كمن وعد به الدين
ومنها صلح المشر كمن مع ضعف المسلمين ، ورد مهاجرين بهم دون مهاجرين
وجواز رد المعيب أو أحد ، شيء ، ورد ما خالف الصفة ، وشرط ، وفتح المانع

عند عدم سلامة شرعيه من الضمين والرهن ، وكذا فتح لكاح بالعبود
 ومنه الحجر على العتق ، والرجوع في غنى المراء ، والحجر على الصغير
 والسفيه والمجنون المدفع من أنفسهم للاحق بعض ما بهم
 ومنه شرعية اشقة والعسل على عصب بوجوب رفع نقيم ، وحمل
 مؤنة الرد ، وصمان الصفة بالهوات ، وشرعية القصاص والحدود ، وقطع السارق
 في ربع دينار مع أنها تضمن بدنها ، أو حرمته دينار ضمانه لئلا يالهان ،
 وقد نص لي المعري

بدن بحسن من عتقها^(١) ورتب ما دلتها قطعت في ربع دينار
 فأحانه الحد لم ترضى رحمه الله
 حرمه الله^(٢) بالاهل وأرحمه
 حرمه الله لئلا يطر حركه لئلا يري

أقلت

حياتها أهانتها وكانت ثمينا عند ما كانت أم

ظراً^(٣) لعول بعض لعله ، لما كانت أمه كانت ثمينة فلهذا حاربها

(١) في المدفع الصغير عن نفسه

(٢) في خمس من نصيبه

(٣) هو حمد بن عبد الله بن سالم بن موحى المعري ، شاعر معروف ، ولد ومات

في عمرة اعمان ، نصبت حذري صغير فعمي في سنة رابعة من عمره ، وقال الشروحي

ان حذري عشرة سنة ورجل في بعد سنة ٣٩٨ ق.م بهاسه وسبعة أشهر ومات سنة ٤٤٩

(٤) مسجد ذهب وحوار كله ، ولد في

(٥) مدين بن مدين بن مدين في مدين

[و ذكر النفس والأمين عشر موصوف مدكر أي شيء]

ومن اجتناب تحف المفسدين صلح المشردين . لأن فيه وحال صميم^١ على
المفسدين . واعطاء نبيه في النفس لكن في مركه قبل المؤمنين و لمؤمنات
لنفس كانوا حاملين بمكة لا يعرفهم أكثر . الصبحه كما قال تعالى « و يولأ وحال
مؤمنون و بناء مؤمنات » الآية^٢ وفي ذلك مفسده عظمه ومعرفة على المسلمين .
وهي أشد من الأولى

ومنه الامناعه بالحذر . لأن شرب الخمر مفسد لكن قوات النفس أعظم منه
نظراً إلى عقوبتهما . وكذا قوات النفس أشد من أكل الميتة وما من العز .

ومنه أن الكره على قتل مسلمة مجنون لده يحدث عقل لو اتسع من قتله .
فانه يصدر على عقل ولا عنه لأن صدر تحف من لاور . على قتل مسلم . لأن
الاحد مع سني بحرم عقل صدر حسن و اختلاف في حور . لاستسلام النفس .
ولا كذا . وان ارد سني حد . لأن آلاف نفس أشد من آلاف دنانير والفساد
فيه أكثر . وكذا لو كره على شرب خمر . شره لكره الفساد بقتل

فائدة

و قد منع اسجين صدر به دي صدر . كمن كره على أحد درهم زيد أو
عمرو و واحد في المحبسه نفس أو حارس مسافر . ولو كان أحدهما قربه
قدم الاجسبي . كما يكره قتل قربه في الجهاد .

(١) ما بين القوسين نفس في صر

(٢) تمام صمدان ص . ص . أور . ص . ص

(٣) سورة النجم ٢٥

ومنه يحسن الامم في هذا الحد الأدنى من حيثين مع تساويهما من كل وجه
ويمكن لسوء في الواقع على أفضل لمسلمين أن أواه على واحد قلبه وان
تقل الى حر قلبه ، وكذا لو هاج البحر وحبس الى القاء بعض المسلمين فلا
تؤلمه ولو كان في السعة ما أو حيو ن في قطعاً ولو كان في الاحوال من
أواه حرسان ومنه

ولو بعدت المصلحة و بعدت عن غيب مفسدة من كالحديد ، فهي
مفسدة ، نظري الاله وفي تركها مفسدة عظيمة ، فدرأ المفسدة العظمى يستبهاها
لان في ذات مراعاة لاصح ، وانه الاشارة بقوله تعالى « يسألوك عن الحمر
والسمر قل فيهم » الآية ، وان علت المصلحة قدمت ، كالمصلحة مع النجاسة أو
كشف مهوره ، فان منه مفسدة له من الاحلال بمصمم الله في أنه لا يباح على
تلك الاحوال ، الا أن تحصل الصلاة أهم

ومنه يباح اجر الامم ، ومن ساء الكفار وحبسهم ، وبش القبور عند
لضرورة ، وتبرير الكلى على ذمه ، ونظر في مورد عند الضرورة ومنه
قبل منه قطع ملذة آمن المحدث موع موت عن نفسه ، فالدفع موع عن غيره
فلا خلاف في عدم جواره

ومن انما المصلحة في حبس المفسدة فيسقط عن المصلحة رد شهاده
لمتهم وحكمه كاشاهد لعمه و لحكمه لها ، لان قوة الداعي الطبعي فادحة في
نظر المفسدة من وجه شرعي ودحا خاطر لا يفي منه الاض ضعف لا يصلح
للاعمه دليه

(١) سورة البقرة ٢١٩

(٢) مفسدة تقتله في السي الجمع وقد من رادد وسدر

في مصدحه بحضرة الشهود و الحكم معمور في حب هذه معدود. ولقد
لو كان معصوم من ذنوبه لنفسه و ربه سم حكمه ولاشهود، كما في قصة النبي صلى
الله عليه وآله وسلم مع الأعرابي في دنوى البقرة وفي علي عليه السلام الأعرابي
لما أنزلت آية حلي لله عليه و له وسلم و كان قد محاكم له بعد أن محاكم
في غير ذلك حكم ذلك امر له دفع . و كشهد حرمه بصدقه صلى الله عليه
و آله وسلم قسمي د شهور من

و يمكن من الحكم في ذلك دفع سهو . فإنه و لم يرض لأحد من
وقد شهد الله تعالى على حكمتك بالحقيقة و يجوز في يوم
القدوم . و عرف الحكم بعد كمن . مع في حجة . مع

أما شهادته لصدقه أو ربه فبالعكس . فله لو منع دى في ثوب المصلحة
لعدمه من الشهود له من . و يعرب هذه التهمة في حب هذه معدود . فإنه د
لا يشهد الإنسان الألف يعرفه حال

و منه شمل له من على معدود . و من عنه بره فرب . كسيع لمصروف
و العبد مسموم من الكافر . و مع صلاح لأعداء الناس . و يحمل أفضا و طاع
الطريق . و يحق مهم ذلك . وهو قوي . و مع الحش ليعمل صمنا . و لعب
لبصع خورا

و د يدخل المسموم في مثل كافر فبال كذا رث . و الرجوع بالعب .
و افلاس لمشوري . و المثل لصممي كقوله « أعني عدل عني » . و هما أو ك ب

(١) روضة المتقين ٢٥٣/٦ . بابي حقوق ١٢٢ (١٠ محققين ٢٧) ، نوسائل ٨ / ١٠١

٢ . روضة المتقين ٢٥٨/٦

(٣) في . و همس . و قد شهد له تعالى

الكافر عبده وملك عبداً وأسلم فعجز المكاتب ففجعه سبده لكافر ، فإنه يدخل ذلك
لعبد المسلم في ملك سبده الكافر ثم يرسله وفي شراء من يملكه من عبده من ماله
كفريته أو ظاهراً كما إذا قرى بحرية عبده ثم اشتراه فيكون شراً من جهة المبيع
وقد أعني من جهة المشتري

وفيما إذا أسلم العبد لمحمول حصده فافيه بدائميته راحة لدمي ثم يبيع بكافها
لعب وردتها قبل الدحول أو بعد ذلك أو إسلامها قبل الدحول أو في بقويم العبد
المسلم على الشريث كافر إذا أعق حصده وفي وطني لدمي الأمة مسلمة لشبهه
فتعلق منه فانه يقوم عليه ان قلنا بالانقضاء راحة مع أنه مسلم

ويزويح للمسلم أنه كافر لدمه في موضع لحوار وشرطه عبده في الولد
وقد يحوره في الحر المسلم ، فهي جواردها تردد ، فان جورناه دخل في ملك
الكافر ثم أرسل

وفيما لو وهبه لكافر من مسلم ونقصه وقلد بحوار رجوعه في موضع جوار
لرجوعه .

ولا يبيع ببيع لعبد إسلامه قبل فسخ المشتري الكافر ، بل يرسله ملكه عبده
ويؤلفه مسلم فقصه ، دون بحثكم

المبحث الخامس

حكم العادة ، كاعبار ، سبيل وأمران والعدد

وترجيح العادة على التمسز في القول الأقوى ، وفي قدر زمان قطع الصلاة

(١) في صر فاسترد

فان الكثير يرجع الى عادة . وكذا كثير الأفعال فيها . وكذا ساعد له مؤوم
أو عمود الأعمام

وفي ثمنه نقص . وسميه الحرر . وفي الروحه بالنسبة الى استخدام
السيد بهار . وفيح الباب . وفيقول الهدية وان كان المحرر مرثداً أو صبياً ممرراً
والاستحمام والصلاة في الصحاري ، والشرب من لحداول و لانهار المملوكة
حيث لأصبر ، و نحوه اندر بعد لأعراس عنها . وفيه لاسلى للادبى في عدم
استعداد اشوب ، وفيه بعلل في تعهد عند بعض الأصحاب ، وفي قدر ثواب
عند بعض ، وفي صروف الهدى بالى له بحر لعدد ردها كاقوصرة فيها العمر ،
وفي عدم وجوب رد رفاق لى لكاتب ، وفي سرون تسع لمأدول فيه على
نفس لمنزل بعد بعد لى لى ، وكذا عقود معاوصات ، ورويح الكهوف
لوكاله ومراعاة مهر المنزل ، والسمية

وفي سمة المال في لوكاله في لخلع من اجناس . وفيه الثمره الى وان
النصرام ، وحمل الودعة على حرر المثل ، وصفي الدابة في المنزل اذا جرت
بعادته ، وفي ركوب أو حمل في استعارة الدابة مما يحمل فيها منه عدداً
وفي حرر الودع بحسب لعادة . وفيه من لحو ضرر بحطب و لحووان
وفي حرر اسئل لمن مر بعمل له أجره عدة

وفي تصدع ، وخطت أربع غير خياطة الكرياس ، وفي أعاظ الوقف
و لوصه ، كما لو وصى لمسجد فانه بصرف الى عمارته والوصه ليعلماء و لقراء
وفي أعاظ لأيماء . وفي دن نصف عند حصار الطعام و لم تأذن لمصيف
وفي حل^١ الهدى المعلم

(١) لقوصرة و صاء السر سجد من نص

(٢) ي الهدى المشويح بجزء المعلم بالعلامة الموضوعه للهدى وهي خمس مد كورة

في مخطها

قاعده (١) :

يعتبر لسكر روفي عده «يجب» مرس عندنا عملاً بالنص والاشفاق، وكذا
في عيب البول في الفراش مع احتمال رجوعه الى الكثر. لعرفه
أما المرض والاباق فتكفي المره

وفي عسار لعرف الخاص تردد. واولى اعشاره مع علم المرض، والا
فلا، كاعشار فوه قطع السمود قبل لاسهده أو اعشار قسمه حقه وروغهم هار
وسريع مواشهم لئلا، وقسمه لير رو الحارس ووجوب رسال الاله له بهر،
أما ماسر كاعشار لسه الحقه في العرب فلا عسر « من حب «ملا»
وفي عطلة المدارس [في] أوقات العده تردد، وخصوصاً من وافق لانهم
لعدد وبتحكم بعض العامة بحوارها من نصف شعبان الى عيد الفطر
والظاهر أنه لا فرق بين العاده لعرفه كاستعمال لفظ «الدانه» في المرض،
والفعله كاعشار فوه «كل صدام خاص» ووصى رجل بلصده بظعام

وقطع بعض العامة أن يعاده الفعله ليعارض بوضع العوي، و «م» بعد
أخذاً حكى فيه خلاف إلا لا يدي في الأحكام ويدل عليه أن كثيراً من العامة حمى
قوله عنه السلام في ارفق «أطعموه» مما يأكلون وأطعموه مما يشربون «عنى
مما اعتد في زمن صاحب الشرع من مأكل العرب المتعارفه» الواقعة بحسب

(١) في سر قاعده

(٢) كذا في نسخة وفي متن «سبح» «عده» وهو الصحيح «عنه» «من يحب»
«ملا»

(٣) في متن «مما يشربون» «في هاتين» «مما يشربون»

صلى معسوم ، وهدد عازة عطية ، وحملوه على الاستحياء فيمن يرفع عن ذلك
الماكن

فائدتان :

(الأولى) : ما ذكره شرعه من الأحكام ، وهو أدلة آخر لوفوق الأحكام
ولصرف حكماء ، فدلله لوفوق مسير حكماء ، فدلله « ادلوك » سبب لوجوب
صلاه لظهور ، وليس حصول ادلوك ، فوقعه في العالم متكرر كالأصطرابات
والمرات ويرى ما نرى ، لا شحاش المماثلة ، وامتداد بالنصر واعتباره
بالأدلة ، في بعض الأحوال وصحح حكمه على ما روي ، وكذا جميع الأسباب
والشروط ، وجميع الأساليب معرفة سببها على نصب دليل يدل على وقوعه
من جهة شرح ، من كونها سبب ، واشترط شرط ، والبيع منها ، فدل وقوعه
في لوجود فهو دليل على المكينة ، فحصل ما عرفوه ، موصولا إلى ذلك .
وأما أدلة تصرف الحكام ، فمحمودة ، كالمعروف ، فدلله « ادلوك » و
بعد مع المنين ، وحوار المراد من حصوله وصهره ، و« ادلوك » سبب الملوك
والأصطفي من أهل بيته بعد سطر فوف ، فدلله « ادلوك » في المقام ، والمنين
حتى المنكر ، وليس مع المنكر ، وشهدت أربع مائة في بعض الصور وأقل
في مثل الوصية والاستهلال فيشتت أربع « ادلوك » ، وشهدت انصاف في الحراج
بشروطه ، ووصف اللقطة بالأوصاف الحقيقية فانه نسخ : « الاعطاء » ولا يوجه فلا يروى
الضمان مع قيام البيبة بخلافه ، والأساسه في المنك المطلق والسبب في ذلك

(١) في مماثلة مع المنين ، فدلله « ادلوك » في ذلك

(٢) في من موصولا إلى ذلك

(٣) في - جميع الأدلة

لا يدين بحرقه منه

سأل لأول « فحرير رقة » ، من المحرر لاي رقة كانت بالسأمورة
ومثل الثاني قوله « من شهد منكم الشهر فمصمه » لا يكمه بعضه بل لابد
من الاتيان بجميع الشهر

ويخرج على ذلك قوله « نسمه بالحرق ولسح » لأن قوله تعالى « صعيدا
طيبا » يفيد على قول من منه وقصر لخصانه على من سريه^٣ بل من الرصاص
لأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم « من أحرقه ماله مكحى » فقيده مطلق الاحقية
فكمي قول من سها ، ولا يحسن على لاغنى وهو السوع ولا يفي الاطلاق بفيد
الحكم بعدم السح ، لأنه شاربهده عليه الى المبيع ، أي ن مكحى مبيع من ترتب
الحكم على سسه ، والمبيع وعدمه لا مدخل لهما في مرتب الاحكام بل في عدم
ترسها ، لأن تأثير المبيع محصور في أن وجوده يؤثر في لعدم لاعدمه في لوجود
فتبقى نصية لفظ الاحقية بحالتها في اقتضائه ، قول ما تقدم منه

وقصر بحرقه لفرقه أيضا على من سريه^٤ ، لأن قوله صلى الله عليه وآله
وسلم « لا تؤلموا هذه على ولده » وان كان عام في لو^٥ ان يعسر امكروه في
سياق المعنى ، وعام في الموارد من يعسر ان فيه على ري^٦ ان يعمره وعام
في لارمه ، لأن « لا » هي الاستعمال على ضرب من العموم ، بقوله تعالى « لا يؤوب
فيها ولا يحيى » - فهو دلالة على أن قوله مطلق لأن له في لا شحوص

(١) سورة مريم ٨٥

(٢) سورة المائدة ٤٣

(٣) في من على من يعمر من رصاص

(٤) في من في من المير

(٥) سورة مريم ٧٤

والأزمان لا يلزم أن يكون عاماً في الأحوال .

ولا كنهه في رسد إصلاح المال حملاً على أهل مراتبه، وهذا أظهر [في
الدلائل من قوله ، لا وربك ما جمعت لي بحوث عنه به

و سدل منس ١٠٠ على لا محضار في حكاية الأدب على حكاية لتشهد ، وقال
قوله صوات الله عليه وإذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول مطلق ، فحمل
على مصادي حسنة وهو صدق على بسبب] فكون كاف

فب هذا بقائه فوالله بموهبة الله ، والمصدق وهل مصادي

فائدة

صبي من هذه القعدة . أجمع على الله ، ونسب إلى امرئ به . وهو
نسب إليه تعالى من اسوحد و لمرده ومذهب الكمال ، وما جمعت على لا كنهه
فيه نأل سر به ، كالأمر بتسعة أجمع ، فانه يحمل على قول مراده و لفرق
أن الأصل تعظيم جانب الربوبية بغير المحكم ، والأصل بمراده منه بغير . فان
الله تعالى وما قدروا الله حق قدره ، وأقول سي صبي لله عليه وآله وسلم
لا حصي له . عكس . و صافي هو لمحتاج إلى دليل

وب أن يكون محتر لراج هو حربي على لأصل ، وكذا لا فرق .
وأن يعطيه الله تعالى فهو دليل من خارج اللفظ ، فلا حرج بقعدة عن جميعها

في س . ما شد في صلاح حال

٢ . ما يوسس في س .

١٣ . قوله . ما .

صراحة هذه مجيئها في خطاب شائع كذلك ، شيوخها من حمله معه

قاعدة

لا يستعمل اللفظ الضريح في غير ما لا يفرقه ، ولا يخلق حسن شاعري
موضوعه ، كاستعمال صنف في بيع بقرينة التعيين ، فلو لم يكن بعد في
موضوعه واشتراط شروط الصنف ، لا لأصل في الاطلاق حقيقة ، فلو قال
« بعثك » وليس بشر ، أو بمعنى ثم ادعى أحدهما قصد الآخر ، صنف الآخر .

وقد ورد لأصحاب في الرد الحوله من له كاه وبالعكس . من لعدم
استقرار اللفظ في أحدهما ، فمعه رده في نسخة من اللفظ لا أنصرتين ،
وأما الآية وإن صدر فقصدته أصل آخر ، ولو ورد قول مدعي حمله لفظ رل
لاشكال

ولو نزع المشعري من التابع بعد قصد مدعي رادة لأفاه ثم بصراؤه
لعدم استعماله فيه ، وفي معارفه بعد نظر عدم قصد الله مع احتمال جعله القالة ،
أن لا يصح له ، بخصوصه ، من الأفراد عدا عن ذلك بمعنى وتظهر الفائدة في
الشفعة و الجوار . فلو كانا وكون اسع ولاشكال أقوى .

ولو قل « بعثك لا تمن » فمعه الهبة واللفظ بآياه ، بمعنى السبع يكون
فاسد لعدم ركنه وهو تمن وعلى الهبة يصح ويملك الواهب الرجوع ومواضعه
اتصل به القصد أولا ، ولو تلف بعد القبض فلا ضمان على تقدير الهبة إذا كان
القبض بأذن الواهب ، وعلى تقدير البيع فيه وجوب الضمان لآيه مع فاسد ،
وعدمه عملا بلفظه الدال على سقوطه

ولو كان حوتا فلفظ في لثلاثه ضمن على ضمان عدم الضمان لتسمية القاعدة
الصحيح ، وهو ما عرفت ضمنون صحيحا وضمن الضمان ، لعدم قوله صلى الله

فيه سلمه ، ولا غير سقط وبيع . فلهذا لا يرد له شيء . وخصوصاً مع
 انضمام (هـ) ، ولانه يرد أن يكون لنا صورة يجب فيها قص أحد العوصين لأخيه
 وليس ذلك معهوداً من شرع و - مصر به لوفاً ، باشرط لأجل في السلم
 عملاً بأصالة صحة العقد وخروجاً عن بيع الدس مثله

أما لو كان الثمن معيباً في العقد لم يجب قصه في المجلس ان جعله بيعاً .
 احتمال ضعيف

ولا يشترط في الأجار - على عمل في الدمة القيص في المجلس ، كما بينتها
 لبيع عبداً ، ولو عثر عن الأجار - بالدع - أنه به هي الاعتقاد قولان ، أقربهما
 عدم الاعتقاد

ومن هذا الباب وفرضك ، بربح أي "أنت" ، وفي اعتباره معناه فيكون
 مضاعفة ، فرضاً أو بطلان العقد فيكون - مضاعفة فاسدة ، وجهان قريبهما الذي
 فالربح له لك في الصدورس وعند خروجه - محال ، ويحتمل سقوط الأجرة في
 الأول لرصده بالسعي لأعوص

وعلى اعتبار أنه ي تكون الربح للعامل في صورة حقه فرضاً والمال
 مضمون عليه ، ويكون بربح له لك في صورة حقه مضاعفة ، وقطع وجوب
 أجرة العامل هذا ، لانه عمل مأمور به له أجرة عادة

ولا يمكن محو كون الربح - بربح للعامل مع عدم ضمان المال لثلاثتهم
 من غاردهم - غير ممكنة ، بربح - ما لك لمال ، فقد منك مال الغير
 بعوص . وصاحبه لم يجعل للعامل سوى الربح ويريد أن أصل المال باق له
 وليس عن يده ، فوجب المصدر إلى مثله ، وهو معنى نقرص .
 ومنه تعين بيع على واقع أو على ما هو شرط فيه ، والأصح اعتقاده ،

مثل « بعك ن كان لي » أو « بعك ان قلت » ويحتمل لطلاق نظراً الى صبح
 الشرط المحترزعها في البيع، وفي قوله « ن هب » ردة الشك، اذ قوله غير
 معلوم، الاً يقال ان الاجاب لا يكون الا بعد لمواطاة عني القول، وهو يمع الشك.
 والجواب ان المواطاة لا يوجب بقاء الرضى ، لجور الداء ، والحق أنه
 تعليق على ما هو من قصه العهد و شك ما غير صائر ، لانه حاصل و ن لم
 يتلطف به عند لحظة اياه فكدا مع التلطف .

ومنه « ان طالق ن كان الطلاق بيع بك » وهو يعمها عني حاة الوقوع
 ما مبكر لو كاله في البيع أو لنكاح اذ كن مطلقا ، فانه يقول لو كمل « ان كان
 لي فقد بعته منك بك » و لمره « ان كانت روجي فهي طالق » اذ منع من
 عدم التعليق فلا يصر ما ، لانه تعليق عني وقع أولماس الحاجة له بعلافي
 ما تقدم ، فانه اير د الامر مسعى عه

ومنه بيع العهد من نفسه في عقده ن به أو بيع محرراً أو يطل ، ووجه
 ولو وقف عني عبر المحصر كالمقويين صبح عدها ، لان المقصود بجهة التي
 يصرف فيها لا الاستعداد ومن مع فاه ينظر الى أنه ملكت لمجهول، اذ الوقف
 مملك .

ولو راجع بلفظ لنكاح أو الترويح فهي صحة لرجعه و جهن ، وهوى الصحة
 وا قصد الرجعة به ، ولو قصد حقه الكاح أو الترويح صعب .

قاعدة

لا يحمل العهد الواحد على جمعه ومجارد معاً عند كثير من الاصولس ، لان
 حمله على حقيقته يستلزم كونه موضوعاً لها ، وحمله على مجارده يستلزم كونه غير
 موضوع لها ، وهو ناقص .

فعلى هذا لو أوصى أو وقف لأولاده لم يدخل لعمده ولو جعلها له حقيقة
 وحياً ولا فرق بين أولاد النسي وأولاد البنات ، لقول النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم : أحسن والحسين ولدي^١ وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : إن النبي هذا
 سيد - يشير إلى الحسن^٢

ولو حلف السلطان على الضرب أو تركه حمل على الأمر والنهي ، أما لأنه
 قد صار حقيقة عرفية بالنسبة إليه وأما باعتبار القرينة الصارفة للمعنى مجازاً ،
 فهو مباشرة بنفسه فعلى لعمده لا بحث ، لأن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز بحسب
 الاعتبارين المذكورين ، وبظاهر البحث ، ويجوز الضرب لتقدير المشترك بين
 صدور الفعل عن رصده ومن يجوز استعمال النقط في حقيقته ومحداره فلا إشكال
 عنده

ومنه « ولا متم النساء »^٣ في الحمل على إجماع أو اللبس بالبدن .
 ومنه « فقد حلف أوله سلطاناً »^٤ في الحمل على الفصاح أو البنية ، فإن
 السلطان حصته في الفصح وهذا ضعف ، وبظاهر أنه انفرد المشترك بين
 الفصاح والبنية ، وهو المطالبة بحقه

فائدة

أما هيأت لعمده - كاتصاله والصوم وسائر لقود - لا يطلق على الفاسد ،
 لا يحج لوجوب لمصبي فيه فلو حلف على ترك الصلاة في أماكن لمكروهة

- (١) الآية ٣٥ ومنه : حسن و الحسين سيدنا هـ بن ربه ولدي .
- (٢) أخرجه البخاري في صحيحه في باب : ما حسن و الحسين عليهما السلام
- (٣) سورة النساء ٤٣ ، سورة مائدة ٦ :
- (٤) سورة الأسر ٤ ، ٣٣

أو لصوم اكتفى يسمى الصحة ، وهو لدخول فيها ، ولو أقبله بعد ذلك لم يزل الحث . ويحتمل زواله ، لأنها لا تسمى صلاة شرعاً ولا صوماً مع الفساد . أم لو بحر في الصلاة ودخل في الصوم مع مانع من لدخول لم يحث قطعاً . ولو كان الحث على ترك الصلاة في الدار [المعصومة] ، أو على ترك الصوم مع الجباية ، أو على ترك بيع الحر أو الحر . أمكن الحث على الصورة ، فيحث بها وعدمه ، لأنه حث على ممتنع شرعاً

ومن فروع الحقيقة :

حسن اللام على الملك ، فهو قوله « قد أريد » بعد قوله بملكه . فهو قول « أردت أنه بيده هـ ربه أو احده أو سكتى » لم يسمع ، لأنه خلاف الحقيقة .

وكذا الأضامة ، بمعنى اللام ، مثل « قد أريد » فهو حث لا بدخل داره فهي المملوكة ولو بالوقف . وعلى هذا لا يحث « يحث على دار بعد الصلاة » بعدم تصور الملك فيه على الأقوى ، إلا أن يقصد ما عرف به وشبهه

قال بعض العامة : لا يحث ولو قلنا بملكه بنفسه ^٢ ما عسر له في معرض الاترع منه كل إن وبؤده ^٣ أن الملك يفسد لى التام والدفع حقيقة ، لأن يسمع القسمة المعبوية

فيجاب : بأن تسمية العتزل لل ملأ شاع ^٤ على لسه حمله الشرع ، كالملك

(١) أى هـ مش - و خبر بر

(٢) أى حسن على ربه

(٣) أى حسن وهـ مش - عه

(٤) أى حسن وهـ مش - ويره

(٥) أى حسن وهـ مش - شاع .

في رمس الحبار ومك لهنة بعد لقص ويحتمل البحث له ، بصاف الى العبد
طاهراً ، لان اللفظ مشع هنا حمسه على الحقيقة ، فيحمل على المجاز ، اعتبر
القريئة .

وقد يجب : بأن مسح لحمل على الحقيقة لا يوجب المصير الى المجاز
اذا غايته تحصيل حكم شرعي . وبطلان اليقين هنا حكم شرعي ، فليس تحصيل
أحدهما أولى من الآخر .

ومن هذا علم أن المشترك لا يحمل على كلاميه . لان لحمل عليها مجاز
وارادة الحقيقة هنا ممكنة وإنما نطّل لعدم بعسها ، فكان لبطلان أولى من حمسه
على المعنيين .

فائدة

مما يشبهه تعارض الحقيقة المرجوحة والمجاز الراجح - كالنكاح فانه حقيقة
في العبد ومجاز في حرطي أو بالعكس ، مع أن إطلاقه عليها في حيز التساوي -
أموور

(مها) لو عارض في لاه ، لافه الأفرأ مع لاورع الاتقى ، هي كل منهما
وجه راجح ، فيعود في الآخر

و لأرب برجح لافه الأفرأ ، لان ماويه من لاورع يحجره عن نفس الصلاة
والعدالة معسره فيه واحد ، ركاهي لاورع وسمى علمه زائداً راجحاً .

وكذا في المحمدين محمدين بالنسبة الى المقلد يرجح العلم ، لان ماويه
من اللورع يحجره عن التهجيم على الفتوى بعير حق ، وبقي علمه راجحاً بعير
معارض .

لا يقل: هذا غيب. لأن ما في الورع من تعلم كاف في تحصيل هذا الحكم
فيبقى ورعه رتد بغير معرض .

لأنهم لو لم كان الحكم لشرعي إنما يحصل بعلوم كان لا بد عما قرب
لأنه يحصل من بعض د عمدة لقوى إنما هي نعم
(ومنها) لو تعارض لحر غير لقيه و بعد الفقه في صلاة لحداره قدم لفقه
لأن قصبه اكتسابه ، بخلاف لحره .

وهذا مبني على حرر مامه المبد لحر و على كون المأموم عد ، وحده
يسحب في الصلاة اليومية ولو منع من امامه ولا معرض

(ومنها) تعرض لصلاة جماعة في آخر الوقت وهو دى في أوله ، أو جماعة
في تقديم ثابتة عن وقت فصلها وهو دى في وقت تأخرها الى وقت لفصله ، كما
في تأخير بعصر الى المثل و لعشاء الى ذهب الشفق

ولم مراعاة الجماعة شبه لمبحث عليها على الاطلاق ، ولأن قصبه الجماعة
يعيد بصعب لصلاة الى سبع وعشرين ، بخلاف مراعاة الوقت

ولو كان لتقدم ، والتأخر لعدد عام كما في لمطر و لوجل . ولا اشكال في
ترجيح لجماعة ، لأن لسي صلى الله عليه وآله وسلم كان يجمع بين لفصلان
في الليلة المطيرة بأذان واقامتين .

(ومنها) أصحاب الأعداز كالصبيم الرحي منه أو غير الرحي والغاري .
والأولى أن التأخير أفضل . وتوجه المرتضى رحمه الله

(ومنها) لو كان في لوصوء وأقيمت الجماعة معرض ساعه و فوات

(١) في ص ساعه

لجماعه في المعص أو في الكل - والاولى توجيـح الجماعة ، لان المتوسل اليه
 اولى في المراعاة من الوسيلة لو كان مدافعاً للاحتش أو الريح وخشي فوت
 لجماعة بالتوصو ، فوجهها لاحتشائها على صفة الكراهة المعلقة باعتبار سلبه
 المشيوع الذي هو روح الصلاة ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم هو كمن صلى
 وهو معه .

ثم لو عارضها كمال شرط كإزالة العجاسة المعفو عنها في زيادة في اللبس
 مسحبه كالمعص والعمامة والرداء - فالظاهر ترجيحها ، لما ذكره من مراعاة
 المتوسل اليه .

وليس فيها اجامل بمرءه اذ رجا لتعلم بذي يواب . اذ شرط صلاة واحدة
 توفعاً للتعليم وجواً على لا ترب

(ومنها) تعارض نصف الاول وفوت ركعة ، فهي اشد نصيب الاخر بحصول
 اركعة بوائده فصعد يصلي في الاخر قطعاً

(ومنها) تعارض بعض الركاه بالاحتش أو المفصول بأحدها ليرحم أو
 الغافل على القول بحو . بأحدها شهراً أو شهرين وتعريض وجهه قرصاً ودفعها
 عند الحول ، فان القرص واجب من حيث الجمع بينه وبين الزكاة والآداء واجب
 من حيث حراره المثلث فيه وبرارته في تعرض مع اسد أعين القصره في رأس
 الحول .

(ومنها) تعارض لصوء الاشتغال بوظائف علمية أو عملية ، فهي مرجح
 أحدهما احتمال .

(١) في ص من ورس منه

(٢) في ص من حب فر

وكذا تعرض لاعتكاف و لاشتغال بفضاء حوئح الاحوان ، والمروي عن
مولانا المحسن عليه السلام ترجيحها

(ومنها) تعرض لمشي في الحج والصعب عن العباد ، و المروي مراعاة
لعمده .

(ومنها) تعرض للجهد وحس الأتوبى ، والمروي بعدم جفها الامع
للتعين .

(ومنها) تعرض لخطاب في المكاح كعند عصف عدل عالم وحر فاسق .
ولعل ترجيح لعندها أولى ذا كانت الروح معطونه اما لولي فلا ، و حر
فقير عالم وعمي حذر ، والأقرب برحيم العالم لعنه ومعب عدم و رع وصحيح
جاهل فاسق اذا كان العيب موحدا لنفسه ، والأقرب برحيم لصحيح

قاعدة

المحار لا تدخل في المخصوص كأسماء العدد وما يدخل في الطاهر ،
فمن أطلق بعشره وقال « أردت سبعة » لم يقل منه وبعد محطته وان ثبت بسمه
أشبه بسم كثره كالأسود ، ومنه لا يصح عصفه عن عده

ومن أطلق العموم و رد الخصوص فهو مصب له

وكن لفظ لا يحور دخول محارقه لا تؤثر إسه فيه في صرفة عن موضوعه
فوطلق لمخالف ثلاثاً وقال « أردت تسس » لم يسمع منه ، ولو حلف على
الاكل وقال « أردت الخمر » لم يسمع بعثا كان أو معذ .

(١) في ص : أردت الخير .

قاعدة :

نفسه ترد بتخصيص مره ولتوضح أخرى، ولها فروخ^١

(ومها) الاختلاف في ملك بعد وعدمه، فانه يمكن استدلاله على قوله تعالى «لا يقدر على شيء» . وان ذلك صفة لقوله بعد ، فان قلت : بها يتوضح ذلك على عدم ملكه مطلقاً ، وان حملنا التخصيص بمفهومه الملك . لان التخصيص بالوصف يدل على نفيه عن غيره

ويقرب منه تعارض الجملة بين الحال والاستثناء . وان لحمله ايجابه مفيد لصاحب الحال ومحصلة له . وعليه يتفرخ توجيه قوله تعالى «ولا تأكلوا مما لم يذكر سم لله عليه وانه لفسق»^٢ وان هذه الجملة على تقدير حملها بمساوئه تكون الآية حجة على تحريم مبروك السمية، وان حملها حالاً فهي حجة بعمل في حله وهاتان الاثبات مما يتمسك به الخصمان

(ومها) الاختلاف في العارضة ، فيها عدس لانقص الا بالشرط ، وعدم بعض العامة نقص من غير شرط ، لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعار من صفوه من أمه ذراعاً فقال له : عصا^٣ فقال لبي : من عارضة مضمومة^٤ فالوصف للتوضيح

قلنا لم لا يكون التخصيص ؟ ويكون ذلك شرطاً لصحتها ، ونحن نقول بوجوبه ، اذ مع شرط الضمان تكون مضمومة

(ومها) لوقول بوكيله «اسوف ديني لدي على فلان» فبأن اسوفاه من

(١) سورة النحل ٧٥

(٢) سورة الاحزاب ١٢١

(٣) تهذيب ١٨٢/٧ فروغ من الكافي ٢٤٠/٥ . نواتن ٢٣٦/٦

وارثه، لأن الصيغة للموصح و تعريف و بوقال « من فلان » لم يكن له مضافة
ورثة . سواء علقنا « من » باسموف فيكون طرفاً لغو أو بمحدوف فيكون حذوا
من المفعول ، و بحال نص وحي لتحصيل وسعد جعلها يياية . ولو أمكن^(١)
صارت كالمسألة السابقة . وقال بعضهم باسمع بناءً على أنها للتحصيل .

(ومنها) بوقال بروحه « ان طهرت من فلانة » وسيجيء في الظاهر .

(ومنها) او حذف « لا يكتم هذا الصبي » صار شبحاً ، أو لا تكلم من لحم
هذا الحمل و صار كشد ، أو لا أركب دابة هذا العبد فعق ومثلك دابة مركبها ،
فعلى توصيح يحسن وعنى التحصيل لاحت

ويغرب منه ما مر عنه الفقهاء باختلاف الأشارد والأصافه ، كقوله « لا تكلم
هذا عبد زيد » أو « هذه روحته » أو « روحه هذه » أو « عبد هذه » ، فان الأصافه
في معنى الصفة . ون حسانا للموصح قول نعمت و بروحه واليمين بأية و ان
حسانا لتحصيل حدث و كذا لو قال « لأعطين فاطمة روحه رند أو سعيد
عبد » .

ومنه أو أوصى بحمل فلانة من بد يظهر من عمرو أو بناء ريد باللعان ،
فان قد نصه بوصح أو وصه ، منه أو لتحصيل . نعمت لو ظهر من عمرو ،
وفي صورة اللعب بترمسي على غنار مديون سقط في بحان أو غنار مديوله
المستقر ، فعلى الأول يأخذ الوصية وعلى الثاني لا

المطلب الخامس

(في قواعد متباعدة وأحكام متباعدة)

قاعدة

للمطلق والمقيد مقام

(لأول) اختلاف الحكم والسب ولا حمل فيه ، فعلى ، مثل « فأطعم سبعين مسكياً » مع قوله تعالى « وأسعدوا ذوي عدل منكم » ، فإنه لا يقتضي قيد المساكين بالعذالة

(لثاني) أن يحدد السب والحكم فحمل المطلق على المقيد قطعاً ، مثل « ومن كفر بالانسان بعد حفظ عقله » مع قوله « ومن يرتدد منكم عن دينه فيبد وهو كافر » ، وقوله تعالى « أو شهدوا » مع قوله « أو شهدوا » مع قوله « ومن يرتدد منكم عن دينه فيبد » من شهد .

وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم . الحمى من فحج حنهم فأبردها بالماء^١ وفي حديث آخر فأبردها من ماء زمزم . ومثله قوله عليه السلام : حمس فواسق يقتل في الجن والحرم - وذكر امرأته بها^٢ . وفي حديث آخر

(١) سورة الطلاق ٢

(٢) سورة المائدة ٥

(٣) سورة البقرة ٢١٧

(٤) سورة البقرة ٢٨٢

(٥) البخاري ١٠٢/٦٦ . رواه عن دعائم الإسلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه حمى من فحج حنهم فأطعمها بالماء . الفحج بالفاء : تصاعد المر ، يقال : فاحت الفدر إذا غلب

(٦) التهذيب ٣٦٦/٥ . لغزوغ ٣٦٣/٥ صحيح البخاري باب ما يقتل بمحرم

تقييد العراب بالابقع

ومن ثلثة محددها وهما عيين قوله صلى الله عليه وآله وسلم . لا تبعوا
الذهب بالذهب الا مملا بمثل . مع قوله في الحديث الآخر الا ابتداء ولا تسعوا
مها شيئاً عائناً ساجر

(الثالث) ان يحلف بسب وسبب المحكم ، كتحرير رقه في اظهار مطلقة
مع تقييدها في القتل بالايمان .

(الرابع) ان يحلف بسب ويحلف بحكم ، ففي اشوت مثل « ومسحو
اوجوهكم واندنكم منه »^٢ مع قوله تعالى في آية الوصوه « وندنكم الى
لما راق »^٣ ، فان السب فهما واحد وهو الطهر بلصلاه بعد الحدث والمحكم
محلف بغيره في أحدهما وللمسح في الآخر

قاعده

التأويل انما يكون في الطور دون النصوص ، ولا يقال « تأويل » لسان
لمجمل ، كالمشرك اذا حمل على أحد معنيه بقرينه

وللتأويل مراتب ، أعلاها ما كان اللفظ محتملاً له وبكثر دحوله في الكلام ،
وبينه ما يكون احتماله فيه بعدلكن بعم قرينة يقتضي ذلك ، من راد بعد أشكل
تعول و ترد من جهة القرينة بقرينة وضعها ، وأعده مالا يحتمله ولا يقوم عليه
قرينة فيرد .

(١) صحيح البخاري ٥٧٧٥ ببع الذهب بالذهب من أبواب البيوع .

(٢) سورة البقرة ٢٥٥ .

وهذا ورد في الأدلة ، ويحى منه في ألقاط المكلفين . مثل « طفتك »
للرجعية يحتمل الاشياء والاحراز . وهذا ادعى الاحراز قبل منه . وهذا في الحقيقة
تبيين أحد محتملي اللفظ المشترك وليس بتأويل

و لو كان سمي « طائق » أو « حرد » فإداه بذلك . فان قصد إبداء فلا بحث
وان قصد لايقاع أحمل الوقوع . وان اطلق لأقرب أحسن على الإداء للمربة .
ومنه تخصيص العام وبعبارة المطلق بأنه كما يقع في الإيمان
ومنه « طفتك » أو « أنت طائق » : دعى سبق لسانه من غير قصد وانه أراد
أن يقول : طلبتك .

ومنه لو صدق الروح في عدم الرحمة ثم رجعت الى تصديقه ، هل نفس
أفرازها لأماكن حارها عن طنها ثم سب لها حلاله ؟ ويشكل بالافراز بالمحرمة
والرضاع ثم يرجع ، فانه لا يقل مع قيام الاحتمال فيه

وفرق بينهما بأن المحرمة ورضاع أمران نوتيان وعدم الرحمة هي
والأحاطة في الثبوت أقرب من النفي . ومن ثم لو ادعت الطلاق عليه لثبوت فرد
النفس فحلفت ثم رجعت لم يقل منها لاستنادها الى الانثى

ولو رجعت وذلك لم أرض « نه رجعت قبل » لرجوعه الى النفي ولأنها
أنكرت حق الروح فرجعت الى التصديق فيقبل لحقه وقيل لا يقل في جميع
هذه المواضع . لأن النفي في بعضها كالآب ، ولهذا يحذف عن القطع

وكانتأويل في الرجوع عن الأمر بقدر ثمن شراء وكيله وشبهه فنسمع
دعواه . ولو قل « له علي شيء » فصره بحقة حنطة قبل قبل لانه شيء يحرم
أخذه ويجب رده ، ولو فرد يردعه قبل لان عليه رده ويصحبها لو فرد وتلفت
ولو فرد بدعائه ورد السلام ثم يقل بعد التأويل .

ولو قال « له علي حق » احتمل قول رد السلام، وبشكل بأن الحق أحص
 وبعد قول الأحص بتأويل لا نفسه الأعم ولو قيل بأن المعروف يأبى تأويله
 في الوجهين ممكن
 ومنه دعوى إقامة القبالة في الدين والرهن .

قاعدة :

قد ثبت صمماً ملاً يثبت أصلاً، وهو منحود من فاعده المقتضي في أصول
 الفقه ، وهي ما إذا كان المدلول مصمراً، لضرورة صدق المصمم لرفع الخطأ أو
 لتوقف صحته ليعطى عليه « كاسئل بقرينة »، أو لافضاء الشرع ذلك ، مثل « أعتق
 عبدك عني » ، فيه يقتضي بتدبير سق افعال المدل إليه . كما لو حكمنا بثبوت
 أول الصوم بشهادة الواحد ، فيهم يعطون عند كمال الثلاث صمماً وإن كان
 هلال شوال لا يثبت به ، وقيل لا افطار .

وتنزع حول الدين ويطلق الظهار وغير ذلك أم لا تشهد النساء على الولادة
 قل ويثبت النسب وإن كان لا يثبت النسب بشهادتهن

ولو وقف على الفقراء ثم صار فقيراً ، فمما دخل في الوقف وإن كان لو
 وقف على نفسه بطل

وكسح الثمر مع الأصل لا بشرط فيها مع الظهور بدو اصلاح لاه، في
 ضمن الشجر ،

وبمحدد ليعطى كاسة قبل أحد الأولى وبرك البائع للمشتري وقلنا :
 لأخبار لخصمور ' لثمت صمماً في الركة ، وكذا لو رد مشتري الثمن المسلم من
 الكافر لعيب فيه يدخل المسم في ملك الكافر صمماً ، أو وجد البائع في الثمن

(١) في ص حصول

لمعنى عباً وأخص في هذا أظهر

ولوناع المربص محاباة وأرشد هه ولا بشرط فيه انقص لانه في ضمن

البيع

ولو قال «عقدتكم لمساخر عني» صح وبما سمع بيع العن المستأجرة

لأنك صممي وكذا لو أعنى بعد المعصوب عنه ولا يفتر الأول على غيره

فيه يصح وإن لم يصح بعه لأنك لمالك في ضمن لعق

وكذا حب نرون في الحظية منتهى، وكذلك ليس في لشة د دعها بحاله

ولو قال بذهب لشبح أو لرس عن لخدمه د كان على البدن نجاسة فمسلها

بينة رفع الحدث وزالت، فانه يكون قد ضمن رلة الحدث إزالة الخبث، وكذا

تدخل الأشجار في بيع لأرض صمد، وكارت الحدائق للماء وإن كان الحدائق

وحده لا يورث.

قاعدة

يساعد من دلالة لاشاره أحكام، كقوله تعالى «وحمله وفصاله ثلاثون شهراً»^(١)

مع قوله تعالى «وفصاله في عامين»^(٢) فانه يشير الى أن أقل الحمل ستة أشهر.

ومن ذلك قول لمصلي «رحمك الله بسلام آمين» وقصد التلاوة والامر، فإن

صلاته لا تنطل، لما روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «مراً بياً مفتوح نحر»

على من ارتج عليه.

وهس تقوم لاشاره منه مقام لعط على الإطلاق؟ يظهر بعدة في انطل

(١) في ص ١٥٠

(٢) سورة الاحقاف ١٥٠

(٣) سورة لقاب ١٤

إشارة الأخرس لصلاته

قاعدة :

إذا عارضت الإشارة والعنارة فهي ترجح أيهما؟ وجهان . وينزع عنهما مسائل . مثل «أصلي حلف هذا ربه» وكان عمرأ، أو «عني هذه المرأة» وكان رجلاً، أو «روحت هذه العرمة» وهي عجمية فوى العمة بسبب الإشارة في الكل

ومنه «يعتلك العرس بهذا» فإذا دحرجمار ، و «خلعتك على هذا الثوب لصوب» فإن قطعاً .

وفي لأصل مسائل من هذا ومنه «لله علي أن تشتري هذه لشه حميتها أصحبه» فإنه قيد بالسمع، لأن التعليق على بطلك معين لا يجوز، بخلاف ما توافق «إن اشترى شه» ولاصح لصحة في الموضوعين .

قاعدة :

قد ثبت الحكم على خلاف الدليل لمعارضه دليل أقوى منه ، كرد الضاع عوضاً عن قيمه لن بمصراه ، وهول قول ذي اليد في شره ، ما في يده من العين لم يرحله للمصاهرة والجمالة والعرف ، وعرامة بهر روجه ، مسه حره والكسنة ومع سيده لتصرف في ماله بمعر الاسماء ، وجعل الجارية من القلعة للدال مع أنها غير معلومة ولا مقدور على تسليمها .

(١) ي حسن لاسام أو المتصوب من قبله في الجهاد للدال على فتح العلم حاربة بعد الفتح

كل، وقع لا يندى على أصل تحريك مروه عليه وقد يختلف فيها لعرض
ثم قد يكون لاختلاف بعد تعس لطف، كالاندق سبي أن نعه في ظهوره الماء
هي اطلاقه ثم حالف العامة في التعبير بالتراب المطروح قصداً أو بالملح المائي
وهذا عجيب، لأن العلة إذا كانت قائمة كيف يتحلف عنها المعلول؟ قالوا
هذه سبب سم الماء، لأن ظهوره ما تعبد لا بعقل معناه وأما اختصاصه بمزيد
لظاه ورقه وعود لا يشاركه فيها سائر الأشياء وعلى تقدير بساط الاسم،
فما، مسلم، لكن لتدبر أنه لم يزل الاسم بهذا سماع من التعبير، ودور
ولا اشكال في رول الظهور به

وقد يكون لاختلاف بعد تعس نعه، والمرجع فيه إلى العرف، كالعرف
في لبيع، فانه يهي عنه مع الاختلاف في صفة بيع سمك الأحام مع صم انقص
وشبهها من الأحكام، ومن أنطه يقول لأنه في صممه من معرفة المقصود اليه مع
كونه مفسوداً وتعذر بحاله، ومن صححه يقول صممه معلومه ولنا في قسي
صممه، كاحتمل في بيع به إذ شرده ومطلق على قول الشيخ وبين المراح،
وليس من هذا مع ثابت، لأن لوصف اشرح برين تعذر عرفاً ومقاب
من لفظ بذكر حيار مروه، فمنه لأنسمى غردا عرفاً

وقد يكون لاختلاف بعد تعس هذه، والمرجع فيه إلى بحس، كروان
يعبر عنه بالتراب عند من قال من الأصحاب بظهوره الماء مروه ليعبر كيف
يقى، فمن قال، التراب مرل فهو كالماء في التطهير، ومن قال سائر فهو كالمسك
والزعفران في عدم التطهير فحصل لاختلاف راجع إلى أمر حسي
ومنه ما يكون من تعس العنه، ونزاع انما هو في العنه، كالقول بعدم
ظهوره الماء المستعمل والاختلاف في لتعمل اما نداء اعرض أو نداء العناده

قاعدة .

لحكم المعلق على سم الحسن قد يعقل فيه معنى وقد يكون تعدياً .
وتظهر العندة في تعدد الحكم عند من قال بالقياس من العندة ، ونحن ندكره
أولاً لهم وذلك مثل اختصاص الماء بظهورية هل هو تعبد أو لعل كما هو ،
و اختصاص الرب بثلث بعد استعماله في الولوع لجميع من الظهورين أو
بعداً أو استظهار . وتظهر العندة في لأشياء وتدفع ، فعلى الأول لا يحزن
وعلى ثالث يحزي

و نحن نقول العندة غير ممكنة ، لأنه إذا دار الأمر بين خفائين لا يمكن
تقطع أحدهما بغيراً فسمى عدم استدراكه ، وأما عدم عين الحجر في الاستجمار
فأحده عندنا المخصوص الضرر به ، وعند العندة قد يوجد من بهي النبي صلى
الله عليه وآله وسلم أن يسبحي بروت أو عظم ، فإنه يعلم منه أنه لا يتعين الحجر
والأول ما كان لاستثناء هذين فائدة ، وقد ذكر الأحبار ليسرها غالباً في كل
موضع ، وأما الأحبار في رمي الحمار فلا بحث في عدم التعدي

قاعدة

الأمور بحرية حرب عده لشرح أن يحمل لها صورة ظاهره .
ومنه الاستحشاء ، أما كانت لمشرع ، حتى عن العبد وكاتب الثلاثة مما قبل
الحساسات عنها غالباً ضبط ثلاث
و نقص لما كان للمشفة وهي مضطربة محتقة باختلاف المسافرين والوفات
صطفت بالمسافة التي هي مظنة المشقة غالباً .
والعدل الذي هو مناط التكليف لا تكاد نعم صط الأمور^(١) لمعرفة للبوع
(١) في ص بالأمور معرفة

وسط التراضي في عقود بيعها، الحاصة والاسلام بالشهادتين لا التصديق لقلبي
لا تطيع عليه ، وسط تعدد الاستوائية بالوطىء والوطىء بمسورة الحشمة .

فروعان :

(الاول) بوعلى طهر بمشيتها، فعالت « شئت » وهي كرامة لدبت دهن يقع
على هذه بقاعده ؟ بسعي أن يقع ، لان الامور موطه ، بظاهر .
(الثاني) لو وقع سعا أو شراء فاصدا الى خلاف مدلوله أو غير مرده
فهل يمدد صاهراً وصاعاً ؟ يحصل بعود ، لان الشارع جعل ذلك سبباً

قاعدة

اد در لوصف بين حسي والمعوي فاصهر أن لحسي أولى لكره
أصبط . وينزع عليه تحريم انهماك منه ضعف من لمسلمين عن مائة بطل
وثبات مائة بطل من المسلمين لعائني ضعف وواحد
وحال التبسط في أطعمة الديمة وان كان هناك سوق، ولا يعجزى المكسورة
وكان غير مؤثر في بهران بعد تدبج ، ولا يسع بدمي من ركوب العمل
وان كان أنفس من القرمي

قاعدة

كل ما كان له مركه توقف الحكم على اجتماع أخرائها، كالقتل عمداً
عدواناً في ثبوت الفود ، وكالسكوت لا بنية القطع والسكوت في

(١) في دهن سف

القراءة لا تبطل واجتماعهما يبطل .

وكل من بية لتعدي والعم في الودعة ضمن واحدهما لا يضمن .

شرع :

لو ربح قدان متساويين حار بيع لو كبل بأيهما شاء وفي جواز بيعه بهما
وجهاً

فائدة

كل حكم شرط فيه شروط معددة - كالجمعة ووجوب الحد والقصر في
لمسافة - فانه ينعدم بفوات واحد منها

قاعدة

بمعارضه سيقض لمعصود وفعه في موضع ، كحرمان لقان من الارث ،
وثبات لشعنه لمشرية ومن ثم فان من ابي عقل يبيع قبل لحطاً الارث مطلقاً ،
لثلاثين مدي حطاً الى سبعة ارباع الارث بالنسب .

وتوغل العامة في لاسم لوفيل مورثه حدد بالرجم أو بالحربة ، فذكروا
فيه أوحهاً ثلاثة يفرق في الثالث بين ثوبه بالنسب أو لافراز ، فهي لاول يبيع ،
وفي الثاني لا يبيع لعدم اليقنة ، وفي قتله فصاحباً خلاف مرتب وأولى بالحرمان
عندهم .

وكذا في الميت بالنسب كصب لميراث ورمع الحجر ، والشهادة عني
مورثه بما يوجب رجساً وفصاحاً ، وخرج بفساح و لروشن يبيع على مورثه
ومنه ما اذا شرب مسكراً أو مرقداً أو ألقى نفسه من شاهق فحين ، فانه يجب

عليه قضاء تمتك الأدم . وفي الحيون نظر .

وفي قتل أم تولد سيده والمدير مدبره ورب الدين المؤجل مديونه وجه بالمقابلة بعيد .

ويؤثر المطلق في مرض موته بشأوا المروح في لعدة عالماء ، به مستعجل
لحل قبل وفه ، فهو . من سقيص منضوده وأنحق به الجاهل مع . دحون لتوغله
في لاستعمال في مقده الداء .

ولو حثت لروح وفه بأن الحادث يفسح به فبه وجه لبعده لفسح ، أم
هدم لمسأحر الدار فالأصح أنه لا يفسح فيه للمعارضة ولأنه سبب دحان النقص
على نفسه .

ولو أوصى بالتدليل قبل بجرح أو بعده فبه وجه ، وبأحد د تقديمت
الجراحة الوحشية دون العكس . ولو تمت نفسها من الدحول لم يسمط المهر ،
بغلاف مالمو قتلها سيده

قاعدة :

ما ثبت على خلاف الدليل لحاجة قد يتقدر بغيره وقد يصير أصلاً مستغلاً
ومن ثم وقع الخلاف في مواضع

(سها) الماسح على لحن أو لحيرة أو عامل موضع المسح ثم يزول
سبب

ومن صار أصلاً لأحاره فيها معاوضة على المانع الممدوحة وشرعيتها
للحاجة ، ثم صارت أصلاً لعموم النوى

(١) في هامش ص من نوصه

والجعالة جعلت "التوصل الى تحصيل المجهول، فهو كان معلوماً في الحوار
كلام للعامة و لاصح أنها صارت أصلاً مستقلاً فيجوز مع لعدم .
وحوار فداء لاختي المرأة وان كان شرعيته لخدمة لمرأه .
وصلاة الخوف شرعت مفسوره بنص القرآن لأجل الخوف في السفر ،
ثم عم جميع الاسفار المباحة
ويجوز التساقط لبعض مع جهالة العمل ، وسع العربيا^١ والمرارعه
والمسافة . ولو تمكن من اقامه اليه على ربه روحه في حوز ترك ذلك
اعتماداً على الثعلب - لان ذلك عار وحري - ولا لعموم ه ولم يكن لهم شهده
لا أنفسهم^٢ وهذا ممكن^٣ من الأشهاد؟ وجهه

قاعدة

دا دد دد على حكم وله برد فيه دد عس لسي صبي الله عليه وآله
وسلم مع عموم الحاجة اليه هل يكون ذلك فدحاً في ذلك الدليل^٤ فيه كلام في
الاصول . ويعبر عنه لعامة بالقياس الحرثي مالم برد فيه دد من لسي صبي الله
عليه وآله وسلم مع عموم الحاجة اليه في رمة^٥ و عموم الحاجة الى خلافه .
وله أمثلة :

(هها) اذا غمس المحب يده في ماء قلل قوى رفع الحدث هل يصبر الماء

(١) في ص وهامش ك شرع

(٢) في هامش د ويصح قرأ

(٣) سورة نور ٦

(٤) في ص وهامش

مستعملاً فمستند هذا أنه استعمل في رفع لحدث الاكبر فلا يرفع ثباً ونعازضه
أن لسي صلى الله عليه وآله وسلم لم يبين ذلك لسكان الوادي مع حاجتهم
إلى ذلك .

ولو عمنها لانية لاستعمان فلا اشكال ، ولو عمنها لانية أصلاً ولطهر أنه
لا يحصل لعل . وباحتمل حصوله اعتماداً على انية الأولى .

(ومنها) مذهب إليه بعض الأصحاب من سبط إليه على التكبير بحيث يقع
بينهم والراء من دليل المعارضة قد بدل عليه وان لسي صلى الله عليه وآله
وسلم لم يبين ذلك مع احتياج كل إلى بيانه .

(ومنها) ما ذهب إليه بعض العامة من حوار الصلاة على كل ميت عند
بأنية في مشارق الأرض ومقاربها ، ولم يبينه النبي « ص » بقول ولا فعل .
(ومنها) منهم ولاية العاق عند الكاح ، ولم يبينه للوادي ولا غيرهم ممن
يقلب عليه الفسق .

(ومنها) صمدان أدرك ، فيه صمدان مالم يحب^(١) ، وسوغة مسيس الحاجة
إليه ولم يبينه النبي « ص »

وحوار شراء عن أقر فاضها بشرها من لغير ، فان قضية الدليل عدم
لحوار ، لانه أقر بالملك لغيره ودعى حصوله له ، ولكن شرع^(٢) لما قال
لائمه عليهم السلام لولا هذا لما قامت للمسلمين سوا . ولم يقر في هذا
بيان عن النبي « ص » مع عموم الحاجة إليه .

(١) في ص ما يحب

(٢) في ص ولكن سوء

قاعدة :

الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة العامة^(١)، كحوار قتل النورس^(٢) من النساء والصبيان من الكفار، من ومن المسمى عند الحاجة كجوار ينظر الى الاجسية
لحاجة العلاج .

ومن هو ملحق بالسهم الذي يسحه لمرض المعين^(٣) أو مطلق الموصى وان
لم يحش عاقته ؟ وورى بينهما بأن الحاجة الى السهم عامة بخلاف الحاجة
الى الطبيب في هذا المقام فانها خاصة نادرة
وقد يعبر عن هذه القاعدة بربيل . نعم و ب حذف مرله م يشغل ذا حص .

قاعدة :

العدول عن الاصل المستعمل الى الاصل المهجور هل هو جائز ؟ الظاهر
المنع ، وله صور

(مها) : اكثر سهوه فحكمه عدم لالتفات، فهو شك كثر السهو في سجدة
أو تسححه أو قراءه وهو في محله فانه لا ياعت ، لان كثرة السهو حورت النساء
عنى يعمل مع ن لاصل عدمه، فلو فعن ذلك هل تنطل صلاته ؟ فيه توجه، ثالثها
لغرق بين الركن وغيره .

(١) في من : الضرورة الحاجة وفي قواعد الشهيد : ضرورة الحاجة .

(٢) اي ما جعلوه الكفار مستراً لانفسهم من الماء و الصبيان واشيوخ من الدين لا يجوز

قتلهم عند الحرب

(٣) بى - ندى يسحه هو مرض المصسى (هـ) أو مطلق لمرض (هـ) وفي هامشه

- ط - لمصر

وكما لو عس موضع لمسح نفيه ومنه صار أصلاً ، فهو مسح حينئذ نفي
الاجزاء احتمال .

ورغم بعمامة أن الشاذ في الأصل بدل عن الأصل ، إذ الأصل كون المحرّج من
جنس المحرّج عنه ، وجوزوا أن يكون أصلاً ، ورثبوا عليه اجزاء البعير عن
حمس شاة أو عن شاة .

قاعدة

ذا تردد الفرع بين أصلين وقع الاشتداد ، وهو مناط الاشكال في موضع
(مها) ما هو داخل في القياس ، فلا كره الرام .

(ومنها) غيره . مثاله حجر السعة متردد بين كونه لنقص فيه كالنسي أولاً
لنقص بل لحفظ المال كحجر المبد وتفرع عليه لو أذن الولي السفه في البيع
فهو يظن كالنسي أو بصح كالمعد^١ وكذا في عقد الكاخ والوصة

(ومنها) لحيوته بالنسي إلى الأدمه وغيرها ، نارة يفرق بالضرورة ونارة
بالتحسين ، فلاون منه ، إذ لفاد في البحر فالنقمة الحوت تيل وصوله الماء
فمن منع الصمان ول لأن الحدود يقطع مباشرته السبب . والاصح الضمان ،
لأنه متلف على كل حال .

وإذا فتح عن طائر قصاً فطائر اعتبر بعضهم مباشرة بطائر . وهو خطأ ،
بل يضمته سواء طائر غريب الفتح أو بعد مكث .

ولو كسر الطائر في خروجه قاروره آخر ضمها الفائح أيضاً ، ولو فتح
جواب شجير لغيره فلما فتحه أكلته الدابة فالأقرب الصمان على الفائح ولكن
يرجع على صاحب الدابة إن فرط .

وأما النحس فكشفه العد الحر ، ومنه لا فرق بينهما في الأدب ولكن
للمنوكية تلحقه شبه غير لادمي من الحيوان. ولهذا يلحق بالحر ومنه مقدر
وبالحيوانات المملوكة فيما لا مقدر فيه .

وبنى بعضهم حل العبد الأبق على ذلك فيما لو أنق. وفصل الأصحاب بعقله
وحجبه لقوة اختيار العاقل، فعلموا يصمن لجان لو كان العبد محسناً ولا يصمن
لو كان عاقلاً

(ومنه) لجان متردد بين الأمان والشهادات . وبشبه لأمان أقوى. فيجوز
من الدمي .

وحد الفدق متردد بين حق الله تعالى وحق الأدمي، من جهة أنه ينظر بالرق^١
وان سببه دون الأدم فيشبه حق الله تعالى ، ومن يوقعه على مدله يستحق
وسقوطه بعونه ، وانه لا يسقط بالرجوع من المقربة ، وانه يورث. ويتمرغ عليه
ثبوته بالشهادة على الشهادة

والعدة مترددة بين حق الله تعالى وحق الأدمي . ومنه حق الله تعالى
لوحونها مع الوفاء وان لم يدخل. ولذلك كان الأقرب عدم مد حل العديين .
وجيب الأمان من يعسر نفسه أو يكونه عسور من أعضاء أنه ليس اعتبره
نفسه . ولهذا يدخل عند الشيخ في لبع وانعق والتدبير والوصية ، فمن ثم
وجب فيه عشرينم الام . وهذا كله اطهار للحكمة والا فالاستناد الى المصوص
منها^٢ أو حب

(١) في ص والقواعد : تشطر بالرق

(٢) في ص منها

قاعدة :

قد تردد الشيء بين «صلين» ، فحذف الحكم فيه بحسب دليلي الاصلين ،
ففيه لادله في كونه مسحاً أو بيعاً ، ولا يرى أنه مسح ولا تصح مع غير
المتعاقدين وبغير الثمن الاول .

ويخرج على ذلك فروع كثيرة ، كالأدلة في العبد بعد اسلامه والمائع كافر
على المسح يمكن الصحة وثبوت حيز المجلس وشرط الحيوان والسمعة
وجوارحه بعد التلف وجوارها قبل الفسخ في المكمل والموروث ، وعزم ارض
المسح لو عيب في يد المشتري بعد الأدلة على قول المسح وعلى السع ينحجب
النائع عن احاره لادله والارض وبين المسح ، وقيل الارض ، وهو قصة قول
من قال من الاصحاب بأن العيب الحادث بعد العقد قبل الفسخ لا أرض فيه .

ولو اطلع المائع على عيب حدث في يد المشتري قبل الأدلة فلا رد له على
المسح وعلى المسح ، والأقرب الرد على القولين .

ومن المبرر بين «صلين» الأبراء هل هو مضاف أو تمليك ، ويخرج عنه
احتياجه الى القبول وعدمه ، فان عثرنا القول ارتد برده وتولى المبرر العقد
عن لمبرر ، بوكاله جازر على الاسقاط وعلى التملك يسي على حوار تولي
الطرفين

والأبراء عن المحجول يصح على الاسقاط ويطل على التملك .

ولو قل لمن اعنائه «قد اعتنت» ولم يعين العينة وأمرأه يمكن انقول بالصحة
لانه هامسقاط محض والأقرب لا ، للاختلاف في الاعراض ولرعي بالمحجول
لا يمكن .

ولو كان له على جماعة دين فقال «أبرأت أحدكم» فعلى التملك لا يصح

قطعا وعلى لاسقط يمكن لصحة ويطلب بالبيان

(ومنه) الحوالة هل هي اسيد، أو برء منه لمحال عليه أو هي اعيبص
عما كان في ذمة المحيل بما هي ذمة المحال عليه ؟

وجه لأول عدم شرط لفص في المجلس لو كان لحدثان من الائتمان ،
وتحقق براءة ذمة الامر بالمحردها، ولاها لو كانت اعيبصا فكانت بيع دس بدين
وهو باطل .

ووجه الثاني أنه لم يفص نفس حقه بل أخذ بدله عوضا عنه ، وهو معنى
الاعتياض . ويتفرع على ذلك فروع كثيرة

(سها) لو حصل النفع ثم ردت السعة عيب سابق، فن قلنا بالاول بطل
لأنه نوع ارفاق، فإذا بطل الاصل بطل هذه الأرفاق ، كما لو دفع لصحاح عوض
المكسرة ثم مسح فانه يرجع بالصحاح ون قلنا بالثاني لم يطل، كما لو استبدل
عن قصص^٢ انمن ثوبا ثم مسح فانه يرجع بالنس لا بالتوب، فلمشتري الرجوع
على لئان خاصه ان قصص ولا يعين لمقصوس . وان لم يقصه منه - أي لئان -
قضيه الى غير ذلك .

(ومنه) ما هو متردد بين العرض والهبة ، كقوله « عتق عبدك عني » ولم
يذكر العوص أو «افص دسي» ولم يذكر الرجوع ، فهل يرجع في الموصعين
بالعوص كالعرض أولا كالهبة ؟

ولو دفع له مالا وقال «اتحر في حابوني لعتك» ودفع اليه برأ وقان

(١) في ص : الآخر .

(٢) السعة : البقاعة ، الجمع سلع كثيرة ومدد .

(٣) ليس «من» في ك .

« ررعه في أرضي لك » فهو معبر للمحصول و لا أرض ، و هو المال قرص أو هبة ؟
ولو دفع إلى فقير دراهم وقال « شتر بها قميصاً لك » هل يكون هبة أو قرصاً ؟
يقوى . لجهة عملاً بالعربة وليس له شراء غير القميص بها قطعاً لا أن يكون بوله
على سبيل التبسط فيصرف كيف شاء .

ولو دفع إلى شاهد في موضع مدحقة لمشفة بحصوره أخرى دابة يركبها
فهل هو قرص أو هبة ؟

(ومنه) تردد العين المسعارة للرهن بين لعنه وضممن ، فكان المعبر
ضمن المال في عين ماله و المصدّر مضمون عند ويتفرع عنه معرفة الحسن
والقدر و لصقه على قول لضممن ، بل ومعرفة المرهون عنده .

ولو تلف في يد المرهون فعلى قول لضممن لأشياء عنه ولا على رهن .
وعلى قول لعنه على الراهن الضمان ولو تلف في يد الراهن ضمن على
القوليين .

(فرع) لو قال مالك العبد « ضمت ما لفلان عبيك في ربه » هل
يصح على قول الضمان ، ويكون كالإعارة للرهن ويشكل بعدم قبول المضمون
له ، إلا أن يقال قوله غير شرط بل يكفي لرعا .

(ومنه) أن الصدق قبل الدخول من هو مضمون على الروح ضمان عقد
أو ضمان يد ؟ فيه وجهان . ووجه الأول أنه ممنوك بعقد معاوضة فهو كالبيع ، ووجه
الثاني أن المكاح لا يفسح بطله ولا يفسح العقد بطله يكون مضموناً ضماناً أبداً
كما لو عصب البائع المبيع بعد فسخه فانه يضمن عليه ضماناً ليد .

والأصل فيه أن في الصدق في مشبهة لغوص في مشابهة النجدة^(١) ، والمثلية هي

(١) في ص والقواعد ، ومثالية النجدة

لعطية من غير عوض، فلا يكون مضموناً عليه ضمان العفود .

وحقة المعاوضة في الروحانية رد بالعيب وحسن نفسها الى النفس، والمحنة لا يسع العطية بل هي التدب والشرعة . سلماً لها عطية لكن هي عطية من الله للزوجات .

وإنما عدم مداح لكاح سلفه فلان لمهر لس ر كاً في عقد الكاح لصحته مع تحرده عنه، فالروحان هم بر كات في الكاح كالعوض في بيع، ومن ثم وحب سمية الروح في العقد لو ماشره الوكيل كما تحب سمية العوض وعروج ذلك كثيره

(مها) اذا تلف الصديق في يده، فان هذا ضمان عقد انفسح عقد الصديق ويعد عود المالك به قبل التلف ويكون لها مهر المثل . لان الكاح مستمر وانفسح كالتلف فيرجع الى عوضه . وان هذا ضمان الدلم ينفسح للعقد في الصديق بل يتلف على ملك الروح حتى لو كان عدواً وجب عليها مؤنة تجهيره وبضمن الزوج بدله مثلاً أو قيمة .

(ومها) الطهارة شيء لطلاق من حيث اشرايط الشرع والظهور والاستبراء وشبهه ليس من حيث مدح حمة الروحانية واحتياج البيئونة الى الطلاق . وفروع انعامه عليه بوقت الطهارة، فعلى الطلاق لا يجوز وعلى اليمين يجوز ولو كان لاربع « أنس عني كظهر أمي » فعلى الطلاق بكل واحدة كدرة ، وعلى اليمين كدرة واحدة كما لو حلف : لا كلمت جماعة فكلمهم .

(ومها) جوار الوكيل في الطهارة، فعلى اليمين لا يجوز وعلى الطلاق يجوز . ولو كرر الطهارة من وحده فعلى اليمين يلزمه بكل مرة كدرة ان قصد لتأسيس ، وعلى الطلاق كدرة واحدة . اذ لا يصح طلاق المطلقة ثانياً قبل

لرحمة عدد

(ومنه) لمطبعة نائماً مع الحمل نحب نفعها دلتص، وهل هي للحامل أو الحمل؟ وفروعه كثيرة، كوجوبها على السيد وسقوط قصائنها أولاً، ووجوبها لو كانت دسراً حال الطلاق أو شررت بعده أو اردت بعد الطلاق، وصحة ضمان الماضي منها

وإذا كان لروح حراً و بروحه ثمة ومعه المولى من اللين، وكذا لو كان رفقاً مع الشرط، وإذا مات وهي حمله لأن نفعه الغريب يستط بالموت وإن قضا للحامل وحب، وروى الأصحاب أن نفعه للحمل من نصيب الحمل، وفي أخرى لا نفع له وهو يؤيد أن النفع للحمل وبالبسوة ر لتتبع الزوجية.

ولو مات الروح معدماً فلا نفع له فلما للحامل قطعاً، وإن قل للحمل وحيث في ماله، فإن حلف أن لا يورثها فلا نفعه والا وحيث على الحد ويحتمل أن لا نفعه على نقول.

وبما وردت عن النفع المحصره كما بعد طلوع الفجر عن نفعه اليوم لم تسقط على الحمل

ولو عو ثم ولده الحمل منه وحيث إن جعلها للحمل ويقص من الركة ولحمس مع غيرها إن جعلها للحمل، وإن قل لها فلا لاها في نفع الروح، قال وهذا الفرع مشكل، لأن الروح اسو لحمل فالنفع واجبة على التدبيرين، والعص من كان موسراً أده وإن أعسر كان هو لقاصص، نعم لو مات أو كاد كافراً والام مسلمة فإن كانت فقيرة فتمتص على التدبيرين لأن المصروف إنما هو إليها، والا فلا لوجوب نفقة الحمل عليها.

ولو سدرت بغير دمه فإن قضا للحمل وحيث والا فلا، ويصح الاعتياص

عنه، ان كان له . واستلم 'وهي كافر وحيت ان قلب للحمل والا فلا .
ولو سلم اليه بفقه اليوم فحرج الوليد متأ في أوله لم تسترد ان قلنا له
والا استرد .

ووجوب لفطره ان قلنا للحمل دون الحمل ، ويشكل ما أنها مفعي غيرها
حقيقة فكيف لا تجب فطرتها .

ولو نُتبعه، متلف بعد قصصه، وحب مدله، ان قلنا للحمل ولم نعرط
ولو شرب في النكاح وهي حامل 'مكن وجوب النفقة ان قلنا به للحمل،
ويشكل بأنها غير مطلقة ولا معتدة .

وبوحدت الامة من رفق وب قلب للحمل وحيت عني سيد وان قلب للحمل
فعلى العبد اذا اهرد السيد بالولد .

تمية :

وكاتب معده عن غير الفلاق، منهم من ساءها على لحم والعامل فوجب
ان قلنا للحمل والا فلا كالمعدة عن النكاح الماسد 'و لشبهة أو لمسوح نكاحها
لجبه، ومنهم من من نفعه لحامل اما يجب لكونها كالحاصلة ومؤنة الحاصلة
على لآب، فلا عرق بحال من تطيق والممسوح نكاحها يجب النفقة عليها
عنى لهندرس فهذه سبع وثلاثون فرعاً .

(ومنه) دا سر عماده كصلاة مثلاً و'طفها فهل تصير كالصلاة الواجبة فتشترط
على 'ول واجب 'و تزل على أول ما يصح من الصلاة شرعاً ؟ الاقرب الاول
ويترع حوار صلاتها على ارجله ، وصلاتها فعداً ، ووجوب السورة

(١) في ص وبه اسم وفي هامش كـ . وبه اسم وببيت كافر .

وتعلق الاحتياط بها وسحود ليهوبها، وحوار لايسام بها وفيها، وحوار ركعة
ووجوب التشهد بين كل ركعتين لو نذر أربع ركعات بتسليمة، وكما لو نذر
ركعتين فصلى أربعاً أما تشهد واحد أو اثنين، فإن قيل كالحائز شرعاً صحيح ولا
فلا، كما به صلى الصبح أربعاً

ولو نذر الحظية في الاستسقاء فإن نزل على الواجب من جسده وجب
لقصيم وإن نزل على الحائز شرعاً في لحظة المتعلقة لم يجب، ووجوب
تبيت ليلة مدي على ذلك، فإن جعلناه كأهل محرق شرعاً فهو كالمصوم المندور
يجزى فيه عدم التبيت

ولو نذر لمقصود حراً ومسا محوار بيته للممر في حج التطوع - وهو
لظاهر - فإن نزل على الواجب من جسده لم يجب استدانته وإن قلنا ينزل على
الحائز من جسده أحرأ

ولو نذر عرق رقه فهو تحري الكافرة ن فلما محوار عرق الكافر ابتداء،
سعى على السربل على لعن لو حب أو على لعن الحائز .
ولو نذر أن يهدي عبداً أو ساء فهو نذر على الهدى الواجب فيشترط فيه
شروطه ثم على الهدى الحائز شرعاً .

ولو نذر كسوة ففر أو يتيم فإن نزل على الكسوة الواجبة لم يجب غير
المسلم ولا أحرأ الدمى .

وقد ذكر الأصحاب حوار الأكل من استحبابه في لأصحة المندورة،
وفيه إشارة إلى سريته مبرله لأصحة المسححة لا الهدى الواجب .

ولو نذر ثياب المسجد المحرم فإن نزل لندرعلى واجب بشرع لزمه اتياه
بمسك وإن نزل على نجائز شرعاً وكان لمن يحور له دخول مكة بغير حرام
لم يجب .

(ومنه) ن قطع لطريق اد قتل فيه قتل ، ففي هذا لغز معنى القصاص لانه قتل في مقصد قتل ، وفيه معنى الحد لانه لا يصح الدمو عنه ، بل لو عني بولي قتل حداً سواء قتل بالربيب أو بالسحر ، فهل يعلب حق الله أو حد لادمي ؟ فيه وجهان . ويظهر المأخذ في موضح :

(منها) د قتل من لا يحد به كالأب ولده والحر والعبد والمسلم الكافر ان علما حق الله تعالى قتل به و ن علما حق الادمي قتل لاه

ولو قيل جماعه وب علما معنى القصاص قتل بواحد منهم وللأولى الدية في وجه ذكره الأصحاب وهو لأولى ن ترتبوا بواحد بالفرقة ان لم يمسوا ، وان علما حق الله يعني قتل به ولأدنه ولو مات قبل العود فان علما حق الله تعالى فلا شيء بوريته المعلوم ولا أحدث من بر ذبه على الأول به في غير لمحدوده ولو عني بولي عبي من فان علما حق الادمي فلا قصاص ويحب دية ويقتل حداً كمرتد سوجب القصاص فعني عنه ، و بعلما حق الله تعالى يعني العفو .

والأولى لمحارب أحسن - كمن بولي المهور بمرارن لإمام - فان عني القصاص فعليه الدية لو رثه ، ولا قرب عدم القصاص منه لانه قبله محرم ، وباحتمل القصاص لانه معصوم بالنسبة اليه ، و ن علما حق الله عز وجل عرر فقط .

ولو كان مسجون لقصاص صبياً أو محبوساً فيسعى ببحر حقه الولي على هذا الاختلاف ، فان علما حق الادمي لم يقتل حتى يسبح أو يلقى ب أو حيا لتعرض في مثله لثلاث نفوت عليه المال لو أراد . وان علما حق الله تعالى فعوه لا ع فصل في الحال

ولو مات قبل الظرفان علما حق الادمي لم يسقط القصاص ويسقط لتحتتم وان غلبنا حق الله تعالى سقط .

(ومنه) ليس لمردودة على المدعي و لو اجهة بالكلول عليه هل هي كقرار المدعي عليه ؟ وكاليس ؟ بحتمل الاول ، لان المدعي عنه بكيوله يوصل الى ثبات حق للمدعي فاشبه امره ، ووجه الثاني انها حجة صدره من المدعي مع حشد المدعي عليه .

قاعدة

العم بالاصيب المتدريس و مع في كثير من المسائل ، وأصله الاحد بالاحتياط غالباً .

وم روي عن لمي صلى الله عليه وآله وسلم في قصة عبد بن رمعه - هولك يا عبد بن رمعه تولد للفراش وحتجى منه اب سوده^١ قبل : قال فيه ذلك لما رأى فيه شيئاً بعقبه بن ابي وقاص فاتبه للفراش بأخى سودة ام المؤمنين وأمرها بالاحتجاب منه لمثث لطريء على الفراش . ولم روي عنهم عليهم السلام في الذي وطى^٢ أمته ووطئها أجسى محوراً وحصنت أمانة على كون لو لم ليس منه فانه لا ينفيه^٣ ولا يورثه ميراث الاولاد .

(ومنها) المتحيرة اذا قلنا بالاحتياط فهي بعرض بالنسبة الى وحبوب العبادة طاهراً وبالنسبة الى وحبوب الفصاء وتحريم لوطى^٤ وغيرهما حائضاً .

(ومنها) حيض لحامس مع عدم انقضاء العدة به من صاحب لحمل ومن غيره الاقرب الانقضاء واشتباه موت الصيد بالحرج أو لماء القليل في أحد

(١) في ص : واحتجى منه

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في باب من قصي به بحق ابيه فلا ياحده « من

كتاب الاحكام

(٣) في ص : فانه لا ينفيه

«وجهين» ، وفي احصاء من اعترف بالولد من زوجته وبني وطبها منه يلحق به الولد ولا يشت احصائه لا أن يتصور علوقها من مائه غير وطئ مثلاً ولو ادعى المطلق انقضاء عدتها وانكرب حلفت ووجب عليه الامتاق وله التزويج بالاحت أو الحامسة في وجهه .
واللفظ في دار الاسلام لو أقر بالرقية أعلمنا أنه لاصلين لعنايين على ما احتاره بعض الاصحاب .

قاعدة :

العلل : انتهاء المقضي ووجود المانع محلف به ، ورجح الاول اعتصاده بالاصل ، والثاني كونه على خلاف لاصل . وانه مروع :
(معه) أن الحكم بطلان لباع الصادر من الممير وشبهه كالأجارة هل هو لانتهاء المقضي وهي لائمة المقصصة اصحة التصرف - وهي التكليف - أو لوجود المانع وهو مراده عن الولي . وتظهر العائدة لو أدن له الولي ، فعلى الاول البطلان بحاله وعلى الثاني يصح .

قاعدة :

في الاحتياط وشرعه لاختلاف المصالح ورجح المعاسد . وقد ظهر أثره في الشك في فعل من أعمال لصلاة وهو في محله ، فانه يأتي به .
والشك في تعدد بعض في اشائية والثلاثية ، وهو احتياط ، إذ الاصل عدم فعل مشكوك فيه ، وفي الرعية يسي على لاكثر ، وهو صد الاحتياط لكنه يجبر بالتدراك

والشك في عس الغائنه بصبي حمساً احتياطياً ، وآخر يوم من شعبان يصوم
احتياطاً ، والصلاة على جميع القتلى ودفنهم احتياطاً عند شرب المسلمين
نكحار . وبرك الروح بالمشقة المحرمة في عده محصور

وأصل هذا الحديث خاصه في بعضه ، وعموم قول النبي صلى الله عليه وآله
وسلم : **دع ما يريك الى ما لا يريك** ١

فما اعاده بصلاته لو شك بعد لا يركن في ركعتين أو بعد عدة الصوم لو شك
في بيه وعسل واعادة الزكاة لو شك في استحقاق القصد واعادة حج لو شك
في تمام اركانه بل اعاده جميع العبادات عند ربه . لعنه بعد فعلها ، فلم يظهر فيه
نص على خصوصه ولا نفعاً ولا سلباً من السلف . وان كان مأخوذاً لأصحاب
أولو الورع يصنعونه كثيراً .

وممكن رحيمة بقوله تعالى «ووجهوه في الله حق جهده» ٢ وقوله تعالى
«والذين يؤمنون بالله وروبههم» ٣ وقوله «ص» ٤ ربح ما يريك الى ما لا
يريك ١ وقوله «ص» ٥ من على الشهاب سسر ٦ لله ٧ وقول الصادق عليه
السلام **أرى لك أن سطر لحره وأخذ حائطه لدميك** ٨ وغير ذلك

ويطرد ذلك لو شك في الحدث بعد بين الصلوة ، أو في دخول الوقت
قبل الصلوة ، أو في اشتمال دمه بصلاته ، أو في لسوي وجب الطهارة ، أو في كون

(١) لجمع ضمير ١٥ علا عن سعد أحمد وعن سفيان ، كذا البيوع

(٢) سورة حج ٧٨

(٣) سورة يونس ٦

(٤) الجار ٢٥٩/٢ قلنا من هو إلى .

(٥) زود في الجار ٢٥٩/٢

الاحراج مأساً، وفي بعض من صاحبي آثوب المشترك، فطريق الاحتياط
لا يحصل بمجرد الفعل في مسائل الأحداث والشك في تطهرات، بل يسعى
المحدث لسبب انفسه ثم الفعل، لان الفعل مع السنة المشكوك فيها، كلا من عند
بعض الاصحاب

وتنوع في ذلك في سخافات طلاق الروحة مع الشك في وقوعه، ولى
شبهه،^١ بظلمه جدد بوشك

ومن شك بعدا آخره شمع احتياطاً، ومن شك في تمام شيء نوص
لى انفس - لى غير ذلك من الاحتياط

وقد عسر بعض العامة ما لم يؤدى كثير الشك، فانه معتبر
تساوية الحشى كالمرأة وجمعه بين احرامى برجل وامرأة ولا قرب
وجوبه لتساوي الاحتمالين

ومن هذا سبب الجمع بين امدادات مهمما يمكن في صحته لعدده والمعاملة

قاعدة

الاحتمال يقتضي قصر الحكم على مدلول اللفظ وانه لا يسري الى غير مدلوله
الا في موضع

(منها) العق في لاشخص^٢ لا في لاشخص لا على مذهب الشيخ من
السراية الى حمل، والعفو عن بعض، شخص في الشبهة على احتمال، وعن
بعض لغرض من في انفس على وجه، والسراية في لغرض في اول النهار

(١) في ص: الى اتيانها.

(٢) جمع شخص وهو آخر، يوعى جزء من احد سرى لى جزئه الاخرى ولا
يسرى عن احد الى غير آخر

ويحتمل سرية ثواب الوصوء الى المصمصة والاستنشق اذ بوى عبد
عسل الوحة لانه يعد وصوء واحداً ويمكن الفرق بين الوصوء وبين الصوم
أن بعض الصوم^١ مرتبط ببعض بحلاف الوصوء فيه لا يرسط بالمتقدمت .

ومن السرانه بسمية لااكل في الاثناء داخل «عنى أوله وآخره» بعد سببان
لتسمية، وسرقة الظهر الى تحريم غيره . وهذا من العريب أن الشقص يسري
الى لااكل من غير عكس، كما لو قال «أنت كأمي»، ومثله الابلاء يحتص بالجماع
قبلا ويسري على احتمال .

قاعدة

الاحكام لتبعه لمسميات لاصل أن ينام حصول تمام التسمي ، كالحسن
فيه علق عني وصعه لعدة فيشترط حروجه تمامه ، والارث لعلق على وصعه
حيأ ، وكذلك لو صعه فيشترط حروجه بأجمعه حأ فلا يكفي بعضه وكذلك دية
الحسين

أما العرة^٢ أو لمقدر المشهور أو الدية إلا أن يعلم عدم قبوله الحياة بعد
ذلك فهو كالخارج، ولو مات الام بعد حروح بعضه وحسب دته لعلما بوجوده
أما الحاق لولد بالماح^٣ فالقسم السنة الأشهر فلا يحدق الولد التام الحي
الذي يمكن أن يعيش بدونها ، أم الولد الماقص فيلحق بالوطي في الرمان

(١) في كذا بعض اليوم

(٢) العرة بالنص عبد أو أمة ومنه وصي رسول لله صلى الله عليه وآله وسلم في الحسين
بعره قال أبو سعيد الضرير: العرة عند العرب اتقى كل شيء يهلك، وقال الفقهاء . الفرة من
العبد الذي يكون ثمنه عشر الدية . المجمع

(٣) في ص و تقو عد . بالماح

الممكن وتظهر الفائدة في أحد دينه لوجبي عليه
وهي وجوب مؤبة تجهيره وان نقص عن سه أشهر فحشد اطلاق أن الولد
لا يلحق بأبيه اذا نقص عن السنة مقيد بالتام .
ومما علق بالنسب إخراج الحج اذا مات المحرم بعد دخول الحرم فيشرط
دخول جميعه والطواف خارج الست حروجه بجميع دينه .

قاعدة

طريد الرفع لشيء من هو مطلق له أو بيان لهائته ؟ وهي مأخوذة من
النسخ هل هو رافع^(١) أو بيان ؟
وتنزع على ذلك مسائل ، كالرد بالعن والعن وفسح لجوار ورد المسلم
إليه العين بالعيب .

وقد يعمرها بأن يرثل [العائد] من هو كالدي لم يرل أو كالدي لم يعد؟
فان انما لم يأكالدي لم يرل يحفل العود بيب لا ستمر ر الحكم الاول ، والقائل
بأنها كالدي لم يعد يقول . رفع الحكم لاول ما يروا فلا يرجع حكمه بالعود
ومنه - لو انعقد دم الاستحاضة بعد الطهارة ولما تعم أهو لبره أم لا؟ فانها
تعيد للطهارة ، فلو تركب ودام الاقترع قصت ما صلب بالنهاره التي يعقها
الاقترع

وان عاد الدم في القضاء وجهان مسان على أن هذا العائد بكشف^(٢) على
أن الدم لم يرل فهذا^(٣) بمثابة الواقع ، أو أنه كالدي لم يعد فيجب القضاء

(١) في ص - من هو رافع

(٢) في ص - كشف عن ال الدم

(٣) في ص - بعد

وهذا يتم أو دخلت في الصلاة داعلة عن وجوب الطهارة بها مع عيبها بأنها مكافئة باعاد طهارة ، فانها تعتمد على صلاتها فلا يكون صحيحه .
ولو تعجز عن ركعة ثم ركب في أثناء التحول أو فسق وفساد ركعة معمله وعد إلى الاسلام ، فإن ما ان الركن العائد كانه لم يزل احراة ، و ن قدما كالذي لم يعد لم تجز . والاول اقرب .

ومنه - لو عد ثلاث بعد روله إلى بعد المعصية ، فهل لعمده الرجوع .
وكذا لو عد لميت إلى الموهوب بعد روله وقت ان تصرف عن ما مع
ومنه - لو رن منك امرؤ عن لمور ثم عاد وطلقها قبل الدخول .

ولو أصدقها عسر ثم حذر في يدها ثم عاد خلا فهل يرجع الزوج المطلق بنصفه لكون عينه باقية وإنما تغيرت صفتها أو لا يرجع بشيء لأن حق الرجوع إنما يثبت إذا كان المقدوس ما لا والمالية حدثت في يدها والاقرب الرجوع .

ومنه - لو دمر عدا ثم ركبته عاد إلى الاسلام فهل يعود التدرس
ولو حارب في القسمة وطلقها ثم روجها فهل يجب عليه الفداء أو فسق
المحاكم أو حق أو عني عليه ثم راب لأسباب ، فهل يعود ولاية القاضي ، أو
حرجه مسلم ' ثم اراد المحروح ثم عاد بعد حدوث سراية في زمان الردة
ومنه

قاعدة

في حرث الأحكام قبل العلم . احتمالات لعلها مأخوذان من قاعده جوار
الفسح قبل الفعل . وفروعه كثيرة ، كرجوع الموكل قبل علم لوكيل ، وعزل

(١) في ص : أو جرح مسلم

القاصي ولم يعلم ، ورجوع السد عن ادن الاحرام لعنده ولم يعلم حتى أحرم ،
 ورجوع واهية الذبحة ولم يعلم الروح ، وصلاة لامة مكشوفة لرأس ولم تعلم
 معتقها [قس؟] او باح راده فكل بعد رجوعه ولم يعلم . "ورجع لمعير وفتح
 بها المستعير جاهلا .

والاصح انه لا أثر لهذا كنه ، بل بمضي الاحكام قبل تعلم ، لامتناع التكنيف
 بالمحال .

قاعدة

الاشياء هو القول لئدي يوجد به مدلوله في نفس الامر .

فولنا « يوجد به مدلوله » احتراز عن لحد ، به تقرير لا إيجاد

وقولنا « يوجد » المراد به « صلاحية للإيجاد ، فلو صدر الاشياء عن نفسه أو
 ناقص الاعمه لم يحرج عن كونه اشياء اصلاحية ، للفظ لذلك ، وبما امتنع تأثيره
 لامر خارجي .

وقولنا « في نفس الامر » لحد ، به العقد المكرر ، فانه قول صالح لإيجاد
 مدلوله صاهر ولا يسمى اشياء لعدم لإيجاد في نفس الامر

[ومن قال بالكلام النفسي قبل . ان شاء نفسه والشرطية والمصلحة بل
 لاحكام الخمسة قائم مدانه ، ثم يقال لما أنزل الكتاب والا على ما قام بداته ريد
 من لحد "ومعلمه ، لان كلام النفس لادلالة فيه ولا مدلول واصافه متعلق ومعنى
 ولكن الظاهر ان الساب اشياء ، وهي من افعال الجبوب وقد قال كثر من وقوع
 المدر والعهد بالية ، فالاولى ان يقال . لاشياء هو قول أو عقد يوجد به مدلوله

(١) ليس « قبل » في نفس ، وبصافه و « راجع »

ولاحاجة لي نفس الامر، لأن الصيغة كانت لا تسمى انشاء الامجاراً مستعاراً^(١)
والفرق بينه وبين الجبر من أربعة أوجه :

- الاول - ان الانشاء سبب لمدلولة والجبر ليس سبباً .
الثاني - الانشاء يتبع مدلوله والحر يتبع مدلوله ، والمراد بتبعية الحر لمدلولة أنه تابع لتقريره^(٢) في رده ماصاً كان أو حاصراً أو مستقلاً ، لا أنه تابع لمجبره في وجوده و لالهم يصدق لافي لخاصي ، فان الحاصر مقارن ، فهو مساو في الوجود والمستقل وجوده بعد لحر فكان متوَعاً لا تابعاً
الثالث - قول الحر لتصدق ومقابلته [تنكديت]^(٣) ، بخلاف الانشاء .
الرابع - أن الحر يكفي فيه الوضوح لاصبي والانشاء قد يكون معه ولا من أصل لوضوح في صبح لعمود والايفاعات وقد يقع بناء لوضوح الاصلي كالامر والهي فانهم يشان^(٤) لطلب بالوضوح لاول

مسألة :

الانشاء أقسام القسم والامر والهي والترحي والسمي والعرض والنداء .
قل . وهذه متفق على كونها انشاء في الاسلام و لخاصية ، وأما صبح العقود فالصحيح أنها انشاء . وقال بعض العامة . بل هي احراز عن الوضوح اللعوي والشرع قدم مدلولاتها قل لطلق بها ، أن لضرورة صدق المتكلم بها والاصمار أولى من النقل . وهو تكلف .

(١) بس ما بن القوسين من « ومن قال - الى - مستعاراً » في ص

(٢) في ص لثردة .

(٣) ليس في ص

(٤) في ص يثنون

قاعدة

الاقرار في موضع يصح لإنشاء هل يكون إنشاء ؟ النص عن أهل البيت عليهم السلام في المطلق على غير السنة يؤتى بشاهدين ثم يقال له : هل طلعت فلانة ؟ فإذا قال : نعم ، تعند حيثئذ .

وفي خبر السكوني عن الصادق عليه السلام في الرجل يقول له : هل طلعت امرأتك ؟ فيقول : نعم . قد طلقها حيثئذ .

وهذا فيه احتمالان يفصل بينهما الإنشاء ، وكثير من لأصحاب جرى على الأول وآخرون قدوة بقصد لإنشاء ، وآخرون على لأقرار ، لأن الأقرار والإنشاء يتنافيان ، والأقرار حصر عن ماض ولإنشاء حدث ، ولأن لأقرار يعنمن الصدق والكذب بخلاف الإنشاء .

ولقد قطع بعض لأصحاب بأنهما لو أحلما في لرحمة وهما في العدة فادعى الزوج^٢ قدم قوله ولا يجعل أقراره إنشاء .

ونفرت منه «روحك سكت من فلان» فقال : نعم ففسل الزوج فحمله كثير من لأصحاب على قصد لإنشاء . وهو محتمل^٣ ، لأن يراد تحمله إنشاء . وأسر فيه أن الإنشاء المراد به حدث^٤ ، لأن «وحرمة تابع لأرادة المسمى» ذلك ، والمنحصر عن الوقوع في قوة لمصبي بمصموم المحضر^٥ ، والعمدة في العقود هو الرضى السطى والإنشاء وسيلة لى معرفة ، وقد حصل بالحذر أمكن جعله إنشاء

(١) في ك : والاجرى بلى « وآخرون »

(٢) في ك : فادعها الروح

(٣) في ص : وهو يعنمن .

(٤) ليس « حدث » في ص

(٥) في ك : الرضى بمصموم المحضر

وفي مسألة الطلاق بكتبات آخرتان جداهما عدم استعمال بصفة المخصوصة
والثانية أن لمطبق قد يرضى فيه عدم اردة الطلاق لو علم^١ فساد الاول، اما المحرر
بوجود ما يعلم عدمه بحمل كلامه على الاشياء صواباً له عن الكذب، وحيث
يتجه أن يحل كل اقرار لم يبق مضمونه بحمل اشياء، وكذا كل اقرار سبق
مضمونه للعالم بفساده، وكل اقرار سبق من معتقد صحته لا يكون اشياء
وعلى هذا يمكن حمل مسألة المطلق على غير النسبة، الا أن في هذا طراحاً
لنصيب الشرعة بالكلية نعم يمكن نفوذ هذه البعده في النفوذ الحائرة، او
لا يصح لها مخصصه.

قاعدة

الشرط اذا دخل على السب مع سحر حكمه لا سسته، كتعق^٢ الظاهر
على دخول الدار، ومنه لولا التعق^٢ وقع الظهار في الحال.

[و] عند الحنيفة وبظاهر من كلام الشيخ منع سبيبة السب، لانه داخل على
ذات السب ومنه بل دخل على حكم السب وهو التحجير فاحره، ويظهر
العائدة في مسائل.

(ومها) أن البيع بشرط الخيار سعاد لنقل ملك في الحال وما أثر
الشرط^٣ في تأخير حكم السب وهو اللزوم.

(ومها) أن الخيار يورث، لان الملك ينقل الى الوارث، والذات له

(١) في ص. د. علم

(٢) في ص. كتعق

(٣) في ص. و. س. أثر اللزوم

بالخيار حق الفسخ والأمناء وهما رخصتان الي يفسد العقد .

(ومنها) بطلان تعليق الطلاق والطهر على النكاح وتعليق العتق على الملك ، لأن الصيغة المعينة سبب لوقوع الطلاق عندهم وإظهار عبدا ، ولأنه من كون لمحل صالحا لا يصلح الصيغة به حتى يمكن تأخيرها ومن النكاح ليس صالحا .

قاعدة

لصانع ثلاثة أقسام :

أحدهم - ما يكون مائعا سدا وسداده كالمعصية في السر وكالردة يسمع صحته لنكاح سدا وسداده سدا في إمامي لحال كمن لدخول أو كون الرجوع " عن فطره أو بعد إحصاء العدة في عرسه و لخصاص كدلت وفي الرن ووطىء شبهه خلاف . ومنه أن الملك يسمع من العقد ، ولو طار بعد لنكاح يظله وفي ميع نكر من لحداسه سداده كالاسد فولان يعبر عنهما بإتمام المجلس كرا ، ومنه الفسه في نكاح و لحدون في لرحل سدا يسمع لروم العقد ، وكذا يسمع سداده نكاح

الثاني - ما يكون مائعا استداه لا سداده ، كالأحرار يسمع من استداه النكاح وطريقاته لا يظله ، ولا سلام يسمع من سدا السي ولا يسمع سداده ، والممكن واستعمال سدا يسمع من استداه الصلاة ولا يظله استد منها في الأصح ، والدين لا يصح استداه لرحن به ويصح الاستداه ، كما لو أنف منف الرهن فعوضه رهن وقد صار ديناً لأنه ثبت في ذمة المختلف .

(١) في من لا يصل

(٢) في من واقع عند أو كره روح

(٣) في من ومنه معة وفي الفروع ومنه يفسد في العن

ولو سى الدمى لم يحكم بالسلام المسمى ، ولو طرأ تملك مائة المسم
لم يحرج عن حكم الاسلام . وكذا ما عدا العنة والحة من العيوب .

وعصف الريح يوجب الضمان لو كان تداء لا استدامة ، ولا سلام يمنع
ملك الدمى اياه ولو طرأ لا سلام لم يزل ملك الدمى ، ولا رتداد يمنع من ابتداء
الاحرام وفي معه سند من رجه ضعيف ، وهو أسلم بعد لرده بى "على أقوى
كالمعصية في السر والماحد أن المؤمن لا يكفر ، وقد بين "مسألة في الكلام ،
ولو سلم لم يكن مع حق فيه ، لأن ذلك يكشف عن سى الكفر

والاحرام بمنع التوكيل في [لنكاح ، ولو كان له وكيل لم يعمل إلا أنه
لا يشر إلا بعد تحليل الموكل . ولا فرق بين الحاكم وعمره في أن احرامه
يمنع من [عقد لنكاح ، وهل يمنع احرامه [بونه] المحسن من عقد لنكاح ؟
نظر . والامام لا عظم أقوى في عدم المنع ، لأنه إلى إعطاء حكم الأرض من
التصرف

ويعتد في الجملة شره في لاسد . لا الدوام .

ولو جنى المراهون على سيده الرهن خطأ لم يثبت له الفك ، ولو جنى
على مورث السد فالأقرب أن له الفك ، لأن يثبت وقع أولاً للمورث .
الثالث - ما يكون مانعاً استدامة لا استاء ، كاستاء الرهن ، فإن امانته^١
برفع ضمان لم يصح على ضمان ، مع أنه لو تعدى في لاستدائه ضمن

(١) في ك : ولحب وفي هامشه . ولحب

(٢) في ك : بى وفي هامشه بى

(٣) في ك : وقد ثبت

(٤) ليس ما بين القوسين في ك .

(٥) في بقوعد : بده المجلد

(٦) في ك : فإن اثباته . وفي هامشه : فإنه أمانة .

قائدة :

من مروع لمحاركة مشرف على الروول هل له حكم الرثن أو حكم
نفسه ؟ ويرى عنه دخول المكاتب في عتق عبده " إذا كان مطلقاً أو مشروطاً ،
وإذا أدى المطلق انجبه الكلام في الثاني "

وكذا إقامة الحد عليه هل هي للسيد أو العاقل ، وحوار وطلي المشتري
لجاريه بعد السراخ " في نفس من المخالف ، وتعرى لعاصب المثل إذا بل
الحظنة ويمكن فيها العف " بحث لا يرجى عودها ، وكذا لو جعل لها مربية أو
عصب نمرأ ورفيقاً وسماً واتحد منه عبيده ، فإن مصره لهلاك لمن لا يريد .
وبيع العبد الحربي ما يوجب القصاص في نفس ، ويبيع لمرتد وخصوصاً
عن فطره ، ورهن ما يسارع له لفساد بل لاجل ولم يشترط بيعه ورهن نفسه .
و لمحار لظهور أماره النفس كأن يكون الديون مساوية لماله لا أن كسبه لا يفي
لمؤنه ، فانه مشرف على قصور ماله عن ديونه . وبمعكس فيما لو كان أمواله أقل
الأن كسبه يزيد على مؤنته فهو مشرف على العنى .

قائدة :

من لم يبي على أن ما لا يتم لواحد لأنه وحب وحب غسل الثوب
كله عند اشتباه المحاسه في حجره ، وغسل الثياب المحصورة عند اشتباه
الجنس منها ، وحب عادة ثلاث صلوب أو خمس عند اشتباه العائنة ،

(١) في ص . عبده

(٢) في ص وهامش د . في ص .

(٣) في ص : بعد السراخ

(٤) في ص . لعن .

ووجوب اجرة النكاح والورث على الذئب في سبي وعلى مشركي في الثمن،
ووجوب الاكاف^(١) والحرم والرمم ونفس على الموحر

فائدة :

روى ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال:
ان الله يحورلي عن ممي الحنظل والنسار وما سكرهوا عليه^(٢) روى من حاجة
وإندارطني بإسناد حسن وصحته يحكم في مستدرك ، ورويه من عن
أهل البيت عليهم السلام^(٣)

وفي حكم خطأ الجهل ، ولا بد منه من تدبير ، ويعبر منه بالمعصية ان
حكم أو أثم أو لارم أو اجمع على خلاف لأصول
وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم
فباعوها وأكلوا أثمانها^(٤) . رواه مسلم . وفيه دلالة على اضممار جميع التصرفات
المتعلقة بالشحوم في التحريم والا لما توجه الدم على السبع

وقد وقع في الاحكام ارباع لحكم . كمن سبي صلاة الجمعة ، أو تكلم في
الصلاة بسباً ، أو فعل المعطر في الصوم ، أو سباً ، أو خطأ فصل في بيع
طهارة صحيحة ، أو ظن طهارة الماء فتطهر ، أو اكره على أحد من العر وورد
فيها ارتدع لانتم ، كمن سبي صلاة الظهر ، أو طس حبه لفسه فأخطأ منه لا يرتفع

(١) دافع بضماء معروف ويدل عليه بال

(٢) الجامع مصدق ٦٨ نقل عن من حاجة والنظر في غيره

(٣) حصن ١٨٤٠٢

(٤) كنز الحقائق ٦٥ نقل عن مسند أبي يعنى ومسنده ، لحكم وخرجه بدرى

في تصحيح في باب بيع الفسنة والفساد ، من كتاب السبع

الحكم ، ويجب القضاء ، وإنما يرتفع المؤ حدة به ولاثم عليه
ووجوب التدارك من أمر حدث كموثله صلى الله عليه وآله وسلم . من
نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها^(١).

وقد يقع السبب و لحظاً في المبهيات عنها بدوانها ، وهو ثلاثة أقسام
فالاول - ملا يتعمق - بغير ، كمن سبي فأكل طعاماً نجساً أو جهل كون هـ
حمر أو شربه وهذا أيضاً يرتفع فيه لحكم والاثم ، لان الحد مثلاً لمجرد ذلك
أما يكون مع الذكر .

الثاني - سبغ بالبر ، كمن أكل ما أودعه ناسياً^(٢) أو محظناً ، فالمرفوع
هما الاثم والمؤاحدة بالتعزير وان كان عليه الصمان .

الثالث - ما سأل بحق الله وحق العبد كالقتل خطأ أو سباً أو لأفطار في
الصوم الممغن . وهذا كالذي فتحجب الكفارة والدية .

وربما جعل هذا من باب خطايا الوصي ، كوجوب نسيه على النائم المصنف
والنسي لمحبون و ن لم يصور فيهم بكليف ومله الوصي بالشبهة ومن الناسي
وفي حنث الجاهل نظر ، كما لو حلف على ترك شيء في وقت معين ففعله
جاهلاً به ، والأقرب لعدم للحديث .

ولو عبق الطهارة على فعل ففعله جاهلاً فلاشكال أقوى في وقوع الطهارة .
وبق لأصحاب على أن الجاهل والناسي لا يعدون في سن الصبي في
الأحرام ولا في ترك شرط أو فعل من فعد العبادة المأمور بها ، لاء ذكره من
الجهل والاحداث والقصر والشماع ، وبعضهم جعل ما هو من قبيل الانتلاف في

(١) كبري للحديث ١٢١ ، نقل عن ابن مسعود .

(٢) في ذكر سبي

محرمات الاحرام لاحقاً بالصّد، كحلق الشعر وقلم الظفر وقلع الحشيش والشجر في الحرم ، وقالوا بعد المحطى ، في دفع الركاة الى من طهر عباه أو فسده أو جتهد ، وفي بقاء نيل مع المراعاة فطهر خلافه ، وفي دخول نيل فيكذب عليه ومن ذلك الصلاد حلف من بطنه أهلاً فإن غير ذلك ، ويشكل في الجمعة ، لأن من شرط صححتها الإمام فيسمي لطلان لو طهر عدم لاهيه . وكذا في العيد مع الوجوب .

وأو خطأ جميع الخاف فوقفوا لعاشراً فالأقرب الأجبر ، لمشفة العمة وكثرة وقوعه بخلاف الثامن لدور شهادة الرور مريين في شهرين ، بخلاف ما د أخطأ شردمه قبله فوقفوا العاشر . وب العريضة مهم حدث ثم .

قاعدة

لا كراه يسقط أثر التصرف لا في موضع

الأول - اسلام الحرى والمريد عن مله والمرء مطلقاً الا لدمي .

ثاني - الاربع بشر الحرمة لارتباطه بصورة وصول النس الى الحوف لا لفقد .

الثالث - الا كراه على القتل .

لرابع - لا كراه على الحدث بالنسبة لى لصلاد و لطوف .

خامس - طلاق لمظاهر و لمولى ، ومع الاشياء بين الروحين حيث حكمنا بصحة الاكراه .

السادس - بيع المال في الحقوق لوجه ولا سبيل الا به

السابع - قصص الركاه والحمس فانه معتبر مع الاكراه .

الثامن - احتيذر من أسلم على أكثر من المصائب لو أدى الأمر إلى إكراهه عليه .

التاسع - تولى لحدود لقصاص بولم يباشر أحد لا إكراه .
واحلف في الإكراه على فعل لم يصح في الصلاة عدا الحدث
وفي تحقق الإكراه على رد الرجل ، والاطهر تحققه ، لأن الإشار طبعي
والإكراه إنما هو على الإيلاج وهو مقصور .

قاعدة

لا يكلف على بذل ، لأنه في معنى الدائم المرفوع عنه الدائم ، ووجوب قصاء
لصلاة على الدائم والعاقلة والساهي بأمر حديد ، ولحد وقوع ذلك هنا والأمر
بالتحفظ من ذلك مع القدرة عليه غالباً .

وعليه يتحرج عدم وجوب سحود الرخصة على السامع مع دلالة صحیحة
عبدالله بن مسعود عن الصادق صواب لله عنه ، وكذا في سباب المعونات إذا
صدرت حال العقل لا ما كان من قبل لانلاف [لمال غير] أو التصع أو صيد
الاحرام أو الحرم فانه لأحلاف في عدم توجه لائم وان وجب ضمان .

قاعدة

الأمر والنهي معهما إما أن يكون معاً أو مطلقاً ، والمعين ما من تحجر أولاً .
والأول بشرط في الأمر الاستيعاب ، كمن حلف على الصدقة بعشرة فلا يكفي
المعص . وفي النهي يكفي لانه من المعص ، ولو حلف على أن لا يأكل رعيماً

(١) ليس « لمال الغير » في ص . وفيه « التصع » بدل « البضع » .

أو علق الطهارة فلا بد من استعداده في تحقق الحث ولا بحث بالعص ، لأن الماهية المركبة تعدم بعدم جزء منها

وقل بعض العامة بحث في الهي مباشرة لبعض ، فلو أكن بعض الرغيف المحلوف على تركه حث ، لأنه إذا أكل منه شيئاً فقد أخرجته عن مسمى الرغيف ، لأن الحقيقة المركبة تعدم بعدم أجزاءها

قلت توجه الهي إما هو المجموع ، وإما مالا يتحرر فلا فرق بين الأمر والهي ، كالسأل وحيف على فعله أو تركه ، وفي المطلق يعني الأمر بحرج عن نهضة بحرثي من حرثانه ، وفي الهي لابد من الامتناع عن جميع جرثباته ، فلو حلف على أن لا يواحد ، ولو حلف على تركه لم يبرأ لا ترك الجميع ، لأن المطلق في حث الهي كالمكره المنه في العموم مثل « لا رجل عدو »

قاعدة

الهي في العذاب مفيد وإن كان بوصف خارج ، كالطهارة بداء المعصوب والصلاة في المكان المعصوب ، في غيرها مفيد إذا كان عن نفس الماهية لا الأمر خارج ، فليس المشمل على الزمان وسد لأملت المساوي ولا الزمان ، والسع وقت البداء صحيح ، لأن الهي في الأول لعن ماله السع وفي ثاني لوصف خارج وفي سح الأصحية والهي بدالة المعصية بظن

قاعدة :

مما يشبه الأمر ولو د بعد الخطر الطر إلى المحظورة وهل هو مجرد الأداة أم مستحب ، ولا أراد في شدة الحر كدائث ، ورجوع المأموم إذا سبق الإمام

مر كى طهر الأصحاب وحوته ، وكفل الأسود من لحية ولفقرت في الصلاة
قد ورد الأمر به مع أن لأهل الكثرة في الصلاة محرمة وأقلية مكروهة ، فهل
هذا مع الأقلية مستحب أم مباح ؟

قاعدة

في العام ، وخاص حكم ، يصرف من جميع في العموم حكم جميع كاجمع
وجمع ، وأجمعين ونوعها لمشهور كأكثع وحوته ، و« سائر » شاملة ، ما
لجميع ماقي أو للجميع على الاطلاق على اختلاف تفسيرها ، وكذا « معشر »
و« معشر » و« كافة » و« عامة » و« قاطنة » ومن شرطية والاستهامية ، وفي
الموصولة خلاف

وقال بعضهم : ما الزامية للعموم وان كانت حرفاً مثل « الا مادمت عليه قائماً »
وكذا المصدرية ان وصفت مع مستقبل مثل « يعجبني ما يصنع »

و« أي » في شرط والاستهام وان اتصل بها ما مل « اما مرة تكحت » .
ومى وحيث وأن وكيف واذا الشرطية اذا اتصلت بواحد منها ما ومهم
وأنى وأن

واذا اذا لما باسميها كما قاله « المراد » وعلى قول سيبويه بأنها حرف ليس
من الياء .

فيل وكم الاستهامية .

وحكم اسم لجمع كالجمع كالناس و لغوم والرهط ، والاسماء الموصولة
كالدي و« لى » كال تعريفها لتجنس وتثنيهما وجمعهما وأسماء الاشارة لمجموعة
(صفة سائر ، وثبت الصبر ، باعتبار تأنيها معنى أو باعتبار تأنيث « أسماء »
كلمة عامة وكافة .

مثل قوله تعالى . «وَأَنْتَ هُمْ الْعَاثِرُونَ»^١ «ثُمَّ اسْمِ هَؤُلَاءِ تَقْبَلُونَ أَنْفُسَكُمْ»^٢ وكذا
 مثل «لَا يَدْرِي صَعْبَةٌ وَلَا كَبِيرَةٌ الْأَحْصَاءُ»^٣ و«لَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ»^٤، وكذا
 الواقع في سياق لشرط مثل «لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ» بعد قوله «إِنْ أَمْرًا هَلِكٌ»^٥

وقال لجوسي في البرهان أحد للعموم في قوله «إِنْ أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ
 سَبَّحَكَ»^٦ وكذا في السكره في سياق التثنية الذي هو الإنكار مثل قوله «هَلْ تَعْلَمُ لَهُ
 سَمِيًّا»^٧ «هَلْ يَحْسِبُ مِنْهُمْ أَحَدٌ»^٨

قيل . وإذا أكد الكلام بالآمد أو الدوام أو الاستمرار أو السرمدة أو دهر
 الدهرين أو عوص أو فظ في ألفي أفاد العموم في الزمان ، وهو أن الافادة
 لذلك .

قيل . وسماء الفاعل بالنسبة إلى المفعول ، مثل ربعة ومصر والأوس والحررح
 وهبان ، وإن كان التسمية لأجل ماء معين

- (١) سورة التوبة ٢٠ سورة نور ٥٢ .
- (٢) سورة بقره ٨٥ .
- (٣) سورة الكهف ٤٩
- (٤) سورة القصص ٨٨
- (٥) سورة لاء ١٧٦
- (٦) سورة النبوه ٦٠
- (٧) سورة مريم ٦٥
- (٨) سورة مريم ٩٨
- (٩) في ص وهو بين افاده

فائدة (١) :

شتهر أن العام لا يسلم ، لحاصل المعين ، ويعود به في الأمر والحجر ، ومن ثم قالوا : إن وكفه في بيع شيء فلا إشعار في لفظ نحن معين ، وبما جاء التعيين من جهة العرف ، فإن لعرف نحن أمثل لا العن ولا العنصر .

و عترض عليهم بأن مطلق الفعل نعم من المرة والمرات ووجوده يسلم المرة قطعاً ، لأن المرة ن وجدت فظاهر وإن وجدت المرات وجدت المرة باصروده . ولحاصل أن الحقيقة العامة نارة تقع في رتب مدرته بالافس ولاكثر والحجر والكن ، ونارة تقع في رتب متبديه ، ونقسم لأول يسلم به العام لحاصل والقسم الثاني لا يسلم كالحجر وإن وجدت مسألة لو كاله يسلم الأمر بالبيع بأفس نحن يمكن أن يكون مقتضى الثمن ، وهو لازم للعمل بمقتضى العطف ضرورة ، فالعطف دال عليه بالالتزام .

فإن قيل لا يسلم أن هذا من قبل العام بل من قبل لكل والحجر ، ولأرب أن وجود الكل أو الحجر مستلزم لوجود الحجر . فالأمر ، الكل أمر بالحجر .

و الجواب : أن الأول مع الأكثر لهما منه كنه مشتركة لهما ، وذلك معنى العموم ، كقولنا : تصدقت بماله في مشتركة من لافس والأكثر ، فيكون أعم منهما أو يحمل على الأقل أو على الأكثر كما يحمل الجبوس على لافس والعرض

فائدة (٢)

قسم بعض الأصوليين ترك لاسفصال في حكاية لحاج إلى قسم :

(١) في قاعده

(٢) في قاعده

(الاول) أن يعلم اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على خصوصية
لواقعة ، ولأنه أن حكمه لا يقتضي لعموم في كل الأحوال
(الثاني) قد ثبت بطريق ما [كقيمة] استعملهم^(١) كفسها ، وهي تنقسم إلى حالات
يختلف بعضها الحكم ، وسرل إطلاقه لحوادث عنها مرة اللفظ لذي يعلم تلك
الأحوال كلها

(الثالث) أن يسأل عن لوازمه باعتبار دحواله الوجود لا باعتبار أنها وقعت ،
فهذا أيضاً يقتضي الاسترسال على جميع الأقسام التي ينقسم عنها ، إذ لو كان
الحكم خاصاً ببعضها استعصم ، كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما سئل
عن بيع الرطب بالتمر - أنقص الرطب إذا نس؟ قالوا : نعم . قال : فلا دن .
(الرابع) أن تكون الواقعة مسؤوب عنها ودوخت في لوجود والسؤال
عنها مطابق للألغات إلى لفقد لوجودي مع بعضه على لأحوال كلها ولاسمات
إلى طلاق لسؤل ، ورسال الحكم من غير تعصبل يقتضي اسواء لأحوال في
عزم المحب ، فمن كان بالعموم لأحوال ترك الاستعصال التبع إلى هذا الوجه ،
وهو أقرب إلى مقصود الإرشاد وإزالة الإشكال .

و لفرق بين ترك الاستعصال ووصاف الأحوال أن الأول كان فيه لفظ وحكم

(١) في رد القواعد بطريق ما استعملهم كفسها قال المحشي في توضحه : ما كان
علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم و (ما) عنه اسلام بأية إلى توقع حداثة أمراً
مفروغاً لتخاف في مقام فرض عدم العلم بهم عليهم سلام في باب يقول بطريق مجهول
عند استعملهم كقيمة ذلك لو علمه عنهم بمعنى به علمنا بطريق من الطرق عدم علمهم بكيفية
العلم بواقعة ودعوى امتناع ذلك مع معلومية ثبوت علمهم بالتوقع على ما هي عليه صير
مسموعة بعد معلومية ان علمهم بالوقائع الذي لأحوالهم كما هو مذهب أهل الحق ، ويظهر
ذلك للمتأمل وفي بعض المسح المصححة (استعملهم) بدل (استعملهم) ، وهو غلط ظاهر وإن
امكن توجيهه بوجه بعيد فكيف

ومنه جوازه نعم للمرأة التي سألته عن الحج عن أمها بعد موته^١ ، ولا يستفصل هل أوصت أم لا .

ومن القضايا الاعيان ترديد [لسي « ص »] ما عر^٢ ربيع مرات في ربيع مجلس ، فيحتمل أن يكون قد وقع ذات انعاماً لأنه يشترط فيكفي فيه حمله على أقل مراتبه .

وحدثني بي بكرة لما ركع ومشى الى نصف حتى دحر وه . فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم رادك الله حرصاً ولا بعد^٣ . اد يحمل كون المشي عبر كثير عاده كما يحمل الكثير . فيحمل على ما لم يكثر ، فلا يفي في الحديث حجة على جواز المشي في الصلاة مطلقاً

(ومنها) صلاة النبي « ص » على سجدي^٤ ان حملت على غير الدعاء . فقيل يحتمل أن يكون رفع له سريره حتى شاهده كما رفع له بيت المقدس حتى وصفه . ورد بعد هذا الاحتمال ولو رفع لاحترامه ، لأن فيه حرق لعادة فيكون معجزاً كما أجبرهم^٥ بقصر بيت المقدس .

وحمله بعضهم على أن السجدي لم يصل عليه لأنه كان يكتم إيمانه ولم يصل

(١) أخرجه البخاري في الصحيح في باب الحج والدر عن أمي « من أبواب كتاب الحج .

(٢) هو ما عر بي مالك الأسلي ذكره في اسد الغابة وذكر قصته

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح في باب ركع دون نصف « من أبواب كتاب الصلاة .

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح في باب الصلوة على سجدة « من أبواب كتاب الجنائز .

(٥) في من : يرفع وفي هامشها والقواعد : بقصة .

عليه [قومه] الصلاة الشرعية فمن ثم ولوا^١ يصل على العائت الذي صلى عليه
ولك أن تقول فعل هذه خصوصاً للمجاهدي رحمه الله

قاعدة

في المطلق والسقيء، الأحود حسن المطلق على المعيد، لأن فيه أعمال الدليلين،
وليس منه «في كل أربعين شاة ركاة» مع قوله «في الغنم السائمة الزكاة»^(١)
حتى يحمل الأول على السوم لأن الحمل هناك بوجوب تخصيص العام فلا يكون
جامعاً بين الدليلين، بل هذا راجع إلى أن العام هل يخص بالمعهوم أم لا .
وكذا ليس منه «لا تعتقوا رقعة» ولا «تعتقوا رقعة كافرقة» قضية للعموم، فهو
تخصيص بوضاً ولادليل عليه بخلاف لتكرره في سياق الأمر، فإنها مطلقه لأعامة
وكذا في «في» ولتحصيل أن حمل المطلق على المقيد إنما هو في الكلبي كرقعة
لا في الكل كما مثلاً به .

فروع :

لوقيد يقيد من مصادر متناقض وفي المطلق على إطلاقه لا أن يدل دليل
على أحد القيدتين كما ورد عن أبي «ص» . د ولع الكتب في إ.ه أحدكم
فليعلمه سماً أحد من بالراب وبهد عن ابن لحيد، وروى «ثلاثاً»، وروى
العمدة «أخرى بالراب»، وروى «أولاهن بالراب» . يبقى المطلق
على إطلاقه . لكن روي «أولاهن» شهر وترجحت به الاعتدال .

(١) البخاري باب زكاة الغنم من أم ب كتاب الزكاة .

قاعدة

أفعال السي «ص» حجة كما أن أقواله حجة، ولو تردد العمل [س] بحجابي
والشرعي فهل يحمل على الحجاب لأصله عدم التشريع أو على الشرعي لأنه
صلى الله عليه وآله وسلم بعث لبيان الشرعات . وقد وقع ذلك في موضع .
(مها) حله لاستراحة ، وهي ناسه من فعله «ص» ، وبعض العامة رعم
نه إما فعدم بعد أن بدن وحمل اللحم فوهم بها للحلة .
(ومها) دحوله من نسه كداء وخروجه من ثنية كداء ، فهو ذلك لأنه صادق
طريقه أو لأنه منه . وتظهر لعائده في استحبابه لكل داخل
(ومها) برولة «ص» في المحصب^١ لما برل^٢ في الآخر وعمره لما
بلغ ذا الحصة ودهنه بطريق في لميد ورجوعه في آخر ، لصحيح حمل ذلك
كله على الشرعي

(نسة كسجة الطريق تعالى و نحن قبل كائفة منه ، ومنه الخبر : كان يلحل
مكة من اثنية اعقب وخرج من السطى واثنة حل التي تنزل منها الى المعلى مقابر مكة
والسطى عند باب شكة . فبين و اسرى ذلك قصد ان يشهد له الطريقان . وكذا جمع كدية
مثل مدى ومدية والجمع سمي موضع ناسن مكة غرب شعب شاذيين ويحور بالالف
لان المقصور ان كان لانه ياء نحو كدى ومدى حارب ناء تنبهاً على الاصل وجد نواف
اعتباراً بالعضد . وكداء بالفتح والمد اثنة العليا بأعلى مكة عند المقبره وسمى تلك اثاحية
السطى بالقرب من اثنية . السطى موضع يقال له : كدى مصغراً وهو طريق الحاج من مكة
الى اليمن .

(٢) محصب موضع بمكة على طريق منى . و محصب أيضاً مرمى الجمار بمعنى

(٣) نى ك لما نرى في الآخر . وفي هامشه كما في المس

قاعدة :

ما فعله «ص» ويمكن فيه مشاركه الامام دون غيره فانظر ثمه على الامام ، كما كان «ص» يقضي الديون عن الموتى لكونه أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، وهذا حاصل في الامام . وتمررني من أهل البيت عليهم السلام أن على الامام أن يقضي عنه ، ولما أقر النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وأهل بيته على المدة قال : أقركم ما أقركم الله^(١) ، فيجوز ذلك أيضاً للامام .
وقيل بالمع ، لا لمسمى ، أي فعله النبي صلى الله عليه وآله لآله لآله هو انتظار الوحي ، وهو لا يمكن في حق الامام .

مسألة

كل فعل ظهر منه قصد بغيره ولم يعلم وجوبه اختلف فيه هل هو على الوجوب في حقه أم على أدب ، خلاف وذلك في موضع .
(منها) الموالاة في نوصوه وتسم وفي العمل وفي الطواف والسعي وخطبة الجمعة وصلاتها وكذلك العيد . وعندنا برعى ذلك حسب ما يأتي في الاحكام .
ومنه لقيام في الخطبة والحمد والثناء والمبيت بمزدنيه ، وكل ذلك صح عبداً وجوبه .

مسألة

لوتعارض العمل ونقول - كما فعل عنه صلى الله عليه وآله وصحبه أنه أمر

(١) في ك - أهل حجب .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في «باب إذا اشترط في المزاكاة إذا شئت أخرجتك» من أبواب كتاب الشروط .

بأنهم لنحارزه وقام لها ثم فعد - فالظاهر أن الثاني مسح للاول

قالده (١).

تصرف لمي صلى الله عليه و له وسلم بـه بأسبيع وهو الموى، وتدره
بالامة كالمجهود والتصرف في بيت المال - وتدره بالنقصه كفضل الحصومة بين
لمتدعس بالنسبة أو ليمين أو الأقاراد وكل تصرف في العادة فيه من باب
البيع، وقد يقع للمردد^٢ في بعض الموارد بين القضاء وسبيع

(ومنه) قوله صلى الله عليه وآله من أحيى أرضاً مئة فهي له^٣، فقل تباع
وفاء، فمحمود الأحياء لكن أحد من لأمم فيه أولاً، وهو أحجار بعض لأصحاب
وقيل تصرف، لامة فلا يجوز الأحياء إلا بأذن، وهو قول الأكثر

(ومنه) قوله لهدس عنه امرأة أبي سفيان حين قال له صلى الله عليه
وآله وسلم: إن ابن سفيان رجل شحيح لا يعطيني وولدي مكفيي، فقال له:
حدي لك ولولدك، يكفئك بالمعروف^٤، قيل: أفاء فمحمود بالنقصه للمسقط
دون الحاكم ويعبر عنه، وقيل تصرف بالنقصه فلا يجوز لأحد إلا بقضاء قاض،
ولا ريب أن حملة على الأفتاء أولى، لأن تصرفه صلى الله عليه وآله وسلم
بالتبليغ عيب ولحملة على الغالب أولى من النادر.

(١) في ص: قاعنة

(٢) في ص: مردد

(٣) التلوي ٢٧٩/٥ وجه من حي مواتاً فهو له لتهدس ١٥٢/٧ وجه من أحيى
أرضاً مواتاً فهي له

(٤) حرجه لحدري في صحيحه باب ١٥ لم يفتق الرجل فالمرأة أن تتأخذ بغير
علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف من كتاب ليعقاب

ون قيل : فلا يشترط ادن الإمام في الإحياء حشده . قلنا : اشترطه يعلم من دليل خارج لأمي هذا الدليل .

(ومنه) قوله «ص» . من قتل قتيلا فله سله^١ . وقيل فتوى معص . وهو قول من الجهد . وقيل بصرف بالامامة ، فتوقع على ادن الإمام . وهو قوى جدا ، لأن القضية في بعض الحروب ، فهي محتصة بها . ولأن الأصل في الغيبة أن تكون للمعام لهوله تعالى «واعلموا أنما عمتهم من شيء»^٢ الآية . فمحروح لسلب منه باقي طاهره . ولأنه كان يؤدي إلى حرصهم على قتل ذي سلب دون غيره ، فيحصل عدم استجداد . ولأنه ربما أئسد الإخلاص المعصود من الجهاد . ولا يعارض بالاشتراط ، لأن ذلك لا يكون أمهده^٣ . عناية على هذه العوارض .

قد عسدة .

الإجماع وهو حجة . و المعنى فيه قول المعصوم عدنا . وما تظهر العائده في جماع الطائفة مع عدم تمييز المعصوم بعينه ، فعلى هذا لو قدر خلاف واحد أو لف معروف والنسب فلا عره بهم ، ولو كانوا غير معروفين قدح ذلك في الإجماع .

وعند العامة خلاف في عبار لادر هل يلحق بحسه أو بعسه . ويعر ع على ذلك طول مجلس المتعاقدين بما يحرح به عن العدة ، فعندنا

(١) مساهب ٣١٩/١

(٢) سورة الأنفال : ٤١ .

(٣) في ص : حد مصلحة .

بقي الخيار الحافاً له بحسبه ولو أتى بالدولة شهر الحق منه و كان مدر
وكذا له في الأصح

ومن الإجماع المسمى المكتوب . ولا أثر له عند ولا لما يترتب عليه من
حضور المالك عقد الفصولي وسكوته، ومن سكوت لاتباع عبي وطي لمشتري
في هذه الخيار .

أما حق [المحل] رأس لمحرره بالسكوت منه موجب لكفره ، وكذا
سكوت المحمول عن محلي عن الفسخ مع بطلان من الكلام .

واعسر نصح لمكاتب فيمن قال لرجل «هذا بي» و بحق به بسمه

قاعدة :

الشرع ملزم بالمصالح ، فهي ما في محل الضرورة أو محل الحاجة أو
محل النية ، بمعنى عنها من أمام ع . واما لعدم ظهور اعتبارها .

وشروط عدالة المفتى في محل الضرورة لصون الاحكام وحفظ ومساواة
الناس وأموالهم وأبصارهم وأعراضهم وألمع منه أمام .

وكذا شرط عدله في نصي وأنس له كم والوصي و بطلان الوفاء و إساءة ،
للضرورة العظيم بالاعتماد على الفاسق فيها .

وكذا في شهادة و لرويه ، لاد الضرورة تدعو الى حفظ الشرع وصونه
عن الكذب

و كل موضع بشرط العدالة فهي معسرة في نفس الامر ، وفي إطلاق وجه

(١) أي اعتبار العدالة أشد وأكبر في الأمام عنه سلام وهذا مفسر منه بضمه التي
هي أعلى مراتب العدالة .

انه يكتفى بظهوره . دفع عائل في العوام وأهل المودي وقرى . فاشترط
العدالة في نفس الامر ودوم لعدائه شرط المقضي وشمسي . لان محتاحون الى
دوام الاعتماد على قولهما ، وانما يتم بالعدالة .

وأما ما هو في محل الحاجة فكعدالة لآب والحد في بولاية على ابولد
والمؤدون . لاعتماد أصحاب الاعدر على قوله في الاوقات وتمام الجماعة أطلع .
لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « الاثمة ضمانة »

وأما ما هو في محل لثمة فكالولاية في عهد لنكاح . لان طبع بولي برده
عن حياته ولتصير في حق لمولى عليه . لانه لما كان بعض العساق لاني
بذلك جعلت بركة من المكملات . اذ يبعد عند انكاح العساق من الاولياء .

وفيه شبهة اثنا عشر وجهاً . ومنه ولانه بجهره لاني . لآب شرط شعبه
المرتب بعنه على الاحتياط في ذلك ولكن مع عدائه يكون أطلع . فذلك كانت
العدالة هنا تستوجب اعتبارها .

وأما المستغنى عنه لعدم ظهور عسر الحاجة اليه فكالاقرار . لان قسمه بطبع
حفظ النفس والمال عن الاتلاف فلا يقر بما يضره

ومن عسر عدائه لمقر في امرض فلان الال قد صدر في قوة ملك العير
فصار لأقر كاشهده التي يعبر فيها لعدله في محل الضرورة

وما لمسمي عنه بغيره مسمى لوكيل والانداج دصدر من الملك
فانه يجوز لوكيل العساق وايداعه را وثقه . اذ طبع حديث برده عن اتلاف

(١) كذا في الحديث ٩٦ . عن بن ماجة وفيه (٢٠) ص من ابن احسن طه وإليه وان
سأله عنه لأعنيهم

(٢) في هامش . وكان وكيل .

ماله فيكفي طه في حورهما ، ولو كان بمالك سعيها قاصر لظن لم يحرك له
التصرف

وكان لمودع غير ذلك لصورة عثر في الودعي العدة ، بموجب
لاحتباء عليه في مغيره بالودع " شرعي وكذا التوكين مما يحتاج الى
لامنه ، كما سلك السعة والتصرف فيها ، أما في مخرد العدة فلا .

قاعدة

يجوز الاعتماد على نرائن في موصع ، وهذه مأخوذة من افادة الحر
المحرف بالنرائن نعم ، بمخرد لغزبه أو بها وبالاخبار .

ويكن معظم هذه الواضع فيها من عاب لا غير ، كالقول من المميز في
الهدية ومصحح لثبوت وحذر كل تصدق بتقديم الطعام من غير اذن
والتصرف في الهدية من غير اعط واشهاد بالاعذار عند صرد على لجوع
والعري في الحلة وشبهه .

قاعدة :

عمد الصبي في الدماء خطأ مع نص الاصحاح على حل ذبيحة و صطيده ،
مع ان دنت مشروطة ، بقصد فكيف اعبر القصد هنا وله يعتبر في الدماء ؟
وقد سئ تسبح مباشرة لمحظور لاجرام على ان عمده عمد أو خطأ ،
وأنصح على أنه لو عمد بخلاف في الصلاة والاعتد في الصوم لتدلا .
ويترتب على ذلك تحريم المصاهرة بوطيه اما مع عقد أو شبهه أو بدت

(١) في لورج

ذكر ، والمجنون أبعد في اعتبار عمده

واعتبر بعض الاصحاب في الزنا محصن أو غير محصن .

قاعده :

كذلك كان هناك دليل على وجوب حرثي معص في المصيبة الكليلة اتسع ولو
فما بأن المطلق لا يسأل لحرثي المعص ، لوجوب حراح الركاة عند الحصول
من المحصن ، وكالبيع بثمن المثل نقداً بنقد البلد .

وعرف من هذه القاعدة أن الآذن في شيء آذن في لورمه ، كالتوكيل في
التصرفات التي لا يصطلح لها لواحد ، فبشكل في الرائد عن الممكن له .
وكالآذن في أداء الدين من لوازمه آثاته

قاعدة :

لهي في غير المعاديات من بعضي المصادر ، بأن يكون المهي عن الشيء لعبه
ولوصفه اللارم . والأول كبيع لعبه والحرر وكأح المحرمات ، والثاني كبيع
الملاسة والمباينة والحصاة والربا وكأح الشعار

ومنه عدم جواز بر حصن لعصي سقره ، كما طبع الطريق والابق عن مولاه ،
لأن تحريم سقر عليه لوصفه لنشأ لآحله . فهي آباحه البر حصن له ، فصار
وشبهه من رخص السفر آعانة له على عصيانه .

فان قلت : دبح العصاة المشاء مهبي عنها ، لوصف لارم ، وهو كونه ملك
الغير مع وقوع الركاة عليها

قلت : الوجه اللارم هو حراح عن الدبح ، إذ لدبح هو مستوفي شرطه

و يشاء بنية عبي ميت ملكها وهذا بخلاف الهبي عن ذبيح الدمى ، فإنه يحرم
الدمحة أو بالظهور والنس أو بعد الحدود مع امكانه ، ومن هذا الهبي يرجع الى
وصف لارم للذكاه من حيث هي ذكاه

قاعده

هبي لاسان عن حرج نفسه و لافها ، ويكفي في التحريم عدم علم ابدحة
لحرج وشكال حور رد ، فمن ثم قيل لا تحسن الحنى لانه حرج مع لاشكال
ولا يكون له حد ، ووجه وجوه غلبا فتدور بنية ، ولا يجوز له حتى بعبته
لحور رجولته ، ويحب عنه السر في الصلاة كالمرأة ، فهو ترك حمل عدم
بفعلان للشك في كونه مرأة

ويحرم عنه النظر الى النساء والرجال كما يحرم على الفسفس النظر له ،
وهو في الشهادة كالمرأة .

قاعده :

لايف و الاثم يستعمل من مذهبهم عند معصاه و لاصولس ولانته ، لانه ما
ن ينظر الى معصوما من حيث هو هو وهو لحيثقة كقوله « اشتر المحبز واللحم »
ولا يرد شبهة بعبه ، أو من حيث هو مستغرق تام لما يتدرج تحته وهو الجنس ،
و من حيث هو خاص حرني وهو مذهب
فمنى كان في الاثم معهود حكم عود التعريف له تدنس له ، وان لم يكن

(١) الفقه حرمه من يفتتح في الجنس ، جميعها فلف مثل عرقه وعرف

(٢) في من ولا يقصد شئ

معهوداً ولا قرينة عهد فالأصل أنها لاستغراق الجنس، لأن الأعم أكثر فائدة فالحمل عليه أولى، فإن تعذر الجنس حمل على الحقيقة كقوله «لا تأكل الخبز ولا أشرب الماء»، ومنه قوله تعالى حكاية عن يعقوب على يده «وعدية السلام» و«خاف أن يأكله الذئب»^(١).

ومن فإن سم الجنس لا يتم دل لا يشبهه تعريف الحقيقي ورد على العدم اسكال في قولهم «الطلاق ترمي» لم لا يقع ثلاث وإن لم سواء، لأن التعريف محسوس^(٢) يقتضي العموم وتعميم جميع عند الطلاق متعلق والحادث ثلاث^(٣) فيحمل عليه

أجاب بعضهم : بأن الإيمان تتبع المسعولاب لعرفة عالماً دون لا وضع الأهوية وعدم عنها عند تعرض . وقد يدل الكلام في بحلف بالطلاق لى حقيقة الجنس دون اسدرة . فذلك كالالحلف لا يارمه لا لماهية لمشاركة، فلا راد على أمر حدة

ووجهه [بحسبه] أنه : بأنه لما امتنع حمله على جميع الجنس من أعداد لطلاق انصرف الى تعريف حقيقة الجنس . فكأنه قد ثبت حلق بعضاً من الطلاق ، وذلك المعنى مجهول والو حدة فيه متعين . فصرف اللفظ اليه .

قاعدته

المولاه معبره في لعدم وجوده . فهو ما حود من عبار الانصاف بين الامشياء

(١) سورة يوسف ١٣٠ .

(٢) في - لأن التعريف محسوس

(٣) في تن - ووجد ثلاث في «مواعد» و «حسن على ثلاث ممكن و حاب

(٤) ليس - بحسبه في تن في «مواعد» ووجهه به لما مع

والمستثنى منه .

وقيل بعض العامة : لا يصر قول الروح بـ « الإيجاب » لحمد الله والصلوة
على رسوله قبلت النكاح » .

(ومنه) الموردة في استانة لمريد معتبر في لحال ، وقيل إلى ثلاثة أيام
(ومنه) سكوت في أثناء لادان ، فإن كان كثيراً أبطله ، وكذا الكلام عند
طول الفصل .

(ومنه) السكوت الطويل في أثناء لقراءة وقراءة غيرها خلالها ، وكذا
لتشهد .

(ومنه) بحرم « المأمومين في الجمعة من الركوع ، فدومهم أو سوا حتى
ركع فلا جمعة . واعتبر بعض العامة تحريمهم معه قبل لفاتحة

(ومنه) أمواله في التعريف بحيث لا يسي لانه تكرار والمواولة في سنة
التعريف ، فنورجح في أثناء لمدته مؤلفاً لبوالى لايجش . وقيل يسي

(١) في ص بحريم وفيه بحريمهم معه

(٢) في ص سبب

(٣) قل في حاشية القواعد اضطرب نسخ في هذه العبارة ، وفي بعضها « لايجش »
بإياء قبل الجيم وليس المهمه من وحش ، فدخل انه من قبيل قوله تعالى « فأوحى في
معه حبه » بمعنى ذلك والمعنى على هذا ان الاستيفاء لاجل حصول التوالى في ادراك
صاحب المال القبط

وفي بعضها « لايجش » بإياء قبل الحاء المهمه و ليس المهمه . وهو بمعنى الجهد
وتباعد من نفس وحش ولا يحق عدم مدسه للمقدم

وفي بعضها « يتو » ثم الجيم ثم الشيء منه حصين . وهو بمعنى اثره القيد ليدركه
الرامي . وأقل هذا المعنى اسب من غيره فليعمل .

الاحكام بالارثه باعتبار جماعة قد يكون مورعه على رؤوسهم وقد تكون مورعة باعتبار تعلقهم، وكذا لحكم المعلق على عدد قد يورع على ذلك العدد وقد يورع على صنف ذلك العدد، ولا صابط لذلك هنا يشمل الجميع نعم قد يشترك بعضها في ذلك فكانت وعده في الحصة، كالشعيرة والمنقاسمون يكون انصاء والمؤن تابعة اما للرؤوس أو للانصاء، وهو قوي .

وقوي في الشعيرة ما اذا أورث جماعة شقفاً من واحد، لانهم بأحدون لمورثهم ثم ينفونه لانفسهم

ويحتمل أن يقال بأحدون لانفسهم، لان الميت لا يملك شيئاً ويصعب بأنهم يبيعون حينئذ لأحد ملكهم عن الشراء اذا ملكهم بالارث لمناحر عن الشراء .

ولا يحمل على حدهم القدر حيث هو ملكهم بالسوية، لان الحدود على غير محوري المعاملات، ونشركاه في عند اد اتفق جماعة منهم يقوم حصص لرق سهم بالسوية - وله بعض الاصحاب ويحمل على الحصص .

ولو سأل أحد دانه بعد فزاد فتلقت ففي كيفية صماها الوجهان، وكذا لو زاد الحلال وصيرت جماعة واحد صرياً معاً وهي لعدد فمات وخرحو والمشهور بين الاصحاب لتساويها ولا عبرة بعد العديرات والخراجات ويمكن الفرق بأن السباط موصولة باعتبار وقوعها على ظاهر البدن والخراجة غير موصولة لانها ذات عور وبكانه في الماظن لا يعم قدره .

قلت الفرق ضعف، اذا السباط أيضاً يمكن اعتد تأثيرها في الملكية باعتبار قوة وقوعها على البدن وتأثر اللحم والمصل عنها، فاذن لا فرق .

القطب الثاني

وفيه مقاصد :

المقصد الاول

(في العادة)

وفيه مرصدين

الاول - في العادة بقول مطلق

واعلم أن كل حكم شرعي لمرصدين الا هم من الاحرة اما احببت مع ودفع
صدد يسمى عبادة أو كفارة

ثم لعدة سبب ماعدا لمباح، فهو وصف لعبادة بالوجوب والتحريم والاستحباب
والكراهة ، كالصلاة المأمورة الى الواجبة والمستحبة والمحترمة والمكروهة ،
والاوليان صاهرتان ، وأما ثلثة فكصلاة الحائض وأما اربعة فكالصلاة في الاماكن
المكروهة والاوقات المكروهة . وكذا الصوم ينقسم الى الاربعة كرمضان

وشعبان مثلاً والعيد والنافلة معاً .

ثم نلاحظ بين العدد والكثرة لعموم المطلق ، فكأن كثرته عادة ولا يعكس .

وما ورد من أن تصوم الخمس كعمره لما بينهما ، وب غسل الجمعة كعمره من جمعة إلى الجمعة ، ون الحج وعمره بفتيان الدب^١ ، وإن العمرة كفارة لكل دس لا ينافي ذلك ، ون الصوم^٢ والحج يتعان ممن لا ذنب له كالمحصر ، من الكلام حرج محرر لأغلب ، أو لسمه مجاز بسمية شيء بما يتعقبه ، فإن كثرة الثوب يستوعق النقص لعدم مؤ حدة بالدس .

وهنا قواعده :

الأولى - في الية

وفيها فوائد .

(الأولى) أنه يعتبر فيها القرية ، ويل عليه الكتاب وسمه ، أما الكتاب فعمره تعالى « وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين »^٣ أي وما مراهن الكائنات بهما لا لأجل أن يعبدوا الله على هذه الصفة ، فحب عليا ذلك لقوله تعالى « وذلك دين لقمة »^٤ .

وقال تعالى « وما لأحد عنده من نعمة تجزى * لا ابتداء وجهه به الأعلى »^٥

(١) راجع تهذيب ٢١/٥ ٢٢

(٢) أي ص وهامش له . قال لصلاد

(٣) سورة سمه ٥

(٤) سورة الأعلى ١٩ ٢٠

أي لا يؤتى ماله إلا بشيء واحد ربه ، وهو منصوب على الاستثناء المنفصل ،
وكلاهما يعطيان أن ذلك يعتبر في العبادة ، لأنه تعالى مدح فاعله عليه .
وأما السعة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحديث القدسي : من عمل
لي عملاً أشرك به عبدي بركته لشريكه

(الثانية) معنى لاجتصاص فعل الطاعة خالصه لله وحده ، وهذا عبادات ثمان

١ - الرب ، ولا ريب أنه محل الاجتصاص ، ويحقق الرياء بقصد مدح المرائي
أو الانتعاج به أو دفع ضرره .

٢ - رب : مما يقول في تعاريف المشوكة : قلنا : أصل العبادة وضع
على وجه الاجتصاص ، وما فعل منها ، ففيه من له عذر من النظر إلى أصله وهو
قربة وبالطريق ما طرأ من استدفاع الضرر وهو لازم لذلك فلا يقدح في عتده ،
أما لو فرض أحد أنه صلاه [مثلاً] لله فأنها من باب الرياء

٣ - قصد الثواب أو الاجتصاص من العقاب أو قصدهم معاً

٤ - فعلها شكراً لنعم الله تعالى واستحلاً لمراده .

٥ - فعلها حباً لله تعالى

٦ - فعلها تعظيماً لله ومهابة واتباعاً واجابة .

٧ - فعلها موافقة لأرادته وطاعة لأمره .

٨ - فعلها لكونه أهلاً للعبادة وهذه تعاريف مجمعة على كون العبادة تقع
بها معتبر ، وهي أكمل مراتب الاجتصاص ، واليه أشار لأمم بحق امر المؤمنين
عليه السلام بقوله : ما عندك طمعاً في حسك ولا خوفاً من برك ولكن وحدك
أهلاً لعباده فعدتك ١ .

وَمُعَادِيَةِ الذُّرِّبِ وَ لَعَنَ مَوْطِعَ الْأَصْحَابِ بِكَوْنِ الْعَادَةِ بَعْدَهُ^١ نَقْصَهُمَا،
وَكَذَا يُسَمَّى أَنْ يَكُونَ عَابَةِ الْحَيَاءِ : لِشُكْرِ وَيَاقِي الْقَائِيَاتِ [الظَّاهِر] أَنْ نَقْصَهَا
مَجْزٍ ، لِأَنَّ الْعَرَضَ بِهَا أَفْقٌ فِي الْجُمْلَةِ .

وَلَا يَقْدَحُ كَسُوْنُ تِلْكَ ثَعْبَاتٍ دَاعِيَةٍ عَلَى الْعَادَةِ - أَعْيَى الطَّمَعُ وَالرَّجَاءُ
وَالشُّكْرُ وَالْحَيَاءُ - لِأَنَّ الْكُنَافَ وَالسَّهْمَ مُشْتَبِهَةً عَلَى الْمَرْهِيَاتِ مِنْ الْحُدُودِ
وَالْتَعَرُّبَاتِ وَالْذَّمِّ وَالْإِبْدِءِ بِمَقْوِيَّاتٍ ، وَعَلَى الْمَرْغَبَاتِ مِنَ الْمَدْحِ وَالنَّشَاءِ فِي
الْعَاجِلِ وَالْحَصَةِ وَبَعْضِهَا فِي الْآجِلِ

وَأَمَّا لِحَيْهَ فَعَرَضَ مَقْصُودُهُ وَقَدْ خَافَ فِي الْحِجْرِ عَنْ لِسَى صَبِيٍّ لَّهُ عَيْدٌ وَآلُهُ
وَسَلَمٌ : سَحَبُوْهُ مِنْ لَدُنْ حَقِّ لِحْيَةٍ^٢ ، أَعَدَّ اللَّهُ كَأَنَّهُ بَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ
يُرَاكَ^٣ . فَإِنَّهُ إِذَا تَخَيَّلَ الرُّؤْيَا أَمِثَّ عَلَى الْحَيَاءِ وَ سَطَمَ وَالْمَهَابَةِ .

وَعَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ قَالَ لَهُ دَعْلَبُ الْيَمَانِيِّ - بِالْإِذَالِ
لِمَعْنَاهُ لِمَكْسُورِهِ وَابْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ السَّاكِنَةِ وَاللَّامِ الْمَكْسُورَةِ - هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ
يَأْمُرُ الْمُؤْمِنِينَ ؟ فَعَلَّ عَلَيْهِ لِسْلَاءٌ فَأَعَدَّ مَا لَرَى فَعَانَ وَكَفَّ رَدَّهُ ؛ فَقَالَ
لَا تَدْرِكُهُ بَعُوضٌ بِمَشَاهِدَةِ الْبَعِاضِ وَلَكِنْ يَدْرِكُهُ بَعُوضٌ بِحَقَائِقِ الْإِيمَانِ ، قَرِيبٌ
مِنْ الْأَشْيَاءِ مِنْ غَيْرِ الْمَاسِ . يَعْبُدُ مِنْهَا عَرَضًا مَدِينًا ، مَكْلَمًا بِالرُّؤْيَا ، مَرِيدًا لِابْهَةِ^٤

(١) فِي ص : فَقَدْ جَزَمَ الْأَصْحَابُ بِكَوْنِ الْعَادَةِ قَائِمَةً .

(٢) الْأَمَالِيُّ : ٣٦٦ ، مَجَرَّدٌ ٢٢٣/٧١ . مِمَّنْ الْحَدِيثُ : قَالُوا وَمَا نَعْمَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟
قَالَ - فَإِنْ كُنْتُمْ دَعَيْتُمْ فَلَا يَسُرُّ حُدُوكُمْ إِلَّا وَأَنْجَحَهُ مِنْ عَيْبِهِ . وَيُحَدِّثُ بَرُثْمًا وَمُحَوَّرًا وَ لَطْفًا
وَمَدْعَى وَسَدْرًا مَرْدًا سَلَى وَمِنْ أَرَادَ لَاحِرَةً فَلْيَدْعُ رِيَّةَ لِحْيَةِ الدُّنْيَا .

(٣) رَدُّهُ الْمَسْبُوقُ ٣/١٣ وَهُوَ قَبْلَ أَنْ يَرْسُولَ اللَّهُ مَا الْإِحْسَانُ ؟ قَالَ : إِنْ تَعْبُدَ اللَّهَ
كَأَنَّكَ مَرْدٌ - اِجْ

(٤) فِي ص : مَرِيدٌ بِالْعَمَلِ

صانع لانجارحه : لطيف لا يوصف بالجماء [كسر لا يوصف بالجماء] صسر لا يوصف بالجماء رحمة لا يوصف بالرفق ، تعمو^٢ لوجود لعظمه ونحو^٣ لقلوب من محله^٤ .

وقد اسمن هذا الكلام الشريف على أصون من باب الحلال والاكرام سي عليها مدار علم الكلام ، وتود^٥ العدد ، مع لمؤنه ويعبر بمعنى الرؤية ، وأفاد الإشارة بي^٦ قصد العظيم بالعدد حسن وب لم يكن تمام نغايه ، وكنت الحوف منه تعالى

(ثلثه) لما كان لركر الأعظم في اليه هو الإخلاص وكان انضمام ثلث الأربعة غير قاذح فيه ، فحليق أن يذكر صمائم^٧ حر ، وهي قسم

١ - ما يكون مبدأ به كصم الرباه ، وتوصف بسمة العدد بالطلاق ، بمعنى عدم سحقات الثواب وهل مع محرراً بمعنى موهود العدده والإخلاص من تعذب^٨ لاصح نعلم مع محرراً ، ولم أعلمه فيه خلافاً لامن لسد لامم امر تصي قدس الله لطبعه ، ون ظاهره لحكم بالحره في لعباده^٩ مسوي ، الرباه

٢ - ما يكون من الصمائم لارماً للفعل ، كصم لثرد والسمحن^{١٠} والتعطف بي بة لقرنة وفيه وجهان يطران الي عدم تحقق معنى الإخلاص فلا يكون لفعل مجزياً والى^{١١} أنه حاصل لامحاله ، فسه كتحصيل الحاصل الذي لا فائدة فيه

(١) ما بين القوسين ليس في ح

(٢) عما عدا من باب تعدد حصص وذل

(٣) وجل مجزى حاف في شرح النهج لأن بي جلد : يجب لغوبه ي دعتي

واصله من وجب الحادث : منقط

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد ١/٦٤ ، يوجد لعدد ٣٠٤ مع اختلاف بينهم

وهذا الوجه ظاهر أكثر لأصحاب . والاول أشبه ولا يلزم من حصوله سنة
حصوله .

ويحتمل أن يقال كان الباعث لأصلي هو العرة ثم طرأ السرد عند ابتداء
في الفعل بمضمر ، وكان . عت لأصلي هو لسرد فلما رد ضم لعرته لم يحرك
وكذا ان كان الباعث مجموع الامر ، لانه لا أولوية فتداهما فتساقتا ، فكأنه
عر دو

ومن هذا الباب صابه لعميه الى عرته في الصوم ، وصم ملازمه لعريم
الى عرته في الطواف والسعي والوقوف المشعرين

٣- صم ما ليس بمصاف ولا لزم كما لو صم ارادة دخول السوق مع نية التقرب
في الظهيرة ، أو رد لا كل ولم يرد بان " لكون عمن ظهره في هذه الاشياء ،
وهو لو أراد الكون على ظهره كان مؤكداً عر مصاف ، وهذه الاشياء وان لم
يستحب لها الظهارة بخصوصياتها إلا أنها داخله فمما يستحب لعمومه

وفي هذه الصيغة وجوب مرداب على القسم الثاني وأولى بالطلاق ، لأن
ذلك تشغل عما يحتاج به بما لا يحتاج اليه .

(الرابعة) يجب في النية التعرض لمشخصات بفعل من غيره ، فتعبدية
جنس الفعل ثم فصوله وجوازه الممرد سبي لا يشاركه فيها غيره ، كالوجوب
والندب ورفع والاستباحة في نظره حيث يمكن أو الاستباحة وحده ، حيث
لا يمكن ، فوصف به لو حب وندب في فعل واحد - كما لو نوى غسل الحنابلة
ولجمعه - فمن أماني لو جنس ويحمل الآخران ، لأنه لو حوب هي المقصودة

(١) كذا في احوال وعرفي ص ١٥ الكون

(٢) كذا في برهانه

فلمعونه الذب أو يقول . بقدر له . وإن شاء عمن الحائض رفع الحدث وعبادة غسل الجمعة النظافة ، فهو كصم التردد إلى القرب
ومن هذا الباب يوجع في الصلاة على الحائض لو حوت ولسدت دا
ختمت من تحت عيبه الصلاة ومن لا تحت . ولو فقصير عني به لو حوت آخر
في الموضعين .

ويجوز اجتماعية الذب مع الواجب في مواضع

(ومنها) به الصلاة ، فيها تشمل على لو حب منها ، ومنحجب ، ولا يجب
التعرض منه بمنحجب لحضوره ولا إلى به فعل واجب لو حوته والذب
بذنه وإن كان ذلك هو المقصود . لأن المدحوب في حكم تابع لو حوت ، ومنه
المتبوع تعني عن نية التابع

(ومنها) إذا صلى المرد في جماعة ، فإنه يسوي لو حوت في الصلاة من
حدث هي صلاة ويسوي للذب في الصلاة من حيث هي جماعة ، سواء كان مأمراً
أو مأموراً ، وإن كان قد اختلف في استحبابه الإمام للأمام .
(ومنها) إذا أورد المأموم سكره الركوع مع الإمام فكرر سواً للركوع
والاحرام ، فقد حكم الشيخ بالأجزاء ، وهو مروي

(الحائض) لو حتمت أسباب لو حوت في مادة وجده . كما لو بدر للصلاة
ليومته وقتاً بالاعتد كما هو مذهب المخربين وكذا لو بدر انصوم الواجب
أو نجح الواجب أو سؤجر للصلاة لواجبه عن الغير وصلى عن نية ، لا تتحمل .
فهي هذه الصور تكفي به لو حوت ولا يجب التعرض لخصوصيات ، لأن العرض
المراد الفعل عني وحده وقد حصل . ولا حاجة إلى أن يسوي للذب لو حوته عني
وعنه يعني المدحوب ، لأن الواجب عليه إنما هو لو حوت عن المصوب صار
متحملاته

وواشتمل لندرج على هيئة رائدة وان كانت زماناً - كما لو بدر الصلاة في أول وقتها واداء اركاءه عند رأس لدخول أو قضاء شهر رمضان في رجب - أمكن أن يحب التعرض لمة معينة في ذلك زمان ، لانه أمر لم يحب بالنسبة الأول والأقرب عدم الوجوب لأن الوجوب لأصلي صدر مشحناً بذلك 'شخص' الرماني ، فينته منصبه عليه .

وان كانت هيئة رائدة - كما لو بدر فرائد سورة معينة في الصلاة - فهي التعرض لها وجهان ، والأقرب عدم الوجوب .

ولو بدر قراءة القرآن في صومه فهما أمران متساويان يحب أن يعرود لكل منهما لمة .

(لندرسه) لأصل أن كلام الوجب والندب لا يجري عن صاحبه ، لمعايير الجهنس وقد يحذف^(١) الهد الأصل في مواضع ، منها اجراء الواجب عن الندب في صلاة الاحسان الذي ظهر بعد عنها ، وكذا توصف يوماً لمة قضاء عن رمضان فتنس^(٢) أنه كان قد صامه فانه يستحق على ذلك ثواب الندب .

وأما اجزاء الندب عن الواجب هي مواضع

(منها) صوم يوم الشك .

(ومنها) صدقة الحاج بالمر مدوم الاشبه باني ، فلو ظهر أن عليه وجباً فالظاهر الآخر ، عنه ان كان من حسن المؤدى ، كما نحري لصوم عن رمضان لو ظهر أنه منه .

(١) في من والقواعد : بذلك الشخص

(٢) في من والتقواعد : وقد يحتلف

(٣) في من : نفس .

(ومنها) لوصوه المحذور لو كان أنه محدث، فإنه لو جهل، والآخر أقوى

(ومنها) لو حبس للاستراحة فلم يمسس به سبي سجدة، فلا قرب فيها
مقام جلسة الفصل، فيحب المحذور ولا يحب المحبوس فيه.

(ومنها) هذه الجلسة لوقوع عمنها أي لخدمة سبواً وتبني بها وكانت بقدر
الشهد. فإن اظهر آخر زود عن حبسه شهد وصحة صلاة سبي^١ بنية الصلاة
المشتملة عليها بخلاف من يوصى^٢ حبساً مدناً فظاهر حديثه، فإن البنية هنا
لم تشتمل على لواحق في نفس الأمر.

ولو حبس به شهد به ذكر ترك سجدة أجزاء هذه الجلسة من جلسة
الفصل قطعاً، لأن التعاير هنا في القصد إلى حبس الواجب لا بالاحتياط ولأن
(ومنها) لو أعين^٣ به في حبسه الأولى فعينها في حبسه به لاستصحاب
ومنها وجهان من حيث محلله أو حبه ومن شتمل به لوصوه عمنها.

(ومنها) لو تولى الفريضة فظن به في رقله فبني بالأفد^٤ ولو نسب أو نصها
فإن الأصح الأجزاء للرواية وقد أوضحناه في الذكرى

فإن لو ظن أنه سلم فبني فريضة أخرى لم يذكره نفس الأولى، فالمروي
عن صاحب الأمر صدقات لله عنه وعني به إخراجاً عن الفريضة الأولى. والسر
فيه أن صحته المحرّم والثانية موقوف على التسليم من الأولى في موصفه أو لحروح
منها ولم يحصل، فحرى المحرم محرى الأذكار لمطعمه التي لا تحل بصحة
الصلاة وبه أو حبوب في الثالثة لو عدم مصادفته محلاً. وحسب ذلك يجب
نية لدول في الأولى^٥ الأقرب عدمه، لعدم تعدد ثبته، فهو بعد في الأولى.

(١) في حبس ونحوه سبي

(٢) أي في تركه عن لعمه من الوصو

نعم يجب القصد الى أنه في الأولى من حين الذكر .

(ومنها) يجب تحريم في مشحصات الله من العيس و لاداء و لقضاء
والوجوب أو التدب مع امكانه ، ولا يجري التردد حيث يمكن لحرم . لان
لقصد الى الفعل انما يتحقق مع الحزم . وقد جاء لتردد في دو صنع :
(منها) الصلاة بمسحة لمشيها من الثلاث برأعت أو بمشيها في الاداء
والقضاء .

(ومنها) الركاة المترددة من الوجوب والتدب على تقديره من الماء
وعدم بقائه

(ومنها) به الصوم تحريم ان تردده من الوجوب أو التدب ، منه غير واجب
هو وان وجب في لاوس . ولو فعل ففي حرته نظر أثره لاجراء ، لمصدره
لواقع .

ولوردد ليله اثنت في لعبد من صوم وعنده ففيه الوجهان . وأولى السمع
لانه تردد لا في محل الحاجة ، اذ يجب عليه الصوم من غير تردد .

(ومنها) لوشك في بعض صواف لمسي ، منه تردد ولوشك في تعيب
السك المندور من السمع أو الغراب أو الألف أو العمرة المبردة وعمره المستمع ،
فان ليردد بحري في الاول وفي حرته عن العمر من تردد من حيث اختلافهما
في الافعال وترتب الحج على احدهما دون الاخرى .

ومن الصلاة في الديب المتعددة عند الاشبه بالنجاسة أو الطهارة بالماء
امطلق و بمصرف عند شبههم من هذا النفس ، لان لجمعها واجب لانه من
باب ما لا يتم الواجب الابه .

(ومنها) لو سي بعض لافراد مع عمنه بوجه بها ، منه تردد من لافراد
لمحتمة ، أما لو بوى لوجوب مع ظهور مرة فان فيه صوراً .
(منها) لو شهد عدل أو جماعه من انفاق أو نساء ، رؤية لالهلال بوى

الوجوب فصادف ، فهي الأجزاء وجهان ، وصاحب لاكثر عدمه .
 (ومنها) لو توهمت الحائض بقطاع الدم صوت فصادف انقطاعه ، أو كان
 سائلا صوت ثم انقطع قبل التحرك ، فهي الأجزاء الوجهان ، وتقوى الأجزاء
 عند قوة الأمانة ، ككونه عند رأس سديها أو قرب منها .
 (ومنها) لو حصل لمصدر عدوه شارة من روائ صوت ليلا ، فهي الأجزاء لو
 وافق الوجهان ، وكذا بحسب ما يؤول بعد حسبه ثم حصل .
 (ومنها) لو مر يوم عدوه ربه فظنه في الغد صوت ليلا ، فهي وجوب ، وضوم
 ، والوجهان ، وكذا في الأجزاء ، فلهذا المنة ان قلت بالوجوب
 (ومنها) لو حصل وجوب ، فثبت بظهور بنية الوجوب فظهر مطابقتها ، فإن كان
 لا يمكنه لعدم الأجزاء ، فلا واحداً ، وإن كان متمكناً من العلم فيه الوجهان .
 (ومنها) لو حصل صوت لوقت مبين فرضاً ، قال صادف المتصديق الآخر ، وإن
 صادف السمع حر مع عدم التمكن من العلم ، ومع التمكن الوجهان
 وكذا لو حصل صوت الوقت لا عن العصر فصلا ، ثم من المنة ، ولا فرق
 الأجزاء إذا وقعت في اشتراك بينها وبين العصر أو دخل اشتراك وهو فيها ، ولو
 دخل المحتص بالعصر وهو فيها ، وفيه الوجهان .
 ولو وقع لعصر في أربع لمحضه ناسهر بحيث يكون قد بقي بعد
 العصر مقدار أربع ركعات لا أربعة ، ولا فرق بينها لا بحري وبعد العصر لأن
 ويمضي يظهر ويحصل الأجزاء ، أم ساء على اشتراك بوقتين دائماً ، وأما
 تتعارضهما ، فكأن لعصر قد حُرمت من انظهر وقتها ، وعوضتها بوقت بعضها .
 وهو ضعيف ولا يمكن عوى في العصر الأداء في هذه الأربعة ، وظاهرهم عدمه ،

(١) في هامشك : تتعارضهما ، وفي القواعد لتعارضهما .

(٢) في هامشك : لا يثبت .

وانما يتوي القضاء لو قلنا باجزاء العصر

(ومنها) لو ترك الطلب فقيم ثم ظهر علم الماء

(ومنها) لو صلى الى جهة فشك أنها القبلة فصاوت. أو شك في دخول الوقت

فصلى فصادف. ولا قرب عدم الأحراء لا مع نص حدث لا طريق الى العلم.

(ومنها) لو صلى خلف الحثي يظهر أنه رجل وفيه التصيل المذكور.

(ومنها) لو صلى على ميت شك أنه من أهل الصلاة فصادف، أو تيمم للصلاة

عنى يجب ساكناً في تسليته ولنا لا يشرخ التيمم قبل الفصل فصادف كونه قد غسل.

(ومنها) إذا كان في مطمورة أخرى شهر رمضان فصادف وهذا قد نص

لأصحاب على حرثه ما لم يقدم على شهر رمضان. ولو وجد لأصحابها

فصام من غير جهاد فصادف فيه الوجه.

(ومنها) لو صام من عليه كفارة مرتبة قل علمه بمعجزه عن العي فصادف وعجزه.

(ومنها) إذا شك في دخول شؤ فأحرره بالحيح. فعمد بمتع فصادف

دخول شؤ.

(ومنها) إذا أهرم بالمعزة فمعه راساً لمحل من لأحره بالحيح أو حرم

بفتح التمتع فامساً للأجل من المعزة فصادف المحلل

(كأنه) نعت له في جميع المقادير. فممكن معها عني وجهين لا يضر

بوجود معرفه الله تعالى وانه عباده ولا يضر به سية عدم تحصيل المعرفه وله،

ولا ارادة الطاعة - أعني البية - فانها عباده ولا يضرح الى به ولا تسبل.

وه لا يمكن فيه اختلاف الوجه - كرد الوديعه وقصه - يدين - لا يضرح الى

نية وان احتاح في استحقاق الثواب الى قصد التشرع الى الله تعالى.

(١) مطمورة : حمرة بغير ثوب لا أرض

(انفسه) بلبية غايب - حدد هذا التعبير ، وثنائه مستحق الثواب . و
كان الفعل واحداً فانه يستعمل المكثف بالفعل لحداص من بدم وبعث والترك
لتعرض لاستحفايها . وهذه عدي ثالثة

ثم يقسم الوحد في قسمين

أحدهما - تعرض لأهم ضرر - الى الوجود كالجهاد و الأمر بالمعروف
ونهي عن المنكر وفضاء الدين وشكر نعم ورد الوديعه ، وهذا القسم يكفي
مجرد فعله عن الخلاص من دمه الله وبعث ، ولا يستتبع الثواب الا اذا أريد
به التقرب الى الله تعالى .

و الثاني - ما تعرض الأعم منه يكمل نفس و ارتفاع الدرجه في المعرفة
والافعال على الله تعالى و سجد في رضاء من لله تعالى و راعه من المنافع الدنيوية
والآخرويه فانه يصح في ذلك و ثواب في الآخر . وهذا القسم لا يصح محرراً في
نظر الشرع الابنية القرينة

(الشرع) يجب ترك المعصيات ومسح برث المنكر وهات ، ومع ذلك
لا يجب فيه شيء ، بمعنى أن لا يثبت حاصلاً ، و هو كاستحقاق الثواب
بالترك يتوقف على بية بمره

وهذه بمروراً بمكر مستند عدم وجوب الله فيها لي كونها لا تنفع الا على
وجه واحد ، و ان اثره لا يعد له

ويمكن استد عدم الوجوب لي كون تعرض لأهمها محرراً هذه الاشياء
ليست بواسطتها لعمل الصالح

ومن هذا الباب الافعال لحرره محرري ترك ، كمن لم يحسنه عن ثواب
و لم يترك فانه لم كان تعرض بها محرراً لم يحسنه و لم يصح حرره محرري ترك ،

(لحادية عشر) التعبير الحاصل بلبية - بأن يكون التعبير العدة عن غير

لعادة كالوضوء والفعل - فانه كما يقع كل منهما عادة نفع عادة ، كالنظيف
و سرد و لتداوي ، وثرة لتيسر فرد العدة كالفرص عن الفعل والاداء عن لفصه
والقربة عن الرباء .

وربما حسن لتسر لتاصل بالفرصة من قليل ميار العادة عن لعادة ، لأن
لرءه المعصود في لعادة تحرجه ، عن حقيقة لعادة ، فهو كالفعل ، المعتاد .

ولاءد من اسبغاب سميزات في النية وان كثرت تحصيلها للفرص منها .

(اشارة عشر) كنه بعسر في صحة العدة لا يخرج عن اشراطية و بحرته
وارنة اصاب من بل الشروط . وقد اختلف في لسه حل هي من قبل لشروط
باعتبار تقدمها على العدة ومصحتها مجموع الصلاة مثلا وهذا هو حقيقة
الشروط ، ويعاله الحرء وهو ما يارن العادة أو ، لا يصاحب بمجموع^٩

ويحمل لفرق بين به الصوم وفي العادات ، فتجعل شرعاً في الصوم
ور كناً في باقي عادات ، لأن عدم به الصوم عني وجه لا يشبه بالمدره . نعم
لوقول به الصوم انه جائز عني لأصح [و] اسحب فيها لاجلاب .

وربما قال : ان جعلنا اسم العادة سطلق سلبها من حسن النية فهي حرة عني
الاطلاق والانهي شرط .

وقيل أيضاً : كلما اعتبرت النية في صحته فهي ركس فيه كالصلاة ، وكلم
عشرت في ستحق شوب به فهي شرط فيه كالجهاد والكف عن المعاصي
وفعل المباح أو تركه اذا قصد به وجه راجح شرعاً

ولا ثمره مهمة في تحقق هذا ، فان لاجماع على أن ليه معسر في لعادة
ومقارنة لها قالياً وان فواتها محل بصحتها ، فيبقى الرع في مجرد التسمية ، وان
كان قد يترتب على ذلك أحكام يادره ذكرناها في الذكرى ، كصحة صلاة من
تقدمت بيه عني الوقت وبه وصوته لموي به لو حوب

فإن قلت : ما تقول في اليمين ، فإنه غير معاد فم افترق الى لية لمعية ؟
قلت : ليس اسمير من العباد و عازد مستمع شرعية الية لاجلها ، بل
لركن الأعظم فيها لتعرب ، فلان من قصد في اليمين كعبه ، ولأن اليمين فيه
بالسنة الى العرض و العمل و لذل عن لاصغر و لا كبر .

(ثلثة عشر) قصه الاصل وحبوب سبصار الية فعلا في كل جزء من
"حرء العادة بعدم دليل لكن في لاجزء ، فانها عذره بقاء ، ولكن لما تعدد
دلت في العادة لعدد المساءة أو تعسر في العرفة بمسألة ، كفي بالاستمر
الحكمي ، وقررت تحديد العزم كلما ذكر ، ومنهم من فسر بعدم الاتيان بالمسألة ،
وقد قلناه في رسالته لبحر

قلت ذكر في رسالته لبحر هكذا و سدادها حكما لا فعلا ، وفسر بأمر
عدمي ووه دقة كلامه يريد بالأمر عدمي هو ما ذكر من عدم الاسباب لعدمها .
وما الدومعه هي ن الممكن حساب بعثه هل هو معتبر الى المؤثر أم لا فعلى
الثاني - وهو رأي المستكمين - فسر بالأمر العدمي ، اذ لا احتياج الى المؤثر
حتى يكون وجوداً ، وعلى الاول فسر بالوجودي ، وهو تجديد العزم هنا " .
فلو نرى القطع فان كان المنوي احراماً لم يفسد اجماعاً ، لان محلاته معلومة ،
ولانه لا يطل بعين العمد بأن لا يطل به لقطع "حرى وان كان صوماً فيه
وحيها " من نصب شبه الفعل و شبه لرك [عنه] و كان صلاة فوحيها
مرتبات ، وأولى بالطلان لانها أفعال محضة ، فكان من حلفها مستصحب لية
فعلا في كل جزء منها ، فلا فرق من لاستصحب الحكمي ، وظاهر أن لية القطع
تتأفي لاستصحب الحكمي

ووجه عدم التأثير المظر الى قوله صلى الله عليه وآله وسلم - تحريمها التكبير

(١) في صي وهامش ك : هـ .

وبحليلها، السبب^١، وبغضها بحصر^٢، ولأن اتصال عادة وحده وكل جزء
منها لعبادة فيه به هو بالنظر إلى الموضوع، وقد تحقق بغيره بالتكرار بعد
سنة لم يؤثر لقصور بلاخفة بحيث لا يها لم يصدق ما يجب فيه إليه فعلا .

أما البصيرة^٣، والعنق من المقصع تطل بالنسبة إلى ما بقي لا إلى ما مضى،
لأنه فعل منفصله، وحصره ص^٤، نعم لم يجرح لوصوه عن أمواله أثر
وبت باعتباره فوق الشرط لا باعتبار نية في الماضي^٥.

(الرابعة عشر) التردد في قطع عبادة، فيه وجهان ممكن على تأثير بية
الخروج أو نية فعل الماضي وأولى بالمصلحة، لأن المنفعة عبر متحققة بالنظر إلى
كون التردد ليس على طرف النقص بالنسبة إلى الية المصححة للعبادة .

و لو حذر منها س^٦، لأن من أحوال الاستصحاب الحكمي الجزم بالبقاء
على ما مضى واشتد في الحرمة^٧، وأما به فعل الماضي فهي كنية الخروج من
عبادة تؤثر حيث يور^٨، تنفي حيث يسي^٩، لما أثره فلونوى الصائم الاضطر فهو
كنية تصح^{١٠}، ودعوى عدم ما يور^{١١} به في الصوم، لأن الصوم لا تبطل حقيقته بنفس
فعل الماضي، وهذا وجه^{١٢}، لو فطر ذم^{١٣} فلا لا يفسد بيته أولى فإن منع
وجوب الكفارة منه

فلم^{١٤}، ان يمدد بأن به الماضي لو تطلب الصوم به، وحيث كرهه أصلا^{١٥}،

(١) وسائل ٧١٥/٤ المجلد ٢٣/١ ذكره من أمر يومين عنه سلام

(٢) في حاشيته من كتب وأن السهم من واحد في المولى مقطعا وحي قطعه ولو
مضى زمان بخرجه عن أمواله يصل كوصوه^{١٦}، وإن أوجدها^{١٧}، ولو كان يدر عن
أوصوه خاصة دون ما زاد فلا عن نفس^{١٨}، لأن أول هو الحكم الأول والثاني هو حكم الفصل
فيطل فيه على لا بعد مضى^{١٩}، رجع منه من غير مس^{٢٠}

لأن الأكل والجماع مثلاً مسروقان سنة فعلهما، فإذا أقصدت السنة الصوم صادفها صوماً يسداً، فلا يحق له كفارة ولا جراح على خلافه، إلا أن نقول بقول شيخ أبي الصلاح لحلي رحمه الله وقول شيخنا الأمام بحر الدين بن المظهر رحمه الله من أن ترويه إليه في تصوم بوجوب الكفارة وبساق هذا القول يقتضي أن بية المصلي أوبة الخروج بوجوب الكفارة، ما لمحذره، أو بشرط انضمام المصلي اليه. لأنه يرم من لأول ارتكاب وجوب كفارتين، لجماع أحدهما على بية والأخرى على فعله، ولم يقل به أحد من العلماء

(الحمد لله عشر) يمكن اجتماعه مع عادة في بناء آخر، كنية ركعة والصوم في أثناء الصلاة وقد تضمن الكتب تحرير بناء ركعة في حال الركوع على مدل عليه أهل من تصدق علي عليه السلام بحاميه في ركوعه فأمرأت فيه لابه^١، أما لو كانت هذه المائة منه^٢ للأولى - كما لو نوى في أثناء الصلاة طوافاً - فهو كنية القطع، ولو نوى^٣ المسافر في أثناء الصلاة المقام وجب الانعام ولا يكون ذلك تعبيراً مفهوماً والسريه أن إليه المدة اشتداد على^٤ حصص الصلاة والمصلي^٥ كالمكرر فلا يحدح حله بعدم بيه على أن المزم أن يشرم بوجوب له لما راد على السعداء الموي أولاً، ولا استبعاد فيه وإن لم يصاحبه تكبيراً الأحرام، لانعقاد أصل الصلاة بها

ولو نوى المقيم في أثناء الصلاة السفر قبل أن يصلي على المصلي ففي جور

(١) في صدق -

(٢) وهي ما ذكره الله ورسوله ودينه من يعصون الصلاة ويؤتون أركانه وهم الكهنة سورة الحديد ٥٥

(٣) في ص وهد مشر - مائة

(٤) في ل - و نوى

(٥) في ل و موعده والماي

رجوعه الى القصر ثلاثة أوجه. ثالثها: لعرف بين من تحاور لتفصيل وبين من لم يتجاوز. وهنا لا قاذح، لعدم زيادة شيء عن العدد، هو حذف شيء منها. نعم وجه لانما قوي، لقولهم صلى الله عليهم «الصلاة عني ما افتتحت عليه»، ويوجب تمام لعدد الوجه بالشرع فيها

(السادس عشر) العدول من صلاة المعينة الى صلاة أخرى ومن الصوم فرصة الى صوم بوقت أو بالعكس ليس من باب بنية فعل نهائي، ولا يعبر وحشاً فيه وكذا في عدول من سكت الى آخر ومن سكت المتع الى وسعيه وبالعكس

ويجب في هذه الموصع حدث من العدول له، ويحرم تلفظ بها في أثناء الصلاة، فوقعه بطل، بخلاف في العدول من التلفظ بها في وبالصلاة له حائز ولكن الأولى بركه، لأن مسمى السعة هو الازد لهسة وهو حاصل، فلا معنى للتلفظ. ولأن السعة لم يؤثر عنهم ذلك.

ومن رغم استحباب التلفظ ليجمع بين تعدد التلفظ وباللسان، فقد أُنعد، لأن يسمع كون تلفظ باللسان عدده وليس لراع الأفيه.

(السبعة عشر) قرآن عديدين في به واحد حائز إذا لم يساقب، فقرة تكون احدهما منهكة عن الأخرى كسه دفع لركاه و لحمس، وباردة مصاحبه بها كمية لصوم والاعتكاف أو سعة لها وسحق السعة في أمور

منها - لو توى النذرة في لأعمال لمسبوبة، فإن نطافه نذرة للعسل على وجه التقرب، بل هي المقصود من شرعية العسل.

ومنها - به تحسب إقراءه في لصلاه، وبية بتحسين الركوع و لسجود ليقضى به لا لاستجلاب نفع ولا لدفع ضرر

ومنها - أن يركع الإمام في ركوعه انظراً للمسبوق ليمتد ثوب الجماعة ويستفيد الإمام بزيادة عدد الجماعة لمقتضي لزمه ثواب ، فيه حجة للمأموم على طاعة ، ولا عنه على الطاعة طاعة ، لأن وسيلة الشيء يلحق به حكمه ، وتوهم بعض العامة معه ، لأنه شرك في العدة وهو مدفوع بما قررناه ، ولأنه لو كان شركاً في العدة فكان لاحقاً بالأذن والافاقية ولا امر بالمعروف بل بتعليم العلوم ، وليس كذلك بالاجماع

ومنها - رفع الإمام صوته بالقراءة في الجهر لسمعه المأموم ، ورفع الحظبة صوته في الحظبة ، ورفع لصري صوته بالقراءة ومحبيه لاسحلاب لاسماع المستمع لطف لا لاسحلاب لتعظيم ورفع الضرر .

ومنها - إذا وجد معروداً يصلي متحجب به في ثوبه ، أو ثوبه ، أو ثوبه صلى الله عليه وآله وسلم وقد رأى رجلاً يصلي معروداً من صندوق سيده فقام رجل فصلى خلفه

(الثامه عشر) لا يحب عدنا الفعل بالشروع فيه لا التحج ولا الاعتذار ، وفي الاعتكاف لاصحاب ثلاثة أو خمسة . لو حجب بالشروع فيه ، ولو حجب بمقتضى يومين ، وعدم الوجوب . وأوسطها وسطها .

ثم بكره قطع العادة المدونة بالشروع فيها ، وإن كان الكراهية في الصلاة وفي الصوم بعد الزوال .

(السادسة عشر) حذر بعض لاصحاب لانها في ترك الصلاة كراهية الى خصوصيات الاموال ، فهو واجب عليه شاة في العزم وشاة في الأبل وسوى حراج

(١) في غير القواعد الاسماع

(٢) في القواعد : للطف

شاه برئت الذمة وإن لم يعس حداها نعم بشرط قصد الركاكة المالية، ولا يجوز
من شكال، لأن السرة في سبت إلى أحد الناس بعينه فهو محكم بعد دليل،
وان سبت إليهما بمعنى اتوربع فهو غير مبني وانما بكل مريء مروي،
ويظهر الفائدة فيما هو دفع أحد لصايب من تمكن من الدفع بعد أن
دفع عن الأول.

ون قلب، كيف يتصور عدم تمكن وقد كان يمكن دفع لشايب من
دفع إليه احدهما.

قلت، يتصور ذلك في اس لسيل لا يعود الأشاة وشهه، وأما الاتهام
في العتق عن الكفارة فيه خلاف مشهور، والأقرب المنع سواء اتحدت الكفارة
جنساً أو اختلفت

وأما الاتهام في السب فقد صرح الأصحاب بسعه، حيث يكون المكلف
مخاطباً بأحدهما، كالحيج ولعمره لو لم يحب عليه أحدهما ولم يجر غير صالح
لمحب واحب لعمره وان صلح لهما - كأشهر لمح - فيه وجهان لتجيب
والبطلان، لعدم التميز الذي هو ركز في الية

(المشروب) روى عن النبي «ص» ان به المؤمن خير من عمه^١. وربما
روي: ونية الكافر شر من عمله^٢

ورد سؤالان

أحدهما - أنه روي ان أفضل العدة^٣ أحمرها، ولا ريب أن لعمل أحمر

(١) في ص: عين التوديع.

(٢) المحاسن ٢٠٦، الكافي ٨٤/٢ وسائل الشيعة ٣٥/١، في المحاسن ٣٥

لقاير شر من عمله

(٣) في ص: الاعمال

من النية فكيف يكون مفضولاً . وروي أيضاً ان المؤمن اذا هم بحسنة كتبت
بواحدة واداء فيها كتبت عشر^(١)، وهذا صريح في ان العمل أفضل من النية وخير .
لسؤال الثاني . انه روي ان النية المحرودة لا عقب فيها ، فكيف يكون هراً
من العمل .

وأجيب بوجوه .

الاول - ان النية يمكن فيها لدوام خلاف العمل فانه لا يطل عنه المكلف
أحياناً ، فداست هذه النية لدائمه الى العمل لمنقطع كانت حبر منه ، وكذا
نقول في نية الكافر .

ثاني - ان له لا يكاد يدخلها الرياء ولا العجب ، لانا نتكلم على تقدير
نية المعثرة شرعاً ، بخلاف العمل فانه يعرضه ذلك^(٢) ، ويرد على هذا ان العمل
وان كان معرضاً لهما الا ان المراد به العمل الحادي عنهما ، والى ما يقع تفصيل .
الثالث - ان المؤمن يراد به الحاصل ، أي المؤمن لمعمور بمعاشرة أهل
الخلاف ، وان غالب أعداءه حازية على النية ومدار أهل الباطل ، وهذه الأفعال
المفعولة نية منها ما ينقطع به بالثواب كالعبادات الواجبة ومنها ما لا يورثه ولا
عقاب كالماضي وأما سته فيها حاله عن نفيه ، وهو وان أظهر موافقتهم بأركانه
ويطلق بها لمسانه الا أنه غير معتقد لها بحسبه من آياتها وباقها منها . ولى هذا
الإشارة بقول أبي عبد الله الصادق عليه السلام وقد سأله أبو عمرو : أشمي عن العرو
مع غير الامام العادل - ان الله يحشر الناس على بياضهم يوم القيمة^(٣) وروي مرفوعاً

(١) الكافي ٢/ ٤٢٨ .

(٢) في هامش ر . ديك

(٣) لمحاسن ٢٠٨ ، الوسائل ٣٤/١ رواه عن أبي هريرة السلمي عن أبي عبد الله

عليه السلام .

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال شحبت وهذه الثلاثة من السوايح^(١)
 الرابع - ما فيه بعض الغلبة في حدود المؤمن في لحيته إما هو بينه أنه
 نوعاً شأناً لا طاع الله أنباء وحيود الكفر في البرية أنه لو بقي بدأ الكفر بدأ.
 الخامس - ما حكاها البرية رحمة لله أن المراد أن به المؤمن بغير عمل
 خير من عمله بغيره وأجاب عنه بأن فمن التفصيل بقصبي المشاركة، والعمل
 بغيره لا خير فيه فكيف يكون داخل في باب التفصيل . ولهذا لا بد من العمل
 أحلى من الحسن .

سادس - أنه عام مخصوص أو مطلق معد ، أي به بعض الأعمال لكان
 كنهه بحدود خير من بعض الأعمال انحصار كمنسحة أو تحميدة أو قرءة آية ،
 لما في كثرة البية من يحمل النفس لنفسه لشدة العلم والعرض بعلوم والهم لئلا
 لا يؤثره كثرة الأفعال ومعناه قل بمرئى نصر الله وجهه ، قل : وبي بديت
 مثلاً بديت^(٢) ثوب البية لا يجوز أن يساوي أو يريد على ثواب بعض الأعمال.
 ثم أجب أنه خلاف الظاهر ، لأن فيه إيجاب زيادة ليس في الظاهر . قال شيخنا
 المصنف محض في خلاف الظاهر من عند وجود ما بصرف^(٣) ينط إلى
 وهو ما حاصل ، وهو معرضه الحرس لسالفين . فيجعل ذلك جمعاً بين هذا
 الحبر وبهها .

السابع - للمرضى أيضاً أن يسهل لا يرد بها الذي مع العمل ، والمعصل
 عليه هو عمل الخالي من السه . وهذا الجواب يرد على النص السالف مع
 أنه قد ذكره كحكيانه

(١) أي دل شحبت شهيد . هذه الثلاثة من عوارض فكري

(٢) أي بي بذلك بي بديت له عليه وسلم ثلاثين

(٣) وكذا في القواعد وهي من عند وجود ما لا بصرف .

ثامن - له ضمّان لفظه « حر » ليسب لبي بمعنى فعل لفصل ، بل
التي هي موضوعه لما فيه شفعه ، ويكون معنى الكلام أن يبه المؤمن من جملة
لحير من عمده حتى لا قدر مقدّر أن يبه لا يدخلها لحير و لشرك كما يدخل
ذلك في الأعمام وحكي عن بعض الوزراء استحسانه ، لأنه لا يرد عليه شيء
من الاعتراضات

تاسع - له أيضاً أن أمته فعل المعصين وقد يكون محذرة عن التراجع ،
كما في قوله تعالى « ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأصل سلا »
وقول المسي .

أبعد بعد باصاً لا يبيض به لا ت أسود في عسي من لظلم
ول أن حتى أراد بك أسود من حمته انظمه كما قال . حر من أحرار
ولشم من ثاء ، ويكون الكلام قد تم عند قوله « لا ت أسود » ، ومثله قول الآخر :
وأبيض من ماء الحديد كأنه شهاب يد واليبيل داح عما كره

كأنه قول ، وأبيض كالب من ماء الحديد . وقول الآخر
يا بني مثلك في الباص ابص من أخت بني اباص
أي ابص من حملة أحب بي باص ومن عشرينه .

ون فب قصص هذا الكلام أن يكون في قوله « السة من حملة عمله ،
واسه من أفعال الغيوب فكيف يكون عملاً ، لأنه يختص بصلاح .
فب حار أن يسمى عملاً كما حار أن يسمى فعلاً ، أو يكون اطلاق لعمل
عليه مجازاً .

العاشر - ما أحب به من ذريد ، وهو أن المؤمن يسوي الأشياء من أبواب
الحذر ، كإصدقة والصوم والحج ، ولعله يعجز عنها أو عن بعضها ، ويؤجر على
ذلك لأنه معقود النية عليه .

الحادي عشر - حوت العربي بأن له سر لا يطع عليه إلا لله تعالى ،
وعمل السر أفضل من عمل الظاهر

الثاني عشر - أن وجه تفضيل النية على العمل أنها تدوم إلى آخره حقيقة
و حكماً ، وآخر العمل لا يصور فيها تدوام بل تنصدم شيئاً فشيئاً

الثالث عشر - استحبا رحمة الله أن إليه لما كانت لا تقف عند حد بل هي
مستمرة ، فلهذا لم يجمع لأدب وجميع الأعمال وجميع الثروات فكانت حيراً
من يعمل لذي نفع حدها ، ولهذا دل تصديق عليه لسلام يعجز الناس يوم
القيامة على مباتهم^(١) ، قال : وهذا أجود الوجوه . والله أعلم .

الرابع عشر - ما حذر لهذا الضعيف ، ونقيره : أن العمل مع نية وإن
شتركا في حصول الثواب والقور برصه الرب تعالى ، لكن العمل بدون نية
كالمجهود الذي لا حراك^(٢) له ، بل كالصورد لمقوشة على لحدار التي لا حقيقة لها ،
والله كالروح السارسة في لأعضاء والقوى وكأن كمال لعمل بها فكانت أكثر
حيرة ولا يفي ذلك حديث « أفضل لصادره حمرها » ، فإن خطوط العس
ومولها كثيرة لا تكاد يحصر ، وحصول نية لمشتلة على كمال الإحلاص خاصة
من تلك الخطوط والمول يغفر لي محادثة بوحبها الإحمرية فكانت فصل
ومستحق اسم الحيرة . وعلى ذلك يخرج جواب : إذا هم بعسنة كتبت له .
الخامس عشر - ما حذر للضعيف نصاً ، ونقيره : أن النية لما كانت حقيقتها

(١) المحاسن ٢٠٨ . بولس ١/٢٤

(٢) انحر - كلام - لحر كة .

كامل لاجلاص كان حصوله استلزم حصول المعرفة الحقيقية ، واستحضار صفات لجمال ونعوت الجلال التي هي كالأسباب لذلك لاجلاص ، بخلاف العمل فكانت أفضل وحلوصي أيضاً عن لشهوات وامعاصيات يعتقد أيضاً الى مجاهدات فكرية توجب بها وصف لاجمريه فكانت أفضل .

لسادس عشر - ان الله لم يكلف لارحمه اعظم مقام الربوبية وشكر انعامه وكاف من لوازم الايمان الذي هو واجب الدوام وسواء ساء الناس لاسبية ويستحيل بطرق التسخيس وسغير الله فحكمه حكمه ، بخلاف انفس انبي يحور تغيره ونسخه فكانت أفضل وهذا أيضاً من حو طر لصعيف

(لحداده والعشرون) بمقارنة الية لاول العمل ، فما سبق منه لا يعتد به . وان سبب الله سميت عزمه . وهو غير معد به نصاً على لاطلاق الاعلى القول بجور مقدم مدة شهر رمضان عليه

وقد عرفت المعصية في الصيام ، فجاز تقديمها وتوسطها كما جاز مقارنتها ون كان فعلها في النهار ، ما جاء في مواضع لضرره ، كسكان لية ، أو عدم لعلم بعلل التكليف بدت يوم ، أو عدم حصول شرط الكمال عند طسوع فحره سم ار وقعت مؤثره في صحة الصوم استفاد ثوابه بأجمعه ، سواء فعلها بعد الزوال د حوربه في لندب أو قبله

ون وقعت على سبل التعريض كنية الصبي لعمير سحن امره الثواب واسحق هو لغوس . وان وقعت على طريق التأديب كنية الكافر والمجوس ولعمري عليه والصبي بروال أعمارهم في ثناء النهار اسحق ثواباً على ذلك العمل وان لم يتم صوماً .

(لثانية والعشرون) يسمى المحافظة على لية في كبير لاعمال وصغيرها ، ويحب ذاكنت واحدة ، فيوي عند قراءة القرآن العربي قراءته وتديره وسماعه

واسماعه وحفظه ونجوده وبره . وغير ذلك من العبادات المحتملة فيه .

وسوي بسعي نبى مجلس علم و لحضوره ودخول المسجد والاستماع
والسؤل و تفهم والتفهم والعلم والعلم و تسبيح والتفكر والصلاة على نبى
صلى الله عليه وآله وسلم والرصا على الصلابة والاعتناء والترحم على العلماء
والمؤمنين .

وعيادة المريض والحلوس عده والدعاء به، وريارة الاخوان و سلام عليهم
ورد السلام، وحضور لجائز وريارة المعان و لسعي في حاجة أحبه وفي حاجة
عيله و نفعه عليهم و تدحور الهم

وسوي عبد الصفاة و حنة السؤل في الصفاة .

من يدوي عند الاماحات كالاكل والشرب والنوم فاصداً حفظ نفسه اي
الحال الذي ضمن به من الاحل وه، صدد سعوي على عباد الله تعالى ، والمؤمنين
التي خلق بأن يصرف جميع أعماله في قضاءه، وب توسسه الي الطاعة طاعة
وكل ذلك يحصل بالنية .

ويوي عند المصنعة والمقدمات التحصن والتحصين وحصول الانفة
المقتضية للمودة والرحمة والتعرض للنسل .

والضابط في ذلك كله ارادة الطاعة الواجبة أو المستحبة تقرن الي الله تعالى
عند بعض العلماء لوه في أول بهارة منهم م عملت في يومي هذا من خير فهو
لا ابتغاء وجهك . وما تركت فيه من شر فتركه لهيب عذوباً، و دخل عن السنة
في بعض الأعمال أو لتروك وكذا يقول في أول ليله .

ويجري به أعمال متصلة في أولها، ولا يحتاج الي تحديد به لأفرادها، وان
كان كل واحد منها ماياً لصاحبه، كالتعقيب لواقع بعد [العرض] ' .

(١) بس في ص وفي هـ مش غواعد بدله ب : صلاة .

(الثالث وعشرون) سمي لكاتب التصدير^١ في حبر اب أن يستحضر أو حو
 الحاصصة في لامل الواحد ويقصد بقصدتها بأجمعها لسفر دكن و حد منها نفسه
 وتصير خمسة مائة حرف عشر إلى أضعاف كثيرة وحسب توقيف تكثير تلك
 الوجود، مثله: محبوس في المسجد، وله يمكن شتماله على نحو من عشرين
 وحها لانه في عهده عهده وهو بس لله وداحيه رائس لله، ومسطر له صلاة
 ومشغول بالذكر والتلاوة أو سماع النعم، ومشغول عن الحاصص، والاصاحات
 والمكروهات بكونه، ولأعب تكلف لسمع أو نصر والأعضاء عن الحركات
 في غير طاعة لله تعالى، وعدوى^٢ لهمه على الله وأروم، مكر في أمر لآخره
 حيث يمكن عن الذكر، وفرد نعم وسعدونه والمحاسن لاهله، الاستماع له
 ومحبة ومحبة له، ولامر بالمعروف والنهي عن المنكر والمكروه.

وقد نبه على ذلك كلام من مؤمن عنه السلام من اختلف إلى المساجد
 أصاب احدي الثماني أحد مستأدا في الله، وعندما مستظرفاً، أو تيد محكمه، أو
 رحمة مسطره، أو سمع كسه يده على هدى، أو كسه برده عن ردى، أو ترك
 ديباً خشية أو حياء^٣

فإذا استحضر المعارف هذه الأمور احتمالاً أو مصيلاً وقصدتها، بعد ذلك
 عمله بمصاعف حر وه فليح بذلك أعمال المتقن ومصاعفه في درجات المقربين
 وعلى ذلك يحمل أشباهه من الطاعات

(١) التاء للمالقة، أي ساعى في الخيرات لتصير عمر فله لمشاهدة الحقائق

(٢) في هامشك: عكوف الهم

(٣) بقية ١٥٣/١: به يقرب وتذكر في حمله ذو سمع، ووه كلمة برده

تنبیه ۱ :

يسمى أن يسوي في الاشياء المحتملة أوجوب كماله لقرآن ، وحفظه
و حب على تكافيه . وربما يعين على تحوط له حذراً من الحسب ، وكطلب
العلم منه فربضه على كل مسلم . وكلامه معروف وقد قدم غيره مقامه ، وبالجملة
فروض الكفايات كلها .

وتحب به أوجوب حيث نفس عنه ، وفي ترك الحرام يسوي أوجوب
وفي فعل المستحب وترك المكروه يسوي اسد . والله اعلم

(لرائع و لعشرون) لما كان الفعل يقع على وجه واعتبارات أمكن أن
يكون الفعل الواحد واحد وبدن وحراً ومباحاً على البطل ، وإنما يتخصص
ذلك بالية ، كقصره ، يسيم فإنها تجب في تعزيزه وتسحب في ندمه ونحرم
لأهاته ، وكلا كل هاهن مساح النظر إلى هيته ومسحب أو واجب أحداً

و كالغيب والجماع ، فهما من حصوص النفس ، وقد ورد في مسائل الأعمال
لهما ثوب كثير ، وما دأب لا محسب ليه ، فلا يقصد بمناصب والمتطلب مدات
ابقه حفظ لنفس من حق لله في ذلك ولا فرق في حفظ نفس أن يقصد بذلك
مجرد اللذة والتنعم أو تطهار التجميل بالطيب و اللباس للتعانف والآراء واستجالات
المعاصرين ، بل إذا تطيب لغير الزوج فعلت حراماً فاحشاً ، وكذلك إذا خرجت
متطيلة معرضة لغيره أو مدامه ، أو قصد لرحل بذلك لتردد إلى المساء
المحرمات ، فكل ما فيه حفظ النفس بغير صور فيه الأحكام الحمة عال ولا يصرف
إلى أحدها إلا بالنية .

ومن لحصران النفس أن يجعل لمسح حراماً فكيف بوجوب والمستحب ،

(١) كذا في نسخة وفي غير عدد الفوائد الخاصة والعشرون

بن معدود^١ من الحيران صرف الزمان في المسح والقبول ، لأنه يقص من الثواب ويحفظ من الدرجات .

وبإهلك خسراتاً بأن يتعجل ما يقى^٢ ويخسر ريده بعيم يدهي ، فمن حق المتطيب يوم الجمعة أن يقصد^٣ أموراً

الأول - الأساسي دس على الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم الصلاة والسلام .

ثاني - إكرام الملائكة الكائنات .

الثالث - تعظيم المسجد واحترام ملائكته

الرابع - ترويح مدينته في الحدوس في المسجد .

الخامس - رفع ما عساه يعرض من : أئمة كبرية في نفسه وعمره .

السادس - حسم باب العيبة عن المغتابين لونسبوه إلى الولاية الكريمة ، ومتعرض لدمه كالشريد فيها ، فإن الله تعالى : ولاتسوا للذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم^٤ .

السابع - زيادة العقل والتطرب ، كما جاء في الأحبار : من تطيب في أول بهاره صائماً لم يفقد عقله^٥ .

تبيينه .

لا تظن أن البه هي التلطف بقولك : أحسن في هذا المسجد أو اسمح^٥

(١) في ص بن معدود

(٢) في ص بن يفي

(٣) في ص بن يفي

(٤) سورة الاحزاب ٥٠ . ١

(٥) في ص : سمح ، صحبه المتكلم بالوحدة

العلم أو أدركه بمرأى إلى الله تعالى ، فإن ذلك لا عذر به ، بل المراد المهمة على ذلك وبعث النفس ويوحىها وميلها إلى تحصيل ما فيه ثواب عاجل أو حل تهبط بذلك أولاً ، ولو قدر تلغظه بذلك والوجه^١ عذره فهو لمو

(الحامسة والعشرون) يجب التحرر من الرياء ، فإنه يحق العمل بالتمعاضى .
وهو قسمان ظني وخفي ، والظني ظاهر ، والخفي إنما يطلع عليه أولو المكاشفة والمعاسة لله ، كما يروى عن بعضهم أنه طلب العزو وبقيت نفسه إليه فتعقده فإدا هو بحسب المدح بقولهم « فلان عذر » فركه ، فبقيت نفسه إليه فأقبل يعرض على ذلك الرياء حتى أزاله ، ولم يزل يعقده شيئاً فشيئاً (بعد شيء) حتى وجد الإخلاص مع بقائه الأديعت ، فاتهم نفسه وينقد أحوالها فإدا هو بحسب أن يقال « ما فلان شهيداً » لتحسن سمعته في الناس بعد موته

وهو يكون مدحاً إليه إحصاء ، وفي الأثناء يحصل الرياء فيجب لتحرره منه ، فإنه مفسد للعمل .

لا يكف بمسقط هو واجس النفس وحواطرها بعيد إيقاع الية في الانتداء حادثة ، فإذ ذلك معقوده كما جاء في الحديث ، أن الله تحوير لأمسى عما حدثت به أنفسها^٢ .

وهنا تذييل^٣ ثلاثة .

(الاول) ذهب بعض لدنه إلى أن كل عبادة لا تنس بعدة لا تعتبر إلى الية ،

(١) في ص و بقواعد . و ليه .

(٢) ما ب نفسه إلى الشيء أي شذو و بدع بة . و بعض ما بة و رواية شى مثله
(٣) أخرجه في البحار ١٢٨ / ٧٢ ط الكلبى ٢٢٤ / ١٥ . و رواه عن بكر لم يرى

في تفسير الآية : ٢٨٥ و ٢٨٦ من سورة البقرة ، عن ابن عباس ، راجعنا التفسير ولم نجد هناك
(٤) في ص . تنبيهات

(الثالث) الأصل أن اليه فعل المكذب ولا أثر لسه غيره
وتحذر اللمعة من غير المباشر فهي أصح غير المميز والمعتون إذا حجج
بهما بولي

- وقد يؤثر في الأسباب في فعل غير المكذب ، وله صور
- ١ - أحد الإمام الركاة نهياً من الممنوع ، فيستع أن يعزى عن اللمعة ، فيمكن
أن يعزل . تجنب اللمعة من الإمام ، وإن كان الدافع المكلف .
 - ٢ - إذا أحد من المماطل فها ، فإنه يملك ما أحذه إذا بوى المقصة
وحيث لو كان له على مماطل دنان وسبعين يهوض إلى الأحذ ، فلو أجهز المقهور
أنه بوى ولا قرب منه عه وترجحه على اللمعة الفاضل .
 - ٣ - إذا استخلف عروم وكان الحالف مطلقاً فإن اللمعة به المدعي ، فلا
يجرح الحالف باللمعة به عن أئم لكذب ووبال اليمين لكاذبه .

الثانية (١)

بوحب أفضل من لئسب عمداً ، لأخصاصه بمصلحة رائده وفعوله في
الحديث لقدمي « ما يقرب الي عدي يمثل أذاه » فترصت عليه »
وقد يتحلف ذلك في صور

- (الأولى) الإبراء من الدين فذهب وإظهار المهر واجب
- (الثانية) عدة لمجرد صلاته جماعة ، وإن الجماعة مطلقاً بفصل صلاة الفرد
بسبع وعشرين درجة ، وصلاة الجماعة مستحبة مع أنها أفضل من لئانه وهي
واجبة .

(١) أي انقضاء التهمة من المصد الأول من المصد الأول من خطب الثاني

(ثالثة) الصلاة في الامكن الشريفة ، فانها مستحبة وهي افضل من غيرها من مائة ألف الى اثني عشر صلاة .

(رابعة) الصلاة بالسواك والحشوع مسححة ، ونزول لاجه [سرعة] ^(١) لمؤدته الى الجمعة و ساعات بعضها مع أنها واجبة . لانه اذا اشتد سعيه شعله لانتهاز عن الحشوع .

وكل ذلك في الجملة غير معارض لاصل الواجب ورأفته ، لاشتماله على مصلحة أزيد من فعل الواجب لذلك القيد .

(وهب فائدة) قد صهر أن المأفة وان كان فيها وجه يترجح به على لغيره وانه جار أن يترك عليه حكم رائد على الغرضه لكن لا يلزم من ذلك اقصايتها عليها . لاشتمال لغيره ، نص على ما سمعنا من الغرضه في جملة وليست حاصلة في التوفل . ومن هذا يرب بمصير الاسباء على لعلائكة ، وان كان لعلائكة مربة دوام لعبادة غير مؤد . وكما ورد في الخبر عن نبي صلى الله عليه وآله وسلم . اذا أدن المؤذن أذير الشيطان وله صراط - الى قوله - فاذا أحرم لعد الصلاة حاءه الشيطان يقول له اذكر كذا اذكر كذا ، حتى يصل لرحل أن يدري كم صلى ^(٢) . مع ان لادن والافاقه من وسائل الصلاة المستحبة ولعمد افضل من الوسائل خصوصاً الواجبة .

الثالثة :

الاعلب أن لثواب في الكثرة والفلة ناسع للعمل في الزيادة و نقصان ، لان

(١) بس في ص

(٢) أخرجه لبحارى في الصحيح في باب وصل التاديين من أبواب كتاب لادن .

المشفقة أصل التكليف المؤدي إلى الثواب ومداره ، فكما عظمت عظم . وقد تحلف ذلك في صور تنقسم إلى قسمين :

أحدهما : أمران متساويان وثواب أحدهما أكثر كتكبير الإحرام مع باقي التكبيرات ، وكذبح الهدي ، والاصحية والنصف ، وكالصلاة في مسجد أحدهما أكثر جماعه وهربها والعدو ، وكسجدة التلاوة مع سجدة الصلاة ، وكركتي الدعة مع ركعتي الفريضة وهو كثير .

الثاني : أمران متفاوئان ، والأول منهما أكثر ثواباً كسبيح لرهمة عليه السلام مع أصحافه من المسححات ، وكالصوم بدءاً في الحصر والسمرة ، وقد ورد في الحصر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : من قتل الوردية في الصبره الأولى فله مائة حسنة ، ومن قتلها في سبعون حسنة^(١) . والثاني : لوردية حيوان ضعيف ، فحماية الدين بمنصبي قتلها بصبره واحدة ، فاد لم يحصل دل على ضعف العزم .

فائدة .

تظهر من كلام المرتضى أن قول العادة وحرمانها غير متلارمين ، فيوجد لأجزاء من دون القول ودون العكس وهو قول بعض العامة ، لأن المحرري ما وقع على الوجه المأمور به شرعاً وبه يحرر عن العهده ويرأ الدمة ويسمى فاعله مطبوعاً ، والقبول ما يترتب عليه الثواب .

والذي يدل على انعكاسه منه وجوه :

(الاول) سؤال ابراهيم واسماعيل عليهما السلام الثقيل ، مع أنهم لا يعملان الا عملاً صحيحاً مجزياً .

(١) البحار ط الكلباسي ٧١٦/١٤ ، حياة الحيوان ٢/٢٢٣ .

وفيه نظر ، لأن السؤال فيكون سواقع كقوله «رب احكم الحق» ، وكذا الذي بعده «ربنا وحبب مسلمين»^١ وقد كانا مسلمين .

(ثاني) قوله تعالى «فقل من أحدهما ولم يفل من الآخر»^٢ مع أنهم معاً قريباً ، فلو كان عمل الذي لم يتقبل منه غير صحيح لعل بعدم الصحة . وفيه نظراً أيضاً . لا يمكن تعبير عن عدم لاجراء بعدم القول لأنه عاتيه .

(الثالث) قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أما من نسم ونحسن في إسلامه فإنه بحري يملك في الحامية والإسلام شرط في بحره أن يحسن في إسلامه . والأحسان هو القوي

وفيه نظر ، إذ الظاهر أن أحسان هو العمل بالأوامر على شرطها وأركانها وارتفاع مواعيدها ، ونحن نقول به

(الرابع) قوله «ص»^٣ أن من الصلاة لما قبل صعبها ونشأ ورعها ، وإن مهملها ينف كمدف ثوب الحق فصر بها وجه صاحبها^٤ مع أنها محزنة عبد الله لها لأن شد من بعض تعها العامة والصوفية

وفيه نظر ، لأنه يمكن أن يكون ذلك مع استحقاق ثواب لكنه ناقص ، ثم حديث النصف إلى عشر فظاهر . وأما الملقوفة هي غير المحزنة لأشتمها على نوع من الحل .

(الخامس) لما جمعوا على أن لدعاء بقوله بعمل ، فلو كان لقول هو الأجزاء لم يحسن لأقل لشروع في عمل . بمعنى يسر الشرائط والأركان

(١) سورة الأسياء ١١٢

(٢) سورة الفرق ١٢٨

(٣) سورة السائدة ٢٧

(٤) ورد في هذا معنى أحاديثاً في كتاب ١٧ من أبواب أعداد القرائن ومواظبها.

وارتفاع الموانع وهم يسألون ^(١) قبل وبعد .

وفيه نظر ، لأن السؤال قد يكون لردده لقول أي زيادة لازمة ، أعني الثواب
أو على وجه الانقطاع إلى الله تعالى .

(لسادس) قوله تعالى « لا تنقل الله من المنصب » ^(٢) فظهره أن عبر المتقي
لانتقل منه ، مع أن عبادته مجزية بالاجتماع

وفيه نظر ، لأن بعض جعفر بن محمد رد من المؤمنين لأن الإيمان هو التقوى
قال تعالى « وألزمهم كلمة التقوى » ^(٣)

سلمنا لكن المراد من المتقي في ذلك العمل بحيث لا يكون ذلك العمل
عنى غير التقوى كما يحكى عن الشيخ أبي جعفر مؤمن الطائفة أنه مر معه بعض
رؤساء العامة في سوق الكوفة على بائع رمان ، فأخذ العامي منه رمانين احتلاسا
ثم مر على سائل فدفع إليه واحدة ثم التفت إلى أبي جعفر وقال : حملنا سيئين
وحصلنا عشر حسنة فربحنا بما في حسنات . فقال له : أخطأت ، إنما يتقبل
الله من المنصب ^(٤)

(هدامة) كن عادة أرند بها عن الله تعالى ، بل ليبراه الناس متصفا بها أولم يجل
نوعاً منهم أو يدفع ضرراً لأم حيث العادة فهي الرياء ، وأما دفع الضرر بعبادة
النفس فليس برب ، وكذا دافع الضرر بترك الصلاة والصيام .

(الرابعة) وكر عادة علم سهو ، وشك في فعلها وحب فعلها إن كانت واجبة
و مستحب إن كانت مستحبة . كمن شك في الطهارة بعد تيقن الحدث ، وفي فعل

(١) في تن سلمون

(٢) سورة المائدة . ٢٧

(٣) سورة التفتح ٢٦

(٤) (صحيح ١٢٩ / ٢ ، بحار ٢٣٨ / ٤٧ . عن الصادق صلوات الله عليه

الصلاة ووقفها باق ، وفي أداء الزكاة وباقي العبادات ويجزئ الباقي بالوجوب لاستصحاب الوجوب المعلوم .

وكذا لو توقف الخروج عن العهدة على فعل ردة على أو حب سوى الوجوب في الجميع . كالصلاة المسببة غير المعلوم عنها ، وتكون لبنة جارئة . ومنه الصلاة في الثياب الكثيرة المشتهة بالمحس . وطلعت فيه بعض الافصل بأن لبني غير جارم وصار الى الصلاة عارياً وعلى ما قدسه الصلاة في الجميع بنبة الوجوب الجارم .

وطلعت بعض العامة أن الشك في هذه لصوره سبب في الوجوب . وليس الأمر كما قيل ، بل السبب هو ما قبل الشك من مقتضيات التحكم لكن لما توقف بخروج عن العهدة^(١) بترائد على الوجب وحب ، ولو كان الشك سبباً للوجوب لا يرد ، فيلزم تحريم الرجوع لو شك في طلاقها ووجوب حبسها ، ولزم وجوب مقتضي السهو ولو شك هل عرض له في صلاته سهو ، وليس كذلك قطعاً .

(الخامسة) قد وقع التعدد المحقق في موضع لا يكاد يهتدى فيها الى العلة ، كالدأه بظاهر لدرع وناطه في الوضوء ، وكالحريده ان لم تغل يدفع العذب مدمت حصراء ، وكرمي الحمرات والمهي عن بيع الطعام حتى يكال أو يوزن وكونه لا يكتفى به في المكبل لو قلنا به بعد^(٢) .

واذن الواجب في قصص ما سدد الموهوب في مصي^(٣) رمان عبد الشبيح ، والسرف في استعمال الماء على شاطئ^(٤) بهر وبهر فانه مكروه ، ووجوب طلب المتيمم وان غم عدم الماء ، ووجوب ررار موسى على رأس الإفرع^(٥) و

(١) في ص : على الهلة .

(٢) في ص : بعد .

(٣) في ص : بمضى

استجابته .

ولاندحن هذه بصورة بحث قوله صلى الله عليه وآله وسلم «إذا أمرتكم بأمر فأتوا به ما استطعتم» ولم يأب بشيء من الأمور .

ووجوب لعمدة على المتوفى عنها زوجها مع عدم الدخول ، ووجوبه على الصغيرة ولدت له عبد ، حرصى رحمه الله ومن بعده ، وعدم حره القيمة في الكفارة وفي الأعم لم كونه عند بعض الأصحاب مع أن مشروعيه لركاه لسدحلة بقره وهو حاصل بالقيمة ، وبحريم أريه مع شهادته على المحلصات (١) لخصوصيه بحرح عن التحريم ولما حصل حاصل .

(السدسة) الفعل بوصف بالأداء والنصاء بحسب الوقت المحدود ولا بوصف به مالا وقت له محدود ، فعرف الأداء بأنه يقع الفعل في وقته المحدود له شرعاً [والنصاء بأنه لا يقع خارج وقته المحدود له شرعاً] .

وورد أن لو جازت لغورية كالحنسة والحنج ورد المعصوب ونقاد تعريق ولأمناب الشرعية والوديعه ولعاريه - إذا طلب من الشرع [قد] "أخذ لها زماناً" لدفعه ، فأوله زمان التكليف وأحره الفراع منها بحسبها في طولها وقصرها ، فيصدق عليها المحدود شرعاً مع بعده الأداء والنصاء عنها في الوقت وبعبه ، وكذلك مقتضى الطلب إذا جعلنا الأمر للفور .

ولجواب منع لتحديد هـ ، لأن المراد بالمحدد ما صرحه الشارع وقتاً مخصوصاً بعماده بحسب لمصلحة لناغنة عليه [بحيث] لا ينقدم ولا يتأخر ولا يريد ولا ينقص ، وما ذكر المصلحة فيه رجعه إلى الأمور ، إذ الأمور به لا بحسب

(١) في شيء على المحتط .

(٢) ليس ما بين القوسين في ص .

(٣) في ص . من شارع .

الوقت وهو قابل بالنفذ والتأخر وتريده و سببها ، فان لحمة تابعة لوقوع
 السكر أو ترك المعروف في أي وقت تعق و زمانها ، فصر و بطول ، و لتكليف بالحج
 تتبع الاستطاعة وحصول البرقة

ونست . بلزم أن يكون استندرك رمضان الثاني في سنة لغوات موصوفاً
 بالاداء ، لان الله تعالى جعل له وقتاً موسعاً محدوداً بالرمضان الثاني
 فتست . لما كان يصدق عنه أنه فعل في غير وقته المحدد مع " الحمله كان
 أداءه ، و لتعديده بالنسبة أمر اقصاه الامر الثاني بالقضاء ، لا معنى له أنه بعد سنة
 يجرح وقته بل بمعنى وجوب المأذرة فيه ، ولا وقته بحسب لأجراء مدة العمر
 وهذا هو معنى غير المحدود .

فائدتان

(الاولى) القضاء يطلق على معان خمسة .

أ - بمعنى لمن والاسباب به . ومنه قوله تعالى « فاد فقسم لصلاة » « فاد
 قضيتكم ما سكتكم » ١٢ .

ب - المعنى السابق .

ج - استندرك ما تعين وقته اما بالشروع فيه كالاعتكاف [فيه] أو بوجوبه
 فوراً كالحج اذا أقبل فإنه يطلق على التأني به شيئاً قصداً ، واد لم يوفه القصد ،
 د - موقع محالاً لبعض الاوضاع المعسر فيه ، كما يقال فبمن أدرك ركعتين

(١) في ص في لحمه وفي هـ منه كان قضاء

(٢) سورة البقرة ١٠٣

(٣) سورة البقرة ٢٠

(٤) في ك اداء

مع الإمام «نصبي» كعتيق بعد التسليم» ولو حمل هذا على المعنى الأول أمكن
والكن بعد ثباتي على الرواية المتضمنة لصيرورة^(١) آخر لصلاة أولها بحيث يأتي
دلو كعتيق الأخيرتين من العشاء الأخيرة جهراً، فإن وضع الشرعة أن يكون الجهر
قبل الإحفات، وكما يقال في سجدة والتشهد نصي بعد التسليم.

هـ - ما كان بصورة الفصاء المصطنع عليه في أنه يفعل بعد خروج الوقت
لمحدود، ومنه قولهم في الحزمة نصي طهراً وهو أولى من حمله على المعنى
لأول لأن لأول لموي محض وأما هذا فمع مناسبة للمعنى الشرعي، وخصوصاً
عند من فإن جمعه ظهر مقصوده^(٢)

(نزهة) لا يجمع الأداء والأثم فيه، وما ورد من أن تأخر الصلاة إلى
آخر الوقت المباح للزوي الأعداء فيأثم عمره^(٣) محمول على العطل، وكذا
مورد أن أول الوقت يصون الله وآخره عفو الله^(٤)، ولو سلم بجمع الأثم.

(السابعة) لأجل أن الفصاء لا يستعيب الفصاء إلا بأمر حديد، وقد نص على
فصاء عبادات واستدراكها، ولكن يعرض ما يسمع من وجوه في صور، كمن
فيه شهر رمضان لم يص اسمونه لي رمضان آخر فانه لأفشاء عليه، وكذا الشيخان
العاجزان ودوالعطس، وكذا من يدري أن نصي جميع الصلوات في أول أوقاتها
وبه لو أحل به ثم صلى في آخر وقت سقط الفصاء.

ومن يدري صوم الدهر ووجه شيء منه لا نصي لعدم رمسه، ولكن قيل
يهدى عنه.

(١) في من وهامش - بصيرة

(٢) في من، مقصوده

(٣) راجع ما هو قيل لاجل من الكافي ونهذيب والفقه وعرفهم كتباً لأحدث.

(٤) الفقيه ١٤٠/١

وكذا من يذر الحج كل عام وفته عدم فانه لا يقضي . ويمكن وجوب الاستحجار
 واد دخل مكة بغير احرام ، ساءاً ومتعمداً فان الظاهر انه لا يحب عليه التدارك ،
 ولو وجب فلس قضاء للاول بل هو واجب مستقل لاحل كونه الان خارج الحرم
 ولو يذر ان تصدق بما فضل عن فوته كل يوم ثم فصت فصلة فأنه في كل
 ، فضل بعدها في الايام المستقلة وحب من يومه لاعتى الحرم ، ودا لم يكن له
 مال فات التدارك

ولو يذر ان يصو كل عند يملكه فمكث ولما يعق حتى مات فهي وجوب
 الاعاق نظر ، لانهم شغلوا الى الورث . الا ان يقال يعق بهم وجوب يعق
 فلا يجري فهم لارث لا مع الححر كالمراهون وبركه المدبون .
 ومما لا يستدرك عقبه تقرب وان قدرها لحاكم ، وهذا داخل في القاعدة .
 وكذا ركة المنهارة اذا لم يعدم بقائها ، وكذا لث لجمعه والعذب .

المرصد الثاني

وهو قسمان :

الاول - في العبادات المشهورة

وهي نوع .

(الاول - الطهارة)

قاعدة :

الاستحجار رحمة ، وهو أمر خارج عن رتبة الحائسة المعسرة ولكن اكتمى

الشارع به تحميلاً لعموم النوى ، فلأنه فيه من النقص وعدد الأحجار جمعاً بين النص والمعنى .

و لعمرة صطربوا هنا : فسيهم . ن رأى هذا دالاً على العموم فجور ترك الاستحمار ثم غذاه الى كل بحاسة بقدر الدرهم او هو مقدار لمصره^(١) غالباً . ومنهم من غير الماء ولو بواحد نظراً الى المعنى ولم يعد الحكم الى غيره . ومنهم من حمل على النص واعتبر التعدد لالتقاء .

واذا اعتبرنا نص فالمراد بالحجر المسحة فيجري دوانوجوه والمأخذ ما روي^(٢) لسي صلى الله عليه وآله وسلم حمل اليه حجران وروثه فألقى اروثه وستمعل الحجريين^(٣) فان الظاهر أنه سعمل وجهي أحدهما .

قاعدة :

ألحق بعض العامة ازالته بحاسة بالمرحض . قل . لأن الماء ان كان قليلاً فالحجر الذي يلقى بالحاسة يحس ثم يحس لمجاورته ثم المجاور له حتى يحس جميع ما في الآية لسي نصيب^(٤) به كل جزء من الماء الكثير ، ولو كان ماء البحر فله مفصل في لعمرة وان كان مفصلاً في الحس ودالاً لعمرة بحاسة يحس ذلك الجزء فيحس ما يجاوره وهلم جرأ فحيث ازاله المجاسة من باب الرخص و لمرص بها اما هو روال الاعيان عن الحس .

(١) المصربة بفتح سيم ومكون لسي وفتح راء محرى السائط ومخرجه سيب بذلك لاسرار الخراج منها وهي سم للموضع

(٢) صحيح البخاري . باب المسحاة والمجاورة من أبواب الوضوء

(٣) في ص . التي يصب من كل جزء

وهذا اللاحق باطل ، لأن الطهارة والتجاسة حكمان شرعيان ، وقد جعل
 لشارع بالحاسة علامات خاصة كالسعر في الكثير واستواء السطح وعلو الحاسة
 في القليل ، فلا يحكم بالحاسة بدون مدحه اشرع ثمرة له

قاعدة -

لحاسة محرم سيماله في الصلاة والاعدية للاستعداد وللوصول الى الفراغ
 [فالاستعداد تحريم السوء والاعدية الممرضة وللوصول الى الفراغ] ليدخل
 الحرم و لتفسير فبهما غير مستفدين

و كل عن يحكم سيمالها برتد ابعادا من انفس ، لانها مطلوبة بالفراغ عنها
 وبالحاسة برتداد الفراغ . وحيثئذ نفى ذكر لاعدية مستدر كماً ، الا أن يدكر
 لبريده اليد وليس موضوع التحريم ، فان في الصلاة تسهاً على لطواف ودخول
 المسجد ، وفي الاعدية تسهاً على الاشرية .

وبما لها الطاهر ، وهو ما أباح ملاسه في الصلاة خذراً ، فحيثئذ مرجع
 للحاسة نى التحريم ومرجع الطهارة الى الاماحة ، وهذا حكمان شرعيان .
 و لحق أن عن الحاسة والظاهر أيضاً حكماً وانما هما متعلقا بالحكم من
 حيث استعمال المكلف ، [فموضوع الحكم هو فعل المكلف]^١ في المجنس
 والطاهر .

وربما قيل : الحاسة معنى قائم بالحسم يوجب جنبه في الصلاة وسول
 لعيه ، وفيه تسه على أن الحسم من حيث [هو] جسم لا يكون نجساً والالامت

١) ما بين القوسين ليس في ص

٢) ما بين القوسين ليس في ص .

لمحاسة كل الاجسام ، بل معنى قائم به من قدارة أو اعادة عن الحرام .
وقوله «لعيته» احتراز عن لاعاد المعصية ، فانه يجب احتسابها في الصلاة
لكن [لا] لعيته بل باعتبار تعلق حق غيرها .

وعطف التناول تحقيقاً للخاصة ، لان لقاتل أن يقول : اكثر محرمات الصلاة
حرمت لعيته ، كالكلام وحدث والفعل بكسر و لاسدبار ، فيكون لحد عمر
مطرد . الا أن هذه لا تحرم في الساول كلاً وشرئاً ، وذكرهما أيضاً لبيان محل
يجاب الاحتساب

قاعدة .

كل لاحسام على الطهارة الا العشرة المشهورة . وكل حيوان على الطهارة
لا لكلب و لحرار وما نولد منهما أو من أحدهما والكافر ، وكل الميتات على
المحاسة الا ، لا نفس له كالسمك و لجراد والحسين بكاه أمه . وما لصيد لمقول
بمحدد و كلب معتم قد كسى ، وكذا المجروح من حيوان لاستعصاه وتردبه
[ولو في غير موضع الدكاه . وكل لحيوانات تقبل للذكية الا السحس منها
عيماً و لادمى] ^(١) و لحرثات ، وقيل يقع على الحشرات لدكاه .

قاعدة

كل السحسة مائة من صحة الصلاة الا في مواضع ما الا نسف لصلاة فيه
وحده ودون الدرهم البعلي عن ادم وثوب لمرية للصبي والحروح والقروح
البنمة ^(٢) وعند نادر ازالها عن الدن وكذا عن الثوب اذا اضطر الى لسه

(١) ليس من بين قويمين في ص

(٢) في هامش ز الدمه

وكذا لو لم يضطر على قول التحير منه وبين لغري و ذ جهتها ولم يعلم حتى
خرج الوقت ، وقيل لا بعيد مطلقا و دا سبها و خرج الوقت [و آثار] الاستحضر
ان حكما بمحدثها .

قاعدة .

الحديث هو ما منع من الصلاة المرفوع بالظهور ، ويطلق على من سبب
الموجب للوضوء .

والمراد بقولهم « يروي رفع الحديث » هو المعنى الاول . لان الاول وقع
و مواقع لا يرتفع . و ما منع وان كان واقعاً لا أن المقصود [بالرفع] منع
استمراره^(١) ، كما أن عقد النكاح يرفع استمرار منع دولي في الاحدية .

وهذا بين قوله قول من قال برفع « يسمي الحديث » ، لان المنع متعلق بالمكلف
وقد اسباح الصلاة باليمين اجماعاً والحديث ما منع من الصلاة جمداً .

وهو له عيب السلام لحيان لما ندم وصلى بالناس فُصليب بأصحبك وأنت
جس ؟ لاستعلاء معه . كما قال « من » بعد « من » بحكم ؟

وما وجوب استعمال الماء عند تمكنه منه فلا القائل بأنه يرفع الحديث
يغيبه به كما يغيبه^(٢) بطريان حديث .

قاعدة :

حكم لحديث متعلق بالمكلف ، لان الحديث هو منع الشرعي ، فلا يتعلق

(١) في ص . لا أن المقصود منع استمراره .

(٢) في ص يغيبه به كما يغيبه

الا بالمكنف . فالقول بأنه يتعلق بالأعضاء بعيد .

وتظهر لفائدة في عدم الحكم بارتدع لحدث عن العضو بعينه وحده ، د
العضو لا يقال به ممنوع . ولابد أن المسح من الصلاة يبقى مباحاً لمعه من
الأعضاء ، فمضى هذا لا يخور له لمس المصحف بالعضو المعسول قبل تمام العمل
والمسح .

فان قلت : ما تقول في وضوء الحنبل ليوم . فانه قد رفع لحدث بالنسبة
الى النوم .

قلت : هذا ليس مما نحن فيه ، ادلنا به برفع الحدث عن أعضاء وضوء
دون بقي البدن ولا رفعه حقيقة . وان هو بعد محض ولو قوع ليوم على
الوجه الاكمل بفصل هذه الأعضاء

والظاهر أن عقب ربح أو بول لا ينقضه ، ادلم يحمل رفعاً للحدث الأصغر
فيقال فيه : أين معنى وضوء لا ينقضه الحدث ؟

قاعدة :

كل دم يمكن أن يكون حياً فهو حيض محض أو حائض ، ويتحقق
بالحيض أحكام :

(مها) ما يترتب عنه ، وهو : النوع ، والغسل ، والعدة ، والاستبراء ، وقبول
قولها فيه ، وسقوط فرض الصلاة ، وعدم صحة الصوم ، وعدم ارتفاع الحدث ،
وجور الاستنابة في الطواف على قول محرر لم أتف فيه على نص .

(ومنها) ما يحرم بسببه ، وهو : الصلاة ، والصوم ، والاعتكاف ، ودخول المسجد
وقراءة العرائن ، ومن كتابة المصحف . وفي سجدة العزيمة قولان

(ومنها) ما يكره ، وهو : كتب المصحف ، وحمله ، ولمس هدمشه ، ودرسة
ماعداء العرائم .

(ومنها) ما يحرم على لروح ، وهو : الطلاق ، والوطي قلا ، والمباشرة
بين السرة والركبة عند بعض الأصحاب .

(ومنها) ما يحجب ، وهو : الاستبراء عند تحوير الانقطاع ، وقصاء لصوم
(ومنها) ما يستحب ، كالوضوء ، والجلوس في المصلى ، وذكر الله بقدر
زمان الصلاة .

قاعدة

مه استثنى من لاصول الكلية من الفروع الجزئية للصورة أو من الحاجة
صحة صلاة المستحاضة وداء الحدث للصورة ، وعدم الحكم بكون بناء
مستعملا مادام على عصا الحب والائتم يرتفع حدث أصلا ، وكالحكم بأن ملاقة
الجنس لبناء لاحتج دأكان كرا فصاعداً والاعتبرت الظاهرة ، ومهارة البينة
من غير ذي النفس الدائمة والممي مه ، والعفو عن مه الاستحاضة وعن مالا يدركه
الطرف من لدم عدد كثر من الأصحاب ، والعفو عن سؤر لهرة وشبهها وقد
بحس نوح نروال لعب عابت أولاً ، والعفو عن محل لاستحاضة وعن رده
ركن [مع لقتوه]^١ للحدث لبى لاقضاء وعسر المساعدة في بعض الأحيان لتساعد
المأموم ، وتعبير لكيفية في صلاة الحائض لمصلحة الجماعة والحاجة إليها والى
حراسة المحامدين ، ولمس التحريم لدفع القمل وللمحارب ، واحتصاص

(١) في مه : والا اعتبرت

(٢) ليس في مه

السكينة^١ لعدم الحروح [منها دافعه] "وشرط لعنق لعاقبه من تحصيل الحرية
وتشوق الشرع اليها بدليل السراية الى تهيب الشريك
ومن يصح اشراط لوقت في السع ؟ نظر ، لغربه من العنق ومن قصوره
عنه ، لعدم^٢ التعليب فيه والعراية

(الثاني - الصلاة)

قاعدة .

الصلاة أفضل لاعمال لخدمة ، لان تصرفات العبد أربعة : حق الله تعالى
كالعرفه ، وحق العبد وهو ما يمكن من امته طه ولا فكل حق العبد حق الله
تعالى كأداء الدين ورد العصب وادبته ، وجهها و لعمرك في حاد العبد كالركاه
والصدقة والكفارات والدور و لصحبها و لهدايا و لاوقاف والوصايا ، وحق الله
ورسوله والعباد كالادان والصلاه مشتملة على الجميع . فحق الله كالتبئة والاذكار
و تكف عن الكلام والماضي ، وحق الرسول وآله صوات الله عليهم وهي
الصلاه عليهم و لشهادة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالرسالة ولهم
بالامامة ، وحق المكلفين "وهو دعاؤه لنفسه ولهم بالهدى وفي لقوت وعبره
يحجور الدعة له ولهم بماشاء وفي السلام سلم عليهم بعد السلام على لسي وآله
ومن ثم ورد لا صلاه فريضة أفضل من عشرين حجة "وهي حرة آخره من أعب

(١) في ص - سكين

(٢) ليس د بين القوسين في ص

(٣) في ص : لتقدم

(٤) في - المكلف

(٥) الفقيه ١/١٣٤ ، الكافي ٣/٣٦٥ . وتماه : وحجة حر من بيت معنو دها يتصدى

منه حتى يضي

حجة « وعن أبي نسي « ص » « وعلموا أن خير أعمالكم لصلاة »^(١) رواه العمدة والحاشية، وفي الأذان والأقامة من « حي على خير العمل » صريح في ذلك .
 وإن قلت : هذا معارض بأن الأفضلية تتبع الأشعية ، وأن نسي « ص » لما سئل أي العمل أفضل ؟ فقال : الإيمان بالله . قيل : ثم ماذا ؟ قل : جهاد في سبيل الله . قيل : ثم ماذا ؟ قال : حج مبرور^(٢) .

ومن البعيد كون صلاة الصبح أفضل من حجة مبرورة [فصلا عن العدد المذكور وكون نافلتها أفضل من حجة مسبوقة]^(٣) ، وأبعد منه تفضيل لصلاة التي لا كثير تحمل فيها^(٤) على لجهاد لذي به بذل النفس في سبيل الله تعالى . قلت : أما الإيمان فمحرر بقولنا لا أعمال الدنية فلا كلام فيه ، ولهذا قلوا صلوات الله عليهم : ما تقرب العبد إلى الله تعالى بشيء بعد المعرفة أفضل من الصلاة^(٥) .

وأما الحج فلعل المعارضة بين الصلاة الواحدة وبين الحج المدبوع أو بين المتفصل به في الصلاة وبين المسحوق به في الحج مع قطع [النظر عن] المتفصل به في الحج ، أو يرد به أن لو حج^(٦) في مرة غير هذه لملة .
 ومن صلاة المدبوعة يمكن أن لا يراد بالواحدة أفضل من الحج ، وليس في الحديث إلا العريضة .

(١) لأشعاب ٣٤ .

(٢) صحيح البخاري باب : فصل الحج لمبرور ، من كتاب الحج

(٣) ما بين موسى بين في ص

(٤) وكذا في هامش . وفي منه : لا كثير عمل فيها

(٥) الكافي ٣ / ٢٦٤

(٦) في هامش : : به لو حج

وأما حديث « خير أعمالكم الصلاة »^١ فيمكن جمعه على المعهودة وهي
 العرث نص . ويؤيده الأدب والاقامة لأخصاصه بها ، أو بقول : لو صرف زمان
 الحج والعمرة في الصلاة المذكورة كان أفضل منهما ، أو يختلف بحسب الأحوال
 والأشخاص ، كما نقل أنه صلى الله عليه وآله وسلم سئل : أي الأعمال أفضل ؟
 فقال : بر الوالد^٢ [وسئل أي الأعمال أفضل ؟ قال : الصلاة لأول وقتها] وسئل
 أيضاً : أي الأعمال أفضل ؟ فقال : حج مرور^٣ ، فيختص بها نسق بالسائل من
 الأعمال ، ويكون لذلك لسائل والدان محتجان لي بصره ، والمحتاج بالصلاة
 يكون عاجزاً عن الحج والجهاد ، والمحتاج بالجهاد في لحر السائق يكون
 قادراً عليه - كذا ذكره بعض علماء نعامه دفعاً لتبعض عن الاحبار .

قاعدة

كل مكلف دحر عليه وقت الصلاة وحب عليه بحسب حاله ولا عذر في
 تأخيرها عن وقتها لافي موضع : المكروه على تركها حتى أنه يسمع من بعضها
 بالإيماء ، ولباسي والشهول عنها بدفع صائل عن نفس أو بصع أو بأمر عريق
 أو بالسعي إلى عرفة أو المشعر في وجه ، وقاية لظهور
 ولا يؤخر بعدد من لا سهى التوبة له في لشر لافي حر الوقت أو اسوية
 في ثوب بين العراء ، أو لمحموس في بيت لا يمكن لتقيام فيه^٤ ، أو راكب

(١) لاشعيب ٣٤

(٢) لكافي ١٥٨، ٢ فيه عن منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 قلت : أي الأعمال أفضل ؟ قال : الصلاة في وقتها وبر الوالد^٥ والجهاد في سبيل الله عز وجل

(٣) ما بين القوسين ليس في نص .

(٤) في نص .

(٥) في نص . لا يمكن من القيام فيه

السبية لا يمكنه الخروج منها ، ولا المقيم العادم للقاسل^(١) يصلون في الوقت
بحسب الحال ، ولكن يستحب التأخير إلى روال العذر لا ذك الكذب^(٢) ان أمكن
رواله .

ولهذا يستحب لطالب الجماعة ، ولسافر [و] المستوفى ، وللمرد لظهور
لشدة الحر مفرداً ومجتمعاً ، وللمسكين قدر لسحتين . ولعصر إلى المثلث ،
والعشاء إلى ذهب الشفق ، وبالله ليل إلى السحر ، والمبصر العشائين إلى
المشعر ، والمستحاضة لظهور والمغرب إلى دخول نبيهم ، والقصي يؤخر الأداة
إلى آخر الوقت على الوقت ، ولصائم لمتوقع افطاره وللمسكين من استبقاء
الأهل لمن سح له رخصه والمسكين من لمددوات .

فائدة (٢) :

الأذان مسحب للمخمس ، وقد يعرض له ما يخرجه عن ذلك ، أما لعدم
وقوعه صححت كأذان غير المميز من لظفر والمحبون وقبل الوقت في غير لصبح
وإن الكافر وغير المرتب وذن لسكران الذي لا تحصيل له .

وأما الكراهية كأذان الجماعة الثابتة من تفرق الإله إلى أو لعصري عرفة والجمعة
وعشاء المشعر ، وأما لعروض منطل له كالارتداد والاعماء إذا طال الرمى ولسكوت
الطوبى وعروض الجنون أو السكر والكلام الكثير في أمثاله لدى يخرجه عن
الموالة والاعماء واليوم مع الطول وبرك شيء من كلماته عمداً .
أما الطهارة والاستقبال والذكورية وشبهها فشرط في كماله .

(١) في ص . العادم للمثلث وهي تقاعد وهامش د العادم للماء بل يصلون .

(٢) في ص قاعده

لا ريب أن تطهروا ولا تسجدوا ولا تسلموا من الواجبات في الصلاة مع الاتفاق على حوار فعلها قبل الوقت ولا تنفق في الأصول أن غير الواجب لا يجري عن الواجب ، فاتحه هذا سؤال ، وهو أن يقال ، أحد الأمرين لأرم ، وهو ما أن يقال بوجوب هذه الأمور على الإطلاق ولم ينفه أحد ، أو يقال بحراه غير الواجب عن الواجب وهو باطل ، لأن الفعل لا يجري عن غيره مع تساويهما في المصلحة المطبقة ، ومحال تساوي الواجب وغيره لو جب في المصلحة . وجوبه . أما قد سأل الحطاب قد ينقسم إلى خطاب التكليف وخطاب الوضع ، أعني الخطاب ينصب لأسباب ، ولا يشترط فيه العلم والقدرة ولا عدمهما ولا التكليف ، لأن معنى قول الشارع أعلموا كذا به حتى وجد كذا فقد وجب كذا أو حرم كذا أو يباح كذا أو يثبت كذا ، ومن ثم حكم بضمان النصي والمحمول ما أتلفاه مع عدم تكليفهما .

وقد يكون خطاب الوضع ، لما في [به] أنصأ ، كما يقول عدم كذا عند وجود المانع أو عند عدم الشرط .

إذا تردد ذلك فالظاهرة من باب خطاب الوضع ، إذ هي شرط في صحة الصلاة ، وكذلك الأسفل وأسير . وذلك لا بشرط فيه شرط التكليف من إيقاعه على توجه المحصوص ، وإن دخل الوقت على المكلف وهو موصوف بهذه الأوصاف ثم تعرض وصحب الصلاة . وإن لم ينصف بها أو بعضها توجه عليه حينئذ خطاب التكليف وخطاب الوضع وصارت حينئذ وجبه

ولا استبعاد في وجوب الطهارة في حالة دون حاله ، لأن بيان لشرع تحصص

لوجوب^١ بعض الحالات دون البعض وبعض الأمانة دون البعض .

فإن قلت : ليس يسوي في الطهارة قبل دخول الوقت الاستحباب ، وذلك
حطاب مكسف ، فكيف جعلها من حطاب الوضوء ؟

قلت : ذلك وإن احتج إليه في الطهارة فهو غير مجابح إليه في الاستحباب
و يستبرأ ، ولهذا لو افق كونه قنماً في الغلة وقد لسن سائراً لمعوره حياء من
الناس أو لسه غيره كرهاً أحرأ ذلك في الصلاة .

وأما وفوح لظاهرة سنة لاستحباب فهو دعاء أنها في بعضها مستحبة
لاستحباب الدوام على الطهارة ، ولا امتناع في كون الشيء من حطاب الوضوء
باعتبار ومن حطاب التكليف باعتباره ، فإذا وجد سبب الوجوب كدخول الوقت
مثلاً على منظر^٢ بدأ بعد حوطب للصلاة حيث من غير أمر بتحديد نظيرة
لامتناع تحصيل الحاصل .

وإن كان محدثاً اجتمع عليه حطاب التكليف بفعل الطهارة وجوباً وحطاب
الوضوء ، ومن قبله كان عليه حطاب التكليف باستحباب لصهره ، فلا امتناع
في ذلك .

وعد الأشكال السببية^٣ هو الذي لجأ بعض العلماء إلى اعتماد وجوب الوضوء
وغيره من لطهارات لنفسه ، غير أنه يجب وجوباً موسعاً قبل الوقت وفي الوقت
وجوباً مصفياً عند آخر الوقت ذهب إلى ذلك القاضي أبو بكر بن عسري
من الجمهور وحكاه الراري في التفسير عن جماعة ، وصار بعض الأصحاب إلى

(١) في لغة لأن شأن الشرع تخصيص الوجوب .

(٢) في ص : مطهر .

(٣) في : لبر

وجوب التسل أيضاً بهذه المثابة .

قاعدة :

يجب الحصر المستند في حرمه بكرة كان أو معرفه ، و الحصر لا يجوز أن يكون أحص بل مبرهاً أو أعم ، والمساوي محصر في مساويه والأحص منحصر في الأعم .

وقد قلت قد فرغ من دريد عالم ودريد العالم ، فجمعوا الثاني للحصر لا الأول ، فكيف يتوجه الإطلاق ؟

قلت : المحصر الذي تستند على الإطلاق - وهو حصر - يقضي في العيص ، والذي يفوه عن بكرة هو حصر الذي يمتد معه يقضي الصدا والمخالف . لأن قولنا «دريد عالم» يقضي حصر ريد في مفهوم عالم لا يجرح عنه إلى يقضيه لأن أساساً مطلق في العلم فهو في فوه موجه حرمته في وقت واحد ، فقيضه سألته كلفه دائمة . أي لا يكون ريد عالماً في ريد ماض ولا حل ولا ستمات . وهذا لمفهوم يستفي بعب «دريد عالم في وقت ما» بخلاف ما إذا كان الخبر معرفة فانه ينتهي كل مخالفه .

ويتفرع عليه أحكام :

(مها) قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة : تحريمها بكسر ، فانه بعيد احصار حصوها " في حرمه الصلاة بالنكسر ، دون يقضيه الذي هو عدم تكبير ، وصده الذي هو الهره وسعد و نوم ، وخلافه الذي هو الخشوع والتعظيم ، فلو فعل أحد هذه لم يتحرم بالصلاة .

(١) في ك : دخولها

(ومنها) قوله « ص » - وتحليلها لتعليق ، يقتضي انحصار التحليل في تسليم دون بقية الذي هو عدمه ، ودون صده وهي صداد لتكبير ، ودون جلالة الذي هو لحدوث وغير ذلك ، ولعمد بالمحلل هنا ما كان مباحاً آخر لصلاته ليخرج سائر مضطرب الصلاة ونفس لتسليم دا وقع في أنسها .

وكما اقتضى الحصر في تكبير قصي الحصر في لصيقه ، وهي « الله أكبر » لأن الاله فيه تعبد ، والمعهود من فعل الاله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك ، فلا ينفك بمعه ولا يتعرف لغير ولا يقدمه^١ ولا ترحمته لامع العجز . وكذا نكلاء في التسليم

فائدة :

لا ينفك الأمر لله في الدعاء والاباحة والشرط والجاء والوعد والوعيد والرحمة واسمي لا ينفك ، فسمى وضع^٢ شبه من لفظني دعه وأمر أو يهي أو وجد مع الآخر فانه يقع في مستعمل ، وعلى هذا خرج بعضهم الجواب عن القول المشهور في قوله « ص » قولوا^٣ بهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم [وآل إبراهيم]^٤ وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على آل إبراهيم وهي رو بات أخرى « كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم »^٥ من لشبه بمتعد كون المشبه به أقوى في وجه الشبه أو مبدوء .

(١) في ل : السجل .

(٢) في ص : ولا يقدمه

(٣) في : فسمى وقع

(٤) ليس في ص

(٥) لبحر ٨٧/٩٤ علا عن د : مشور ، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم .

والصلاة لها نشاء أو العتداء والمسحة التي هي من آثار الرحمة والرصوان
مستدعي أن يكون عطاء ابن هيم أو النشاء عنه فوق النشاء على محمد أو مستدعي له
وليس كذلك والا لكان أفضل منه .

والواقع خلافه ، فإن الدعاء إنما يتعلق بالمفضل ونسباً «ص» كان الواقع
قل هذا الدعاء أنه أفضل من ابن هيم عنه السلام . وهذا الدعاء يطلب منه زياده
على حد بعض مسوويه لصلاة عنى ابراهيم ، فهما و ن مسوون في الردة ، لأن
الاصل المحفوظ حال عن معارضة الردة ، وهو جواب أحمد بن إدريس المالكي .
وفيه نظر . لأن ذلك بناء على أن الردة أمر يحصل بدعائنا ، وقد دل علماء
التكلام في باب الدعاء حيث قسموه الى قسمين : ان هذا القسم من أقسام الدعاء
تعبد وبه عائد إلى الدعاء ، لأن الله تعالى قد أعطى «ص» من علو القدر
وارتفاع المبرلة ما لا يؤثر فيه دعاء داع ، فحينئذ يصير هذا كالأخبار عن أعطى
الله تعالى «ص» كما شهد به القرآن العزيز والسنة القوية والأخبار لا
توقع فيه .

واجب بوجوه آخر :

الأول - ان نشئه به لمحمود المركب من صلاة عنى ابراهيم وآله
ومعظم الأنبياء هم ل بر هيم و لمشئه لصلاة على نبي «ص» وآله عليهم لسلام
وآل محمد صلوات الله عليهم لسوا نأسيه فكانت الصلاة عنى آل ابراهيم أبلغ
من الصلاة عنى آل محمد ، فإد فويل آله وآل ابراهيم رحمت الصلاة على آل
ابراهيم عنى الصلاة على آله عليهم السلام ، فيكون الفصل من الصلاة عنى آل

١) معظم نبيه آل بر هيم هم «ص» بنى سرائيل وقد ورد في الحديث عنه صلى الله
عليه وآله وسلم «نبي كآسأه بنى اسرائيل قسم من هذا آل محمد صلوات الله عليهم
أفضل من نبياء بنى اسرائيل بلا حصر وشبهه

ابراهيم لمحمد ، ويريد به على بن هاشم وهو جواب عز الدين من عبدالسلام .
 وفيه أيضاً نظر ، لأنه يشكك بأن طاهر للفظ تشبه الصلاة على محمد بالصلاة
 على ابراهيم و الصلاة على آله به نصية لا يرد كل منهما وآله ، فلا يقع لمقابلة
 بالمجموع بل بما هي مقابلة لأفراد بالأفراد

مع أن في هذا لحوب خصماً لآل محمد عنهم السلام ، وقد قدم لدليل على
 أفضلية علي عليه السلام على [من] خلق من الأنبياء وهو واحد من الآل ، فيكون
 لسؤال عند الإمامية على حاشية^(١) .

الثاني - أن تشبه أصل الصلاة - أصل [الصلاة] لا كمسها بكميتها ، ولا صفة
 من صفاتها بصفاتها ، كما في قوله تعالى « كتب عليكم الصلاة » كما كتب على الذين
 من قبلكم^(٢) . أن المراد تشبه أصل الصوم بأصل الصوم لا الوصل وعدد .

وفيه نص ، نظر . لأن التكافؤ في « كما » تشبيه ، وهو سم محض « مثل »
 منصوب صفة لمصدر محدود ، أي صلاة مماثلة للصلاة على ابراهيم . والمصدر
 إذا وقع موصوفاً استحال أن يشار به إلى الماهية من حيث هي ، لأن الماهية
 من حيث هي لا تكون مقيدة بقيد ، والوصف قيد

الثالث - أن المساواة في الشيء - كانت حاصلة فهي في الأفراد بالنسبة
 إلى كل متصل^(٣) وصلاة على حاشية ، قد جمع جميع المتصلين في جميع الصلوات

(١) ن د م دليل على أفضلية علي عليه السلام على جميع الأئمة بعده صلى الله
 عليه وآله بالآية وهي قوله تعالى « وأما » (أن المراد بها كما يظهر من مساواة علي عليه
 السلام لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم وهو « من » أصل من لآلبياء قطعاً والمساوي
 بالاصل أصل أيضاً .

(٢) سورة لقدر ١٨٣ .

(٣) في ن إلى كل متصل

رد ذلك أصحاً مصاعمة وهو جواب 'بى' نعتج لفتيري
 وبشكل هذا بأن التشبيه^(١) وقع في كل صلاة تذكر في حال كونه، صلاة
 واحدة . سيما لكن كان نسعي مع 'بى' لصلوات في زمانه صلى الله عليه وآله
 وسلم يريد المشه على المشه به، كيف وهو موافق في جميع الأعصار إلى حين
 انقطاع التكليف

الرابع - أن قوله « اللهم صل على محمد وآل محمد » في قوة حملين .
 ولتشبيه بما وقع في الثانية ، أعني الصلاة على لال .
 وهذا فيه بحث بحوي ، وهو أن العامل في المعطوف هل هو العامل في
 المعطوف عليه وهو نقول بالانحجاب أولاً .

ويدفعه سياق الكلام، فإن ذكر برهم مقبل ذكر محمد صلى الله عليه وآله
 وسلم ، فالتشبيه وقع في الحملتين . مع أن في هذا أيضاً هضماً لآل محمد ،
 وفيه ما فيه .

الخامس - أن مطلوب كل مصحح لمسار : لأبراهيم في الصلاة، وكل منهم
 طالب صلاة مساوية للصلاة على إبراهيم . وإن اجتمعت هذه الصلوات كانت
 رتبة على الصلاة على إبراهيم .

وكل هذا أيضاً بناء على أن صلاة عليه «ص» بعده زمانه في رفع الدرجة
 ومريد الثواب، وقد أبكر هذا جماعة من المتكلمين وخصوصاً الأصحاب، وقد
 يقدم بيانه . بل إن هذه الهد الأمثل^(٢) تعود إلى المكلف نفسه، فيسجد به ثواباً كما
 جاء في الحديث : « من صلى علي واحده صلى الله عليه عشرين » وقد ظهر صريح

(١) في رواية .

(٢) في من : هذا المقال .

(٣) الكافي ٤٩٢/٢ : عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ذكر النبي صلى الله عليه

هذه لأحوية .

لكن الأولى منها جواب شبه لأصل بالأصل وبعوم المساواة في الصلوات ،
ولكن ثلث أمور موهبة فحارسا وبهم فيها وان بدونا في الأمور لكسبية المقتضية
للزيادة . من الحراء على الأعمال هو الذي يتفاضل فيه العمل لا الموهبة التي
يجوز نسبتها إلى كل واحد تفضيلاً خصوصاً على قواعد العدالة .

وهذا باطل ان الجزاء كله تفصل كما تقول الأشعرية ، إلا أن الصلاة هت
موهبة محصنة ليس بعشر حره . ولدي يسمى حره عبد العيس وان لم يكن
مسب عن العمل هو الذي يتفاضل فيه وهذا واضح .

فائدة .

كل وحدة من صلوات احمس لا بد لها . إلا الظاهر فقد قيل الجمعة
مثل منها ، فهي في المعنى كظهور مقصورة لمكان الحطتين . وقيل بل الجمعة
صلاة على حالها ، وهو لأقرب

وتظهر انه نداء في عروض مسمع من دراك ركعة مع ثلبسه بها ، فعلى
تدليه يتمها ظهراً و لأقرب شرائط بة لعدول كما يعدل لمسافر من القصر
إلى الأتمام [وان نجد عن الصلاة لأب المسافر] بنوي الأتمام وهذا يحتمل

وأنه وسلم في كثرة الصلاة عليه منه من صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة
واحدة صلى الله عليه . الصلاة في صنف من الصلوات ولم يبق شيء من حقه الله لا
صلى على نبي الصلاة لله عليه وصلاة ملائكة مع من يرتب في هذا فهو جاهل معرور وعد
يرى لله منه ورسوله وأهل بيته .

(١) كذا في نسختي وفي الله عند علي حاشا .

(٢) ليس . بن . قوسين في ح .

فيه ذلك ، ويحتمل أن يوجد العدول ليسري الى أول الصلاة .

وعلى الاستقلال فلا ريب في عدم وقوعها طهرأ من عربة ، وهل يقل العدول؟ يحتمل كما في الصور وعدمها لمخالفتها بالخروج وانه قد حكم بطلانها فكيف تنقلب صحيحة .

قاعدة .

الأصل في أسباب عدم بدخلها ، وقد شئ منها صور
(مها) أسباب سجود لسهو ، فحكم جماعة منهم من الحيد بدخلها ، ومع
قوله بكونه قل السلم للمصنعة دون بدخل في صور :

الأولى - لو سجد لسهو للمصنعة ثم سهى بعدد سبباً قبل تسليم أعضده ، كما
لو تكلم بعدد سبباً قبل بدخول تسليم وكلامه فيه محتمل ، وبعد هذا كون
السهو للمصنعة ، لانه لم يسجد من يتصور فيه مصنعة لانه قبل التسليم .

الثانية - لو سهى للمصنعة ثم سجد في صلاة الفجر ثم عن له المقام بعده ،
ويطاهر أنه ، صح لانه لعدم التسليم وخروج من الصلاة . وحيداً لو سهى بعد
ذلك سجد له . ويحتمل أيضاً أعداد سجود الأول - لانه لم يقع آخر الصلاة .
الثالثة - وكانت العريضة مسوقة بعدد الى لسانه بعد التشهد وكان أريد
عدداً منها ثم سهى فانه سجد وبجىء في الأول لأعده أيضاً .

ويحتمل في لموضع عدم العدول ، لان سجود السهو حائل والا يبرم
زيادة صورته سجدتين متو لسين في الصلاة ، لا أن يقول: المطل ردة لركن
وهذا ليس بركن وما هو صورته . ويتفرع على عقد هذا الرائد فروع .
« أ » لو شك من سهى أم لا فسجد جاعلاً بالحكم ثم علم في الصلاة ، فعلى

لقول « لا اعتذر بسعي أن يسجد ثانياً لأنه إلا أن ورد سجوداً فيسجد »
 « ب » - لو طئ أركه سهي فمسجد ثم تبين أنه بعده أنه لم يسجد ، فالأقرب
 السجود حسنة للبرادة . ويحتمل ضعيفاً عدمه بناءً على أن السجود كما جبر غيره
 فيجبر نفسه .

« ح » - لو طئ أن سبب سجوده بسبب نفيضة سجدة فمسجد ثم تبين له أن
 لماتت شهيد مثلاً ، احتسب أنه لا يعيد ، لأن العقد جبر لحمل لو وقع في الصلاة
 والنفس لغو . وحمل الأعداء ، لأنه لم يجبر ما يحتاج إلى جبر . وهذا نظير
 الاشتكال . إذا بوى رقع حدث و لو وقع غيره بنفسه .

قاعده

كل صلاة حسنة معينة فيها فسخ الكذب ولا سم لاها . لأن سهو عنها
 فإن كانت ركعة أو ركعتين فلا بدل بها فحسباً كان أو عملاً ، وإن كانت أكثر من
 ذلك نجبر في التمسح في الرثد .

ومن أني عقل يرى في السه حوار الفراءه في الركعة الثابتة من حيث
 قطع في السورة سي قرأ مع الحمد في الركعة الأولى . وهو نادر .

ولا سبعين سورة من السور يعرّاه لا ما ذكره من دونه وأموال الصلاح في
 الجمعة و مائة من الظهر و جمعها . بسعي أن يكون أولى بالتعيين كما قاله
 أموال الصلاح . مع أن نحر الصحيح عن أبي الحسن عليه السلام بعدمه^(١)

ولا شيء من آخر نص حري في السبعين عبد من وجب لسورة الاصلاح
 الآيات ، وفي تعيين الحمد ثانياً في الركعة الواحدة منها لو لم ينص ، قولان

(١) الفقيه ٢٠١/١

(٢) التهذيب ٧/٣

أقر بهما الوجوب .

واحررنا ، لاجتنابه عن صلاة جاهل النعمة مع صدق الوفاء ، وعن المصلي

بالتسبيح في شدة الخوف

والحق بهما من دريس في الحديث بد ثم إذا لم يمكن من لفاتحة لتوالي

الحديث فيه بحري بالتسبيح أربعة في جميع الركعات ، قال فان لم يمكن

لتوالي الحديث فليقتصر على مرة واحدة في ركنه ومثله في ركوعه وسجوده .

وهذا التحفيف لم ينف لغيره عنه ورد في ، بل ان كان مطوياً بوصاً

وسى وانما ظهر فيه مع لتوالي بسط الوضوء الا في افتتاح الصلاة ، وان كان

سجراً مطلقاً الا أن يكون فيه ضرب يمكن فعل جميع الصلاة فيها . وقد

حرره في الذكرى

قلت : قال فيها غيب ذكر الروايات بد له على ساء لمطوون هل مسح

مضمون الرد به في السلس ؟ يمكن ذلك لاستوثقهما في الموجب وإشارة

الروايات الى ساء بالحديث مطبوعاً و لوجه لعدم . لأن حديث التحفط بالكيس

والفطن مشهور باستمرار الحديث وأنه لا ملاد به و لظاهره لو كان في السلس

مرات وفي لفظه بمرات يمكن فعل حكم كل منهما الى الآخر .

قاعدة

إذا كان لفعل موصوف بالوجوب وله هتات مع عنها وحب كل واحدة

منها بحيراً ، وجاز أن يوصف بعضها بالاستحباب بكماله ويكون الاستحباب

راجعاً الى احبار تلك لهية لا الى نفسها ، وله صور .

«أ» الجهر في صلاة الجمعة جمعاً وفي الظهر على قول مشهور موصوف

بالاستحباب ، وهو صفة للقراءة الواحدة

« ب » الجهر بالسلمة في مواضع الاحفات كذلك .

« ح » مستحب قراءة سورة فيها في تعرضة مع وجوب أصل السورة

« د » الجهر للامام بالادكار والاحفات للمأموم ، فانه يوصف بالاستحياب

مع وجوب أصبه ، ولو جعل الجهر صفة رائدة على الاحفات بحيث يكون نسبة
الاحفات الى الجهر كسبه لبعض الى ككل لم يكن من هذا باب .

« هـ » لهوالة بين الصفة و المرود موصوفة بالاستحياب مع وجوب أصل

الحركة ، وهو لسب في اثناء بعض لأصحاب بوجوب الجهر في السلمة
ووجوب الهرونة ، لانهم يخطوا أصل الوجوب ولم يخطوا الى حوز الامكان

« و » التسبيح في الركوع والسجود ، فان التسبيح كبرى موصوفة

بالافضل مع قيام أصل الوجوب بها من حيث اشتغالها على التسبيح أو الذكر
لمطلق

قاعدة

الأصل في هئات المستحب أن تكون مستحبة ، لا متناع ريدة الوصف على

الأصل . وقد حوّل في مواضع :

١ - الترتيب في الأذان ، وصفه الأصحاب بالوجوب .

٢ - رفع الدين بالتكبير في كبريات الصلاة ، وصفه المرتضى بالوجوب .

٣ - وجوب القعود في النافذة أو القيم بحيراً ، وصفه بعدم جواز الاصطجاع .

وهذا وترتيب لأذن الوجوب بمعنى الشرط ، ومنه وجوب تطهارة للصلاة

المندوبة ، ويسمى الوجوب غير المستقر .

قد عيا الشارع عبادات يعاين محصورة . كنعية الصوم . نيس والعس
بمراقي والمسيح بالكفيس و لوقوف بالمومنين يعاينهما و اطار دخول معانه
في السعي اذا لم يفصل بمفصل محسوس

وكيفي معنى العدة من عبادات ما عاينه آخر فعله . كاطواف والسعي
وان كان تحقق الآخر موقوفة على حرة رائد من لطوف والسعي

ومن الاول الاحياء في اركوع والسجود . ومن لشي الصلاة . من عاينها
آخر فعلها . ويظهر من كلام العلماء أنه لا يكفي انفسه . فعليه في الخروج
منه . بل لابد من محل وهو التسليم بعينه على الاصح من قولي لاصحاب . من
تعلق بالخروج بعينه من حدث وشبهه سقط السجود لوجود المخرج . فاستعنى عنه .
ويمكن حمل صحيح زرارة عن الباقر عنه سلام في لمحدث قبل تسليم
ان صلاته صالحة على ذلك . ولا يكون فيه دلالة على بغي وجوب التسليم مطلقا .
وما يرمي ذلك لو كان التسليم واحدا وحرة . فما اذا كان واحدا لا حرة لاحل
الخروج من الصلاة فلا يلزم ذلك .

وكذا قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ان صلاتنا هذه بغير وقراءة
وركوع وسجود . لا يفي وجوب التسليم . لانه عند اجراء الصلاة و التسليم
ليس جزءا .

وكذا صحيح زرارة عن الباقر عنه السلام فيمن صلى حمت : ان كان قد
جلس في الرعدة قدر الشهد تمت صلاته^١ . ولا يرمي منه عدم وجوب التسليم .

(١) الكافي ٣/ ٣٤٧ .

(٢) التهذيب ٢/ ١٩٤ . تنقيح ١/ ٢٢٩ .

للاستغناء عنه بالركعة الزائدة المنافية .

فان قلبه هذا يدل ان التسليم ليس حرماً لكن التشهد حرماً قطعاً ، فلا تكون
الصحة مستنده الى الاتيان بالمصافي بدلاً عن التسليم بل لئى أهما ليدار كلاً ،
وتترك غير الركن لا تطل الصلاة

فتت هذا نصاً لا ينافي وجوب التسليم ، دلاً يلزم من بقاء ركيبته بغير
وجوبه ، لان بقاء الاخص لا يلزم منه ابقاء الاعم عني أن لحسوس بقدر التشهد
حصار أن يكون مصححاً للتشهد فتم يحلف سوى التسليم وستمى عنه بالاتيان
بالمصافي . يظهر بذلك كنه ضعف تمسك العائل بسبب التسليم وبهذه أدله اوجوب
حالية عن معارض .

قاعدة :

اذا دل دليل على حكم لم يكف به الا بهذه المعارض ، لان وجود لمقتضي
مع وجود لمصلحة لا أثر له ، وخصوصاً اذا كان ذلك الدليل قاصراً على كسبة
الدلالة عن المعارض ، فلا يحوز أن يجعل مدلول ما عارضه مدلولاً له ولا لكان
قد أقيم مصافي الشيء مقدم دلت الشيء ، وهو غير حائر
ومن ذلك يظهر أنه لا يمكن الاستدلال بقوله تعالى « وسلموا تسليماً » على
وجوب تسليم على النبي « ص » في الصلاة ، لان لاجتماع وقع على خلاف
بدليل ، اذ لاجتماع حاصل على استحبابه فيها وعدم تكرره وفوريته والآية
لو سلم كونها في تسليم عليه « ص » لم تدل على التكرار ولا على الفوريه ولا
على كونه في الصلاة . فكيف يحوز أن يجعل ما أجمع على مساقته للدليل
مورداً له .

(١) سورة الاحزاب ٥٦

قاعدة :

دا تعارض العام و الخاص بي العام على الخاص . ومن ذلك صورة استحباب لجهر في صوم ، لان قول لصادق عليه السلام « الصوم كله جهر »^(١) خاص ، وقول النبي « من » صلاة النهار عمداً عام ، وكذا قول لصادق عليه السلام « السنة في صلاة النهار بالاعتفات »^(٢)

ومنها لو سم وتكلم لنفسه تمام الصلاة ، فهذا كلام وتسلم وقد عمداً ، وصريق العموم أن عمدهم مطلق للصلاة ، لأنه معرض بأخبار صحيح يتضمن خصوصية هذا بالصحة على أن لم يمنع أن يمنع من سميته ذلك عمداً

ومنها كون لاكل ولشرب مفسدين للصلاة ، فإنه جرح في لوتر دليل خاص . وهو جرح مسجد الأعرج عن الصادق عليه السلام^(٣)

قاعدة :

الاسباب تؤثر في مسابقتها ولا يجب دوام مسبقها بدوؤها اذا مثل الامر فيه و لو احدث لموسمه بحسب الاوقات من هذا القيد ، فان لو لم يمتد وكفي ايقاع بفعل في جزء منه . ومن ثم اكتمل في صلاة الكسوف والحرمان بالمره مع أن أصل الامر لا يدل على التكرار

ويظهر من كلام المرتضى وأبي الصلاح وملا وجوب الاعادة مادام السبب كأنهم يذهبون الى أن الوجوب معي برد الور أو ذهاب الكسوف ، فيكون

(١) تنبيه ٢٠٩/١

(٢) التهذيب ٢٨٩/٢ - الاستبصار ٣١٣/١ - الوسائل ٧٥٩/٢

(٣) تهذيب ٢٢٩/٢

الكسوف سبباً لوجوب الصلاة ودوامه سبباً أيضاً ، ويبرم من هذا ثبت سببه
لم يدل عليها النص بأحد الدلالات .

وقلت : المشهور استحباب لاعددة والممع قائم .

قلت : جدير أن يكون ابتداء الكسوف سبباً في لوجوب ودوامه سبباً في
الاستحباب ، كما أن الروال سبب في وجوب ليومية وطلب الجماعة لمن صلى
منفرداً سبب في استحبابها .

قاعدة :

الموالة في الصلاة شرط في صحتها ، لأن النبي « ع » صلى ، كدبت ،
فيقطعها الفعن ، الكثير في أنائها وقد يعرض ما يخرجها عن لشرطة في مواضع :
(مها) المظنون اذا فحاه الحدث فانه يتوصى وبسي .

(ومها) من سبم على يقص^١ من صلاته ثم ذكر ، وقد رواه علي بن النعمان
الرازي^٢ عن الصادق عليه السلام و نوحين بن ابي العلاء^٣ وعبد بن زرارة^٤ عنه
عليه السلام بسند آخر^٥ . وأوسع منه ما رواه عمر بن موسى عنه عليه السلام :
يسي وأوسع الصبي ولا يعد الصلاة^٦ و حذره لصدوق ، وثقل عن يونس بن
عبد الرحمن إعادة الصلاة بذلك ولم يرتفعه .

(ومها) من كان في الحسوف فحشي فوت لحاصره ، فانه يقطع الكسوف

(١) في من وهمن ش . على بعض .

(٢) تهذيب ١٨١/٢ ، الفقه ٢٢٨/١

(٣) تهذيب ١٨٣/٢ .

(٤) تهذيب ٣٤٦/٢ ، الفقه ٢٢٩/١

(٥) تهذيب ١٩٢/٢ ، الفقه ٢٢٩/١

ثم يأتي بالحاضر ثم يسي على صلاة الكسوف وذهب إليه أعيان الأصحاب،
وقد روي في الصحيح محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام، وعن ابن أبي
عمير بسنده أيضاً عنه عليه السلام .

(ومنها) دالمة احتياط فعلة ثم ذكر الفص منه يحري مع أنه قد تحلل
لية و لتكبير و لشهد و لتسلم ، وربما تحلل فعل آخر غير ذلك .

قاعدة :

كل من ركعتان مسلمة لا الوراء ولا يد على ركعتين الأولى مواضع
ثلاثة

أ - صلاة الأعراس ، وهي من مراسيل الشرح عن زيد بن ثابت^(١) .

ب - صلاة العيد إذ صلت بغير حطة ، فإن عني بن دونه يقول : يصلي
أربعاً تسليمة^(٢)

ج - صلاة جعفر عنه السلام ، فإن طاهر الصدوق أنها أربع تسليمة^(٣)

قاعدة :

نصر لصلاة قد يكون في لكم وهو ثابت في المسافر و لحنف وان كان
محضراً سواء كان مفرداً أو في جماعة إذ امتنع العذر الوقت أو بقي منه فلا

(١) الفقيه ٣٤٦/١ ، تهذيب ١٥٥/٣ .

(٢) رواها السيد ابن طاوس في حبل الأسبوع و الشيخ في المصباح .

(٣) تهذيب ١٣٥/٣

(٤) الفقيه ٣١٧/١ ويقال لها صلاة الحيوة والتسليم أيضاً وهي لمصباح حيوب
الرجل حياء و كسر عطية شيء بغير عوض و لاسم منه الحيوة و لاسم

يسع الطهارة وركعة سواء كان الحائض رجلاً أو امرأة، وحالف بن الحبيد في المرأة فرغم أنها لا تقصر في الحرب. وقد تكون في الكف، وهو كثير كالمريض والحائض والمصطر.

تسبيه

عادة الفصر ركعتان سواء كان في السفر أو الخوف، وظاهر ابن الجنيّد ورواه ابن بابويه في الصحيح عن جرير عن الصادق عليه السلام أن الحائض مع الإمام يقتصر على ركعة فيكون للإمام ركعتان ولكل فرقة ركعة^١.

قاعدة :

لا يقضى شيء من الواجبات بعد التسليم سوى المصلاة والشهادة والصلاة على النبي وآله، وحالف في الصلاة من أدريس فأسقط قضاءها لا مع دوات الشهادة. "ما يفعل حنياً عند شك فانه ليس معلوم لحرثة.

ولا يقضى شيء من المندوبات سوى القنوت لو لم يذكره بعد الركوع فانه يقضيه بعد التسليم في المشهور. وقال بن الحبيد بقضائه في تشهد، وهو باطل.

ولو تذكره فانه بعد الركوع للحرج لصحيح عن محمد بن مسلم عن الباقر صوات الله عليه^٢، وعليه الأصحاب لأن ابن عقال فانه يقضاه بعد الركوع وبه خير صحيح لكنه مجهول المثل^٣، وأبو سلم حمل على أبي وجوب

(١) لغيره ٢٩٥/١

(٢) التهذيب ١٦٠/٢

(٣) التهذيب ١٦١/٢

الفصل لا على نفي المشروعية .

قاعدة

صلى الجماعة أن يكون لمقضى فيه فرضاً أو أصبه فرضاً أو بصحة ما أصله
الفرص كالاستسقاء . ولا يتخلف لاستحباب في ذلك كما لا يتخوره الاستحباب
وخالف في لاولس قوم ، قال اساناونه في الكسوف يصلي جماعة مع
الاستيعاب وفر دى لامعه ، اعتماداً على قول الصادق عنه السلام في رواية اس
ابى يعفور د يكسف الشمس ونفرو بكسف كنه فانه يسمى للناس أن يعرفوا
الى امام يصلي بهم وان كسف بعصه فانه يجري الرجل أن يصلي وحده^(١) .

وهو دل على أن كد لجماعه في احتراق لكل اكثر لأعلى النبي بالكلية^(٢) ،
والجماعة لا تنكراً كدها في بعض دون بعض ، عنها واحدة في الجمعة والعيد
وفي الفرائض أكد من لمو فل لتي يستحب بها الجماعة .

والمعيد يقول في قضاء الكسوف يقول اسى بابويه ، وقال بو الصلاح
باستحبابها في صلاة العسر ، وفي كلامه بناء الى أن نسي صلى الله عليه وآله
وسلم فعله .

قاعدة (٣) :

ذهب لمرتضى واس الحيد واس أبي عقيل رحمهم الله تعالى الى أن العسر
يحمل بين يدي الإمام في صلاة الاستسقاء الى الصبح^(٣) ، وبه رواية مرسله عن

(١) التهذيب ٢/٢٩٢ .

(٢) في ص : لأعلى نبي كنه

(٣) في ص : فائدة .

الصدق عليه السلام^(١) . و تكر ذلك مأخوذاً لأصحاب ، ولم ينف لهم على رواية
سوى عموم أنها كصلاة العيد .

قاعدة

كل مؤتم لا يجوز له التقدم في الموقف على مائة أجمعاً ، وبمشهور حوار
المساواة ، وأوجب ابن إدريس تقدم الإمام بطل في لصلاة الاحباريه وفي العراة
و لروايات حذبه عن هذا ايضاً ، وقصة الأصل عليه ، ولمست بصره صلاة
الائمين لو دل كل منهما كمت اماماً يصعب لحوار تؤهم كل واحد منهما التقدم

قاعدة

صابط ميم لصلاة كماله وببانه وعد له وطهاره موانده ، وبفي شرطه
صفيه كائيم بالاصابة لى الفئوس والذكوره بسمة الى الرحيل ، وينقسم
الائمة الى اقسام سبعة :

(الاول) من لا تحوز امامته ، وهو الصبي غير المميز والكافر والعاسي والمجنون
و لمحدث والحب وحسن الثوب أو لدن مع امكان لار له والحادض والمساء
والمستحاضه لامع فمها فرضها وهذا مع عدم لمصدي بحالهم ، فبوض الكمال
أحرأت الا في الجمعة اذا اعتبرنا كون الامام من العدد ، وكان تمام العدد به .
(الثاني) من يحوز امامته بعين دون قبيل ، وهو الامي و للاحس و لحشي
والمرأة والمؤوف اللسان والصبي المميز .

(الثالث) من تجاوز امامته في صلاة دون صلاة ، وهو العبد يستثنى من

(١) تهذيب ١٠٤٩/٣ ، لكانى ٤٦٢/٣

الجمعة على قول، وكذا الأصم ولا ترص والمسافر على قول من لا يوجب على
المسافر أو حضر الجمعة .

(الرابع) من يكره امامته كالأحدم والأرخص والميمم والمتطهرين والمسافر
بالحاضرين ومن يكرهه المأموم .

(الخامس) من تجوز امامته مع أن غير أفضل منه ، كالعدو والمغص والمكاتب
والمدر والمكنوف ومراتب لأفراء والآفة إلى آخرها .

(سادس) من يجب امامته وتقدمه . يعني يحرم تقديم غيره عليه . وهو من
الأصل صلوات الله عليه الألعدر .

(السابع) من يسحب امامته ، وهو من عدا هذه الأقسام .

قاعدة

كل من فاتته صلاة فريضة بوعه لأجل لها وجب قصاؤها مع تكليفه وإسلامه
ولو حكماً والظاهرة من الحصص والنفاس ، على هذا هل يقضي فقد الطهورين
لأن الوقت سبب ولم يثبت كون التمكن من المطهر شرطاً في تحقق السببية ؟
وجزأ المبيد ها في أوقات الصوت عن الدعاء بقدرها عن الأداء والقضاء
وهو بدل له لم يثبت .

قاعدة (١) :

أوصلى بعدا العشاء بظاهرة ثم أحدث فصلاها بظاهرة ثم ذكر أحلالا بعضو
من إحدى الصلواتين ، أحمل وجوب الخمس بعدا بظاهرة ووجوب صبح ومغرب

(١) في ص : دة

ورباعيتين يطلق في الأولى بين الظهر والعصر وفي الثانية بين العصر قضاء وبين
عشاء الآخرة إذا كان الوقت وقتاً ولا كان الجميع قضاء .

ولو سهى عن الوضوء الذي كلف به لأن وصلى الصلوات الخمس أو الأربع
ثم ذكر أنه صلاها بعد وضوء مستأنف ، فعنى الأول ليس عليه إلا إعادة العشاء
لا غير ، لأن لأجل أن كان من ظهاره الأولى فهو الآن مستظهر وقد صلى ما فاته
بظهاره صحيحة ما فيه وزيادته . وإن كان من ظهاره الثانية فلم يضره هذا لتكرار
ووجب عليه صلاة العشاء .

وما عني الثاني فيحصل منه أيضاً ، ويحصل أن بعد ما عدا الصبح ، لأنه
إذا كانت ظهرته الأولى وسدده وحب عنه الصلوات سه حارمة وهذا قد وقع
الترييد .

فائدة (١) :

الترتيب في قضاء معسر بين المراتب سواء ، لقوله عليه السلام « فليقضها
كما وثقه »^١ وقد فانه مرتبة فيجب الترتيب عملاً بمدلول الأمر
هذا مع ذكر ، فمع لبيان فيحصل سقوطه بقوله عليه السلام « رفع عن
أمتي لحظاً وأسياناً »^٢ والرد حكمهما ، والمؤاخذة عليهما ، ولقوله « من
سأس في سعة ما لم يعلموا » ، ولأن أرائد حرج وعسر ، وهو معني بالقرآن
تعبير ، ولأن لتكليف مع عدم العلم بكسب بالمحال ، ولأصالة لبراءة من الرائد

(١) في ص فائدة

(٢) انظر التهذيب ١٥٨/٣ وهذه العبارة عليها في صي كلامه مصر : من ١٦٤ من

هذا المجلد

(٣) الخصال ١٨٤/٣

وثبوته لتمككه من فعل ما وحب عليه كما وحب فيحب من باب المقدمة، ولأنه
لوحهل عين لعريضة صلى اثنين أو ثلاثاً أو حمساً على اختلاف الأحوال والأقوال
وكذا صفة الفائت لتساويهما في الوجوب

وتوقف فيه المحقق في المعنى وقال في توجيه السقوط: به تحمس وكنهه
فلا يضار به. ومردة بالحسين في سائمة إلى السمة، فاته إذا قدم فريضة أو
أخرها لا يكون ميقاً حل لسة محبتها من الفائتة لأخرى بل بحسب لوهم.
ومنه يظهر ضعف وجوبه، لأنه يؤدي إلى بطلان لسة المأمور بالحرم بها
وجرم نفسه في أكثر كتبه بالوجوب، وجعله في التذكرة قرب، وفي
لفواعد ودرر أحوط. **مسألة الأولى** بتخير الأسماء بأي فريضة شاء، وعلى
الثاني يكرر حتى يحصله.

وساطة من نظر إلى الاحتمالات لتمككه في المسألة ثم نظر إلى ترتيب
ينطق من واحد من لاجم لات عليه. فهناك قسمان: وجود السمت.
وهو طاهر مع الفقه، كما لو دونه صهر وعصر مجهول ترتيبهما، فإن هناك
احتمالين من عدم يظهر عنى العصر وعكسه. فإذا صلى الظهر من العصرين
أو بالعكس حصلاً. وكذلك لو صاف اسمهما صبح من الاحتمالات سه خاصة
من ضرب اثنين في ثلاثة.

ويصح من سبع فرائض، بأن يريد صبحاً محققة بالحكمة الأولى فصح
الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم الصبح ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر، ولو أضيف
إلى الثلاث عشر صاوت الاحتمالات أربعة وعشرين خاصة من ضرب أربعة في

(١) في ص: المحتملة.

(٢) في ك: فبهذا علم.

سته . ويصح على هذا الترتيب من خمس عشر ، بأن تصاف الى مجموع
معرب بموسطة بين السبعين . وان شاء جعل لموسط حدى لاربع درجات
وكرر في غيرها .

ون أصف لها عشاء كات الاحتمالات مائة وعشرين حاصلة من صرب
خمسة في أربعة وعشرين ، ويصح على هذا الترتيب من أحد وثلاثين بتوسط
واحدة من الخمس بين الجملة مرتين .

وعلى هذا لو كات سادسه بقصر لاحتمالات سبعائة وعشرين و نصحه من
ثلاث وستين مريضه ، ولو كات سابعة كات الاحتمالات خمسة آلاف و أربعين
احتمالا ، نصحه من مائة [وسبع] وعشرين .

وصبطه أنه يحاط بمريضة واحدة متساويين نظاماً بصبح دون ذلك ، والفرص
من أحدهما ان كات تحته فرص وبالأخير تدخل القريضتان .

ور ما قل وصبطه أن يراد على احتمالات ممكنه وحده ، وهو صحيح
غير أنه كلفة عظيمه فماراد على تسعين أو ثلاث وعلى هذا دائماً .

وهذا بطريق مريء لقدمه نفساً إلا أنه من الاربع فصاعداً يمكن الصحة من
دون هذا العدد ، فالمرئ كلفة لتصبح لاربع من ثلاث عشرة ، بأن يكرر أربعاً
ثلاث مرات على نظم واحد في نظم شاء ويريد على آخره ، ولأها . والخمس
من إحدى وعشرين بأن يكرر الخمس أيضاً على نظم واحد أربع مرات ويرد
عليها أولها وصبطه أن يكرر العدد المذكور على نظم واحد نقص من عدده
بواحد ويراد على آخره [أخرى] 'أولى العريض .

فروع ثلاثة :

(الاول) لو فاته صلاتان مسانلتان كالظهرين من يومين وجهل نيتيهما أخره أن يصلي ظهر يومه بالاولى منهما لاول ما في دمه ، ولا حاجة الى التكرار . وهل يجري لمختلفين تمتدوين عدداً ؟ فيه احتمال ، لانه لو جهل العيب فعله فكذلك اذ جهل الترتيب ، فوفاته ظهر وعصر صلى ربعاً يومه لاول ما في دمه ن ظهر قطراً وان عصراً فعصر . ثم يصلي ربعاً يومه باقي عشه ان ظهرأ وعصرأ وان عصراً فعصر . وان كان معهما معرب وسطهما من ربيع فرائض على هذا النظم ، يصلي أربعين متتابعين ثم معرباً ثم أربعين متتابعين ، ولو كان معهن عشاء وسط لمعرب بين است المتتابعات ، وعلى هذا .

(الثاني) اوفاته صلات قصر وسام مجهولة ترتيب ذكر المحقق فيه احتمالات : سقوط والياء على اخص ، والاحتياط بالترتيب ، بان يصلي التتابعات من كل يوم مرتين تماماً وقصراً .

ويمكن بصره لاحتمال لاحتراس بمكلف لو فاته فريضه لا يدري أهى قصر ثم تمام فانه يجب عليه ان يصليها مرتين ، كما اوفاته فريضه معرب وعشاء ، وحيث قد يقول في صورته امرض كل رابعة يمر به بدور فيها العصر والتمام فلا يمر لا بهما . ويمكن الجواب بالحرج وعدمه .

(الثالث) هذا لحكم اذا تعددت المصوبات وكاتب التبعات ثلاثاً أو اتحدت وهي مجهولة العس ، اما لو علم عيبها كالظهر مثلاً وهي ولعصر لم يعرض^(١) لغيرهما قطعاً ، اذ لا تعلق للعائت به .

(١) في ك : لانه جهل العيب .

(٢) في ك : ثانياً في عيه

(٣) في ك : لم يعرض .

وأوقته فربما محذور في وسر من احتمالات التعيين عشرة والترتيب
 اثنتان فيكون عشرين ويصح من سب فرائض صبح و زرع ومغرب وصبح وأربع
 عما في دمه مريض ، ويؤوي في كل من الثلاث لأول أولى في دمه وعليك
 باستحراح ما يرد عليك من فروع هذا الباب فيها لا تنحصر وقد نهت عليها .

(ثلث - الركاه)

قاعدة

الركاة بأن سئل عما أول ، و ثاني ركاة الفطرة ، و لأول أن يكون
 تعلفها بعينه أو بماله ، و لأول ركاة لأعيان ، و ثاني ركاة بالحارة .
 ثم ما أن يعبر بها حول أول ، و ثاني ثمان ركاة لفطرة والعلات
 ثم هي اما أن يعقب ببعض أو بدمه [و ثاني ركاة الفطرة و لأول ما هداها ،
 إلا في موضعين وهما عند الفرح أو السجدة من الإحراج فتعقب بدمه] ^١ .
 قد مضى الفطرة بعينه من إذا عزلها عند عدم المستحق ، فلو تلفت حيث
 لا يبرط ولا صاب ، ولا عزل نصف بصر المصنعة بدمه من الدابة المتعلقة بالعين ،
 فوهرط في المعزول تلفت بالدمه ، وهكذا .

قاعدة

كلما يشترط فيه المعزول لا بد من بقاء عينه ، فلو عورض ^٢ بحسه و معبره
 من الركوي استؤفب لأركاة بحارده ، و لا قرب منها الساء . فما لو شترى

(١) ليس ما بين القوسين في .

(٢) في هامش ٢ فلو عورض

نقد ليس من مال التجارة ولا يصح له لائءه .

قاعدة

لا تجتمع لركائنا في عين واحدة لمحدث، وقد يحيل لأحماص في مواضع:

(منها) العبد المنحد للتجارة تجب فطرته وركاة التحريم.

(ومنها) من معه نصاب وعنه بقدره دين، فله على القوم موقوفات زكاة

الدين على مؤخره بحسب عيبه ركاة في العبد وعلى المدين .

(ومنها) زكاة الثمرة من نحل التجارة، فله على لئول بأن نتاح مال التجارة

منها بتعلق ركاة بالثمره عبا وفيه

وعند التحقيق ليس من عين " في شيء " : أما الأول فلان مورد زكاة

أقطاره دمه لئبد لأعنى العبد، وأما الثاني فلان من رد ركاة الدين دمه المدينون

لأعيان أمواله، وأما الثالث فلعده بحاد ائوب

قاعدة

كلام الشيخ في بسموط " أن كل من وحت سعة على من وحت فطرته

عنه اذا كان المتفق من أهل الموقوف

وهذا يخرج من المطلعة الحامن ان قلنا ان النفقة للحمل، وفي الاجير الذي

(١) في ذلك من الشيء . وفي بسموط " من شيء أو شيء يجعل بحد في لسة

لصادقة سابقة ثبة، والتبا بضم التاء مع الياء اسم من سماء وفي الحديث " من شيء

فله ثبة " أي ما يشاء .

(٢) راجع التهذيب ٧١/٤

«شترط الثقة على المستأجر، والعبد الموقوف على المسجد أو الرباط أو الثغر
[أو العبد الذي لست لعمالون بعقبتهم واحدة معني جهات لمسجد ولغيره وأما على
بيت المال]» فهي الحصة ذلك للمسلمين، والثقة هي بمعنى واحدة على المسلمين،
ولا فطره في لعبد لمشرك بين جماعة عبد بعض لأصحاب، وقيل آخرون
تحت ما يخصه وربما لم منه وحوب فطره عبد المسجد^١ وبيت المال سواء
على أنه كمال المسلمين .

ثانيه

ظاهر بعض لأصحاب اعتبار لا ينفق لأوحوب الا ينفق، وهو احتساب الفاضل
في المحلف، ولو عصى بركه أو نكحها عنه ينفق عليه سقط الوحوب فحيث
نفق لقاعده «كل من أتفق على غيره وجب فطرته عليه» سواء كانت المعنة
مسيحة أو مسخرة أولاً .

وظاهر من درس رحمه الله أنه يجب بسبب الذي من شأنه أن ينفق عنه
وإن لم يجب ، وقد يفهم هذا من كلام الشيخ في المسمول ، لأنه «وجب فطره
لولد الصغير وإن كان موسراً» محصياً بعموم قولهم «يجزئهم عن نفسه وولده»،
ومن درس وجب فطره أروحه الناصر والمستمع به عملاً بقولهم «والأروحة»
والقاعدة على هذا لعون كل من ينفق عنه أو دخل [في معنى من شأنه أن ينفق
عليه يجب فطرته عنه] وأهليه الوحوب مراعاة في جميع هذه القواعد [٢].

(١) بيت المال في الفوسج في نس .

(٢) في نس في بيت المال

(٣) نس في الفوسج في نس

(الرابع - الصوم)

فائدة :

كن لاعمال لصالحة لله تعالى . فلم جاء في لحر كل عمل اس آدم له
الا الصوم فانه لي واد احري به . مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم : **فصل
اعمالكم الصلاة** . وكتب عمر الى عماله . ان أهم امري عندكم الصلاة
وأجيب وجوه

(الاول) انه احتضن شرك الشهوات و لملاذ في المرح والطن ، وذلك أمر
عظيم يوجب شرف وأحب بالمعارضة بالجهد . فان فيه ترك الحصة فصلا
عن الشهوات . وبالجملة اذ فيه لاحرام ومسروكاته كثيرة

(الثاني) انه أمر عفي لا يمكن الاطلاع عليه ، فبدلت شرف بحلاف الصلاة
والجهد وغيرهما ، أجيب بأن لايمان والاحسان أعمال القلب والخشية خفية^١
مع تساوي الحديث ايها

(الثالث) ان عدم ملا^٢ : لحوف شبه بضعه ، اضمده . وحب بأن فب
انعم تشبه بأجل صعب الربوبية وسم : نعم الداني . وكذلك لاجتناب الى
المؤمنين ويعتقهم لاوله و لصالحن كن ذلك فيه لتحق تشبه بضعهات الله
تعالى

- (١) البحار ٢٥٦/٩٩ ، مابى راجد ٩ ٤ وفيه لصر وهو الصوم ، صحيح
البخارى في باب هل يقول انى صائم من كتب صوم
(٢) قرب الاسناد : ٣٤ وفيه راجد اعمالكم الصلاة
(٣) في ص : الحصة حبه
(٤) في هامش : حلاه

(الرابع) ان جميع العبادت وقع فيها لتقرب الى غير الله تعالى لا الصوم
فانه لم يقرب به لا الى الله وحده . أحسب بأن الصوم يفعله أصحاب استخدام
لكواكب .

(الخامس) ان الصوم يوجب صماء العقل والفكر بواسطة ضعف القوى
الشهوية بسبب الجوع، ولذلك قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تدخل الحكمة
جوف مليء طعاماً، وصماء العقل والفكر يوحى حصول المعارف الربانية التي
هي أشرف أنواع المعارف الانسانية . حسب بأن سائر العبادات دا واطب عليها
وورثت دلت ، خصوصاً الصلاة ، قال تعالى : والذين جاهدوا في لهديهم
سبب : "وقال تعالى : يا أيها الذين آمنوا برسول الله يؤتكم كفاً من رحمته ويجعل
لكم بوراً بمشور به " قال بعضهم لم يؤتكم كفاً من رحمته بل يؤتكم كفاً من رحمته
ولذلك أن يقول : هب . ان كل واحد من هذه الاحكام مدخول بما ذكر
فلم لا تكون مجموعها هو الفرق . فانه لا تحتتم هذه الامور المذكورة لعب
الصوم . وهذا واضح

فائدة :

روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : من صام رمضان واتعه بست
من شوال فكانما صام الدهر^(١) . فيه مباحث

(١) سورة البقرة - ٦٩

(٢) سورة الحديد - ٢٨

(٤) قال في الشرح : هب بمعنى حسب . قال هب ربدأً مطلقاً بمعنى حسب .

يتعدى الى مفعول ولا يستعمل فيه تن ولا مستعمل في غير هذا المعنى

(٣) لأشعرات - ٥٩ الجمع بغير - ١٧٤

(الاول) لم قل « رمضان » وقد قال تعالى « شهر رمضان »^(١) وفي الحديث:
لا تقولوا رمضان^(٢).

جوابه . اما قيل للسبب على حوار ذلك اللفظ وان كان غيره أولى منه .
(الثاني) هل هذه ستة مترسة على صدام مجموع الشهر أو يكمل في صوم شيء .
منه أولاً بترتيب أصلاً

جوابه . الظاهر ترتيبها على مجموع الشهر ، لما يذكره في حلل صيام
الدهر ويحتمل عدم الترتيب أصلاً لأنها أيام معينة للصوم فلا يختلف فيها الحال .
(ثالث) لم قال بست والأيام مذكرة

جوابه . بحري على قاعده الكلام العربي من تغليب النائي على الايام ،
كقوله تعالى « وعشراً »^(٣) وكقوله « ان لثمة لا يوم »^(٤) بعد قوله تعالى « ن
ليشم الا عشراً »^(٥)

(الرابع) لم قال « من شول » وهل له مرة على عمره من الشهور
جوابه . لعله رفق بالمكف باعتبار أنه حدث عهد بالصوم ، فيكون ذو منه
على الصوم أسهل من ابتدائه بعد انقطاعه

(الخامس) هل هي بعد العيد بعد فصل أم لا ، ولو أخرجه عن العيد هل
يأتي بها أم لا ؟

(١) سورة البقرة ١٨٥

(٢) معاني لأخبار ٣١٥ .

(٣) سورة البقرة ٢٣٤ سورة مائدة ٢٧

(٤) سورة ص ٤٤

(٥) سورة طه ١٣

جوابه : الأصل عندنا ان نلي^١ العيد بغير فصل لما قدناه ، و لظاهر بناء
الاستصحاب بشمول اللفظ .

(السادس) لم يخص^٢ العيد بست دون غيرها ؟
جوابه : لقوله تعالى «من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها»^٣ ويكون مع رمضان
ثلاثمائة وستين يوماً ، وذلك سنة كاملة .

(السابع) لم قال « فكانما » ولم يقل فكانه ؟
جوابه : لان المراد تشبيه الصوم بالصوم ، ونقول فكانه لكان تشبيهاً للصائم
بالصوم وليس بمراد .

(الثامن) كيف يتصور أن يكون هذا تقدير معادلاً لصوم الدهر وهو حره
منه ، وكيف يسوي حره لكل ؟

جوابه : ان لصائم هذه مثل ثواب صيام الدهر مجرداً عن المضاعفة ، أي
أضعاف هذه مثل استحقاق صوم الدهر ، أو ان المراد أن لو كان في غير هذه
الملة فان الأضعاف انما جاءت في هذه الملة .

(تاسع) هل المشبه به كيف اتفق أو كونه على حدة مخصوصة ؟
جوابه : بل المراد صوم الدهر خمسة أسداسه فرض وسدسه بل كما كان
المشبه بهذه السعة ، فله بالحسنة من لواحق عشر أمثالها من لواحق واحد والحسنة
من السدود عشر أمثالها من السدود .

(العاشر) هل المراد دهر هذا الصائم أو مطلقاً ، فإن كان الأول فهلا قل دهره
وان كان الثاني فلا يوحه الجواب عن السادس .

(١) في ص : بها يلي

(٢) في : لم حضر .

(٣) سورة البقرة ١٦٠

جوابه . ان المراد دهر الصنم « و ن » عوض عن امصاف اليه . كقوله تعالى « فان الجنة هي المأوى »^(١) أي مأواه .

(الحادي عشر) هل فرق بين هذه الستة وبين ستة الايام في الآية الاخرى؟
جوابه : نعم ، لان هذه الستة قد ثبت حكمها ، وأما ستة الخلق فقبل لان الستة أول عدد تام . وبقي بالتمام ان الذي اذا اجتمعت آخراته لا تريد عليه ولا تنقص وبقي التام وهو الذي اذا اجتمعت آخراته تنقص عنه ، كالاربعة فليس لها نقصاً وربعاً تنقص عنها وقد يكون رائداً وهو الذي آخراته تريد عليه كالاثني عشر ، والعدد التام " خمس " لاعداد كائسان خلق سوبياً وابفص كائسان ناقصاً عصوا والزائد كائسان خلق بيد زائدة .

(الحامس - الحج)

قاعدة

للحج والعمره المتمتع بها ميقات بحسب الزمان وميقات بحسب المكان ،
وتفوق الاصحاب على أنه لا يجوز عدبهما على الميقات الزماني ، والاكثر على
عدم جواز تقديم الاحرام على الساعات المكاني الا بالنادر ، صدق الزمان ،
وكذلك حوزوا تقدم الاحرام على لميقات المكاني في لعمره لعموده الرحبة
ذا حجب حروجه قبل ادراك لميقات ، فسئل عن الفرق بين المكان والزمان مع
استوثقهما في التوقيت .

واجب بأن ميقات الزمان مسعود من قوله تعالى «الحج أشهر معلوم»^(٢)

(١) سورة اعراف ٤١

(٢) سورة البقرة ١٩٧

وقد قرر في العربية والاصول أن المستند يجب انحصاره في الحر و لحر لا
يجب انحصاره في المستند كقوله عليه السلام: بحرتمها التكبر وتحليلها التسليم^(١)
و لشعة فما لم يقسم . فالمحرّم محصر في الكبير من غير عكس والتدليل
محصر في التسليم كذلك، وكذلك الشعة محصره فيما لم يقسم من دون لعكس
فحينئذ رمان لمحض محصر في الأشهر ولا يوجد في غيرها .

وأما معناه لمكان فمأخوذ من قوله «ص» لما عد المواقيت دل. هن يهن
ولمن أتى عليهن من غير أهل^(٢). و لتصير في «هن» راجع الى المواقيت،
وهو المستند وفي «لهن» راجع الى أهل الموقيت . فالتقدير لموقيت لأهل
هذه الجهات ، أي لأحرّام أهل هذه الجهات، ويجب انحصار لموقيت في أهل
هذه الجهات ومن نى عنها من غير أهلها، ولا يجب انحصار أحرّام أهل الجهات
في المواقيت قضية للقاعدة .

وأجيب نصاً بأن الأحرّام من الزمان بعضي لى طول للتكيف ، فلا يأمن
لمكلف من الوقوع في محظورات لأحرّام . بخلاف المكان وبأن لمقت
لمكاني يسوع الأحرّام بعده لضرورة فكذلك يسوع قبله للضرورة والدبر، بخلاف
الزمان فان الأحرّام لا يسوع بعده للسكن لضرورة ولا غيرها

قاعدة

كل من تجاوز المبيعات غير محرم مع كونه مخاطباً بالسنت يعود اليه مع
التمدد ومع التمدد يظل لا في صورته^(٣) ذكرها بعض الأصحاب ، وهو الذي

(١) تنبيه ٢٣/١ - وسائل ٧١٥/٤ .

(٢) صحيح بخارى باب «هل أهل مكة يفتح والعمره» من كتاب الحج

(٣) في ص الا في ضرورة

في الحج الذي استريح بعده إلا أنه يحرم من أدنى الخل [ويحرمه] .
 وفيها مناقشة مع النعمان ، لأن القاعدة كنية واستثناء هذه يحاج إلى دليل ،
 قال قبل : هذه من خصوصيات النائم^٢ ، ولما ظاهراً بالدليل باقية .

فائدة

للحرم حرمة مؤكده ظهر أثره في مواضع . وجوب الحج والعمرة^١ ،
 وحرم عصا^٣ ، وعصا شجرة^٤ ، وإخراج المستأمن به ، وتحريم دخوله
 عبر الحرم إلا في المنكر وفي النقص عن شهر ، واحتصاصه بمسك الحج
 لا ووقوف عرفه ، وتحريم دخوله على المشركين ، وتحريم دهنهم ، واحتصاصه
 بالحرم ولا يباح له بيع بالأحرام ، وتبطل لديه على من قل فيه خطأ ، وتحريم
 لقطه^٥ إلا بمسح ، واحتصاص مسجده بالصلوة في الصلاة إلى ما لا يساويه
 غيره ، وأنه لا هدي على^٦ هذه ولا يسعوا^٦ في قول ، واحتصاصه بالاستقبال تعاملاً
 للكعبة الشريفة .

فائدة :

مذهب لأصحاب أن مكة شرفها لله تعالى أفضل المديح ، وهو مذهب أكثر
 الجمهور ، وخالف فيه بعضهم . لما وجوه :

- (١) في . وهو أدنى في الحج وفي بعض الأصح استريح بعده
- (٢) في من باب .
- (٣) في . وتحريم عصا^٣
- (٤) عصا شجرة عصا من باب من باب قطعها
- (٥) في . قطع وفي هذه أيضاً : لقطه
- (٦) في . ولا يسعوا^٦

(الاول) وجوب الحج والعمرة اليها وتعظيم اواب الحاج والمعتمر ، فان
 لم يصبني الله عليه وآله وسلم من حج هذا السن فلم يرفث ولم يفسق حرج
 من دونه كموه ولدتها أمه^١ . وقال «ص» : لحج المبرور ليس له حرأ الا الحصة^٢
 وقال أهل السنن صواب لله وسلامه عليهم جمع من رزدياً واحرة فليؤم
 هذا البيت^٣ . ولو كان لمك درن فألزم عبده وزعتة بقصد احسة عما حتماً
 ووعدهم على ذلك حرأ عطيماً لقطع كل عدل بأن يلبث در رثر عبده من لآخرى .
 (ثاني) حنصر الكعبة اشرعه سدر لاركان ولاسلام ، وذلك يدل
 على الاحترام والتعظيم .

(الثالث) حدثت لرحمات لسانه و لعشرين بيتا نفس و لمصلين و الدعوى

(الرابع) والله جعلها حراماً في الحاميه و لاسلام

(الخامس) ان ابتداء الاسلام منها .

(السادس) مولد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومولد علي أمير المؤمنين

عليه السلام فيها .

(السم) اختصاصه بالكفة الشريفة وحق لا يبدل لها من ليها وقمة

السي صاى الله عنه و آله و صمم به ثلاثة عشر سنة و اجدسه عشرأ .

(۱) صحیح بخاری ص ۱۰۷ فصل الحج المبرورۃ میں کذاب الحج وہیہ میں حج للہ

قدم پر غصہ

(٧) الجمع شعب ١٥١ عن النضرائي ومسد أحمد

(۳) معمار ۹۹/۵۰ لا عس

٤٠٨ احوال ٥٣٠ احصاء ٩٩/٥٦٠ نقل عنهم وعن ثوب

الأعمال

(الثامن) ان التعظيم والاحترام يحتص بهما الكعبة دون غيرها، ولوحوت استعمالها في الصلاة ومواضع العادة واستدبارها والابحرف عنها عند الضرر. ولا يمرض يستعمل بيت المقدس، لانه كان مدد قسلة و تقطع، والسبح لا بد وأن يكون أكثر مصلحة من المنسوخ عالة.

(التاسع) كونها لا يدخل الا باحرام.

(العاشر) تحريم حرمة صيدا وشجراً وحشيشاً ومن دجته كان آمناً

(الحادي عشر) انه منذاً برهيم و سماعل عليهما السلام

(ثاني عشر) انها بحجتها كنيسة مسماة (الف)، فان غور بموا^٢ من الملايكة، وبأن لله حرمة يوم حتى لسموت والارض والمدينة لم تحرم الا في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

(الثالث عشر) انه يحرم دخول مشرك اليها لقوله تعالى فلا يفرون للمسجد الحرام بعد عامهم هذا^٣.

(الرابع عشر) انه تعالى أكد فصلها بتسميتها بالمسجد الحرام فجعلها كلها مسجداً، وحمل لئب لحرمان الذي هو أول بيت وضع للناس الموصوف بالبركة والهدى حاصل بها.

(الخامس عشر) قوله صلى الله عليه وآله وسلم: مكة حرم لله وحرم رسوله، الصلاة فيها بمائة ألف، والدرهم فيها بمائة ألف روى عنه عشرة آلاف^٤.

(١) في قوله عند غور عرفة

(٢) في قوله عند أبي موسى.

(٣) في قوله غور نعم

(٤) سورة نوبة ٢٨.

(٥) الفقيه ١٤٧/١، التهذيب ٣١/٦

احتج الأحرار بوجوه:

١ - أن المدينة موصح استقرار الدين وبها حرس سيد المرسلين و ظهور
دعوه لايمان، وبها دهن سيد الأولين و لأحرار صلى الله عليه وآله وسلم و كمن
الدين ووصح ليقس ، و لمعقوب من لسه فيها ثمت لمعقولات
٢ - قامه أعظم لصحابة بها وموت جماعة منهم ومن الأئمة عليهم السلام
فيها .

٣ - أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا بها بمش ما دعا إبراهيم عليه
السلام لمكة .

٤ - أن النبي «ص» قال : المدينة خير من مكة .

٥ - قول النبي «ص» اللهم بهم أخرجوني من أحب شعاع لي فسكني
أحب شعاع لي ، ولا أحب إلى الله تعالى أنصر ولا نباء مسيح ، والدعوة
٦ - قول لسي «ص» لا يبصر لآل «ص» بها وتدينها لا كتب له شعباً أو شهيداً
يوم لقامة

٧ - قوله «ص» : ن لا يمكن تأرد لي المدينة ك : تأرد لحنة لي حجرها^٢

أي يأوي

٨ - قوله عبد السلام ن المدينة لسعي حننها كما يعني الكبير حيث الحديث^٣

(١) انعمه ٢ ١٣٣٧ حار ٢٢٩/٠٩ شرح نهج الملاعة لابن أبي الحداد ٨٦/١٤ .

(٢) اللاتي : الله

(٣) أخرجه البخاري في باب فصل المدينة قال في مجموع في حديث العلم نادر
كما تأرد الحية في حجرها أي ينضم ويجمع منه في بعض

(٤) أخرجه البخاري في الباب المذكور في أخبار محضفة نادر : المدينة تعني الناس

٩ - قوله عليه السلام : « من قري ومسرى روضة من رياض الجنة »^١

أحب الأولون : بأن ما ذكرناه أوضح دلالته ، والوجود لى ذكر تموف
فى الأول تدل على العظمى أما على الافصلية فلا ، وكذا الثانى ، وأما الدعاء
منه « ص » فيحمل على لمصرح به فيه وهو الضاع والحمد ، وثم تحيرونه بهي
مطلعه ، فيحمل لحيرونه بهي سعه الرق أو المتحر أو سلامة المراح أو في ساكني
هذه وساكني تلك ، والمواد بأحب البقاع اليك بعد مكة ، لأنه كان قد يش من
دحوها ، في ذلك الوقت فلم يرد لامكاناً مرحوا^٢ رحه له

ويحور أن يكون معنى لاحتبه لها لاحتبه لاهلها ، باعتبار اشمالها ، وقد كان
ادرك رسول الله « ص » مرشد لحق لى لله « ص » ، فادعى انطلع عن الله
تعالى بواسطة^٣ موسى « ص » ، وإن كان بعد أسد لاحتبه الله ويبراد^٤ منها ،
كهونه^٥ ، لارض لاحتبه « ص » من فيها^٦ ، أو يودي المقدم « أي شرفته الملائكة
أو الكليم عليه السلام ، والصبر على السلاوة^٧ ، دليل على الفصل والكلام في
لاضال^٨ ، ولأنه مطلق بحسب الرمان فيحمل على رمانه « ص » ، والكبر مع نصرته

كما ينهى تكبر حسب الحداد وبارء حري بعبده تكبر تنعى حينها ، وفي أخرى
تنعى برحاله كما تنعى لى - حدث الحداد -

(١) الكافي ٥٥٣/٤ وفيه « ما بين سى ومسرى » وفي حديث « ما بين سبرى وسبرى »

وفي آخر « ما بين سبرى وسبرى » ، وخرجه البحارى فى باب « ما ذكر لى ونهى على
بلى أهل الله وما جميع عليه الحرة » ، من ثوب كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة .

(٢) فى كى مرحوا دحوه

(٣) فى نوعه ! يعر واسطة بعبده « ص »

(٤) فى - كهونه

(٥) اللاه - شدة - وفى حديث « لا اله

(٦) فى سى والمواعيد فى الفصل -

ويؤيده خروج أكثر الصحابة في البلاد، كأمير المؤمنين علي عليه أفضل

الصلاة

وأما الأثر الثاني فهو عبارة عن تردد المسلمين في حال حياته وصحة واجتماعهم
واقتسامهم له، ولأنه لهدد الفصلحة بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم،
وكذلك حدثت أمور مخصوص برأيه بخروج أكثر الصحابة منها، وأما الروضة
فقد تضمنت بها أفضل من سائر أخبار حديثه ولا يرد اقتضاها على مكة، لأن مكة
بها، ريدت حجة لكي يخرج عن أهل بيت صوات الله عليهم ركن الحامي

على ترعة أمن ترع الجنة

ومن شأنه ولا يرى هذا لاختلاف كثير من هذه من أفضلها ليقاع لأبدا
تتحقق بالمعنى المشهور من كرمه وكرامته أنه يجعل العامل فيه أكثر ثواباً
من غيره وقد تعاقبت لأخبار بأفضلية الصلاة في مكة على المدينة وغيره من
بلاد، ولا ريب في اختصاصها بأهل البيت للحج، ومنها انطوف بني هاشم

أفضل الأعمال

وقد روي لأصحاب هذا أفضلها لصدقة فيها على غيرها، حتى أن لدرهم

- ١) أقوال هذه الأمة في هذا من مواقف ومن أفعالهم شريفة ومن
- الله ربه ومن أحب الله وأمر من لا يراه الله في الدنيا ولا في الآخرة ولا في الاجتماع ولا في الاجتماع
- يقول رب حجة أي لأهل البيت في الدنيا والآخرة في الدنيا والآخرة
- ٢) ترعة هذه الروضة في مكة، ربيع، أهدى الصدور وقوة صبي لله عليه
- وآله وسلم من بني هاشم وبني عبد مناف، حجة، لأن قبره طمعه سلام الله عليها بين
- فرد ومسدود في هذه الروضة من ربه حجة

٣) في من وهدمش ما عمل

٤) كافي ٢/٤٤٤ نسخة ١٣٤/٢ و١٢٣

فيها بمائة ألف درهم ، روى حاكم القلاسي عن الصادق عليه السلام في الخبر
 الذي فيه ان لصلاة فيها مائة ألف صلاة ، وجعل في مئذنه ائصالا بعشرة
 ألف صلاة والدرهم بعشرة ألف درهم وعن عبيد بن الحسن شيخهم سلام
 تسبيحه بمكة أفضل ممن حرق الغرقس بفق في سبيل الله ، ومن حتم القرآن
 بمكة لم يمت حتى يرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسعه و يرى مبره في
 الجنة ، وفي هذا ما ابي ان باقي الأعمال بمصائب فيها ، وقد حرم الرواية
 معظم لئلا يفتن في مكة حتى قبل من لا يحدوها ، شتم لخدم ، ولكن هذا يدل
 على شرف لفظة بحيث لم يد فيها ثوب عمل عبي لأعمال .

ورغم بعض "مكارمة امامه على أن لامة جمعت على أن اسفقه التي دوس
 فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفضل سماح ، ودرجه بعض بعضه
 في تحقيق الفضيلة هنا أولا وفي دعوى الاجماع ثانيا .

قاعدة

بعد مكة والمدينة^١ مواضع متفاوتة بالقيمة ككوفه وببب المقدس
 والمشاهد الشريفة ، وخصوصا الحائر مقدس على سبيل المثال ، حتى حرم
 في الحديث عن أهل بيت الله عليهم السلام فري ثعبه لولا ثعبه يسمى كرام

- (١) لمعه ١٤٧/١ لهدب ٣١/٦ ، لكافي ٥٨٦/٤ واه عن حلال القلاسي
- (٢) المعاص ٥٢ واه من بي عتاده عنه راجع
- (٣) المعاص ٥٣
- (٤) لكافي ٢٢٧/٤
- (٥) في من واهو عتد بعض معارفه
- (٦) في ١ فائدة واهر مكة والمدينة
- (٧) في ١١ فائدة

حاجتک^۱، فلما تہت کر دلا قال یا فری کر دلا لولا من بدو فیث لما حقت
وہمراک لمحد وسموہب بکثرة الجماعات، واصلی ابی اوصی
سی فصل من عبرہ^۲۔

ثم الشهور وخصني أشد حصاراً، ثم محبس، ثم كبر وعلام، وذلك باعتبار

۱۹۹۹م

٧) في مثل هذا قد وجدت بعض رجالاً رعيه رتب مقدم خاتمة المجتهدين
حيث انهم و اجروا في حرمه من مروج قدس الله واحد و قد تفرجوا انه
لا شك ولا حش في المسجد حيث قدس كل مسجد على وجه الارض بعد المسجد الحرام
ومسجد مكة و حرمه في مكة في حرمه في الاسلام قد سميت فيه ، قلت : جو لنا
موضع بالاحد وقد حرر في المسجد المذكور في بعد موجود و كما سمى حوائل لان
سبي على حد ٤ و ٥ و قد سمى رسول الله صلى الله عليه و آله بالاحد ، ما من و حرم
لحمه و ذلك قد سموا من قبل نوحه ثم عر صبه . بعد و سلامه عليه و آله رسول أن
يدع داعيه و شاعبه و قد تركه في موضع ما يرمي ما هو ذلك مسجداً و يسلوا
فيه أحدهم في اولى حرمه صلى الله عليه و آله في الاسلام ما بعد و لكنه ما حث في
ذلك موضع بخلافه ، كما و هو ذلك مسجد ما دور و الاحرام ما بعد و لكنه بقية بجوانا
بذلك حث ما رسول الله صلى الله عليه و آله و منهم فلهما و حث مشهور في الواصف سبي
فوقه رفع مقداره

اول جنی ایسی ورمی جنہ اوجھت سمجھاؤ جس سے نفی رکھو وہم علی اطراف
اصابعہ اول فی اوجھم ملکہ جو کہ با اضم و بی الاغش ثلثہ بعد و یخسر وہو عدم
مردخل حصص ۱۰۰ خمس ۲۰ بحر ۳۰ فجدۃ اولادہ ۴۰ الحصرمی فی ۵۰ بی بحر ۶۰ بی سہ ۷۰
عنقہ و اول ان لا عربی حوائثا ۸۰ سہ الحقد و یخسر مدۃ بحر ۹۰ الی ان اول ۱۰۰ و اول
و حوائثا اول موضع جمعہ ۱۰۰ حقیقہ بعد مدیہ اول ۲۰ و بحرین اصبا موضع یقول
یہ فخر حوائثا ۱۰۰ فقال ربنا العرب کذب بعد انی صلی اللہ علیہ و آلہ وسلم لا ہن حوائثا
و اهل رده یا بحر ۱۰۰ حصر و طائفہ ۲۰ مسکن بحر یا و حوائثا ۳۰ اول الحصرمی
و استعبدہم و بحر ۴۰ بحرین کذب

شرف نطاقة المعصية لئلا يفتخر حرامها أو اعراض قائمها .
وكذلك قد وقع تفصيل بين الارملة، كشهر رمضان والجمع والاسم لارملة
وليالي لاربع' وائمة لاغتسال .

(السادس - الجهاد وأحكام الكفار والمرتكب)

قاعدة

لا يفر من الكفار على كفره غير أهل الكتاب بشرط لدمه .
ولمرتد خصائص ثمانية أحكام المسلمين . ولا مردضاء وثبت لعادة
ان قلت منه التوبة، وعدم صحته بكافة سداها، وعدم اقراره على كفاية المستند
الا ان يعود في العدة . وعدم الاقرار على دينه ان قلنا بعدم الامهات لسوءه والا
اقر' بعدده لآخر، ودمه قدر بالسهة الى لملءه، وروى ملكه بعض لرده ان
كان عن فطوره، واحجر على ماله مطلقا، ومنعه من تزويج رقبته وأولاده الاصغر،
وعدم صحته سبه وفدائه و سن عنه . وعدم رثه فريسه أو مذب وكان ريداده عن
فطرة وفي غيره بطرو سماعه محضه، وعدم صحته تصديقه بالبيع والهبة وأحق
وشهها فيكون باطنه في الفطري موقوفه في الممي . وعدم فري رثه لمرتدين
على كفره . وعدم حب ر استرقاقه . يرد على قول . فسمه أموال الفطري
في الحال وعدم ر أرواحه عذو الوفاة ، وعدم قبول عوده الى الاسلام .

- (١) أيام ذبحة يوم المولد والبعث والنشور وتغير وتلقى لاربع . وهي
التيه لاولي من رجب وسنة لصف من شعبان وليلتين
(٢) في ص و دفر بعده .

كان غير حائر فعمدته بهذا النوع من التعظيم الا أنه لا يؤل الى الكفر باعتباره
أنه قد أمر بمعطله في الحصة .

قاعدة

كل من عقد في لكر كب أنها مدبره لهذا العالم وموجدة لما فيه فلا ريب
أنه كافر، وب عقد أنه يفعل لآخر المسوومه اليها والله تعالى هو المؤثر الأعظم
- كما يقوله "هل العدل - فهو محطى" . إذ لا حاجة لهذه الكواكب لثبته بدليل
عقلي ولا نقلي .

وبعض الأشعرية [يكفرون هذا كما] يكفرون الأول . وأوردوا على أنفسهم
عدم اكتمال المعبرية وكن من قد يفعل بعد وفوقه بأن لا يربطه من
الحيون بوحده فله مع أن لئال وانعوديه طهره عنه . ولا يحصل منه هتصم
لحاجات البرودة ، بخلاف لكر كب فيها عنه عنه فر ما أدى ذلك الى عقد
استقلالها وفتح باب الكفر

ثم ما بين بأن سداد الاول بها كاستد لآخر وعندها من انه رب . معنى
أن الله تعالى أخرى عاديه أنه قد كانت على شلال مخصوص أو وصح محصور
يفعل ما يشاء فيها ، ويكون رفق حسنت بها كخط مصعب لادويه ولا عده
بها محاربه عمار لربط لعاذي لا معنى لحيثي . فهذا لا يكفر معتده ولكنه
محطى أيضاً وإن كان قبل خطأ من الاول . لأن وقوع هذه لآخر عدها ليس بدائم
ولا اكثري .

(السابع - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)

قاعدة

يحبب لأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اجتماعاً ، وهل هما عقليان أو سمعيان وعلى الكفاية أو على الإعتد ؟ ، لأن ، قربهما أو بهما ، عن السي صدى الله عليه وآله وسلم : لأمر بالمعروف ونهي عن المنكر "ويوشكن أن يبعث الله عبداً مه نم ندعوه ولا يستجاب لكم" ، وروى الأصحاب قريباً من معناه .

ومن شروطها أن لا يؤدي الإنكار إلى مفسدة ، كارتكاب "مكر أعظم منه ، مثل أن يهده عن شرب الخمر فترب "القتل ونحوه ، ولعلنا نؤخر العمل في هذه " .
وبأن هذا الفعل موصوف بالوجه

والإنكار كما حذف فيه لعدم اختلاف طاهر ، لا أن يكون المنسب يعتقد تحريم ما فعل أو وجوب ما ترك والمنكر موافق له في اعتقاده .

ومع اختلاف هذه الشروط بحرم النهي والأمر إلا بالقلب فهما دائماً كونه مكرراً

وبشروط أن يحثور التأثير ولو مع تدوي لاحتمال ، ولا بشرط العلم ولا علة لظن ، أم لو عدم عدم التأثير أو غلب طه فيه بسقط الوجوب لا الحور والاستصحاب .

وان دأس على نفسه وماله ومن بحري مجراه وهذا يمكن دخوله في

(١) في من ورتك

(٢) في ك فيوشك فعل وفي قراعد فتونب في القل وفي هاشه فيوشك القل

(٣) في " وفيه عند بوجه نفس في هذه

اشراط الاول ، وهو يسقط اجور نصاً ، الا ان يكون المأخوذ [منه] مالا له
فيحور بحمل الامر والسماحة به

فائدة :

مراتب الانكار ثلاث تعاكس في الاستدعاء . فالنظر الى القدرة والعجز ليدل^(١) ،
وان عجز باللسان ، فان عجز بالقلب .

وبالنظر الى التأثير ينصرف على القلب والسموعة ويعتبر لتعظيم^(٢) ، وان لم
يسمح^(٣) اذ قول مقصودا عني لا يبرهان . وان الله تعالى « فقولاً له فوالسأ لعله
يتذكر أو يحشى »^(٤) [وقال تعالى « ولا يحذلو أهل الكتب الا اني هي أحسن »]^(٥)
ثم بالقلب .

وأصعب لانكار^(٦) قلبي ، لانه صلى الله عليه وآله . من رأى منكم منكراً
فمنعه يديه ، فان لم يستطع فلسانه ، فان لم يستطع فقلبه ، ليس وراء ذلك
شيء من الايمان ، وروى - وذلك ضعف لالسان

و المراد بالايمان هو الافعال ، ومنه قوله « ص » . لايمان بصع وسعون
شعبة أعلاها شهادة أن لا اله الا الله وأدناها إمالة الأذن عن الطريق .

(١) في حال الامر وانما في قادراً واحداً و يسمي شجراً لانكار باسديان عجز
منه فاللسان فان عجز^(١) أيضاً فالانكار بالقلب

(٢) في « وغير تعظيم وفي المواعيد . وغير لتعظيم

(٣) جمع فيه الامر اثر فيه وضع .

(٤) سورة ص . ٤٤

(٥) سورة الصافات ٤٦ وليس « بين المؤمنين في ص

(٦) في ص وتوقع وضع لانكار

وهذه التجربة إنما تصح في الأفعال، وأقوى لسان الفعل بالله ثم الله .
ثم القلب، لأن الله يستلزم إزالة المعصية على الفور، ثم انقول لأنه قد يقع معه
الارادة، ثم القلب لأنه لا يؤثر، فذا لحظ عدم تأثيره في الارادة فكانت بات
الا لهذا النوع الضعيف من الايمان .

وقد سمي لله تعالى الصلاة سماياً بقوله تعالى «وما كان الله ليضع ايمانكم»
أي صلاتكم الى بيت المقدس

فروع .

(١) لا بشرط في المأمور والمعهي أن يكون مأموراً بالمعصية فمكر
عني لميلس بالمعصية بمورد يعرفه أنها معصية وبهية عنها ، وكذا ما سأل
للمعصية أنه يكرهه كالعادة ، لأن المعتبر ملاسه لمعصية واحدة ادفع ، و
كونه باركاً لمصلحه واحده محصور ، كنهى الأساء حلهه لسلام في أو اسفه
وقد كان المتلبون غير عالمين بذلك ، ولأن الصلوات ودون والمحسن ولا
معصية .

وربما أدى لادب في القلب كما في صورته صولتهم " على دم أو يصح لا
يتدعون عنه لا بالفعل، ومن هذا الباب لو سمع العدو أو المدسوق عمرو بمو ذل
عن الفصا ص وأحر انو كين بمعصية فلم يقل منه ، فمشهد لا نكار و يدفع لهذا
الوكيل عن الفصا ص ما أمكن ولو أدى الى منه فاشكال وكذا لو رحد منه بيد
رحل ورغم به اشراها من وكله فأراد التائع وطئها لتكديبه في لشر ، وأأخذها
فله دفاعه عنها .

(١) سورة البقرة ٤٣

(٢) أي من واقع وعد وهدم من صولتهم حال صولتي وثب وثوباً

وهذا الباب^(١) ليس من باب الانتكار بل من باب الدفاع عن المال والنصح .
(لدي) يحضن على «تقوى» اجتماعاً ، فهو اجتماع جماعة متلذذون بمسكر أو
ترك معروف وحب «نكر» عليهم جمعاً بفعل واحد أو قول واحد أو كان ذلك
كافياً في الموضع ، مثل لا تزنيوا صلوا^(٢) .

(الثالث) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مستحبان ولكن ليس فيهما
تعيب ولا نوبح ولا انزال صريح . لأن الضرر حرام فلا يكون بدلاً عن المنكر
وهو من باب النهي عن الشر والتقوى

وكذلك من وحده بفعل ما يعتقد أنه حد قبيحاً ولا يبعد ما شرد وجهه ولا
حسنه مع تقارب^(٣) المدارك ، أو يعتقد حسنه بمدرج صنف كاستعداد الحنفى شرب
السيد فيه مسكر عليه . ثم الأول صغير صنف ، وأما الثاني فكبيره من المنكرات .
(الرابع) «وَأَن تَنكِحُوا الْأَنْفُسَ الَّتِي فِيهَا الْبَغْيُ حَرَامٌ أَرْكَانَهُ لَمَّا سَمِعَ ، وحوره
كثير من معاصيه . لقوله تعالى «وَأَن تَنكِحُوا الْأَنْفُسَ الَّتِي فِيهَا الْبَغْيُ حَرَامٌ أَرْكَانَهُ لَمَّا سَمِعَ ، وحوره
لأنهم قتلوا بسبب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

وهذا مسلم إذا كان على وجه الجهاد . فالمرء فتل يحيى بن زكريا لثبته عن
تزوج الربيبة . قلنا : وطيمة الأبياء غير وطائفة

قلوا قد دل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصل الجهاد كله
حق عند سبب حذر^(٤) وفي هذا ما يحسن لنفسه بالنقل ولم يفرق بين كسب

(١) أي من واقعة حد وهذا دليل

(٢) في من صلوا بأصناف مختلفة

(٣) في من مع تقوى

(٤) سورة آل عمران - ١٢٦

(٥) انجبال ٦٥ ، تهذيب ١٧٨/٦

أُهي من لاصون أو الفروع من الكنائس أو الصغائر . فما محمول على الامام أو
بائنه أو ماديه أو على من لا يظن القتل .

قالوا : حرج مع ابن لاشعث جمع عظيم من التابعين في قتال الحجاج
لأنه طمعه وظلم الحليفة عبد الملك ولم يذكر ذلك عنهم أحد من علماء
قلت : لم يكونوا كل الامة ولا علموا أنهم طموا لقتل بل حوروا التأثير
ودفع السكر ، أو حار أن يكون خروجهم بادن امام واجب الطاعة كخروج
ريد بن علي صواب الله على مائه وعلمه وعبره من بني علي « ح »

(الثامن - النفقة وتوابعها)

قاعدة

المدااهنة في قوله تعالى « وذر لو يدهن فيدهون »^١ معصية و نفقة غير
معصية ، والفرق بينهما أن الاول تعظيم عز المحقق لاحتلال نفسه أو شخص
صدائقه ، كمن شى على ظالم بسب طمعه وبصوره بصورة العدل ، « وسدع
على بدعه وبصوره ، بصورة الحق » والنفقة محاطة بالناس^٢ بما يعرفون وترك
ما يكرهون جذراً من عودتهم ، كما أشار إليه أمير المؤمنين صواب الله عليه ،
وموردها عائد الطاعة والمعصية ، فمجانبة لظالمين فيما يعنده ضمناً وانها حق
المتظاهر بسفاه انداء شرهما من باب المدااهنة الجائزة ولا تكاد تسمى نفقة .
قال بعض الصحابة : انا نكثرت^٣ في وجوه قوام وان فلو ما لتعهم .

(١) سورة لقم ٩

(٢) في ك والقواعد : مجاملة الناس

(٣) كثر عن اسائه يكثّر كثيراً : أبى منه وهو التسم

وبسعي لهدم ما نحن لنحفظ من الكذب . فانه قل أن يحبو أحد من
صفة مدح .

وقد دل على نفيه الكذب والسنة . قال الله تعالى « لا تتحد المؤمنون لكافرين
أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء لا أن تتقوا منهم
نفيه » أو من تعالى « لا من أكره وقله مطمئن بالإيمان »^١

وقد دل على نفيه عنهم الصلاة والسلام . تسعة عشر من المصنفين^٢ وقدوا عنهم
لصلاة والسلام من لا يسه له لاديين له . ان الله يحب أن يعد سراً كما يحب أن
يعد جهراً^٣ وقدوا عنهم الصلاة موصو في أحكامهم ولا يشهروا أنفسهم ففعلوا .
وكتب بعضهم عنه السلام أني غلي من لفظين سعيه كيهيه الوضوء على
مدليه بعامه . فمحب من ذلك ولم يسهه الامسح . ففعل ذلك أداماً . وسعي به
إلى الرشيد بسبب لمدته فشبهه يوماً بشيء من لدون في دار وحده . فبما
حضر وقت الصلاة تحسس عليه فوحده بنوصاً كما أمر . فعري عن احده واعتذر
إليه . فكانت له بعد ذلك الامم عليه السلام أن بنوصاً كذا وكذا . ووصف له
الوضوء الصحيح^٤ .

وقد دل على نفيه عنهم صواب الله مشحونه بالثقة . وهو أعظم من
خلاف الأحاديث .

(سورة آل عمران ٢٨)

(٢) سورة بقره ١٠٦

(٣) صول الكافي ٢ : ٢١٧ . المطابق : ٢٠٥

(٤) وسن أسفه ٦/٤٦٥ باختلاف سير في الوسط .

(٥) الارشاد : ٢٩٤ . اعلام الودي : ٣٠٣ . المناقب ٢/٣٥٥ .

تنبيهات

(أول) سبعة نكحهم لا يحكم بالحمة

ولو حب د علم أو من يرون صورته أو كنهه أو بعض المؤمنين ،
والمسحب إذا كان لا يحذف ضرراً عاجلاً [وشرهم ضرراً عاجلاً] أو صوراً
سهلاً ، وكان يقفه في المسحب كالتربس في مسح ترهه ، صلوات الله عليها
ونترك فصول بعض الأذان

و المكروه يقفه في المسحب حب لا يضرر عاجلاً ولا آجلاً ، ويحذف منه
الالتباس على عوام المذهب

والمحرام الفقة حيث يؤمن بضرر عاجلاً و آجلاً أو في قتل مسلم . قال
أبو جعفر عليه السلام : إنما جعل لدمه لدمها ، فاد بلع بدم ولا
دمه .

وإباح سبعة في بعض المسحبات التي يرحمها لعدم ولا يصل بتركها
صور .

(الثاني) لغيره مسح كمن شيء حتى يظهر دمه بغيره ، ولو تركه حيث
ثم ، إلا في هذا المقام مقام التبري من أهل لب عليهم الصلاة والسلام ، فإنه
لا يأنم تركه بل ضرره ما مباح أو مستحب خصوصاً ، إذا كان ممن يقضى به .
(الثالث) المذنبه يقفه بغيره لا يحكم بالحمة بأعذار موهي وسيله
ليه . لأن لوسائن تسع المقاصد

ولو حب موهي به دمه ويمنه ولا يدري إلا به و قد د كما طريقاً إلى دفع

معتصمه عن الغير وهو مسلم أو معاهد .

والمسحب ما كان ضرراً أي المسحب ، كأن يحبس حلفه لتقديم لبحر

جده

والمكروه ما كان بمجرد جرد في الطبع^١ لا لدفع ضرر .

والحريم ما كان طريقاً إلى ردة شر أو ظلم وترغيبه في الظلم ومحرم

لعمد من غنى بهلاك^٢ وسكان^٣ عبيد .

والمباح ما سدد دية ، ويدحق بهد ، المسكان

قاعدة :

محدثات الأمور بعد عهد نبي صلى الله عليه وآله وسلم تقسم قسمين

يطلق سم «السعة» عليها لا على ما هو محرم منها .

(وثانها) أو حب ، كمنع من القرآن والسنة أو حيف غشها ، البصت من

الصدور ، فإن لم يمنع لم يزل لأنه وحب جماعة ، ولأية . ولا يتم إلا بالحفظ

وهذا في زمان السنة وحب ، وأما في زمان الظهور فلا لأنه لحافظ لهما حافظاً^٤

لا يتطرق إليه الحيل .

(وثانها) بمحرم . وهو كل بدعة سألها في عهد التحريم وأدله من الشريعة :

كفديس غير لائمة لمعصومين^٥ ع^٦ وأحمد ماضيهم ، واستشار ولاه لبحور

بالأموال ومعها مستحقها ، وقتال أهل الحق وتثريدتهم وإعادتهم . والنسب على

١ أي - لمجرد دخول في صبيح وهي عراقة المحرور في الصبيح .

٢ أي - في نزع عبيد عبيد - في المعنى . وهي عراقة « وبتورده عليها »

بلل « والمكافأة عنها ،

٣ أي - حفظ

لضده . والألزام سبعة : اتفاق وألغام عليها وتحريم محارمها ، و غسل في موضع المسيح ، و لمسح على غير لدم ، وشرب كثير من الأشرية ، و لحيابة في نوافل ، و لادن شيء يوم الجمعة . ونحوه المعص . والذي على لأمم ، و بورت لا بعد و مع لأقرب . و مع خمس فمه ، و لأقرب في غير وقته - إلى غير ذلك من المحدثات المشهورات ، ومنها بالأجماع من القريتين المكس وبوليه : ما صحت غير لفالح بها بدل ثبات وغير ذلك

(وثالثها) بمسح ، وهو ما يؤلفه ذلك لذب ، كسه المدارس والربط ولبس منه بحاد لماوك لاهة يعطو في موس نله لا أن يكون ذلك مرها للعدو

(ورابعه) بمكرود . وهو ما يشبهه قوله الكرد . كاردده في مسيح الرهره صلوات الله عليه وسائر . و طغت أو لفيضة منها ، و لنعم في لملاس والماكل بحيث نابع لاسرف داسة لى لعل . و ربما أدى لى لتحريم إذا استضر به و عياله .

(وخامسها) المباح ، وهو انه حل بحب قوله لأباحه . كحل الدقيق . فقد ورد أول شيء أحدثه لاس بعد رسول لله صلى لله عليه وآله وسلم تحاد الماحل . لأن ليس يعيش و لرهديه من الماحات فوسمه ماحه

(لاسع - في تعظيم مؤمن و مؤمنه)

قاعدة

بحور تعظيم مؤمن بما حوت به سائر الزمان و بدم يكن معولا عن لسلف

(١) في مس شمه

(٢) في مس شمه

سَمِعْنَا لَكَ بِحَمْدِ عِيسَى مِنْ أَدْنَى الْجَنَّةِ وَخَلُو عِيسَى بِسَمْعِ فَيُؤْخَذُ مِنْ لَأَقُومَ
 لَهُ الْعُقُودُ ، أَمَّا مِنْ رُودَةِ بَدِيعِ الْإِهَادِ عَمَهُ ، بِمَقْصِدِهِ [نَه] فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ ، لَأَنْ
 دَفَعَ الضَّرَرَ عَنِ النَّفْسِ وَاجِبِهِ .

وَمَا كَرِهَتْهُ «ص» مَوَاضِعُ نَهٍ وَتَحَفُّفٌ عَلَى أَصْحَابِهِ ، وَكَذَا يَقُولُ سَعْيُ
 الْمُؤْمِنِ نَ لَا حَرَجَ دُونَ دُونَ خُذَ نَفْسَهُ بِمَحَبَّةِ فِرْكَهَ إِذَا مَالَتْ إِلَيْهِ ، وَلَأَنْ
 الْأَصْحَابَ كَانُوا يَتَوَمَّوْنَ كَمَا فِي لَحْدَتِهِ ، وَرَمَدَ عَدَمِ عِلْمِهِ «ص» بِهِمْ ، مَعَ نَ
 فَعَلِمَهُمْ يَدُونَ عِيسَى بِمَوْجِ ذَلِكَ .

وَمَا أَصْحَابُهُ مَسَّتْهُ مِنْ لَسَةٍ وَكَذَا تَقِيلُ مَوْضِعَ السَّجُودِ^١ ، وَأَمَّا تَقِيلُ
 لَيْدَتَهُ وَرَدَّ نَصْرًا فِي حَجَرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : إِذَا تَلَا فِي
 لِرَحَلٍ فَصَدَّقَ بِحَبَابِ رُوحِهِمَا وَكَانَ فَرَبَهُمَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَكْثَرُ مَا يَشْرَأُ
 وَفِي لَكَا فِي لِكَا فِي رَحْمَةِ اللَّهِ فِي حُلُولِ أَعْدَادَاتٍ أَجْبَارَ كَثِيرَةً نَقَلَتْ مِنْهَا مَا
 يَسِيرُ لِي بِقَدَرِهِ

- ١ - عَنْ رُوَيْدٍ عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَا يَقِيلُ رَأْسُ أَحَدٍ وَلَا يَدُهُ إِلَّا
 بِرَسُولٍ بِهِ «ص» أَوْ مِنْ زَمَانِهِ رَسُولٌ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ^٢
- ٢ - عَنْ عِيسَى بْنِ مَرْيَدٍ عَنْ حَبِيبِ السَّامِرِيِّ قَالَ دَخَلَ عِيسَى الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ يَدُودًا لَهَا فَعَالَ مَا بِهِ لَا يَصْلَحُ لَا لِي أَوْ لِمَنْ سِوِي^٣ .
- ٣ - عَنْ لِحْسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالسَّلَامُ قَالَ مَنْ قَسَمَ بِرَحْمَةِ دُفْرَانِهِ وَابْنِ

(١) رَجَعَ كَمَا فِي ١٧٩/٢

(٢) كَمَا فِي ١٨٥/٢ .

(٣) كَمَا فِي ١٨٥/٢

(٤) كَمَا فِي ١٨٥/٢ عَنْ عِيسَى بْنِ مَرْيَدٍ

عنه شيء ، وقلة لأح على حد وقلة الإمام من عبه^١

٤ - عن محمد بن سنان عن الصادق عليه السلام ليس بملك على نعم إلا للروحة والولد الصغير^٢.

٥ - عن موسى بن طبيان عن الصادق عليه السلام قال إن لكم نور معروف به في سبب ، حتى أن أحدكم إذا لقي أحرقه في موضع نور من جهته^٣.

٦ - عن أبي جعفر عليه السلام كذا لا تعدر عسى صفة لله كذا لا تعدر على صفة ، وكذا لا تعدر على صفة ، لا تعدر على صفة المؤمنين ، أن المؤمن يلقى المؤمن فيصاحبه فلا يزال به حتى يلهو وتدب سحابة عن وجوههم كما تعدد لورق عن الشجر

وأما المعصية فحارة تبدأ سائت من معاصيه لشيء «ص» جهرأ ، وخصاصه به غير معلوم وفي الحديث أنه من عصى جعفر عليه السلام مع المعاشقة^٤ .
و لا يغفل محارم على الوجه فجائز ما لم يكن لريبة أو تلذذ .
ويلحق هنا قاعدتان :

القاعدة الأولى :

أكبر معصية ، والأحذر كثيرة بذلك ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، إن تدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من الكبر فذلوا برسول الله

(١) الكافي ١٨٦/٢ به من قبل بلزجة

(٢) الكافي ١٨٦/٢

(٣) الكافي ١٨٥/٢

(٤) الكافي ١٨٠/٢

(٥) الحشاش ٢٥٤/٢

ان أحسن حب أن يكون يومه حسناً وقله حسناً ومن : يا الله حمل حب
بجمال ، ولكن ذكر نصر الحق وعمل من الناس .

بغير الحق . رده على وثقه : لمصر . مصدر المهملة الاحقار والحدوث
مؤول ما ودي سى كبر . و مراد أنه لا يدخل الحنة مع دخول سى للمكبر
بل هو معدة و مراد معدة فى النار

وَقَدْ نَبِىَ [عنه] نَحْمَدُ اِسْمَ مِنْ لِكْرِ فِي شَيْءٍ، وَفَسَمَ نَعْمَهُمْ لِنَحْمَدُ
وَفَسَمَ الْاِحْتِكَاءَ لِنَحْمَدُ

١ - أبو حمزة، كنه حرمي روحه عند ربه اروح منها ذلك، وحملي ولاية
الامر ذو - طريف ي - حب معروف

٢ - امسحبت، كسجد لى د الروح، اسد ها و محمد له، و بولاد اعظم
 شرح و علماء اعظم العلم .

۳۔ احرام، کلمہ حق، شجرہ بر سر حال و محسن لاحسنی للاختیہ لیری بها.

٤- المذكور، ليس ثمة لتحديد وقت المهمة ووقت إحداده في العراق، كما
لم تؤد إلى الرتبة

١٠ راجع إلى ٢٠٩/٢. ج ١٣٤/٧٣ مع مكي لأحد ٢٤ قول أستاذي
عليه رحمه الله في كتابه - لحسن - أحمد بقول فلان عيسى أس وعيسى رحمه الله
تعالى بها ووجه فهمه ويقال به معمودية في لغة أي عصبية غريبة وقد عصب نعمة
والعصبية م تشكرها وإن يوسع في قوله غريبة 'سلام' أي نزلت في قوله
عيسى مأساة راجع إليه وداره معروفا سنة رثت قول وفيه لغة أخرى في غير
هذا الحديث - عصب - قد عبر به عن معنى عصب وخص في العرب والعصاة منه
عصاه والعصب - كوكب - وعصب في لغة عصبية وتطاع ورجع

(٢) في ليل ١٠ رجاء بعدد ١٥ في ٤ مؤسس الذهب بالفتح ، العسكر المهرم

٥ - سماح وهو ما عدا ذلك . وهو لاصل في الحمل ، قال الله تعالى
« قل من حرم ربة الله التي أحرح لعدوه »^(١).

قال بعضهم : قد يجب الكبر على الكفار في الحرب ، غيره ، وقد بنى
تفلاً لدعة لمدح ن كان طريفاً لها ، ولو قصد به لاسباع وكرد الأساع
كان حراماً و كان العرص به برياء

وقال آخر ، التواضع للمدح أولى في سجاله وذبح في جمع مدعه
والعجب استعطاء العبد عذره ، وهذا معصية .

وما قدر أعدوه ، سبه إلى من يعمه من الله تعالى وكذا سبهم العالم
علمه وكن مطيع طاعته حتى يسب بذلك أي الكبر
واغرق به ومن اراد أن يرياه يدينه ، والعجب ما أحرعهم فيسب
بأرياء لا لعجب

ومن حق لعدوه الأورع ، يسبهم فعنه سبه أي سبه الله تعالى ، ومن
الله تعالى « وما قدروا الله حق قدره »^(٢) وتتهم عنه في عمله ، قال الله « والذين
يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجله »^(٣)

نعم لا يصح سرور بالسوفى لعمله ، وعنه الشارح على (سوفى بذلك) فقد
ورد في الحديث . مؤمن ذا أحسن سيشتر ، وذا أساء سيمقر ، وذا سي
صبر ، وذا أعطي شكر ، وذا سُمي إليه عقر^(٤)

(١) سورة الأعراف : ٣٢

(٢) سورة الأنعام : ٩١

(٣) سورة المؤمن : ٦٠

(٤) الكافي ٢/٢٤٠

وَمَا التَّسْمِيعُ الْمَهْيُ عَنْهُ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : مَنْ
 يَسْمَعُ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^١ فَهُوَ مِنْ أَوَارِدِ الْعَجَبِ ، وَهُوَ لِيُحَدِّثَ بِإِعْجَازِهِ
 وَالْقُدْرَةِ وَالْكَمَالِ لِعَظَمَتِهِ فِي أَعْيُنِ النَّاسِ فَأُولَئِكَ يَحْصُلُ فِيهِمْ نِعْمَةُ الْمَحَبِّ وَيَتَّعِ
 التَّسْمِيعُ .

القاعدة | الثانية |

العيبة محرمة على الكذب العرير ولا حار ، قال صلى الله عليه وآله :
 العيبة أن تذكر الرجل بما يكره أن يسمع ، قيل : أرسول الله وإن كان حفاً .
 قال : إن قلت باطلاً فذلك الهتان

وهي قسمان : ظاهر وهو معلوم ، وخفي وهو كثير كما في التعريض ، مثل
 أنا لا أحضر مجلس الحكم ، أنا لا أكل أموال الأيتام ، أو ولان - ويشير بذلك
 إلى من يفعل ذلك - أو الحمد لله الذي برهنا عن نداء نبي به في معرض شكر
 ومن الحمي : الإيحاء والإشارة إلى نقص في الغير ، وإن كان حاصراً .

ومنه : لو فعل كذا كان خيراً ، أو لو لم يفعل كذا كان حسناً
 ومنه : لنقص بمسند حق العيبة بالنسبة به على عيوب آخر غير مستحق العيبة
 أما ما يحظر في النفس من نقص الغير فلا يعد عيبة ، لأن الله تعالى عفى

(١) وهو اسمعه - قد في مره المفعول ٧١/١ - واسمعه باسم وقد يصح أن يكون
 على وجهين أحدهما : أن يعمل نفس ويكون عارضة عند فعل سمع الناس له كما أن الرياء
 هو أن يعمل مره الناس فهو قريب من أن ياء على نوع منه وتأتي بهما : يسمع عنه الناس
 بعد فعل وحشيوي ٤١/١ هل عنه بل بعض ثمر بدو ير - كذا سيأتي
 (٢) جامع تصغير ٨٣ عن مسند أحمد وشمس الدين كذا الحديث ١٢٣ عن ابن عمر
 وفيهما هكذا - برافئ يرى أنه به ومن يسمع يسمع الله به

من حديث النفس .

ومن الأحق أن يدم اسمه بذكر طرائق غير محموده فيه وليس منصف بها
ليسه على عورات غيره

وقد جرت صورة بعبه في موضع سعة :

١ - ن يكون لمقول فيه مسخفاً لذلك لتضمره اسمه ، كالكاقر و ناس
المتظاهر ، فيذكره بما هو فيه لا بغيره

ومع بعض من ذكر الله حق وأوجب التعزير بقدره بذلك العسق ،
وقد روي الأصحاب نحو أن ذلك قال بعض العامة . حدثت ولا عنة لفاسق
أو « في فاسق » لا أصل له . وقد وضع أمكن حمة على لهي . في خبر مراد
به لهي . أما من يفسكه بالفسق ويسحق به « في شعر » أو كلامه محذور حكاية كلامه .
٢ - شكاه المنظم بصورة طلمه . كنول امرأه عند النبي صلى الله عليه وآله
وسلم . أن ولاناً راحل شحيح^(١)

٣ - مصدحه المستشعر ، كفون لسي و« له طمة بنت قيس حين شاورته
في حقدتها . ما معدونة فرحل صملوك لا مال له وأما أبو جهم فلا يضع العصا
عن عاتقه^(٢) هذا مع منس حداه لي ذلك والاقتصار على ما يسه به المستشير .
وكذا لو علم دحوب الشخص مع من لا يؤثق بدسه أو ماله أو نفسه جاز

(١) في من والعباءد شحيح به .

(٢) قوله هند روجه أي سمع رسول الله صلى الله عليه وآله و « ٤ - ٥ » أن (ر) سبب
رحل شحيح لا يقتضي وولدي ما يقتضي قد لا . حتى تك وتوذك ما تكفك بالمعروف
« حر جده » جاري في باب ١٠ . معنى برحل فلنمراد أن أحد يعبر عنه ما تكفها وولدها
بالمعروف « من كتاب - شعاب

(٣) ص ٥٢٦ / ٥

له بحدوده منه وربما وجب . بأن يوقع التحذير المجرد عن نية ن تمكن
والأحرار ذكر عبد فعيب حتى سبي . لأن حفظ نفس الإنسان وماله وعرضه
وجب . وليقتصر على العيب الموقوف به ذلك الأمر . فلا يذكر في عبد لترويح
ما يحل بذلك الأمر ولا يتجاوزه

٤- الحرج وللعبد لشاهد والراوي، ومن ثم وضع العلماء كتب برحان
وقسموه إلى الثقات والمجروحين وذكروا أسباب الحرج عدداً
وبشروط خلاص نصيحة في ذلك بأن يصدق في ذلك حفظ أموال المسلمين
وصطت لسه وحمايتهم عن الكذب ولا يكون حامله لعداوة ولا لعصب.
وليس له لا ذكر ما يحل بالنهي والرهبة ولا يعرض لعبه ذلك ،
مثل كونه ابن ملاءمة أو شبهه

٥- قول : ومن ذلك ما يذكره المصنفون من مقتضى السب صواباً لمسيب
الشريف من حرق ما يفسد منه به ، وقد يترتب على ذلك أمور شرعية من استحقاق
الخمسة والكفارة في المكاح لو لم يكن لرصد " ويكون ذلك هو دعوى لا
لعداوة

١- في - برشده قال : هذا مصنف يدعى الأمير محمد رفر رفس سره . ائمة
رشدة يفتح أوله : مهمته : كنهه : قال شي لمحمد : كنهه ثم = ل المهملة المفعولة
وساء أخيراً . قال في سببه في سبب : مع شيء : يقال : هذا هو : رشدة إذا كان
لنكاح صحيح كذا من في صلبه : ولد ربة : خسر فيهما . وقال الأدهري : المعروف فلان
ابن ربه وابن رشدة وقيل ربه : وشده : يفتح يفتح يعني : قال في المغرب للمطردى
هو ولد ربة والربمة : يفتح وكسر وخلافه ولد رشدة وارشدة وكذلك يقال مكان ربة
وبدعة وبمه يفتح جني الممخمة وكسرها وسيد : الله من تحت مفتوحة والهاء أخيراً
إذا هي : وهو خلاف برشدة أي ما مضى من الكرم . قال في الصمحاء : يقال فلان ربة
وهو قد من ذلك رسده وقال في عموس : وأدعه أي ربه ومه ما في الحديث من

٥ - ذكر لعنه عليه وسبهم الفاسدة وآرائهم العسيلة ، وليقتصر على ذلك القدر

قال العلامة " من مات منهم ولا شية له تعظمه ولا خلف كتاباً يقرؤن ولا ما يحشون الصدود بعده ، فلا يوصى به ، ولا يصر الله عروجه ولا يذكر له عباً لسه وحسنه عني الله ، وقد قل عنه لسلام "ذكروا محسن موبكم" وفي حشر آخر لا يعودو في موبكم إلا حشر

٦ - نواظف العدد الذي يثبت به الحاد أو المبرر على وحشه حار ذكره عند الحد ، كم بصور الشاه في حصرة الفاعل وعينه

٧ - فيراد عدم ش - من رجل معصية شاهداها فأجرى أحدهما ذكرها في

طريق الحصة و ، وقد أخرجه في شرح معنده وهو شرح معنده كتاب تقوم الأجر عن حشر من عنده لأجل أن من قال بطل الله تعالى له عده و أنه قد ورد أولادكم يحب أبي - نواظف عدد حشره و علموا أنه عده و علموا أنه عده

وعن قتادة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب علي بن أبي طالب و كان يحبهم لأجله عندما نه عن ريشته و في حديث الحاشي من طرق روي عن محمد بن - أنه من نكح ابن أبي عبد الله عن ماله من قس عا ، من المؤمنين عنه سلامه و قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحب علي بن أبي طالب و قال علي بن أبي طالب و قال له فانه ذلك - الله - بوجه لا ليه أو شره - كتاب - الحديث

ومن أخرجه روي عنه و حديثه - أنه من أحب علي بن أبي طالب - السلام عليه و يحارب أن يكون كلمة عدم السلام و سكن من المعجمة و فوج أنه حشره من يحب أي معي و أن تكون من حشمة معجونه - ، كنه و لو أي من د به ان من الناس و يعوده - يعني كلامه روي عنه و قد روي حديث علي جميع بحري

(١) في و نواظف عدد الله تعالى

(٢) حشره جمع الجمع ٣٧ عن أبي دود و سمرقندي و يهقي و الحاكم

حبة ذلك لعصي جاز ، لانه لا يؤثر عند السمع شيئاً و لاولى لسه عن هذا
 لانه ذكر له ، ما بكره او كان حاصراً ، لانه ربه ذكر حدهم صرحه لك بسببه
 او كان سبياً لاشتهارها .

(العشر - وهو بوعن)

الاول : صلة الارحام .

قاعدة .

كن رحم بومن تكذب و لسه و لاجتماع على لرعب في صلة الارحام
 والكلام فيها في مواضع :

(لاول) ، لرحم . و انما هو أنه المعروف بسببه و ن بعد و ن كان بعضه
 أكد من بعض ذكر كان أو أشي ، وقصره بعض العامة على المحرم الذي يحرم
 التمايح بينهم كابر دكوراً و انثى ، وان كان من قبل بعد حدهم ذكر والآخر
 أشي ، فان حرم التمايح فهم رحم ، و اصح بأن تحرم لاجتناب ما كان مما يصح
 من قطيعه الرحم و كذا لجمع من العامة والحالة ، و منه لاح والاحب مع عدم
 الرضا عندنا ومطلقاً عندهم .

وهذا بالاعراض عنه حق ، لان الوصع لعوي يقتضي ما قلناه والعرف
 أيضاً ، والاحبار دلت عنه . وفيها تناعد لا ما كثره .

وقوله تعالى «فمن عصم ان تولتم ان تعمدوا في الارض وتعطوا ارحامكم»
 عن علي صلوات الله عليه وآله أنها نزلت في بني أمية وردة علي بن ابراهيم

(سورة محمد صلى الله عليه وآله وسلم : ٢٢)

في سيرة^(١) وهو يدل على تسعة الف مرة المتعدد رجباً .

(الثاني) ما العلة التي يخرج بها عن القطيعة ؟

لجواب المرجع في ذلك إلى عرف ، لأنه ليس له حقيقة شرعية ولا لغوية
وهو يختلف بالعادات وبعد المتارل وقرنها

(ثالث) ثم فصله ؟

والجواب دل صلى الله عليه وآله سوا رحامكم ولو بالسلام^(٢) وفيه شبه
على أن السلام صلة .

ولازم أنه مع فقر بعض الأرحاء وهم العمودان تحجب الصلة بالمال ،
وتستحب لباني الأديب ، وثناؤه في نوارث وهو قدر الفقه ومع لعمى فقهية
في الأحاديث بفساد رسول الله ، وأعتلم الصلة ، كان دافس ، وفيه أختار كثرة .
ثم يدفع لصور عنها ، ثم تحجب ادفع عنها ، ثم فصله من رجب وان لم
يكن رجب لموصل كروحة لآب والاح ومولاد ، وأدناه السلام بفساد رسول الله
والدعاء يظهر لعيب والثناء في المحضر

(الرابع) هل الصلة واجبة أو مستحبة ؟

والجواب بها بفساد إلى لو أحب وهو ما يخرج به عن القطيعة ، فإن قطيعة

(١) في ٤٦٦ عنه وعن ٤٦٦

(٢) في ٧٤/٢٤ علا عنه صاحب الإمامة وصحة ، وفيه صد رحامكم في
بدن وإسلام قال في مجمع البحرين في حديث سوا رحامكم ولو بالسلام أي
بدن ، وأصلها وهم يظنون أنه قد عني بفساد كما تنفرد ليس على اتقاعهم لأهم لما رآه
بعض لأشبه حسن وحفظ الله ودينين بينهما تجد في عرف ليس سعادو لذل
بمعنى لو وصل وليس معنى بقطعه

الرحم معصية ، بل قيل هي من لكثير والمستحب ما راد على ذلك
وتطهرت الأحبار بأن صلة الرحم تزيد في العمر ، فأشكل هذا على كثير
من الناس عداً أن المقدرات في الآخرة والمكسوبات في بدو ح المحقق ط لا
تغير بالردة ، فاعتاد لأشكاله خلاف معناه لله تعالى وقد سبق العلم بوجود
كل ممكن أراد وجوده ، ومع كل ممكن أراد بقاءه على حالة المعدم الأصلي أو
إعدامه بعد إيجاده ، فكيف يمكن الحكم بزيادة العمر أو نقصانه بسبب من
الأسباب

وصوره في جواب ، فانه يقولون هذا على سبيل الترغيب ، وقارة
المراد به إنشاء الجسد من الموت ، قل لشاعر :

ذكر لفتى عمره الثاني وحاجته^١ ما فانه وتقول لعيش اشغال

وقال : ماتوا عايشوا محسن بل ثر بعده^٢

وقيل بل لم يردده تركه في لاجل ، إنما في نفس لاجل فلا ، وقد
لاشكال ليس بشيء ، «أما أولاً» فهو رد في كل برعب المذكور في القرآن والسنة
حتى ، وعده بالجنة ، نعم بالآيمان ومحور الصراط ولحور والوداد ، وكذلك
التوعد بالنيران وكيفية العذاب

لأنا نقول : ان الله تعالى علم ارتداد الأسباب بالمسست في لال وكنهه
في اللوح المحفوظ ، فمن علمه مؤمناً فهو مؤمن أو بالآل ، أولاً بعث الله نبياً
أولاً ومن علمه كافراً فهو كافر على المقدرات ، ثم حدد للآلزم لذي ذكره وبطل
الحكمة في بعث الأنبياء والأوامر الشرعية ونهاهي ومنعيتها ، وفي ديث هدم

(١) في قوله عمر الفتى ذكره^١ في وعده .

(٢) عجزه في التواعد ومن في صوره (جاء الموت

و لجواب عن الجميع واحد ، وهو أن الله تعالى كما علم كمية العمر علم
 أرمائه بسنة لمخصوص ، وكما علم من ربه دحون حبه حمله مرطاً بأسمائه
 المخصوص من الوحدة وحق العمل له وبعث لآبائه ونصب لأطاف وحسن
 الاختيار والعمل بموجب الشرع^{١٠} ، فالواجب على كل مكلف الاثيان بما لزمه .
 ولا يحل على العزم ، فيه مهما صدر عنه فهو معنونه نفسه ، قد وى تضائق
 عليه سلام د واصل رحمه ر د لله في عمره ثلاثين سنة فعمل « كان
 ذلك احد الله تعالى سليم بأن رداً يعمل ما صدر به عمره راداً ثلاثين
 سنة إذا صدر راداً إذا وى « لا إله إلا الله » دخل الجنة ، ففعل قبيحا
 أن الله علم أنه يقول ويدخل بحبه

و رحمه جميع ما يحدث في العلم معنونه الله تعالى على ما هو عليه واقع
 من شرط الوصف ، وليس نصب حبه الرحم ر دة أي العمر لا كصعب لإيمان
 به في دحون حبه وامن بأصل الحيات أي رفع بدرجة والمدعوى في محقق
 المدعوى به ، وقد جاء في الحديث « لا تعلمون من وكنتم لا تدرين مني
 سبحانه لهم ، وفي هذا سر لطيف ، وهو أن المكلف عليه الاجتهاد ، ففي كل
 درة من الاحتمال مكان سبيله لجبر علمه الله تعالى ، كما قال تعالى « والدليل
 جاهدوا فما لنهدينهم سبيلاً »^{١١} .

والمعجب كيف نصب لأشكال في حبه الرحم ، وله ما كثر في جميع التصرفات
 الحيوانية ، مع أنه وارد فيها عند من لا يتعطل للمخرج منه .

ون نصب عند كنه مسم ، ولكن قد وى تعالى « ولكل أمة أجل فإذا جاء

(١٠) في من شرح .

(١١) سورة البقرة ٢١٧ .

أحبهم لا يسأخرون ساعة ولا يستعمون^١ « وقل تعالى « ولئن يؤخر الله نفساً د
جاء أجلها »^٢ .

فب لا حل صادق على كل من يسمى « خلا موحياً » و« خلا مسيب » ، فيحمل
ذلك على موحى ويكون فيه وفاة لحق فقط كما تقدم في وعدة الحزني
ولجره

ويجاب أيضاً : بأن الأجل عبارة عن « يحصل عنه الموت لأجله » . سواء
كان بعد لعمر موحى والمسيح ، ونحن نفرض كذا ، لأنه عند حصول أجل
الموت لا يقع التأخر . وليس المراد به العمر ، إذ الأجل مجرد الوقت .
وسه على قول العمر بل رده والمقصود^٣ - بعد أدب عنه الاحذر الكثيره -
قوله تعالى « وما يعمر من معمر » لا ينقص من عمره إلا في كتاب^٤ .

(الثاني) حق الوالد على والده .

قاعدة :

لا ريب أن كل ما حرره أو يجب لأجله للأب أو يجب للأبوين ،
ويفردون شأور

(الأول) بحرمه السفر لمباح غير ادبها وكذا السفر لمندوب وقيل
بحو سفر لتجاره وطلب نعمه والم يمكن استثناء المحارة والعلم في بلدهما .

(سورة الأعراف ٣٤)

(سورة المائدة ١)

(٣) أي من البراءة واليقين .

(٤) سورة القصص ١١

(ثاني) قال بعضهم يجب عليه طعنتهما في كل فعل واركاب شبهة تدور
 أمراه بالاكل معهما من مال يعتمد شبهة ككل ، لان طعنتهما أحبه وترك الشبهة
 مستحب .

(ثالث) لو دعواه إلى فعل ، وقد حصرت الصلاة فلو حرر الصلاة ولطعنهما
 كما قلناه

(رابع) حل لهما معه من صلاة جماعة؟ الأقرب أنه ليس لهما منه مطلقا
 بل في بعض الأحيان يشق عليهما معه منه كالتسبيح في طرفة عين إلى العشاء
 والصبح

(خامس) لهما معه من الجهاد مع عدم إسماعله لما صحح أن رجلا قال .
 يا رسول الله إيايكم على الهجرة والجهاد . فقال من من وبذلك أحداً قال .
 نعم كلاهما قال أفدني لأحر من الله ؟ قال نعم قال من ؟ قال فرجع لي
 ولديك فأحسن صحبتتهما^(١) .

(سادس) الأقرب أن لهما معه من فروع تكفاه دا عم يوم العروطين
 لأنه يكون حينئذ كالجهاد الممتنع .

(سابع) قال بعض العلماء لو دعواه في صلاة نافلة قطعها ، لما صحح أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه دبت بها وهو في صومعة ذلك . قال .
 اللهم أمي وصلاني . فقالت ن حرج وقال إنهم أمي وصلاني فقامت .
 لا تموت حتى تنظر في وجوه المومسات^(٢) - الحديث .

(١) راجع الكافي ١٥٧/٢

٢. في نسخة في ربيع المومسات وفي البحار في وجوه المومسات والمومسات:
 الردييات . والحديث في سنن ٧٥/٧٤ فلا يخفى في بعض النسخ . في الرواية . وفي هذا
 لعل في خبره في قول . سأل في أسرى بل في حديثك . فلما كان من القدي جاعت

في الدنيا معروفه' وهو حق، وفيه دلالة على مخالفتيهما في الأمر بالمعصية، وهو كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق».

فإن قلت: ما يمنع بقوله تعالى «ولا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن»^(١) وهو يشمل الأب، وهذا منع من إسحاق - فلا يكون طاعته واجبة فيه أو منع من لمسح ولا يحب طاعته في ترك المسح

قلت: لانه في لأواح وروسه الشمول - إذ لمست في ذلك منحرهم العسل فالوجه فيه أن يمتزج حقاً في لأعلاف و لتضرر^(٢) ودفع ضرر مدونة الشهوة، و بحوف من يوقع في لحرام، وقطع وسنه الشيطان عنهم^(٣) بالمكاح. وأداء الجهور و حب عسى لأن للأب كد وحب بعكس. وفي الجملة إسكاح مستحب، وفي تركه حرص لتضرر ربي و دسري، ومثل هذا لا يحب طاعمة الأبوين فيه.

فائدة وسؤال

جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «رحل رسول الله من حق الناس يحسن صحابتي» قال: «نكح قال: ثم من» قال: «نكح قال: ثم من»

(١) سورة نهار ١٥ -

(٢) انظر روضة السبع - ٢٩/١٣ - عيون الإحار ٢/٢٣ وفي (دين لمن دمه بطاعة لمخلوق ومعصية بحاس)

(٣) سورة بقره ٢٣٢

(٤) في - و تصون

(٥) في من عنها

لذلك و - كانت غيره بحسب العرض وهو كونهما في لؤنة الذئبة من السر .
وإد تعديرت لأعشارت حر لعطف، مثل « رد أخوك وصاحك ومعلمك »
و« عرض عن لأول كآته يرى أن لا جواب عنه ثم تنجح به .

قلت : أسؤال ليس [لا] عن أكثر الناس متعمداً بحسن لصحابة لا عن
أعني رتب حسن بصحابة، ولعلهم يذهب إلى الضرر على تفسيره حسن الصحابة
بالسر لا إلى حسن السر

مع أن قوله بعض ربه طريق شاذي عن الطريق لأول هدف الكلامه لأول
أن أراد الطريق لأول لمرورين . و قد ورد عن طريق من اسرورد عليه لا اعتراض
الأول

وقوله ربه شاذي : حفص من « أولى مبي على أرض فيهما مع أحدهما
ن أحق هنا للريادة على من فضل عنه لأنه لزيادة مطلق كما تعود في امره من
حده ل المعس ، و لثاني أن ثم « نبي بها السائل بل راخي كانت في كلام
سبي » ص « ر حني

ومن بعد ثرت يكون لمرادة مطلقه، بل « ر حني بحسب المقام ، لأنه
لا يجب بر أسس بأحد مهم بل لا يجب، لأن مهم السر وله حر ، فكأنه سأل
عن من به حني في السر فاحسب بالاه أنه سأل عن من له حق بعدها .

فأجاب به، منها أعني أنه لم تعرض من برها بعد . لأن قوله « ثم من » صريح
في أنه قد تعرض من حني في السر لمن يبر ، فيه على أنك لم تعرض من برها بعد
فيها لحقيقة السر فورد الكلام الثاني الأمر سردا كما أوردته للكلام الأول وانها
حقيقة السر مرتين .

ولا يبر من « ن السائل ثم الدلالة على التراخي كون البر الثاني أقل من

الاول ، لانه ساء على معتقده من العرع من الر ثم ظن الفراغ من البر .

وأجاب : أنت لم تراع منه بعد بل سئت ببرها فانها حقيقة به ، فكأنه أمره
بمره مرتين : سر لآب مره في رواية الاولى وببرها ثلاثاً وببره مره في الرواية
الثانية . وذلك بقصبي أن يكون لآب مره من ثلاث أو مره من أربع ، وظاهر
أن تلك ثلاث أو الأربع

وبهذا يدفع السؤال الآخران لانه لا عطف هنا الا في كلام السائل . سلمنا
أن حق الاقصية على من نسب الله ون حقه من أصيب اليه الآب ، لكن
نصيح أن الاحقه منه دفعه عن الاولى . لانه بما سبق ، بقصه من اتيان السائل
شم معتقداً أن هذا ربه . ون حقه . فاجاب لسي والى لله عنه وآله
وسلم بقوله : « أنت » وكلامه « من » في قوله « حق » ليس بحسن صحة أنت ،
أحق ، ليس بحسن صحة أنت أنت

وذكر أن عدد هذه لا تعدد لا مجرد اسو كيد ، لأن له في شخص من
لاول فالخص على مدير الامر سر الامم مردى أو ثلاثاً ، ولا مره لآب
مره واحده ، سواء قلنا حق باسمي الاول أو اسمي الثاني .

فالسؤال

هل لا يوجب اصح من سفر طلب العلم ؟ لا قرب لا ، لأن يكون ممكناً
من فعه عنده على حد حكمه مع السفر نعم بسحب الأسس ، ولو كان
واجب لعدم ، فبالمر لا حجرة . أم لو كان طالباً درجة الفتوى - وهو
مترشح لذلك - فإن لم يكن في البلد مستعمل بها فهو ملحق بالواجب وإن كان
فهو ملحق بالمستعمل

ولو جرح لطلب الفتوى وليس في البلد مستعمل فخرج معه جماعة فهل

للاول؟ أم لا؟ يمكن القول به انفس اهتم منه من السحب ، لان كل واحد منهم قد نفع منه ، ولاولى عدمه ، اذ يحارحون معه قد لا يحصل منهم الدرض التام

ونحوه ، يفت سفر لشعاره ، كما يمكن ممكناً من محصلها في سنة ، وكذا لو كان في سفر ريدة بوقع ربح أو رفق أو ريادة فراغ أو حلق اسد بالسة الى صلب عام ، ولهما معه من سفر بحارده مع الحوف الظاهر ، كالسير في الوادي الحظرة ور كروب البحر

ويلحق به انفس أحكام تتعلق بالاولى والى

(الاول) سبع نسب أحكام ، كولاية أحكام اميت ، والحفصة ، والارث ، وبقال بولاء ، واستحباب الوصية ، ولفظ ، وودع النكاح ، وانمال ، ومطالبة بالحد ولقصاص ، وسقوط لقصاص في بعض صورده .

ويترقب على الارب استحقاق الشفعة ولفظ ولفظ ، فيسبع نسب^١ وجوب دفعه والحق وعدم قبول الشهادة في تبوره شهده الاس على أنه وعدم دفع من الزكاة ، الا في من بعه وتحرير الموطوء والمعمود عنها بالسة الى الاب وولده وثبوت المحرمية

(الثاني) سري الى لوند المنحد الدسر ، والره في لاصح ، واصمان في لعصب ، ولامانه في البدعي ، ولكمانه ، والوقف في وجه قوي ، والاصحية المعمورة بعها ، والبحر به لامع شرط المولى رقة ولدانحة على قول ، والرقية

(١) في ص و قد ورد بزيادة فراج

(٢) وسحبان بوجه

(٣) في د سبع

إذا كان الوطي غامضاً بالشجرية، وولد الأمة له دور عنها، ويحدد بعد حصول الشرط وقته بردد، ومثلاً أمثري وإن كان في زمن حذر لئلا يقع له حمت به فيه .

وفي ولد الأمة موصى بها وجه بعيد، ونفوى لو تحدد بعد وفده قبل بقبول على القول بالكشف

(الثالث) في الأعداد بالابن أو بأحداهما بالنسبة إلى الولد، وهو قسمان، الأول ما بعده في الابن ولا يكتفي أحدهما، كالإسهم في الجهاد للفرس لائتمل، وفي محل والحرمه في الظاهر، وما يجري في الأصحية ولهدى ولعقده كدنت، والبركة ويمكن مراعاة الاسم، ومنه لحلاف في المولد من وحشي وانسي أو ما يحل ويحرم بالنسبة إلى المحرم

الثاني ما بعده في الأب وهو النسب حلالاً بالحريضي وشبهه استحقاق الخمس ووقف ولوصيه ومهر يمثل بعشر أعشار، لأب، والأولاء بعد فيه جانب الأب

ولو صرف لأمم على أفراد من حريمه وعلى فرد من آخر حريمه محله للأحرى ثم تولد ولد بين رجل وامرأة من نفسين يمكن اعتبار جانب الأب ولو تولد من وشي وكسبي فالظاهر أن دينه شبه على قائله لأورده بالحربة إن كان الأب كتابياً . ويمكن إقراره بالأم أيضاً .

ثم يجب لأخوة بعشر منه جانب الأب . سواء كانت الأم وحده أو لا . ثالثاً ما بعده في الأم وحدها - وهو لعين للممولى - بعشر وعشرة منه ثم على روايه، ولمشهور اعتبار الأب ولعمامة بعشر منه أي صوريين

(١) في كذا و لعمامة بعشر منه

أحدهما - الحرية ، فمضى كانت حرة كان ولدي حراً وهي عبده مفسرة
بأحد الأبوين .

وثالثهما - برقة ، بمعنى كاذب ، لأم . فكان الولد عندكم رقاً لأبي مو صرع
فانه حر ، كوطأ لحر ، نه لحنها روحه لحر ، ووطىء انموى الحر مملوك كنه .
ووطىء الحر لأمه التي عين مكاحه ، ووطىء الأب حره نه . ومكاح المسمى
حرية يشبهه ثم اسرفت بعد الحمل و . وسد ، لا يسرق لانه مسلم في لحكم .
برقع ما بعد نه نه . كان كالا سلام وحره لا كل بحر نه في الأبوين كان ،
والجاسه سحسه بهما كان مع حمل ، عشر لاسم . وصرب الحره في وجه ،
والمد كنه معه نه . مكاح مو كاذب مره حين الدم ؟ اذا اسلم أحد
الأبوين لحرى من انظر نه ، واد لاسم نه وعده نه نها نفس
نه من في جهه كاذب

(الرابع) الاغلب سمو . لأب ولحد في الاحكام ، كه في وجوب لعمه
عليهما ولهما ، واشتراكهما في الولاه في نه ل . والنكاح على طرفه الاحرار ،
واعتاقهما بالملك ، وسع من احصل من نه وسع نه . نه ل وسقوط
قودهما ، وتبعيتهما في تجديد سلام أحدهما حان كان لآخر نه واولد صغير ،
ومعهما من نه نه في الاسلام اذا كان لصغير مع أحدهما ، واستند بهما في
سفر الجهاد وسائر لاسم نه وكذا الاحرار ويختلفون في صور
مها . أن الأب يحجب الأخوة والجدة يشار كهم . واسمى بين اولد ولام
أشدهم . بن الأب وسه . ادانص في جانب لأب الا مذكوره ان لحيد من

(١) في - عن نكاحه

(٢) في هـ . ش . عن

اجرائه محرى لام وطرد لحكم في الاحداد و لاحود و لاحوات
ولو أسلم الكافر قبل الاستيلاء فحرر ولده الأصغر ، واطاهر أنه يحور
أولاد به لأصغر . وسكن اشتراط كون الأوسط مس ، ولو كان حياً التحق
لولد به .

الثاني (٢) - في التواضع

وفيها نباح

(الأول - في الحقوق)

قاعدة

في ارجح الحقوق . وهي وحود ثلاثة
(أحدها) حقوق الله تعالى . فعدة أصلاه عند صبح الوقت على أمانة وعنى
الفصاء وعلى لوائف اذنته مع نباح . وقت وتقدم لوبر ، وسنة فجر على
صلاة الليل عند الصبح . و صوم والمك ابواحسن على بههم .
و لظاهر أنه لأتريب بين الصدقة له حه و لمندوبة
وتقدم ، لعن الواجب على المسحب . وتقديم المبرع بالماء الحب على
الميت و لمحدث ، وقبل المسب أولى . وتقديم الحب على الحائض ، وتقديم
غسل الجبابة على رفع الحدث .
والأقرب تقديم عمل لجمعة على الأعمال المندوبة لو جامع ولم يمسح

(١) في ص : هدمش ، به بحر

(٢) في القسم الثاني من المصنف شئى من المقتضى لأول

الماء المجمع أو وسع الماء ^(١) لجمع يجوز بفصله الدحول ^(٢) إلى المسجد
معتسلاً .

وقد تعارض أمر - مهمان بقية لاعم ، كما أن الصلاة جماعة مستحبة وفي
لمسجد مستحبة . فلو عارض ، فالأقرب ^(٣) أن الحجة أولى وإن كانت في البيت ،
وصلاؤه لمن في المنزل أفضل وإن كان المسجد أفضل من المنزل ، لأنه بعد من
الزباء والأعجاب ودعى إلى الاحتشاح والإحلاص

ولو عارض مسجد لرمل في أو ثل الطواف ولم يمكن إلا بعد من بيت
فالأقرب أن المسجد أفضل لحصول الرمل وإن كان الدبو في حقه أفضل ، وكذا
لو أدى الدبو إلى مر حقه بعرض بصروره ^(٤) أو غيره

وقد تساوى جهوى الله تعالى فحجبه ككلف حشد أعدم بمرجح ، كما
عليه صوم فائت من مضايين . ويحتسب تعدد الذي

أما القدية عن ومهان فالأقرب أن لا يرحح من الرمص .

ومن عنه بدر ن دفعة بعد ما شاء ، ولو بدر شمس لسنس ولم يكن عنه
الأ واحدة حصها بما شاء ، ولو بدر حجت وعمره دفعة وم ما شاء .

وقد حشف في مواضع ، كالصلاة في النوب لحسن وعراً ، وبحصص
الفن بالشر عند عدم ما يصير العورس جميعاً ، وتقدم ليجمع أو تحجره مع
البأس من الماء إلى آخر الوقت أو مع الطمع ، وتقديم العائنة على الحاصرة

(١) في من وسع الماء

(٢) في من لا يسوقه بدل الدحول

(٣) في من لا يرى

(٤) في هدهش ورسي

(٥) في بصروره

وتقدم جميع أصحاب الأعداد في أول الوقت أو تأخيرها .

و لحدائق عدي لا سحاف ولا سحاف و ساجر لاجل جماعته مع سقها
أو تر حبحها . تقدمه في نصف الأول أو سطره فوب كفة ، فهو النصف الأخير
حيث أنه أفضل لفوزر الكفة أو الأول؟ فيه نظر ، وقوى في القصر ، وسعى إلى الأول
لأدراك الركوع وإن يحرم عنه ذلك الركعة من ثوبها ولعل لأقرب السعي
ولا اشكال أن النصف الأخير أولى به سمر السعي فوب الركعة لاجرة
ولا قصر على ذلك لسجود أو لشهد ، لأن ذلك قصبه لجماعة يهدين غير
معلوم خلاف الركعة ، وأروحد تعاري المصطر أو لمحار ثوبى حرير ، وحس
ففي مرجح ثوبها حمل

وله تراجم أدراك عرفة وصلاة العصر في التقديم أوجه :

(الأول) تقدم الصلاة لاجراء بالاضطراري ، فيشكل لو تردد الحال في

الاضطراري وصلاة العشاء على تقرب ، متداوها إلى العشر

(ثاني) تقدم الزفوف ، لأن فوب الحج يسمر مشقة كثره ولا يسدرك
الأي السهولة وقد يتركه حوب ، وسحق هذ في وقوف لمشعر مبيتاً
ذا كان قد فوبه عروب سكرته ولم ين بالاجراء بالاضطراري لمشعر وكان
المعارض له صلاة الصبح .

(ثالث) أن يصلي مشياً إلى هذ وقوى ، لأن فيه جمعاً بين الأمرين .

وقد شرعت لصلاة مع المشي لما هو أسهل من هذ كالحذف وعرد .

(وثبها) جموع تعاد قد تكون مساوية ، كتسوية الحاكم بين الحصوم

و لروح من السهولة في القسم والفقه ، والقرب في بقة امتد وبين في الدرجة
ومحير المرأه في نوكل لاجوب المنسويين في السن . واستواء لشركاء في قسمه
ملاصبر وه ، والمثع والمثري في القص معاً ، والشركاء في شقص مشوع أما

بتدأ على نفول مسوئها مع لكثرة أو سبه كما لوورنو شعباً، وسوية
الغرماء في التركة ومال المفلس مع القصور

وقد راجح بعضه، كقصدته بعتة على بعة الروحجه ثم لروحجه ثم الاقارب،
وتقدم بعتته على لغرماء في ثم الحجر ويؤد القسمة ويسد دي العس بها في
لمفلس مطلقاً وفي امتت مع لزوء، وتقديم المضطر في المخصصة على مالك
لصدام لمسمى عنه، وتقدم الرخص على آة في الصلاة في المكان الصين
وفي الحثاثر والندون في حد، وحد عند الضرورة، وتقديم الاقربا للاقفة في
الجماعة، وتقدم اسبق في احبائه في اعضاض على حتمل، أما تقدم صاحب
العارف المقدم فلا ريب فيه

و لتقدم في تسو في المساحد و حماحد وتقدم انه سيج على المحير
في [حمة ح] ححرس في السبع والسكاح، وبعد في لشع على المشري في
لمعس، وتقدم في لارث راعرب و عود السد بحد مع السس، والتقديم
في المفضلة

ومنه تقدم سر على اعرابي لاس في ولا ربع فمة على لاجس، ولا على
على التفي لان يعق حس، و ذله صدوق لاجس لافصل بان اقص، وكذا
تقديم بقرت على غيره لاجس مع حق ولصه، ومن هو في ضد، على عرد لانه
يدفع عنه مع دل الرق ابداء الجهد بل شر و. لرويه ده ثواب ملظم

ومنه في دفاع عدم عن سس سم بعتو ثم تصع ثم حل اد ام يمكن
اجمع، والدفع عن الانسان على الدفع عن ذوي نحو باب في الاشرفية أو
للاهميه وما لا يحمل احب المفسدين أولى من تحمل لاعظم، أو مفسده
فوات النفس والعصو أعظم مفسده من فوات النصح ومفسده فوات النصح
أعظم مفسده من مفسده فوات المال.

(والتشبه) احتناع حق لله وحق العباد ولا ريب في تقديم لعبادات كدها

عنى راحة البدن بالثوب، ولا تمناع له له محضاً لمصلحة لعمد في الفور ثوب
 لله تعالى ورضو^{١٤}، ودفع لغير^{١٥} في لسع ولا سعط برضى المديعين، ووجوب
 حمد الرب بالأكراه، وإن سقطت المربي بها أو عصابها، وإن كان في ذلك دفع
 لغار عنهم، وتحريم وصية الروحانية تمتحيره وتضعيف العمل عليها من رآ
 والصيام مربيين عند من قول به من لأصحاب، وتقدم حق لعمد في مثل لأعد
 المجورود بقتل مع وجود الماء بحرف - رضى والذى ورادة لمرض،
 وكالأعداد المسحقة سرك لجمعه و جهاد والجماعة، وفي لفظ بكلمة الكفر
 عنه الأكراه، وكقوله قل لفضاض عني نفس سارده، ورحمى سحر من لعصر
 و لقطر - وليس الحرس بحرف والتجلى، ولدى بالاحسان حتى بالحر
 شراً على قول، وجواز التحلل بالعهد والاحصاء

وبغى الشك في مواضع - كاحصاء حتى سراه العلى والدن، ووجدان
 المضطر منه، وطعم العير

والمحرم إذ كان مسوداً، صيد فهل يرسله لحق الله به بى أو بعه لحق
 الأدمي أو يرسله وبضمن الأدمي .

ولو صيدها صيدا وصفق وده محرم منه قبل بدحول مثل هذا في ملكه،
 لما كان فهراً عني الصحيح، فحينئذ هل يرسله وبضمن بها نفسها^{١٦} بعداً لحق
 الله تعالى، وبقفه وبضمن لها نصف لحره إن تلف عدها، أو يكون محرراً^{١٧}
 وأومات وعليه دين وركاة أو خمس أوهما مع الدين، فالأقرب التوزيع.
 وعمل بعض لأصحاب بتقديم الركاة، لقول لسي^{١٨} ص « وهدى لله أحق أن

(١) في هامش نص -

٢. في ك نصها

انقصى وتقدم الدين لأن حق العباد مهي على التصديق وحق الله تعالى على
المسامحة .

ومشكل هذا الركاة حق للعبد وهي مشتملة على الخمس ، وكذلك الخمس
هذا اذا كانت الركاة مرسله في المال ، بأن تكون وفرة في المصايب حتى تنف
وصارت في دمه أو كانت ركاة الفطرة أو كان الخمس من المكاسب ان قلنا بثبوته
في لدمه ، أما لو كان متعلق الزكاة والخمس باقاً^(١) فالأقرب تقديمها على الدين
نسباً نفعها^(٢) على تعلق الدين .

مسألة :

لو رفع يدي عن الدين أو لأقرب نحر العبد من يحكم والود ، سواء كان
حق لله تعالى أو حق عبده ، لمعوم الآية . هذا اذا كان عندهم يستوفى ، ولو كان
الحق عندهم مهجور - ككسح الام في المحوس او بظاهره - لم يرد قطماً .

قاعدة

وتقدم نفسم الحقوق ، ويريد صاحب الميراد بحق الله تعالى اما وأمره الدالة
على طاعته أو نفس طاعته ، سواء على له لولا الأمر لما صدق على طاعته بها
حق لله تعالى ، أو سواء على له الأمر لما تعلق بها لكونها في نفسه ، حق الله
تعالى وعنده في حديث نصحيح عن رسول الله « ص » وعن أهل بيته
صلوات الله عليهم . حتى لله على العباد من بعده ولا شر كونه في حيث^(٣) .

(١) في هامش ج . ث .

(٢) في ج . ث .

(٣) الحاصل ٣٤٦/٢

ويتفرع على اعتبار أن الأمر هو حق الله تعالى : أن حقوق الله : الأمر
بأدائها لهم مشتملة على حق لله تعالى لأجل الأمر لو رد بهم مئة أو أمانة
أو حداً أو قصداً أو دينه و غير ذلك . وعلى هذا يوجد حق الله بدون حق لعبد
كما في الأمر بالصلوة . ولا يوجد حق لعبد بدون حق لله تعالى و لا يصطفيه
أن كل ما يلعن الله فهو حرام وعمله فلا . كتحريم الرب : العزير فإنه لو
تراضى ، بدعى ذلك لم يحرر من تحريمه لعن حق لله في ذلك . لأن الله
يعني ما حرّمه صوره من عباد عباده وحفظه من هضمه ، فلا تعصم
أصابعه بالعمود منه . يحسن منحه بـ "أ" في محسنه كبرى ، ومن ثم
مع لعنه من "أ" في قوله ولا عار . صر في ذلك ، ذلك حرمة الإسرفه
و لعنه صر "أ" في قوله ولا عار . صر في ذلك ، ذلك حرمة الإسرفه
صواباً لله ، ولا عار من الله

قائمة

لواجمع مصطرا، ثم غدا لي (أقرب) من هناك، ففصل عن أحدهما
 قدم واحداً البقية (أقرب) من حيث البقية لكن قدم الأقرب والأقرب، فابعدوا الأقرب
 البقية، ولو كان لكل غير واحد في البقية في الأقرب فقدم (أقرب) البقية
 البقية، فإن ساءر أحسن يقدم الأقرب

ولا يرضى إلا به غيره . ولما كان عبد الله طعمه أحد المضطربين
للعاس يوم . ولم يعمه سحره . حتى كان منهما نصف يوم في صاعرة العسمة ، لعموم
قوله تعالى : « الله ما بعدل » . ولما وقع بينهما حياة كل منهما .

(١) المصنفه بر لاء ٻي قسمه

7. Interpretation of the results

وعل العسة في موضعها على لرؤوس أو على سدجلة الجوع ؟ احمال
وبرح لثني نية أدخل في اعدن ، اد يحب عسة مع القدره شبعهما مع
اختلاف قدر أكلهما فليكن كذلك مع العجز

فعلی هذا لو كان عدد رعب ولبه وكدن وثنت نصف شبع أحدهما وثنته
نصف شبع الآخر وزعه عليهما اثلاثاً وعلى لرؤوس نصفين ، ولو كان نصفه بشبع
أحدهما ونصفه نصف شبع الآخر قسم نصفاً ثلاثاً و اصابط القسمة على الشبع
ونعمي به سد الجوع الذي لا يصبر عليه لا التملی

وبه على ديت قسمه بعام للمارس نصف ابراجل باعسر حاجته وحاجه
فرسه .

(ث ي - في الحر و برحر والحمل والذل)

وبحر الحر والارحر من يكمل لمصحه و لدرأ عن مفسده ، وموضوع
لحر أعم دليل بلفة بعمد و أساسي و امحطی ، بخلاف الرحر ديه لعماد
فهي أقسام :

(الأول) حر العاده والعمل حدي كالحر بحدی اسه و لاصط .
(لثني) حره بالماء ، كاهنه في الصم و لدرأ في الحح امدد
والصحيح على ابوط وشبهه ، كالمعبر من عرفت قبل نعوب ، وكالثاني
والدراهم في الركا

(الثالث) حره بتداف عليه الامر ، كهدي البمع والصوم عنه ن حعا
بهدي حراً ، كما يده ح من كلام الشح في المبطوط حيث أمقط الدم عن
المحرم من عر مكة مع بعد عودد لها ، وككدره الصيد ان لها بالترتيب ،
وكقصه الصوم عن لوبي ديه حار لصوم بمولى عليه مع أن الصوم قد بحر
بالماء كاهنه في الشحين والمسمر مرعه الى رمضان .

(رابع) ما يحير بين بحر شمال و بحر ، كالكفارة لمحيرة في الاحرام
ويحتمل في شهر رمضان

(الخامس) ما يجمع فيه بين ليل وليلتين ، كمن صام وعينه شهرين متتابعين
فانه يصوم بولي شهر أو يتصدق عن شهر - وكذا الحامل والمرضع ورجو لعطاش
إذا برأ فانهم يقضون ويقدون

(ثمة) قد يكون الصلوة عن المس حراماً بديلاً لما فاته من الصلاة ، لمفسده
في الصوم ، والحق فيهما أنهما ليسا من فعل بحر ، لان العمل يقع للميت لا
لحوي ، ولهذا لا يسمى قضاء صلوة و صيام في الحياة من المكلف جبراً .
وأما الحر نسماً

أخبره - ما يكون رحرراً للماعل عن العود ولغيره عن العمل ، كالحدود
و التعريفات و مقاصد الرقيات ، ويجب على المكلف اصلاح المستحق في
القصاص والدية وحل القذف وتعديده

أما حقوق الله تعالى فلاولي سعة فيها سره ، و لونه ، قوله صلى الله عليه
وآله وسام - من أنى شيئاً من هذه الفاذورات فليسترها بستر الله - الحديث .
والسارق يجب عليه اصال ليل لا الاقر ، و سرقة .

وثانيهما - ما يكون رحرراً عن الاضرار على الفسخ ، كمن لم يرد المحارب
في حال الكفر والعداء و اجتمع عن ركاه ، و قيل الممسح عن اذنة شعائر
لاسلام الظاهرة كالادس و ررره سي : لانه صلوات الله عليهم اجمعين

ومنه بحر يدفع و لم يتطوع ابي حرم بحر . وصوب البشر وتأديب لصي
و لمجرون وان لم يأثم ، وحسن الممتنع عن الحق .
ومنه بحر المطفة ثلاثاً والملاعه رحرراً عن ركاب منه

فائدة :

عده لرواحر

(منها) ما يجب على معاصي منه. كالكفارات بوجبة في النهار والليل
والعمل العمد والخطأ من معاصيها حره. إذا لا ثم فيه

(ومنها) ما يجب على غيره. ما على الحاكم كحد الزنا والسرفه والمحرمة
والشرب والتعزير بحق الله تعالى أو الحد اللادمي ولتعزير له إذا ظلمهم من
الحاكم

(ومنها) ما سيجر مستحبه بين منه وركه كاعتصافه ، وفولهم وحب عليه
لاعتصافه أو لحد أو لتعزير محار عن وجوب فانه ديث عليه أو عن وجوب
تسكبه من إقامة ذلك عليه لا أنه يجب عليه فعله بنفسه

تنبيه

قد يكون شيء حائراً راحراً ، كما يدل في سقوط السهو فانه مع جبره
لنقص نضاله يرحر لشیطان عن الوصية ، يقول النبي صلى الله عليه وآله
وسلم : كانت السجدة تان ترعياً للشيطان .

وكذا كفاره الظهور والصوم والافسد وقتل عمد ، أما كفارة بخطأ فانه حر
محصن .

قاعدة

لا يجوز السوء على فعل العسر في عمد لا في بعض الموضع لقابله

(١) الكافي ٣/ ٣٥٤

لنساءه. كالاستئانة في التفوات و لرمي و لدبح. الأثر يقول هذه عبادات مستتفة
 نعم سى الدتب على ما سعى لمبوب من الطريق ، ولكن لسعي ليس عبادة
 معصودة بما هو وسيله معصوده^(١) وفي لافده ان حوراء للامام الثاني اساء على
 قراءة لأول . وبختمه في لحظه والادان و لاوامة

وما العبود فلاناء فيها، فموجب الدتب قل الفبول فليس لمشتري القبول
 محصورة الوارث، ولكن الحارلم ورت أشه ساء الوارث على حيار الميت لانه
 حليفته .

قاعدة

الاصل عدم تحمل الانسان عن غيره ما لم يادن له فيه الا في موضع .
 (لأول) تحمل لولي عن امت قضاء لصلاة و لعصم و لاعكاف
 (ثاني) تحمل الامام امراده عن (تأمرم) وعند بعض العامة ادراكه راكمأ
 وتحمله سجود السهو عن المأمومين في وجه .

(ثالث) تحمل المأمر لاصلاح د ب ليس ، ولذا يقصر فيه من الركاة
 (الرابع) لتحمل في ركاة تنظره عن لروحه ووحب النفقة و لملوك ساءأ
 على ملاقة الوحوب لهؤلاء ،ولا و لتحمل عنهم بعدء

ويبعد في العبد و لمرتب و لروحه المعصرة، لانهم لو تجردوا عن الصق
 لما وحب عليهم شيء فكيف يتحمل ما لم يحب ويمكن في التحمل مطلقاً .
 لان لمحابب به الصق والاصل عده لتقديره فاد قلنا التحمل فهو كالصم

(١) في ك وهامش من لى المصو

الساقل^(١) لا يطالب به المرحوم عنه نجات ، وتفرع على ذلك صور ،
 الأولى - لو عُسر الروح والروحة مومنة^(٢) وسيد لامة لمروحة مومنة ،
 فعلى التحمل تحب على الروحة ولسيد .
 الثانية - لو أخرج الذي وجب لأجله عن نفسه .
 الثالثة - في الكافر إذا حال مسلمين .
 الرابعة - إذا أسر انقلب بعد لالهلال وقبل لأحرار
 الخامسة - إذا أسلمت دونه وأهل لالهلال فعلى اسحمله يؤمر بالأحرار عنه .
 السادسة - يحمل المكره روحه والأحسية على القول به على الأصح في
 الصوم المسعين^(٣) كفره وفيه الوحة السالف ، والأصح لقطع لعدم لتحملها
 وكذا في إكراهها على الوصية في الأحرار ، لأنه مما يتحمل ما يمكن فيه
 الوحوب على المسحمله عنه . وهو غير ممكن هنا ، وطلاق التحمل على هذا
 مجاز على أن الأقرب في جميع هذه لموضع عدم حصة الحمل .

فائدة :

للبدل والمبدل أحوال أربعة

أحدها . تعين البدل^(٤) للأسداء ، وهو الأكثر كالظهار والمثني وشرابية وحصل
 الكفارة .

وثانيه . يعين البدل ، كالجمعة إن جعلها بدلا من الطهر ، وإن قرب فريضة

مسفل ولا

(١) في - و التوقيع كالتصام والتقل .

(٢) في - مبدل

وثالثها تعيين الجمع سهماً ، كما عند اشتداد المطر بالمصروف ثم يهرق
أحدهما فإنه يطهر بالباقي .

ورابعها - التحجير بينهما ، كحصول تكافؤ الحجرة أو حوضاً أحدها بدلاً
من الآخر ، و الماء والاحجار في الاستسقاء أو قنات المدينة ، وإن جعلنا كلا منهما
أصلاً مستقلاً فلا يوجب تكون منه التحجير بين الصلاة عازياً وفي الثوب المتنجس .

قاعده

إذا اجمع أمر بخدمه أحصى والآخر نعم قدم الأحصى ، كما لو صطر
لمحرم إلى صمد ومعه أكل أحصى لأن محرمه خاص وحريم أميته عام .
ولو صطر إلى ليس حرراً ونحوه حرراً ، لأن محرمه خاص والحرر
و نحوه عام .

ومهم من قد لا يحصى ، أي بالأحساب ، فحجب الصيد وبأكل الحبوب .
وهما قولان للأصحاب

وقصص بعضهم بأنفسه على نفسه ، وبأكل الصيد ولا يأكل الحبوب ، ولا يحصى
يحبس لأن تحريم الحرير يشمل لمعصية وغيره بخلاف لمعصية فإنه خاص
بالمعصية

ومن هذا يثبت أنه لا يحصى في حرير أو زكاة السعيه كالأولى من
صاحبها ، لأن حريره أحصى ، و حريره لمعصية يشمل هذا وغيره وحرير لمعصية
يحبس به .

(ثلث - في الدرر واليمين وما يتعلق بهما)

قاعدة

صابط الدرر يكون صاعقة لله تعالى مقدوراً للرد ، وعلى هذا لا ينفذ الدرر

المباح لتجرده عن الطاعة . وقيل ينحصر في احكام اولونه .

على عدم الاعتقاد بشكل معين لصدقة مال مخصوص ، لان المسحوب هو الصدقة المطلقة وحصرية المال مباحة ، فكما لا يعود له خلص لا مباحة وكذا اذا تضمنها الدر .

ويحق لأشكال محوور بعض الأصحاب فعل الصلاة المستورد في مسجده فيها هو رتبة مربية منه كالحرمان والأقصى مع أن الصلاة في المسجد منه وصحة ودر حارب مخالفة ، بسبب لأفضل بعض الصدقة بالمال المعين وعدم حرمان لأفضل منه بشكل

ولعل الأقرب عدم حوار المخالفة في لمد صحت عموم وجوب لوفه بالدر : أما على قول باعتبار عدم مباحات بصدقة ، وأما على الآخر فلا ان صدقة و صلاة لما كانت طاعة لله ولا شخصها ، اذ لا يرد مال معين ومكان معين بصدقة بذلك المال والمكان ، فيكون مخصص للمكان والمكان مستعار من مخصص الطاعة المذكورة

والاصل فيه . أن صدقات وان كانت طاعة فهي من حيث هي لا يتصور فيها الوجود فصلا عن الطاعة ، بل انما يصير موحده مخصصاتها من زمان ومكان ومحل ووعن ، وهذا على قدر بهد لمخصص مخصص الطاعة فيه كما ينحصر عند فعلها في متعلقاتها فلا يجزي غيرها

ولانه لو فتح هذا باب لم يكن له وسعه في انعكاس حتى في الصوم والحج ، لانه يقال الصوم في نفسه طاعة وكذا الحج وأما تخصيصه بيوم مخصوص ونسبه مخصوصه فهو من قبل المباح ، ولما كان ذلك باطلا فكذلك يطل العدول عن محل المدور والمكان المدور كما يعين الزمان كذلك^(١)

(١) في - والقول - ذلك .

سؤال. المعلوم أن لئدب لا يساوي لواءب في المصلحة التي وحب لائلها
واد كان أصل المدور اللدب فكيف يساوي لواءب في المصلحة حتى يحب
مع أنه فعل خاص قبل النذر وبعبده؟

وبعباره أخرى . الأعدل لهم . وجوه واعتبارات تقع عندها لائلها تكون
موصوفة بالأحكام الحممة ، فكيف جار انقلاب أحدها إلى الآخر . و لئدر قلب
لانه يجعل المكروه حراماً و سلب واحياً ، وعلى لقول سدر المدح بعبده واجباً
أو حراماً بحسب تعلق النذر بفعله أو تركه .

وبعباره أخرى الأوقات والأحوال متساوية في قبول العادة لا خصوصية
فيها لا في الأوقات و لأحوال التي جعلها الله تعالى سبباً لأفشاء المصلحة ذلك
كأوقات الخمس و ككسوف الشمس والربلة وكالموت فيما يترتب عليه ، واد
تعلق النذر بوقت خاص [و حال خاص] كيوم لجمعه أو هبوب الريح أو قدوم
ريد صار ذلك سبباً ولم يكن قبل ذلك سبباً وقد علم أن ليس به أيضاً ناعمة للمصلحة
فمن يشأت هذه المصالح بسبب سدر ، وكذا يقول في العهد واليمين وسببة
لأحوال في عبادة العمد عن لقواعد الشرعية ، لأنها قد لا يتصور كونه عادة [كطيران
عرب بخلاف فعل لمدور إلى لو حب فانه عبي كل حال عادة] " عرب
فيه . لمصلحة بلريده أما هذا فانه يشب فيه المصلحة بشأ .

والجواب عن الجميع واحد ، وهو . أنه ليس من لمتنع أن يشأ في
اللذب سبب اللذر لمصلحة يساوي بها الوجوب ويشأ في تلك الأمور سببية باللذر
تلتحق بالاسباب لسأصه بسبب لئدر ، ولا يحب عبي بيان تلك المصلحة على

(١) ليس في ص

(٢) ما بين القوسين ليس في ص

التفصيل ، لا بد له علم أن الدر موجب وعمما أن لا يحب إشباع خصوصيات المصلحة علمه ، تحقق خصوصية مصلحة الواجب مع جوار كون لمصلحة المحصلة للوجوب هي الخلق الكريم الذي هو الوفاء ، الوعد والأدب مع الرب سبحانه وتعالى حيث قرن باسمه الشريف ^١ ، ولابد هو المقصود بالكلية عدلا كما أن الثواب هو المقصود آجلا ويحور بضاً أن يصير لدر عدلا للفعل لمدور في الوقت المحصوص لطفاً في بعض الواجبات لعقبة أو السمعة فيحب كما وجبت السمعيات لكونها الصدق

وبسبب عبه أن الشيء إذا صارو حياً راداهتمام المكلف بعبه والمحرص على تحصيله ، وذلك ممر ^٢ على الاهتمام بوجوب آخر ومحرص سبه ، قال الله تعالى «فأما من أعطى واتقى * وصديقاً للحسنى * فسره لغيره» ^٣ وكذا الكلام في الانقلاب إلى الحرام فيه ما ذكر من الوجوه .

ومن هنا يظهر جور بدر فعل الواجب وترك الحرام ، لأن الاهتمام حينئذ يكون أتم ، وعقد الهمة بهما فعلاً وبركاً أقوى ، فيدحلال في حيز نظام جديد بالنسبة إلى ما كان لطفاً فيه .

فان قلت : لا يحب في اللطف الباري إلى أقصى عبته ، وقد كان لطف حاصل من فعل لدر ، فلم يصادف الدر ما يحتاج إليه من اللطف ، فكيف يحب المندوبات ^٤ أو تعتقد بندر الواجبات ^٥ .

(١) في ص : الشرف .

(٢) في ص : وذلك تمرين .

(٣) سورة الليل : ٧ .

(٤) في هامش ص : المندوبات

(٥) في ص : نفو عبه . و سجد بدر الواجبات

فإن ذلك في المكلف الأصلي ، أما ما يقع لاحتياط المكلف لأن يصير
 لطفاً فلا مانع منه ، لأن زيادته لتقريب حاصلة به ، ضرورة ، فمسمى لطف محقق
 فيه وكان المانع من أوجوب التحصن عن المكلف [فاد اجاز المكلف]^١
 لأن لعمري فلا مانع حينئذ من وصفه بنوحوب ولأنه لا مانع في الحكمة أن
 يقول: نسي صلى الله عليه وآله وسلم للمكلف إذا احترت الفعل للملابي فسدحه
 الله لطفاً لك في الواجب ، وهو المطلوب .

فائدة

قد يباح للمسلم أن يولد لم يسح ، كالأحرام من الميقات والصوم لو اوجب
 مفراً

قاعدة :

ضابط متعلق اليمين كونه مقدوراً للحالف وطاعة الله تعالى ومباح يساوي
 طرفاه أو رجح طرف الالتزام .

واليمين على فعل المعصية باطل ، وكذا فعل المكروه وترك المسحوت وترك
 الواجب ، وكذا ترك ما ح فعله أرجح أو بالعكس

ويبعد على فعل الواجب وبرك الحرم ، وفروض الكفارات أولى بالاعتقاد

قاعدة

اليمين لغة تطلق على ثلاثة معان : المحاربه ، والقوه والقدرة ، ومنه قوله تعالى

(١) ما بين يميني ليس بي يمين

« و السعوط مطووت بمسبحة »^١ و لحلف المطلق، وقوله تعالى « فراع عبيهم صرياً باليمين »^٢ يحتتمل الالوجه الاللاثة .

والأ عرفاً فيها معين أشهرهما الحلف بالله تعالى وبأسمائه لتحقق ما يمكن منه المبالغة أو لأثناء ما توجهت الدالوى به أو أثنائه

و بما يخصص بالله شرعاً لأن لحلف بمضى عظم المقسم به و لعظمة المظنة لله سبحانه . ولعله صلى الله عيب وآله وسلم من كان حالها فليحلف بالله أو ليقر

ومن من كره الحلف بغير الله تعالى و حرم بالأصنام وشبهه . معه « ص » .
لا تحلفوا بأيمانكم ولا بالطواغيت

المعنى لثاني تعيق بالحرء على الشرط على وجه لبعث على الشرط أو لمنع منه أو ليرسه على مطلقاً وهو المسموع في لطلاق واعتاق عبد العمة . وهو محرد اصطلاح . دهم نفس عن عمل اللعبة مثله قاله بعضهم ، حلال المعنى المشهور فانه يشتمل على المعنى لثلاثة اللعوبة : الحلف قطاهر ، وأ نقوة ولان فيه نقوية لكلام و بشفه ، وأما لخالجه فلاهم كانوا ذا محالفوا أجد بعضهم بأيدي بعض . واستمر ذلك في أيمان البيعة^٣

فائدة

اليمين أقسام :

الاول معقدة . وهي لحلف على المستقل فعلاً أو تركاً مع القصد اله .

(١) سورة الزمر ٦٧

(٢) سورة الصافات ٩٢

(٣) في هامش - بيه

الثاني لأعة . وهي لحيف لامع الفصد على ماضي و آت .

ثالث . بين العموس . وهي لحيف على الماضي أو الحال مع تعدد الكذب . وسبب عمومها لأنها تعكس الحائف في الأثم وفي الدر . وفي رواية هي من الكائنات . وفي حري : بين العموس تدع الدر بواقع^١ . ولا كفارة فيها لقوله تعالى « ما عفدتكم الأيمان »^٢ وانفقد لاستحور الامع امكان الحل ولا حل في الماضي . ولعدم ذكر الكفارة في الحديث

الرابع : ما عدا ذلك . كالحيف مع الصدق على الماضي أو الحال

قاعدة

أما محور الحيف بالله تعالى أو أسمائه الخاصة به . فالأول مثل « الوحب وجوده » و « لأول لدي ليس منه شيء » و « ذاق الجنة » و « يرى السمعة » . و الثاني مثل قول « والله » وهو اسم للذات المقدسة لحريين المعوت عنه ، وقبل هو اسم للذات مع حملة الصفات الالهية ، و « قلنا الله » ومعناه بذات الموصوفة بالصفات الخاصة وهي صفات الكمال وعبود الحلال . وهذا المفهوم هو الذي بعد ويوجد وشره عن الشريك و لظنر المنل والصد و لند .

وأما سائر الاسماء فان آحادها لا يدل لا على آحاد المعاني من علم وقدره أو فعل مسبب الي ذات ، مثل قول « الرحمن » فيه اسم للذات مع اعتبار

(١) الكافي ٢/٢٨٥ ، الفقيه - روضة المتقين - ٣٦/٨ ، ٢٥٩/٩ .

(٢) راجع وسائل شعبة ١٤٤/١٦ وقيل بين العموس هي بين الكاذبة على الماضي والحال . وقيل في « روضة المتقين » ٤٣/٨ والسبع لأرض بعد بحالي من السب . أي يصير سباً لهلاك أصحابها حتى لا يبقى جد فيها أو لجلاتهم عنها .

(٣) سورة المائدة ٨٩

الرحمة وكذا «الرحيم» و«يعيم» و«لخالق» اسم للذات مع اعصار وصف
وحدوي خارجي .

و«قدوس» اسم للذات مع وصف منفي . أعني لتفديس الذي هو لتطهير
عن النقائص .

و«لبي» اسم للذات مع نسبة وصفه . أعني القدوس . وهو نسبة بين لوجود
والارمنة . وهو مستمر لوجود في الارمنة و«لندي» هو المستمر مع جميع
الارمنة ، فالباقي أهم منه .

و«الاربي» هو الذي قارن وجوده جميع الارمنة الماضية المتحققة و لمقدره
فهذه الاعتبارات تكاد تدل على الاسماء الحسنى بحسب القسط ، ولشر ايها
اشارة خفيفة^(١) : و«الله» قد سبق .

و«لرحمن لرحيم» سماه للمدله من رحم . كقصص من عصب وعليم
من علم ، والرحمة لغة رقة لغت و بطف بفتحي التفصيل و لاجساد ، ومنه
لرحم^(٢) لا يعطافها عني ما فيها . و«سماه الله اسما بوحده» باعصار لعبات التي
هي أفعال دون السادي التي هي الفعل

و«لملك» المتصرف بالامر و لهي في الأمورين ، أو ندي يستعني في
ذاته وصفته من كن موجود ويحتاج اليه كل موجود في ذاته وصفته .

و«القدوس» ذكر .

و«السلام» دو السلامة في ذاته عن العيب وفي صفاته عن كل نقص وآفة ، و«

(١) في ز اشارة حمه

(٢) في ص منه الرحمة

(٣) في ص ما تؤحد

مصادر وصف به للمبالغة

و«المومن» الذي من «وسوء» عدده، أو المصدق عدده مؤمن وم القيمة
أو الذي لا يحاد طمعه ، والذي لا تصور من ولا من الا من جهة .
و«المهين» القائم على حقه بأعمالهم و زرعهم و آجالهم .
و«عزرة» العالء الفاهر أو ما يوسع الوصول اليه
و«لحار» الفهار أو لمتسلط أو لمعي من الفهر من حره ، أي «صلح كسره
أو لدي تفه مشه [على سبل لا حار]» أي كن أحد [ولا سقد به مشية أحد] .
و«متكرر» ذو تكرار ، وهي السك أو ما يرى لعلث حقراً بالسنة في
عظمته .

و«لاري» هو ندي حلق لحنو نرت من لاضطراب

و«لحلق» هو المقدر

و«المصور» أي من قدر صور المحترعات وتحقيق هذه الثلاثة^١ ان كل
ما يروح من لعدم الى الوجود يعبر الى حراع أولاً ثم الى الأيجاد على وفق
التقدير تأساً ثم في لتصوير بعد الأيجاد ذلك .

و«لعدر» هو الذي أظهر الحميل وستر الفصح

و«أوهاب» لمعطي كن ما يحتاج اليه لكل من يحتاج اليه

و«الراقي» حالي أرقى المرتبة وموصفها بهم .

و«الحافض» و«الرفع» هو الذي يحفظ لكفار بالأشياء ويرفع المؤمنين

(١) في ص : اذا صلح .

(٢) ما بين القوسين ليس في ص .

(٣) في ص : هذه المسألة

بالاسعاد .

و«السميع» الذي لا يعرب عن ذراكه مجموع حقي أو ظهور .

و«العسير» يدي لا يعرب عنه مدح شري ، ومرجعها إلى تعلم لتعلمه سبحانه عن الخاصة والمعاني لفدحة .

و«الحكيم» الذي يشهد معصية العباد ويرى مخالفة الأمر ثم لا يسارع إلى الانتقام مع عاية قدرته .

و«العظيم» الذي لا يحيط بكنهه وعهول .

و«العلي» يدي لا رتبة فوق رتبته

و«الكريم» ذو الكرم ، في كمال اللذات والصفات .

و«الحفيظ» يحافظ بدو الموحودات والمراد بالصد العصريين يحفظها عن الفساد .

و«الحبيل» الموصوف بصفات الخلال من المي و تلك والقدرة والعم والقديس من النقائص .

و«الربيب» هو لعيم الحفيظ

و«المحيب» هو يدي تمثل مسألة السائل بصفاته والداعي بحاسه والمصطر بكفيله .

و«الحكيم» العالم بأفضل الأشياء بأفضل علوم .

و«المحمد» الشريف ذو الحسن أفعده

و«المعش» محبب لحق في المشاء الأخرى .

و«الحمد» هو المحمود المشي عليه بأوصاف الكمال، أو المشي عليه على عباده بطاعتهم .

و«المسدي» و«المعبد» الموجد بلاسبق مادة ولأمده ، و لمعيد لما في من

مخلوقاته بالحشر في يوم القيامة .

و«المحيي» المميت» الحائلي بموت و احياء

و«المحيي» المدرك الفعال .

و «القيوم» المائم بداته و به قيام كل موجود في ايحاده و بديره و حفظه .

و«الماجد» ماله في المجيد .

و «التوسل» ميسر شمس لربة لعاده و قلها منهم مرة بعد أخرى .

و«المستقم» لقاصم ظهور انصاة و بشدد العصب للتعفة

و«العفو» الذي بمحو السات و ببحور عن انصافي .

و«الرف» ذو الرقة ، وهي شدة لرحمة

و«الوالي» الذي در أمور بحس ووليها ملأ ، ولايها ، أو لملأ الاشياء

لمستولي عليها ، والعي في دانه وسماته . و«المعني» جميع خلقه .

و«المتاح» الحاكم أو الذي يعاينه بفتح كل معني .

و«القاصر لاسط» هو الذي يوسع لزور على عباد و بغيره بحسب الحكمة

و بحسب اعران بين هدى لاسم و بطايرهما كالحفص والرافع و المعروف والمدل

و انصار والدفع ، فانه اناء عن العدره و ذل عني الحكمة ، ولاولى بمن وقع

بحسب الادب بين يدي لله تعالى أن لا يورد كل سم عن مقدسه ، لما فيه عن

الاعراب عن وجه الحكمة .

و«الحكم» الحاكم بسمعه الناس عن الظلم .

و«العدل» ذو العدل ، وهو مصدر أقيم مقام الاسم .

و«الطيف» لعالم بعوامض الاشياء ثم يوصلها لى لمستصلح بالرفق دون

العبء ، أو الرعب ، الذي يوصل اليهم ما يستفعون به في الدارين ويهبط اليهم
أسباب مصالحتهم من حيث لا يحتسبون .

و« الحبير » لديم بكنه الشيء المطبوع على حقيقته .

و« العقور » و« الشكور » مسند للساعة . أي بكثر معرفته وبشكره بستر
الطاعة .

و« المقيت » لمقدر أو حالو الموت وموصفه لي بدين

و« لحسب » لمحاسب أو الكافي ، فعل بمعنى مفعول ، كألیم بمعنى مؤلم
من قولهم « أحسني » أي أعطني ما أحتاج .

و« الوسع » العسي الذي وسع عدد عباده ووسع رزقه جميع خلقه ، وقبل
هو المحيط بعلم كل شيء .

و« الودود » المحب لعباده ، ويجوز أن يكون بمعنى مفعول ، أي تودده
عروب أوليائه بما سبق اليهم من المعارف وأظهر لهم من اللطاف .

و« الشهيد » الذي لا يغيب عنه شيء .

و« الحق » لمنحقق بوجوده أو الموحد لمشيء على ما تنص به الحكمة .

و« لوكل » هو لكافي أو لموكل اليه جميع الامور ، وفيه الكفيل بأوراق

لعدد

و« لقوي » لذي لا يستولي عليه الضعف والمحر في حال من الاحوال .

و« لمتين » هو الشديد لقوة الذي لا يعمر به وهن ولا يسه لهوب

و« بولي » القائم بمصر عباره للمؤمنين ، أو المتولي للامر القائم به .

(١) في ص أو اكافي .

و« المحصى » الذي أحصى كل شيء بعينه ولا يعرف عنه مثقال ذرة ولا
مصر.

و« الواحد » أي ليس من لحدده ، أو الذي لا يعرف عنه شيء ، أو الذي
لا يحول بينه وبين مراده حائل من الوجود

و« الواحد الأحد » يدلان على معنى الوجدانية وعدم التجزي ، وقيل الفرق
بينهما أن الواحد هو المنفرد بالذات لا يشابهه آخر ، لا أحد المنفرد بصفته
الذاتية بحيث لا يشاركه فيها أحد

و« صمد » السيد الفائق في السؤدد الذي تصمد إليه الحوائج ، أي تصمد
إليه الناس في حوائجهم .

و« القادر » الموجد للشيء اختياراً ، و« الحفتر » أبلغ لاقتصائه الإطلاق
ولا يوصف بالقدر المطلقة غير الله تعالى

و« المقدم » و« المؤخر » المنزل للأشياء في مراحله ومرتبتها في التكوين
و« الصور » و« لارمه » لا يمكنه على ما وصفه الحكيم

و« الأول » و« الآخر » لا شيء قبله ولا معه ولا بعده .

و« الطاهر » أي بآياته الباهرة لدالة على ربوبيته ووحدانيته ، أو العالي
العالم ، من الصبور بمعنى العلو والعلوية ، ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم :
أنت نظاهر فليس فوقك شيء

و« الباطن » الذي لا يسولي عليه توهم الكعبة ، أو المحتجب عن أبصارنا ،
ويكون معنى الظاهر المتجلي لبصائرنا ، وقبل هو العالم بما ظهر من الأمور

(١) أن لا يعيب عنه شيء .

والمطالع على ما يلي من العيوب ونسعي أن نقرن من هذين لاسم أنصاً .
 و « لير » هو يعطوف على العناد الذي عم نرد جميع حلقه ببر المحسن .
 مصدق لثوب والنسيء سيعفو عن عقاب ويقبول الحوبة .
 و « دو لحلال » لا كرمه أي يعظمه في العناء المطلق و نقصان . نعم .
 و « المقسط » العادل الذي لا يجور .
 و « الجامع » الذي يجمع الخلائق لكرم انعامه ، أو لجامع للمساكين
 والمؤذنين المصداق ، أو جامع لأوصاف حمد والثناء .
 و « لم يبع » أي لم يبع أو يده وبخوصهم ويصرفهم من ماله ، أو يبيع من
 يستحق البيع لتحكمه في ماله و شدة من البيع ، أي الحرمان ، لأن ماله
 سمحه حكمه وعنده حوز ورحمة ، أو لذي يمتنع أسباب الهلاك والنقصان فيما
 يحق في الآداب والآداب من الأسباب المتعددة بحفظ
 و « المصدر السبع » أي حديق ما يشر ويبيع .
 و « الدور » لمور محبوبة بالحدود و كواكب و شمس و القمر و سائر
 النور ، أو ثور الوجود بالملائكة و لآسماء ، أو دار الخلائق بفسره .
 و « ليدع » هو الذي ظهر الخلاق مستعداً لا عني مثال سبق
 و « الوارث » هو الباقي بعد فناء الخلق ويرجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك
 و « ليرشد » لذي أرشد خلقه إلى مصالحهم ، أو ذو ليرشد وهو لحكمه
 لاستقامته بتدبيره ، أو لذي تنسق بتدبيراته إلى عبادها
 و « الصور » لذي لا يعاين بغيره يعصده لاستعداداته عن مصرع ، أو لا

(١) أي تم على مثل سبق

يخاف القوت .

« له دي » تعاده لى معرفته عبر وسطه « بواسطة م حقه من لادلة
عنى معرفه . أو هدى كل مخلوق الى ماله له منه في معاشه ومعاده .
« الداي » هو الموحود بو حب وجوده لذته « رلا وأبدا
« الناصر » هو الذي لا تحميه امجده عنى المصارعة الى الفعل من رانه
ورد في الكتاب العزيز في الأسماء الحسنى « الرب » وهو في الأصل بمعنى
الربية ، وهو يطلع لشيء الى كماله شأناً وشأناً . ثم وضع « للمبالغة كالتقويم
والعدل . ومن هو رب من ربه ربه فهو رب ، ثم سمي به المالك لانه يحفظ
ما بيده ويريه . ولا يظن على غير الله سبحانه لا مصداقاً كقولنا « رب الصيغة »
ومنه قوله تعالى « ارجع الى ربك »^١ .

« لمولى » وهو الناصر والاولى بمخلوقاته والمتولي لامورهم .

« النصير » مبالغة في الناصر

« محيط » أي شامل علمه .

« لعاطر » أي المسدع . من العطر وهو لشيء تأبه شق العدم باخراجه منه .

« العلام » مبالغة في العلم .

« لكافي » أي يكفي عباده جميع مهامهم^٢ ويدفع عنهم مؤذياتهم

« ذو لصول » أي الفصل بترك تعاقب المسحوق عاجلاً و آجلاً لغير الكافر .

« ذو المعارح » ذو الدرجات التي هي مصاعد لكم الطيب والعمس

(سورة يوسف . ٥٠ .

(٢) في من مهامهم

لصالح ، أو التي تترقى فيها المؤمنون أو في الجنة

قاعدة (١) :

هذه الأسماء و لصفت عدد وعند المعتره ترجع الى لدات ، وذلك لان مرجع هذه الى لدات و لحاد والقدرة و لعلم و لاراده والسمع والصبر والكلام ، و لاربعة لاحيرة ترجع الى العلم و لعدده ، و لعزم و لقدرة كآتين في الحياة ، و لعلم و لقدرة نفس لدات ، فرجعت جميعها الى الدت اما مستقلة أو اليها مع لسب أو لاصافه أو هما أو التهج "مع و حده من الصفات الاعتبارية المذكورة أو الى صفة مع اضافة أو الى صفة مع زيادة اضافة أو الى صفة مع من و اضافة أو الى صفة فعل أو الى صفة فعل مع اضافة رائدة ، فالاول « الله » ويعرب منه « لحي » ، و ثاني مثل القدوس و اسلام والعلي والاحد ، و لثالث كالعلي والمعظم و لاول ، الآخر ، و لرايع كالمك والعزير ، والخاص كالعلم والعدد ، والسادس كالحليم والحس و لشهيد و لمحصي ، و لسابع كالموي والعتس ، والثامن كالرحمن والرحيم والرف و بودود ، والتاسع كالعالي و لاري و لمصور ، والعاشر كالمجيد و بكريم والمظف .

قاعدة .

هذه كده ورد بها السمع ، ولاشيء منها يومهم نصاً ، فذلك حار اختلافي على الله تعالى اجماعاً . أما ما عداها فيقسم أقساماً ثلاثة :

(١) في ك : قاعدة

(٢) في ك مع سب أو اليه

(الاول) ما لم يرد به السمع ويوهم نقصاً فسمع طلاقه اجماعاً ، نحو العارف والعاقل والعطر ، لذلكي ، لان المعرفة قد يشعر بسبق فكره ، والعقل هو السمع عما لا يليق ، واعطيه والدعاء يشعران بسرعة الادراك مما عتبت عن المدرك .

وكذا الموصي ، لانه يوجب الندم ، والتعزيم فانه يوجه اليأس ، والداري لانه يوهم تقدم لشئ

وما جاء في الدعاء من قولهم لا نعم ولا ندري ماذا لا هو يوهم حوارهم فيكون مردفاً لنعم

(ثاني) ما ورد به سمع وحسن طلاقه في غير مودده يوهم النقص ، كما في قوله تعالى « ومكره الله » ووجه عاين والله سبحانه بهم ^{١٤} فلا يجوز أن يقال عليه يا مسهرى أو يادكر أو يحذف به .

وكذا سمع بعضهم أن يقال « انهم مكره فلان » وقد ورد هذا في دعوات المصباح . « انهم سهرى » به « أو لا سهرى » أى « فقهه تلازم

(ثالث) ما خلا من الابهة لانه لم يرد به سمع ، مثل السحي والسحي والرحي ، ووجه السد عند مسهم ، وقد جاء في الدعاء كثيراً وورد بصاً في بعض الاحداث « ان السد الكرم » ، والادلى التوقف عما لم يثبت التسمية به وان جاز أن يطبق معه اسم او سم يكن فيه انهم : صايط الحلف بالاسماء

(١) سورة ن عبد ٥٤

(٢) سورة ن ١٥

(٣) لا يحى سمع لؤلؤ وسكون ر : سمع « وكبراء حاء لوسم الحن والندى

يرناح عطاء

لاحتصاص أو اشتراك مع نسبة لاطلاق عليه تعالى .

قائده

«ال» في قول «القدر» و «الاسم» و «الرحمن» و «الرحيم» يمكن أن يكون للعهد لأن كل محدث بعهد قد بدأوا، ويمكن أن يكون للكامل، مثل قولهم «زيد» و «رحمن» أي تكامل في الرحمة - هذه مسوغة
فمعنى هذا «الرحمن» الكامل في الرحمة، و «الرحيم» الكامل في الغم . ولأنه في الآية - كلها - المقصد عمدنا وإن كانت لفظ صريح .

قائده

لو قال «واسم لله» لأقرب عدم الاعتداد . لأن الاسم معبر بمسمى على الصحيح ومن قال بأن الاسم هو المسمى لزم الاعتداد . فكأنه حذف «الله» .
فإن . وموضع الخلاف هو في الأمر كب من اسم . لأي مثل قول «الحجر نار» و «ذهب فضة» وغيرهما من الأسماء . ذلك لفظ «الحجر» هو عين الحجر حتى يؤدي من لفظ «نار» لفظ «النار» هو عين نار حتى يحترق من تكلم به .

وفي الحقيقة لفظ «سم» هو موضوع بقدر المشار إليه لاسماء وإن
اسماء لفظ لا معنى

واعطاه أن الخلاف ليس مقصوراً على عطف «اسم» بل يطرأ ولكنه يرجع إلى الخلاف في العبارة وذلك لأن الاسم لا يريد به لفظ معبراً بمسمى قطعاً لأنه يتألف من أصوات مقطعة متتالية ويختلف باختلاف الأمم ولاعصار وتعدد تارة ويحدد أخرى . والمسمى ليس كذلك . وأريد بالاسم لفظ فهو لمسمى

لكنه لم يشهر في هذا المعنى ، لأن يكون من ذلك قوله تعالى « تدرى اسم
 ريث » وهو غير معني^٢ ، لجواز اطلاق الشره على الالفاظ الدالة على الذات
 المقدسة كما تشره لذات . ونأريد بالاسم الصفة نفسها لى ما هو للمسمى
 والى غيره .

قاعدة (٣) :

كل ميم حوّل مقتضاهما نساء أو جهلاً أو اكراهاً فلا حث فيها ، بظاهر
 « رفع عن أمتي لحظاً والنسيان وما سكره عليه » ، ولأن البعث والرحمة
 المقصودين من النسيان إنما يكونان مع ذكر الميم . ضرورة أن كل حالف
 إنما قصد بعثه أو رخصه بالميم ، وذلك إنما يكون عند ذكره ، وذكر المحذوف
 عنيه حتى يكون تركه لأجل الميم ، وهذا لا يتصور لأمع انقضاء اليه ، والمعرفة
 بها ، إذا جهل الميم في صورة النسيان أو المحذوف عنه في صورة الجهل
 لم يوجد المقصود من نسيان وهو ترك لأجلها ، محرراً عن الميم ، إذ لا يقصده
 حالف من الناس ، لامتناع حال الجهل والنسيان .

وكذا حال الاكراه ، بل أولى ، لأن الله عنه حال الاكراه ليس بفعل عمى
 الحقيقة ، بل نشأت عن أسباب الاكراه لى هي مسنده الى غيره ، فلم تدح
 هذه الحالة أيضاً في الميم .

والقصد بالميم البعث على الاقدام أو [لسمع] منه . والبعث [الميم]
 في الافعال الاختيارية لامتناع بعث لمرأ نفسه على ما يمحى عنه كالصمود الى

(١) سورة الرحمن ٧٨

(٢) فى ص . واد غير معني .

(٣) فى ص . وثمة

السماء ، وأقواله صلى الله عليه وآله وسلم لا تطلق في إعلال^١ ويحمل غيره عليه ، وهذا الزام .

فروع

اد، قننا بعدم البحث هل يحمل المسمى أم لا ؟^٢ يظهر من كلام لأصحاب الإعلالها ، فهو مخالف مقتضها بعد ذلك لم بحث ، لأن الإعلال قد حصلت والمخالفة لا تتكرر .

ويحتمل أن يبقى المسمى ، لأن لا كره واللسان لم يدخلها تحيها ، لم قلده فالواقع بعد ذلك هو الذي تعلقت به اليمين

والأول أقرب ، لأنه لو بدد علق منه ن وسطها ثم ، عنها بمصادات به يحمل الدر ، نروا به التصحيحه عن أحمد بن عليهما لسلام وقد توقف فيها من درسن والفاضل رحيهما الله

وهي أقرب في الإعلال من المسألة المتقدمة : [ولأنه] لا يلزم من القول بها القول بشك . وقد صرح لأصحاب في إيلاء بأنه لو وطئ ، سها أو محبوا أو شهنة أو غيرها بطن حكم إيلاء وهي صريحة ، وكذا لو كانت أمة فاشترها وأعتقها أو كان عبداً فاشترها وأعتقها^٣

وهي فائدة دقيقة من قبل الشرط للعوي دائرة على السنة لإفصل ، فقد كرها حسب ما قررناها ، وهي ما أنشد بعضهم :

(١) الجامع لصغير ٢-٣ وفيه لإطلاق وإعلال في إعلال نقل عن مسد أحمد

و بنى دود وابن عاصم و يحكم

(٢) في ك : وهي أيلع .

(٣) في ك : فاشترته و عتقه

ما يقول الفقيه أيده الله ولا زال عنده احسان

في فنى علق الطلاق مشهور قبل ما بعد قبله ومضام^(١)

ولممن عده في الظاهر أو نصيب في الدرر والعهد والشمس، ويمكن انشد
هذا السب ثمانية بالقدم والآخر^(٢) بشرط استعمال لام ط في حقاتها دون
مجاراتها مع بقاء الورد، ولو اطرحتا اعتبار الحقيقة وطولنا سب مثله^(٣) اشمل
على سبعة وعشرين مائة فقهه وهم جرا ولا سبعت من ذلك، فان هنا
شأ نفى فيه حسب العسر أربعون ألف سب وثلاثمائة وعشرون بيتاً

علي امام جليل عظيم فريد شجاع كريم عليم

فان محاده لقول بعض العلماء

نسي حبيب ملبح طريف مدح حسن رشيق لطيف

وهو من بحر مصروف. ان يعطين لأوليهما صورتين، فاد صرير في
مخرج الثالث صرير سه، فاد صرير في مخرج الرابع صرير ربعة وعشرين
فاد صرير في مخرج الخامس صرير ثة وعشرين، فاد صرير في مخرج لسته
وسبعين، فاد صرير في السبعة فحمه آلاف وأربعون، ثم في مخرج
الثامن تلبع ما قلناه .

ومن هه نعم أن صور "عكس" في توصوه مائة وعشرون، ولو اعتبرنا
الترتيب بين الرجلين كانت سبعمائة وعشرين ويعلم الترتيب في قضاء الفوائت

(١) في قبل ما قبل فيه مضام

(٢) في لك بالقدم والآخر

(٣) في من ثمانية

(٤) في موصوفه يمكن

على القول بالوجوب أو الاستحباب

قد أوردنا في باب السؤال تكسره جمع في سب ثلاثة من لفظ قبل وثلاثة من لفظ بعد فيجمع بين لسه فتخرج لبيت عن بورن فيقول قل من قبل فله بعد ما بعد بعده رمضان ثم نلاحظ أن سوي محل قبل ولكن بعد شهر من شهر السنة أي شهر كان من غير محاوره ولا لسه إلى سبهما من عدة لشهور ويكون بالمحار ، من أي شهر تحدثه سنة وسن الشهر الذي سبته ليه بأعليه والعدة علاقه من جهة شه لشهور لسه معه أو هو قبله من حيث للحملة أو بعده من حيث الحمله أو هو سنة سب منه من جهة أنه شهر موصوف بالسنة لى غير ذلك من علائق المحار ثم نعود إلى هذه الألفاظ السنة فيظهر سبها إلى رمضان ، فيظهر من ذلك الشهر المسئول عنه ثم يورد عليها لفظه أخرى من لفظ قبل وبعد لى آخر سنة ومضى لمر لى الدحل بين صورتين في شهر توينابه آخر من شهور السنة حتى يحصل للمعيرة والحصل من الألفاظ لسه المذكورة ، وان ردت عليها لفظ قبل أو بعد لى لمر إلى ما ليه ليه

وقال ابن الحاجب في أمية - قد سببت بشد على ثمانية أوجه ، لأن ما بعد قبل الاول قد يكون قبلين وقد يكون بعدس وقد يكون مختلفين ، فهذه أربعة أوجه كل منها قد يكون قبله قبل وقد يكون منه بعد ، فصارت ثمانية ، فأذكر قاعدة ينبنى عليها تفسير لجميع ، وهي أن كلما اجمع فيه قبل وبعد فاللهها لأن كل شهر حاصل بعد ما هو قبله وحاصل قبل ما هو بعده ، فلا يبقى حيثه الا بعده رمضان ويكون شعبان أو ثلثة رمضان يكون شوالاً ، فلم يبق لأم جميعه قبل أو جمعه بعد ، فالاول هو لشهر الرابع من رمضان ، لأن معنى قبل ما قبل

قله رمضان شهر تقدم رمضان قبل شهرين منه وذلك ذو الحجة ، و الثاني هو
 الرابع أيضاً ولكن على العكس ، لأن المعنى بعد ما بعد بعده رمضان شهر تأخر
 رمضان بعد شهرين بعده وذلك هو جمادى الآخرة . وهذا تقرير ذلك فقل ما قبل
 قله رمضان ذو الحجة ، لأن ما قبل قله شوال وقوله رمضان فهو ذو الحجة ، وقبل
 ما بعد بعده رمضان شعبان ، لأن المعنى بعده رمضان وذلك شعبان ، وقبل ما قبل
 بعده رمضان شوال ، لأن المعنى منه رمضان وديك شوال ، وقبل ما بعد قله
 رمضان شوال ، لأن المعنى أيضاً منه رمضان وذلك شوال

فهذه الأربعة الأول ، ثم تأخذ الأربعة الأخرى على مقدمه ، فإن بعد ما قبل
 قله رمضان شوال ، لأن المعنى قله رمضان وذلك شوال ، وبعد ما بعد بعده
 رمضان جمادى الآخرة لأن بعد ما بعده شعبان ، وبعد رمضان فهو جمادى الآخرة
 وبعد ما قبل بعده رمضان شعبان ، لأن المعنى بعده رمضان وديك شعبان ، وبعد
 ما بعد قبله رمضان شعبان ، لأن المعنى بعده رمضان وذلك شعبان .

قل بعثت المرينين ما . بحث .

(الأول) في ماء ثلاثة أوجه أن تكون زائدة وموصولة ونكرة موصوفة ، ولا
 تختلف الأحكام مع شيء من ذلك ، فالزائدة نحو قول قله رمضان ،
 والموصولة تقديرها الذي استقر قبل قله رمضان ، ويكون الاستقرار في قل الذي
 بعدها وهو الذي فيها ، وتقدر أسكرة الموصوفة على شيء استقر قبل قله رمضان
 فيكون الاستقرار عاملاً في الطرفين الكائن بعدها صفة لها .

(الثاني) هذه الصلوات والمعدات أطرواف زمان مظرة فاتها الشهور ههنا
 فهي كل قبل أو بعد شهر هو المسفر منه ، مع أن الله نقل عمر هذه "المطروقات"

(١) في من قبله والعدد .

(٢) في من وهاش . نقل عن عدد .

لأن التقدير لنا إذا قلنا فيه رمضان احتمال أن يكون شوالاً أو رمضان قلنا ،
وحيث أن يكون [يوماً] واحد من شوال فإن رمضان قلنا ، لصدق قولنا رمضان
فإن بعد حقيقة ، لكن يجب هنا أن يكون المطر في شهر للساق وللضرورة الصمير
في قبه لعند نبي الشهر المسئول عنه ، لأن يتحد في الشهر معصية تسمية
للحره باسم الكل ، إلا أن المعنى هنا منه على الحقيقة .

هذا نمر في قلنا لأجر المصحوب بالصمير ، وأما قبل المتوسط فليس معه
صمير يصطرب إلى ذلك ، بل علم أن المطر في شهر بالدليل لعقبي ، لأن رمضان
إذا كان قبل قبل لشهر المسئول عنه ويعين أن أحد القلبي هو الذي أصعب إلى
الصمير مطر في شهر نعين أن مطر في [لعل المتوسط شهر أيضاً ، لأنه ليس
بين شهرين من جميع لشهور أقل من شهر ، فيصدق عنه أنه قبل شهر وبعد
شهر ، بل لا يوجد من شهرين عرس لا شهر ، فذلك يعين أن مطر في]
هذه المطر في شهر تامه ، وثما شهر لقط في اسم السوء متوسط بين مشري
وتوت .

(الثالث) أن الأصناف بكفي فيها أدنى ملاسه ، كقوله تعالى « ولا تكتم شهادة
الله »^١ أصناف الشهادة ليه تعالى لأنه شرعي ، لأنه شاهد ، مشهود عليه ، وكذلك

(١) من ما بين الموس في عن

(٢) لقط قبل من لتبادي مصر بواحد فقط ، وهي مطية حمها ، قدير و سعة

القطعة هي العلة لمصر به لعديه

وهي لسه نقطة ث عشر شهراً كل منها ثلاثون يوماً ، ونصف بعد به شهر الثاني
عشر خمسة أيام بكن سة ، سبعة وسة أيام بكل سة كنيه يسمى أيام السوء ويعرف في لقطه
بالشهر الصغير وتسمى شهر لقط هكذا بوب ، سة ، هاروز ، كهك ، طوبه ، شبر ،
برمها ، برمودة ، شمس ، بوبه ، بيب ، مسرى .

(٣) سورة البقرة ١٧٠

«دن لله» و«محاسبة من ربه جباراً» والله على الدس حجج الست»^١، ومنه قول
أحمد حاملي الخشبة «خذ طرفك»، قال الشاعر:

ادكوك الحرقاء لاح سحر [سهر]

لأنها كانت تقوم إلى عملها وقت طلوعه، فالتدر لمشارك من هذه الأصوات
المختلفة المعني هو ذنب ملاسه كما قاله صاحب المفضل.

اد تكرر ذلك وهذه الغلاب أو العذاب المتصويف بعضها إلى بعض بعضهم
لغة أن يكون كل طرف أصيب إلى محووه أو إلى محاور محاوره فصاعداً، فيكون
شهر الذي قبل رمضان هو ربيعاً، من ربيع قبل رمضان بالضرورة، من يوم
هذا قبل يومه أيامه، وهذا كله جزء من القسوف التي في الست حتمت على
مجاور الأول لأنه الأسبق في تفهم، مع أن سيره حقيقة نصاً

(ارابع) أنك تعلم أنك اد قلب «ولما ما من قبل رمضان» فالقل الأول هو عين
رمضان، لأنه يسبق في ذلك تصرف، وكذلك عدد بعد رمضان، فيبعد
الآخر هو رمضان لأنه مسبق، مع أن قل الأول هو رمضان فانه لا كان
بعده شهران آخران متقدمان على الشهر المستول عنه.

وكذلك في «بعد ما بعد بعد رمضان» لعدان الآخران شهران آخران
متأخران عن الشهر المستول عنه، فمرتب دائماً في شهر الربيع شهر

(١) سورة الأنا ٩٦

(٢) سورة آل عمران ٩٧

(٣) حجة سهم ساعه رجا في العرب

الحرقاء سم مره معه سمي بكم كسب اسمها (سماها) شعبه عند طلوعه، وأشار
إليه المؤلف، حمة لله موه لاها كانت تقوم إلى عملها وقت طلوعه، وهي بعض نسخ
«اداعت» يلى «اشاعت» والمعنى واحد.

(٤) من - كرت وفي الموضع فاسر

المستوفى وثلاث ظروف لغيره .

(الاحتماس) ان اذ قلنا قبل ما بعد بعد رمضان « قبل يجعل هذه الظروف مستحوذة على ما ينطق بها في بعض هيتعين أن يكون الشهر المستوفى عنه هو رمضان في كل سنة فترى له أبعاد كثيرة مباحرة عنه فهي قبل جميعها قرصان قبل بعده وبعد بعده وجميع ما يفرح من ذلك هي لا . فهو قبل تلك الظروف كلها المصروفة بعد وبن ثابت غير مساهبه وندم خندق أيضاً أنه جعل بعد قبله وقبل قبله الى لال ، فيكون رمضان قبل وسط ما هو من الاحتماس فيعني الاول شولا و لاني شعبان ، ويعني ما ذكره يكون الشهر المستوفى عنه هو رمضان في امساحس .

وبقول المعنى منه خلاف هذا المصروف لا يكون هذه الظروف مستطوق بها مرتبة على ما هي في النقط من قولهم ما بعد بعد بعد الاول ، المتوسط بين قبل وبعد متأخر في المعنى وقبل المستوفى مستوفى من بعدين منطوقه على ما بعد الاخير ويكون بعد الاخير بعداً وقلاً .

وليس ذلك محالاً لأنه بالنسبة الى شهرين وعشرين ، وبغير ذلك أن العرب اذا قالت «علام علام علامي» فهؤلاء معكوف في المعنى ، فعلام الاول هو اعلام الذي ملكه عبد عيث و لعلهم لاخير هو عبدك الذي ملكه وهو ملك عبد الاحير ، فملك ذلك الاحير بعد بعدد « د » وكذلك او قلت « صاحب صاحب صاحب » ، فالصديق هو بعد ثلاثة عاك ولا قرب الملك هو الاحير والمتوسط متوسط

(١) في الاول في يتفق من . فبعد بعد من رمضان يعني شعبان وبعد من قبله يعني . حب .

دأعرفت هذا القول من ما بعد بعده رمضان شعبان كما قوله ابن الجاحظ
 لأن شعب بعده رمضان وبعد قبل بعده شوال، فقول قبل محاوره تبعه لاخير
 لأنه لم يكن من بعده بل قبل بعد بعده فحصل له مصافاً في معنى إلى بعد ما حرعن
 بعد وهو بعد الثاني، فيكون رمضان قبل بعد الثاني وهو شوال، فالواقع فيه
 رمضان وليس له شهر بعده بعد رمضان من البعد لاخير الأشهر

فان قل . رمضان حينئذ هو قبل البعد ، لاخير ، وتوابعه شوال بعشر بعده
 لاول كماله . فيلزم أن يكون من بعد وهو محال ، لأن القبل والبعد ضدان
 ولضد ان لا يمتنع في شيء واحد

قلت مسلم أنهما ضدان وأنها حكمة في شيء واحد وهو رمضان ، لكن
 بعشر ضدين ، فيكون رمضان قبل بعشر شوال ، وبعد بعشر شعبان ، كما
 يكون المؤمن صديق للمؤمن وعدو للكافر ، فيجتمع فيه الصداقة والعداوة
 بعشر وربعين

اد عرفت هذا فيعين أن لوردنا في لفظ «بعده» نقطة أخرى منه قلنا « قبل
 ما بعد بعد بعده » يعين أن يكون شهر عيه رجباً وأب جعلاً بعد ربيع كان حمادى
 لاجرة أو خمسة كان حمادى ربيعاً وسه كان ربيعاً الذي وكذلك كل ما زاد بعد
 زاد شهراً قبل ، فان هذه الشهرة ضرورية كما تقدم فيحصل على هذا الصبط
 مسائل غير متناهية . واد وصلت إلى أكثر من ثني عشر طرفاً فقد دارت المسألة
 معك . فربما عدت إلى عن الشهر الذي كتب فيه في المسألة ولكن في شيء أخرى
 وكذا في السنين اذا كثرت .

مسألة .

فاد عكسها وفي «بعد ما قبل قبله رمضان» فيقتضى جعلها «طروفي محاوره

عنى ما هي [منجورة] في اللفظ تكون الشهر المستول عنه رمضان ، وان كان
 شيء بعد جميع ما هو قبله وبعد علاته وان كثرت وقال ابن الحاجب ان شوال
 بقاء على ما تقدم ، وهو أن الاول متقدم على بعد الاول متوسط مصروف إلى المعد
 الاخير المصروف إلى المعصم العائد على الشير المستول عنه ، فمرص شهر آ هو
 شوال فبسه رمضان وقس رمضان شعبان . والسائل قد قال ان رمضان بعد شعبان
 القليلين و قبل الاخير بعده . وليس له شهر قبله شهر ان الذي مهم رمضان
 الاشوال فيعين ، فيكون رمضان موصوفاً بأنه بعد باعشر شعبان وبأنه قبل باعشر
 شوال ولا مضادة كما تقدم .

وان ردد في لفظه « قبل » لفظه أخرى فهو : بعد ما قبل قبله رمضان «
 كان د معدة ، من رمضان ضيف إلى قبل من قبلين وهما شوال ودو المعدة
 من جميع لفظ « قبل » ربما كان ذا الحجة أو حيساً كان المحرم وعلى هذا .

مسألة

وقد قلنا « بعد ما بعد بعده رمضان » فهو جمادى لأخرى ، لأن السائل قد
 يطلق ثلاث بعدت عن شهر المستول عنه ، فربح المعد الأول وشعبان المعد
 الثاني ورمضان المعد الثالث والرابع هو الشهر المستول عنه المعتمد عليها وذلك
 جمادى لأخرى .

مسألة

وقد ثبت « قبل ما قبل قبله رمضان » تعين ذو الحجة ، لأن السائل قد يطلق
 ثلاث من لفظ قبل ، وقبل ذي الحجة ذو المعده وقبل ذي المعد شوال وقبل
 شوال رمضان ، وهو ما قبله السائل . وأما قبل ما قبل بعده أو بعد ما بعد قبله فقد

تقدّر أن كل شيء هو قبل مائة بعدة وعدمه هو قبله وإذا حدث لعين صار
معنى الكلام بعدة رمضان + قبله رمضان، فيكون المسئول عنه شعبان في الأول
وشوال في الثاني

فائدة

جميع أحوابه لسبب محصره في أربعة أشهر طرفان وواسطة، فالطرفان
جمادى لأخره ورجب لرحمته ولو سقطه شوال، شعبان
وعرب صيته، بجمعها ن كان سبلاً والحرب سبى لرحمته أو بعداً
والجواب بجمادى لأخره أو رجب من قبل وبعد، بمعنى وحدث في لاجبر قبل
بعده أو بعد قبله فإدراكه لا يـ كماست حسنة قبله وشوال، لأن معنى قبله
رمضان أو بعد فهو شعبان، لأن بعد رجب بعدة رمضان
هذا أن جميع أحوابه قبل وبعده أن جميع قبله أو بعدا وفيهما
محاذف لهما فهي البعدان شعبان ورجب حبيب شوال، وشوال ثلاثة وشعبان ثلاثة
هذه الستة هي المتوسطة بين جمادى ورجب لرحمته
هذا كله سبى بعد رجب الحقيقه والأورن في اليب المذكور، وما على
تقدير خلافه من أن رجب محذور وعدم النظم بل يكون الكلام شراً قصير
المسائل سعمائة وعشرون مسألة

المقصد الثاني

(في لمعاملات)

وفيه قسمان :

(الاول - في لامور الدعمة للمملكات و لعقود)

وفيه بحثان :

(الاول : في التملكات)

قاعدة .

الملك حكم شرعي مقدر في لعب أو المسفعة يؤثر تمكين المصنف اليه من الانتفاع به والعوض عنه من حيث هو كذلك .

واما كان حكماً شرعياً لانه تنبع لاسباب الشرعية ، وأما به مقدر ولانه يرجع الى نطق خطاب لشرع والتعلق اعساري ، من يقدر في اللعب و المسفعة عند حصول لاسباب المحضنة له

والنقييد ، لان انتفاع به يحرق تصرف الوصي و او كل والحاكم مع عدم تحقق الملك ، والنقييد بالانتفاع به يحرق لانه كما في الصف والمار على الشجرة لثمرة على خلاف ، ويحرق لاحصص في المسجد والرباط والطرق ومقاعد الاسواق ، وان هذه لا تنك فيها مع التمكّن الشرعي من التصرف .

والنقييد بالحبيشة يحرق عنه ما يعرض له من مانع ، كالحجر^(١) على المالك ، وان الميث يقتضي ذلك من حيث هو هو ، واما الحلف لمانع .

(١) من : من يائع كالحجر

ولأنه في سن لا يمكن الداعي الانتفاع بالغيري ولا يرد النقص بملك الملك
 لأنه لا يسمى ملكاً حقيقياً ، كذا نصرة إذا أصبح أنه لا يملك إلا بالمصنع ،
 ولا يوقف عند من قال بملك الموقوف عنه لأن الانتفاع حاصل به في الحيلة
 ولا غشص وقد حصل في صورة بيع وقف ، ولا مالك الانتفاع دون المنفعة
 كالمسكن لأن ذلك لا يعد ملكاً حقيقياً

وعلى هذا لملك من (الحكماء المحمدين) عني لأوجه وله عند بلده
 بأوصاف ، إذ هو سب في الانتفاع (أنه غير المتطالع ، إذ الصانع في خطاب
 أو وضع ما كان مفعلاً بالمكلف لا عني بوجه الانتفاع ، لا لغير

أو صلحت بسببه من جملة " من حيث لو وضع لكان أكثر لأحكام
 ١٠ ولأنه مثلاً سب في حل والحل سب في وجوب حقوق الروحة التي
 هي سب في أمه " خير ، وأولئك سب في وجوب الصلاة ولو وجوب سب
 لاستحقاق الثواب بفعل العباد بأمرك ، سب تقدمه على غيره من المدويات

قاعده

فإن الملك قد يكون برفقة ، وقد يكون بالمنفعة ، وقد يكون الانتفاع ، وقد
 يكون بملك " وهو المعبر عنه بقوله " ملك " بملك

ولاولان قد حران " وما ملك الانتفاع فكأن وقف عني لجهت بدمه عدم من
 قال سهل إلى به تدلي ، فإن الموقوف عنه بملك انتفاع به ، كالمدرس ولو ربط
 فله السكنى بنفسه ولا يرد في وليس له الأجر

ومنه ملك روح يصنع ، فإنه ما بملك الانتفاع به ، ولهذا لو وطئت

(١) في سن الحصة

(٢) في سن وقد حكم بملك الملك

بالشبهة كان مهر المثل لها ان كانت حره . وللسيد ان كانت أمة وليس لروح فيه
شيء .

ومنه ملك النصف الاستماع بالاكل لا له كقول ، وليس لنصف في الطعام
بغير الاكل

أما الوقوف الحاصفة به بحيث للمنفعة قطع ، فله لأجرة والإعارة ، ويملك
الثمرة والصوف واللبس .

وأما الاستماع فالخبر يدل على أنه مملك ، كقول الربيع وعقوب دلال بن
الحارث . نعم لو اعتيد الأعمار فيه لم يملك الرقبة ، وكذا لو صرح لأبى بامر
أو الرضى ، وحديث ليس للمعطي أحد لأرض لمعطيه^١ ، ليس للمعطي أن يؤجر
الامع تصريح الامام له بذلك أو تعميم وجه الاستماع .

ولو عم صرف بلد ذلك صار كأية المقصود ، وحور بعض مآجرى العامة
الأجرة مطلقاً ، وعرضه متأخر منهم بالامع^٢ يعرف .

ومع [لملك]^٣ حر في المواضع المعروفة ، وخاصة^٤ رواد بالاعراض
وتوقفه على نية التملك إذا أراد ملكه لحقيقي

قاعدة

قد يقوم السبب العملي غير المستوفى فيه ، فله تعيني المستوفى بتداه^٥
كتقديم الصمام الى الحنف ، فانه من غير الادب في الاصح وسليم الهدية
الى المهدي له وان لم يحصل^٦ القول تعريفي في الظاهر من فعل السلف

(١) ليس به ملك ، حتى ص

(٢) في ٢ وخاصة .

(٣) في ص ١٠ م بعد القول

والحلف، وكذلك صدقة الطوع وكسوة لقريب ولصاحب وجائزة الملك من كسوة وغيرها، وعلامة الهدى كعمس البعل في دمه وحمله عليه أو كتابة اسمه والوطي في الرحبة، وهذه لخير من دي الحار، ولقبيل كذلك وكذا لعمس بشهوة .

أما المعصاة في لمسايع فتعبد اناحه التصرف لا الملك وان كان في التحير عدوا ، ولا يكفي سليم العوض في الخلع عن بدله أو قولها بعد ايجانه، ولا سليم الدية في سقوط العصا ، من لاند من النقط بان هو أو بمناه .
ولو حص الامام بعض الامرين "أما ولما يوقف الملك على اختيار لملك هو وطيء أمكن كونه اختياراً ، لان الوطيء دليل الملك، اذ لا يقع "عما لافي الملك .

قاعدة

العالم في الملكات براصي اثنين، وقد يكفي الواحد في مواضع، كالاخذ بالشعيرة والمفاضة ، ولصطر في المحمصة الى طعم العبر ، وللعط لاسح بطرفه، والواني باسترقق رجال الكمار دا أخذو بعد مقضي الحرب، والعزيمة والسرقة من دار الحرب ، واحياء الموت والاختير في المعاحات ، وتوسط العامين في لما كل والحلف، وعمو المحصي عليه أو ورثه على مال ان قنا بقون ابن الحيد من أن لواجب في قبل العمد أخذ الامرين أما الاب وأخذ متو بيان لطر في العقد فان الاستقلال في الحقيقة قائم مقام ثين .

(١) في ص : بعض القاصي

(٢) في هامش لا اذ لا يقع

قاعدة .

لا يجوز أن يجمع لو حدد بين العوض والمعوض عندما والا كان أكلاً بالباطل ، ذاك لأنه ^١ "لحق أن يدفع عوضاً وبأحد معوضاً ليرتفع الضرر عن المتعاقدين ويتمتع كل واحد بما يدل .

وقد وقع لاجتماع على أنه لا يجوز أن يكون لسائح الثمن و لمنمن ولا خير المنفعة والاجرة وللزوج البصع والمهر .

ومنه نسبة الارش الى الثمن مثل ما بين القيميين ، ادلوسب الى القيمة ^٢ في بعض الصور في الجمع بين لعوض والمعوض ، كما لو اشتراه بمائة فقوم صحيحاً بمائتين ومعياً بمائة ، فاما لو رجع بمائتين القميتين ارجع بالمائة فيسك العوض والمعوض .

ومنه من وحد عن ماله عند مفاس وقد حكي عنها ، فانه رجع بمثل الحدية من ثمن لادلحاية نفسها حدرأ من ذلك ، كما لم كان ثمنه مائة فقدمت عليه وهو يساوي مائتين ، فلو رجع بأرش لحماية ارجع بمائة بل يرجع بمثل بسنة فيرجع بحمسين .

وقد ذكر بعض العامة صوراً ثلاثاً مستندة .

(الأولى) لاجرة على الجهد باستئجار القاعد ^٣ لمجاهد أو الجمالة له ، وشرط بعضهم أن يكون الاخير والمستأجر من ديوان واحد . ومنه أكثرهم ، لان المجاهد يحصل له ثواب الجهاد ، فلو أحسد عليه لجرة لاجتمع لعوض والمعوض . والتحقيق فيه أن هنا أموراً ^٤ أربعة :

(١) في ص . اد الحكم بالنحو

(٢) في ك : «استئجار القارس

(٣) في ك : ن هـ صوراً

- ١ - أن يتعين عليهم ، الجهاد ، اجتماع الشرط فيهما ، ولاجارة ، هي مستعنة
- ٢ - أن لا يتعين عليهما ، لاسبفهما بأحد لموضع ، ولاجارة ، هي جائزة
قوله : للحار ج ثواب الجهاد . قلنا : ان أردت لانه محاهد عن نفسه ، فانقدير أنه
أن يتعين عليه ، و أردت لانه محاهد في الحمية ، ولاسلم أن أصل ثواب الجهاد
له ، وإن كان لأصناف له كالحير ، نصح ولا يرم حتماء لغرض والمعوض
٣ - أن لا يتعين على الآخر وتعين على المسأحر ، والأجارة هما باطلتان
لوجوب حروجه نفسه ، لا أن المسأحره ويخرج فيكون من قبل الثاني
- ٤ - أن يتعين على الآخر ولا يتعين على المسأحر ، والأجارة هما باطلتان
لما ذكره من المعنى وأما لتفصيل بالديوان فيحكم

(ثلثية) عقد سبعة تخصص العمل لثلاث نوب الاستعداد لقضاء والهداية
لممارسة الصلوات ، فكان يسمى أن لا يأخذ عنه عوضاً حذراً من حتماء المعوض
والمعوض ، ولكنهم لم يتم بكون واحداً في نفسه وهو دليل لثبوت بدل أحسن
عوضاً أو بدل من بدل كان العمل في الحقيقة لعمل مصححه من مصالح
المستعين ، فكان المسأحين مشغولاً بالعلم للمستعين ، فحذر أن يأخذ عنه
عوضاً ، وكذا إذا كان المعوض منهما أو من أحدهما ، فإنه يدين المال في مقابلة
ذلك المصححه ، لأن حسب العلم ودفع الغرم يثبت لغرم على ذلك ، فيكون أسع في
نفع المسلمين من المناشرة من غير ربح .

(ثالثة) لأجره على الإمامة يرم منها ذلك المستحذور ، لأن الصلاة يرمح له
فيؤخذ عنها عوضاً لا يجمع لغرضه وحرجه على أن الأجره نأر ، ملازمة
المكان المعين وهو معاير للصلاة .

(١) في واحد موضع

(٢) في ذكره

ومهم من غير الادن جعل لاجره حصة ، لانه غير لازم تصحبت
 الاحرة عليه . وحده اصور في حقيقة غير محابة بعدده كما ترى ، ونحن
 نجمع الاحارة على الامانة ، لانها ليست عملاً ارشدياً بتلاوة الواحدة ولما
 ذكرناه من اجتماع بعضين .

فائدة :

قد سبق تعريف من يملك الجمعية وملك الابداع [وانما من يملك
 الابداع] اذا نسب الى لروحه دنا كان اموؤجلاً ، وان نسب الى الامة فهو
 من يملك الجمعية وليس له الاول لا بعد ، وبه تملكه الغير ، بخلاف انساني ،
 الا ان انساني انما يملك الجمعية فيه بعض

وعمد تشبه ملك الابداع انما يملكه بعض عروس . فليس للموكل تملك انتفاعه
 بالموكل لغيره ، اما وكنه بعض فهو في معنى الاحارة ، وهو انما يملك انتفاعه
 به بقله في موضع تصح النقل ، كالوكالة في بيع وشراء شراً مثلاً ، بخلاف
 الوكالة في بيع سبعة مائة او اربع مائة امره معين
 و بعض من امره وانه من قبل يملك الانتفاع بالنسبة الى تملك
 اما العامل واحصه ملكه ^(١) ملك عن لاهمه

فروع

او قال ووقت هذا على العلوية ليسكنوا فيه فانظر انه ليس لهم الاحارة

(١) من يدين . موسين في سن

(٢) في سن يمشي

لأنه تملك الانتفاع ، بخلاف ما إذا أطلق . ولو شككنا في تداول النفع للمفعة
لم يدخل الا بقربة عادية أو حالة .

أما السكنى والعمرى فلا يتصور فيهما تملك المفعة بل تملك الانتفاع ،
فليس له أن يسكن غيره بخلاف الوصية للمفعة ، كما لو وصى له بمفعه لدار
فلو وصى له أن يسكن الدار فهو تملك الانتفاع أيضاً ، وبحور أن يسكن بالمسكن
معه من جرت العادة به فصيه بالعرف وان يدخل اليه صيماً وصديقاً لمصحبته .

وكذا الكلام في بيوت المدارس والربط نما يستعمل فيما وفقت له ولا
يجوز استعمالها في حرن أو يداع مداع لامع قصر الرمن أو ما حرت العدة
به ، وكذا لا يستعمل حصص الممجد في غيره ولا فيه في لعدة مثلاً ، لأنها لم توضع
لتملك العن ولا المفعة بل للاسراع على الوحة المخصوص

قاعده

حرم الاصحاب الاحرة على الفصاة والارن و لاقمة و حورو الررق من
بيت المال ، فيسأل عن الفرق بينهما وكلاهما عوض عن تلك الافعال ، فيقال
في الجواب

الردق احسان ومعروف واعانه من الامام على قيام مصلحة عامة ، وليس
فيه معاوضة ويفارق لاجاره بأن لارتفاق حائر والاحارة لأرم ، وأنه يجوز
ريادته وتقبضته بحسب المصلحة بخلاف الاحارة ، ويجوز أيضاً بيع حسبه وتبديده
بخلاف مال الاحارة ، وأنه تصرف في الاهم من المصالح فالاهم ، ولأن مال
الاحارة يورث بخلاف الرزق .

ولو قيل بأنه معاوضة مهم للمستعجب أمكن ، لأن العمل للمسلمين والعوض
مهم ، وأما لم يجعل اجارة ابقاماً لها على الجوار واقتداء بالنسب .

قاعدة

لا يدخل في ملك انسان شيء فهدراً الا الارث و الوصية للحمل ان قل عدم
احتياجه الى قبول ، ومطلق الوصية ان قلنا ان اصول نقل ، والوقف على قوم
معينين وسبهم دا قبل الاول منهم ، ونحوه العامة ان قلنا بمنك المسمين ،
والعينة ان قلنا بمنك بالاسنيلاء ، وتركاه ان قلنا بشركة وكذا الخمس الا أنه
فيهما ملك لجميع المستحقين ونصرف الى العنصر لعدم العموم ، ونصف
الصادق ان نصف ، وكذا دا رتدب ، والمبيع اذا تلف قبل القبض وسما
بملك لصمي ، وكذا الثمن لمعين لو تلف قبل القبض ، ونسب الشقص اذا
تملكه الشفيع ، والشقص الموقوف في الرق ان اعنى الشقص الآخر ، والمبيع
دارد على النافع بأحد أسباب الفسخ ، وكذا الثمن المعين دا فسخ النافع
وأرض جباية الخطأ وعمده ، والعمد المضمون بالارض .

وفي الدر لمعين أو منهم تردد ، وأما الماء والنسج المحتجمان في دره أو
الكلاء البابت في أرضه فالظاهر به أولوية لملك

فائدة .

لمراد بملك^(١) الملك أن ينفرد سب يقتضي المطالبة بالتبنيث ، فهو يعد
مالكاً من حيث الحملته تترد بالنسب مرة المسب ، كحجارة العينة ، والاشجار
بالشفعة ، ولحضور عن كبر أو مال مناح ، وحق الشفعة ، وظهر مال المصارنة
ان قلنا يملك بالانصاص .

(١) في هامش " بتبنيث لملك

(البحث الثاني - في العقود وتوابعها على وجه عام)

قاعدة :

لا يقع عقد على عيب أو مفعة ، لا من حيث أو بحكمه ، وحكمه كذلك لا ي
والحد والوصي والوكيل ، بحاكم ولا من واما مفاصله وضر الوفاء ، و لم ينفذ
دا حاد هلاك للقطعة . ويعدر بحاكم ولودعي كسك ، وبعض المؤمنين في
مال الطفل عند تعدد لولي ، وواجد المبدقة هدية ويتعدر ابعالها أو نحرها
وتفرقها^(١) على احتمال جواز البيع

قاعدة

لا يجوز تعليق انعقاد العقود على شرط ، سواء كان مرفوعاً^(٢) قطعاً^(٣) معيном وقت
- وهو المسمى بـ "باصفة" - أو غير معيном وقت ، أو كان غير مقطوع الترف
إذا لم يعلم المتعاقدان وجوبه ، مثل أن كان وكيله قد شرط فقد يعسكه ، وكذا أو
أن كان ي . أو أن كان سي فده ب فهد بروحك أمه ، أو أن كان موكله ي ف
انقضت عدتها فقد رد حكمه ، أو أن كان أحد من مسائل الأربع ففد . وحكم
انتهى

أو لو علم^(٤) الوجود في نفسه صحيح ولا شرط وأن كان بصورة لتعليق
ولا نظر إلى كونهما سكره أو أحدهما إذا كان معيماً ، كالكار الموكن الأدن في
شراء شيء معين أو بثمن معين

(١) في من وتفرقها

(٢) في هدمش . مرف

(٣) في - أو عبا

ولوقد بعك حائنة ن شئت ه فهذا يعين به هو من فصاناد، اد لو تم بشأ
لم يشتر . ووجه المنع النظر الى صورة التعليق .

ولا فرق بين تعليق لعقد أو معنى أركانه، من ه بعك عدي بمنى ما ، غ
به فلا ن فرسه ه وهذا غير عمنس وحمله على حوار لاخلاك كاهلاك العبر فناس
من غير جامع .

وكذا لو روجه امرأة يشك أنها محرمة أو محلة فظهر محلته ، فيه بطل
لعدم الجزم حال العقد وان ظهر حلها .

وكذا الانعادت . كما لو جامع امرأته فطعنها وهوشك في روحها ، فولي
ثبت الاسم فائسأ لا يعلم أهله ون ظهور الأهمية .

ومخرج من هذا سعة حال مورثه لظنه حياته فان مورثه ، لأن لعزم هنا حاصل
لكن خصوصية البيع غير معلومة . وان قبل بالطلاق أمكن ، لعدم لعقد لى
من ملكه

وكذا لو روج أمة "به" فظهر مبتأ ، أما اوباع عبيرة بصيرة فظهر تماثلهما
في اعدر محاسن أو محتاسن^٢ و بحالهما محالسن ولم يتماعا ، فان الشيخ
جوره . والأقرب منه ، للبرر الطاهر حال العقد .

قاعدة

كل عقد تعاقب^٣ عن عوده في القر ولا يقال بطل ، ومن ثم لم يصح

(١) في : أه

(٢) في : أو محالسن

(٣) في : والقواعد : تعاقب

بيع الحر ولا الشراءه، وكذا كل مالا يمتك وأم الولد والوقف واستباح لمعمر
ولا جاره على فعل المحرم، وكذا لمبيع المجهول.

قاعدة.

كل عقد شرط فيه خلاف ما ينصبه مع كونه ركناً من أركانه فإنه باطل،
كالسبع وشراؤه يعني تسليم المبيع للمشتري والذم من أي النافع أو الاستماع
للمستقل إليه وإن لم يكن من أركانه لكنه من مكملاته، كاشتراط بقي خيار المحبس
والحيوان، فعندما يصح، لأن أروم العقود هو المقصود بالأصل والخيار عارض.
ومعهم بعضهم. لأن العرض يدخل في خيار ما للتروي واستدراك العادت
وهو من مقاصد العقد، واشتراط الإحلال به إحلال بمقاصد العقد.

فت. هو مقصود بالقصد الذي لا الأول. ومثله لو شرط في خيار العيب،
ولو شرط دفع خيار الرؤية أو العس أو خيار تأخير لثمان مائة مائة.

قاعدة.

كل شرط، أن يفسد العقد أولاً، ولأول مؤكّد، والثاني إما أن يكون
مصلحة لدائع أو المشتري أو لهما، كشرط الرهن والصميم ناشئ والاشهاد
أو بشرط كونه صاعاً أو صمدان الدرك، أو اشتراط الخيار لهما، أو لا يكون
من مصلحة لهما: فإما أن لا يتعلق به عرض [كشرط أن يلبس أو يصلي المواويل
أو لا يأكل اللحم، فالشرط لا ع لأن فيه معاً عن المباح ويجاب ما ليس بواجب.
وهل يفسد العقد به؟ وجهان.

وان يتعلق به عرض [لا أحدهما]، أن ينافي مقتضى العقد فيفسد ويفسد

(١) بين القوسين ليس في ص.

كشروط أن لا يبيع أو لا يطيأ أولاً بقص المبيع ، إلا اشتراط العتق فإنه حائر
لحدث مرترة. وأما أن لا ياتي العقد، كشروط جبطه ثوب وقرص مال ومصح
عندنا .

والشرط في لكاح ينقسم الى هذه القسمة ، لأن شرط . لا ياتي في العقد
كشروط عدم المرويح والسري وعدم الطلاق ولا سطل العقد قصاً، وفي بقاله
المهر وجهان .

ولو شرط عدم الطلاق أو عدم وصى أو عدم التيسر . بعد الوطى أو عدداً
معيناً منه لا عره بطل العقد . ولو شرط لطلاق بعده فوجهان في العقد وبطل
الشرط قطعاً .

وربما حتمل ن شرط عدداً معيناً في الوطى إذا سطل إذا كان يشترط
الروحة ، أما لو كان المشروط الروح فإنه حق له فلا سطل به .

وأيضاً شيء ، لأن الوطى حق للروحة أيضاً للوقت للمعسر ، أما لو شرط
عليها أن تريد على الواجب أمكن الصحة ، وكذا لو شرط عليه النقص عن
الواجب .

ولو شرط أحدهما لزيادة على الواجب فإن كان الروح فهو لاج ، وإن
كانت الروحة ولا قرب أنه كذلك ، لأن الزند حق له يصح فيه ما شاء

قاعدة :

كل شرط تقدم العقد أو تأخر عنه فلا أثر له ، وقد بصر أثره في مواضع :
(الاول) مالم يوطى على شرط فساد حين العقد ولا قرب ن لعقد باطل .

(١) في من وهامش ٢ : أو عدم لونه

(الثاني) ما لو شاهد انفرجه بجميع حدودها ومرارعتها وتسوم عليها كذلك ولم يذكره حال العقد ، فإنه يصرف له - فانه بعض الاصحاب

(الثالث) بيع الثلجثة^١ وهو المواطاة على صورة بيع ثم يبيع وقد تو حثنا على المصحح لبيع لطالم من سملاك^٢ اس . فانه يحمل التأنيرون يكون العقد باطلا .

(ربيع) كل نس نواط على صورة عقد وفي تسهم رده بعده ، وفي الاختبار ما يدل على بطلانه

(بحامس) سديس قبل لعقد في لكاح على قول .

قاعدة

كل عهد على عوضين لازم من لقص في لحمة من الحاسبين ، ولكن لقص في له محس مختلف . فهما أنواع أربعة

(الاول) مالا يشترط فيه ، وهو غالب العقود

(الثاني) ما يشترط فيه قص الموصوفين وهو الصرف ولا لحق به الطعام بالطعام وان كانا موصوفين .

(الثالث) ما يشترط فيه قص الثمن ، وهو السلم .

(الرابع) ما يشترط فيه قص أحدهما وهو بيع الموصوفين بموصوفين ، سواء كان رده يس أو لا . وبعل الأقرب يرجح قص الثمن لأنه لم يعهد شراطه .

(١) الثلجثة لا كره في بعض نسخ من لثلجثة عند الفقهاء : ان يلجث اسن
ن أني مراهرة خلاف ما

قاعدة -

الأصل قبول في العقود ، ولها دسنة إلى لأجل اقسام أربعة .

(الأول) ما يشترط فيه الأجل ، وقد سلف .

(الثاني) ما يظله كالربوي

(الثالث) ما فيه خلاف ، وعنه حوزة الحنون ، وهو السلف .

(الرابع) ما يجوز حالا ومؤجلا . وهو معظم العقود

وكن ما نصه لأجل يمنع السلم فيه - بشرط لأجل ، والألفان قص
الثمن أو أحدهما على ما مر صرح .

وقد تصور أجلا مع القاعص في المجلس ، فإن كان ربوا بحسبه ولا قرب
استلان وإن كان صرفا فالصحت فاصحون بالسلف . وقد لوحظ الثمن المسلم
فيه أجلا وقبضه في المجلس .

قاعدة -

الأصل في العقود بدووم ، ويخرج عن الأصل في مواضع بطل حارجه ،
وليس يخرج إلى البيع أو الانسحاب بأمور

(مها) أقسام الخيار المشهورة ، وحار فوب شرط معين أو وصف معين
أو عرض لشركه قبل القبض ولف البيع المعين أو الثمن المعين فيه أو في
رمن الخيار إذا كان الخيار المشتري وإن قصه ، والأفاله و سحاف عند لتحالف
في نفس البيع أو معين الثمن أو بغيره على قول ، وتفرق الصفقة و لأجل
بالشرط ، وخيار الرجوع عند الافلاس .

وأما مائت العقود :

فمنها - مذهب لارم من طرفيه كالسكاح والاحارة و لوقف و لصلح و لمرارة
والمسافة و لتهمة في بعض الصور والصمان بأقسامه الا الكفالة ، وفي المبيعة
خلاف .

ومنها - مذهب حائر من طرفيه ، وهي لوديعه و لغارية والعراض والمشاركة
والوكالة و لوصيه والعرض والجدلة و لتهمة في بعض صورها ، لانتظام المصالح
بجوارها والارغب عنها اكثر الناس للمشقة بلزومها .

وسحق بالوكالة ولانه القضاء والوقف و لمصالح المعينة من قبل القاضي ،
وقيل لايجوز عزل القاضي فراحاً فيكون لارماً من طرف ، ومعارف نفسه وحائز
عند وجود من هو بالصعاب لا عند عدمه .

ومنها - مذهب لارم من طرف حائر من آخر ، كالرهن وكفالة السد وعقد
الدية و لآمان ، قيل و لتهمة من دي الرحم أومع القرابة أومع العونص أومع
النصرف ، ويظهر بروج من نظريين ، اد لا يحب على المذهب القول بفسخ
المتب ، لانه ملك جديد .

ومذهب لكتابة فقد دل ابن حمزة بجوارها مشروطة من الطرفين ومطبعة من
طرف السيد ، والفاضلان على لزومها من طرفيهما .

ومنها - ما يكون في مدته حائراً ثم يؤل في اللزوم ، كالتهمة بعد العنص
وقيل لارم لاسامه والوصية قبل الموت والعول ونفيم بعدهم .

قوائد :

(الاولى) لا قرب أن الخلاف في لزوم المسافة والرماية وحورهما مختص
بغير المحلل ، اذله الفسخ . ويحتمل طرده به .

(الثانية) يدخل حيز الشرط في جميع العقود اللارمة الا لسكاح و لوقف

أما خيار المجلس فيختص بالبيع وأقسامه وليست الاحارة ببدأ عدا
وقد منع النسخ من ثبوت خيار الشرط في الصرف ، محتجاً بالاجماع .
ولا يدخل خيار الباخر في غير البيع . أما خيار لعن فيمكن الحاقه بالصلح
والاحارة ، وكذا خيار لزومه ، من واد امر رعة و المساواة ، وخيار العيب يدخل
في جميعها لا ادرى فيختص بالبيع ، ويحمل وجوبه في صلح والاحارة .
(ان شاء الله) وقد يجعل خيار لشرط العقد لازماً في وقت وخياراً في آخر ، ثم
ينجمه لزوم بعد ذلك ، كما قد اشترط رد ضمن في آخر ، وان ترك لزوم البيع .
وهذا هو رأي من الرواس

وقد يشترط الخيار شهراً بعد شهر العقد ، وان لا قرب حو ره وهذا الزوم
من حو رسي ، لان خيار لمحدث ثابت فيه ثم يزوم بعد بعد لتفرق حتى يدخل
لاجل المشروط .

(ان شاء الله) لا يدخل الخيار بأقسامه في الامارات ، الا العنق على
رواية والوقف على خلاف .

قاعدة

بحور لجميع من عدي من محققين حكماً في لزوم و حوار ، كالبيع
والجعله والشركة أو في لكافة والمساومة ، كالبيع والكاح ، وفي السديد
ومتاع الخيار وجواره كالبيع و تصرف ، وفي العرر وعدمه كالبيع والعراض
والمساومة . ومع بعضهم من حو ر هذه السنة ، ويجمع اوائس أسانها ، حص
مشيق^٢ اعتباراً ساقها .

(في ٢ وفي سديد)

(٢) حص مشيق الحجم شراء في احصائه والصادق في صرف و لميم في المساومة

وجوروا جماع لسع ولا حارة . لا اشتراكهما في سرور . لئلا أن ذلك
في قوة عتس معطي كل منهما حكمه الشرعي

فائدة

ووب الحكم قد يكون ووب ' تنال وقد يكون وقت 'الكشاف' ، وعقد
المقصود بحسن الأمر . ومما عني فيه الكشف قول الأوصية وروايل ملك
لمرتد عن غير قصره . دامت مرتد أو قبل سائر . بالردة ، وعنى الحصنة
اساري لها الذي

وتظهر منه في كشف مع مال ماله لطفه حب من ماله . ويبيع مال الغير
لجسه قصود . فتظهر به كده . ن قد لا سوف . الوكاه عني القول ولا على العلم
وكذا في روح أمه . فتظهر ماله . وكذا لو عامل العبد فظهر الأدن له ، وكذا
لو ساء من لار . وسال . وكذا عن اد كانه فذكر . وصهر صالحة لادن والوكاه
وهو مشكن بما أن بعد معروف بزعمه ، وكذا في أكثر مامص لم يفصل
فصع ملك . و قد في روح مرد المقصود فظهر ماله . د كاه في عتدت بأخبار
صعب ثم تروحب به ، أو عود في مورثه ثم بان ملكه ، أو أبراه ولا يعلم أن
عليه مالا فظهر شبه . د . و قد من مال أنه عتده ثم ظهر موت أنه ، وكذا
لو كان « امرأت من م . موني » . يكون ذكر لأموة والمورثية وصف تعريف
لا شرط ولو جعله بلا شرط يصل لادن

وكذا في م . م . به بعده لادن أو ميراث ثم لو قيل « بعثك هذه الدار »

والشأن في ركة . و هو في سلاح وعرف أي عرس

١ في . وعرف . وصف حكمه

٢ في . وعرف . وصف

ثم ظهر موت أبيه فانه أظهر في الصحة

ولو طوى بحضور حسن فظهر ارجس ممكن لصحة ، وبحضور من بطله
فاسقاً فظهر عدلاً

وبشكلان في لعدم بالحكم لعدم تصدد الى صلاص صحيح

وصلاص العبد روحه المسمومة بحسن في موقف ، وكذا احتير المسمومات
لصحيح ، وقد يختلف المصاب كافات .

ولو حاربت لسمومه بعد صلاصها بعد احسن اوقف ولو اسلمت أمته بعدت
عند فعله واحاربت بصحح ثم أسلم أمكن يعود مسح .

ولو اجتمع مرده ثم عازب مساً بصحة ، لا سيما لطلاق ، لا ما مساً
روال ملكها عن العين المبدولة

ولو قدوف . وجهه مرده بعد بدحول والاغنى ، فان ضر ظهر بطلانه وان
أسلم قبيلاً صحته

ولو وصى بالعبد المكاتب مسداً أو بياحه ولا يعلم بمساده ، فيه الوجهان .
و بصور كسره جداً موجودة في تصديق أو ب الفقه

بعد وقف بكشف^١ في بحري في طلاق كما مر في صلاص المعلقة ، وكما
لو طلق بوثني المسمومة في العدة^٢ ولم يمسها ، كذا يظهر ولا يلا ، مع أن
لطلاق عدداً لا يقن العلق ، وذلك يكون هذا بعدد رآ لا محققاً وقد يمر
عنه بأنه تعليق كشف لا تعليق انعقاد

أم لو حاربت وكين لروح بدون مهر العتل فلا وجه عدداً ، لا اعتبار رضى

(١) في حق مسح " بعد " في مباحث

(٢) في من وقد وصف كشف

روح في صحة الطلاق من بعد طلاق ورسمه، قبل ادائه من الاحارة كاشفة
 لم لا يصح^(١)، بل ذلك قبل فعل الاحارة كالمعقود، مما لا بدعت ولا ولا يصح^(٢)
 طلاق الفصولي مع الاحارة وليس كذلك، مع أن الذي نص عليه الاصحاب
 أن الطلاق لا يكون معقوداً متى شرع، ولا لزم منه بطلان طلاق الفصولي داقلنا
 بالكشف.

فإن حجب موطنهم منهم لسلام لا طلاق إلا فيما يملك. قلنا: يصبر
 لبروم، لأنه قد جاء لا تسع ما ليس عندك مع ثناء يكون بوقوفه على الاحارة
 وتؤثر المهي عن البيع الارام، أي لا تسع بعد لارماً لمن عده.

الأ أن لا عام ونه من الاصحاب صحة لعلاق مع الاحارة، وجيشك يمكن
 أن يفسط منه أن الاحارة في موقعها سبب بطلان كاشفة، سندلاً لا يفسط
 على سوء نية، لأن سببها على بطلان انكشف بطلان لعلاق لمحصار
 والاستدلال لازل على صحة سبب بطلان الاحارة كاشفة في المعقود.

فالسده.

لو قال واحد من ركبت لعمه لآخر عند حمة إلى الألفاء «أنت» تاعك
 وهل لعمه حمة «فأنت» وأخ. وحمل كونه من باب المعقود لموقوف، إذا
 هو من باب الصدور لأنه ضمان عالم يجب، وهو معاوضة على الملقى بدلاً،
 وكلاهما قابل للتوقف، وحسن اطلاق، لأنه معاملة مخالفة للأصل شرعت
 لتصوره فمصرفها على قدر ضرورة، فكان من حمة مؤجج من الألفاء.

(١) في من لم يصح وفي موطنه. لم لا يصح

(٢) في من وقوفه ولا يصح

فائده أخرى

كل من يأبى به في حال التثك حياً قصر (حسب ج إليه ، فانه من هذا
ناب حتى في العبد كظهوره والصلوات وقد ظهر أثره في صياح آخر
شعنا و للمردد في نة انركاه من في مردد في آخر شعنا وحكم بأخر نه

قاعدة

الصحيح من العبد و يعود في ذكر رسمها في المصنفات وكذا القاسد
منها ، ويرت على القاسد أمور آخر شرعه .

(منه) العبد ، وهو من بيع لاصه ، فكلمنا ضمن تصحيحه بضم نة ، وسده
ومالا فلا ، لان المالك دخل على ذلك

(ومنه) الرأثه ، فيها لساق لأه نابعه للأصل نعم يرجع في صورة
الشراء القاسد ، غيرمه وله مرد معاه عيب كان أوصعه ، بعده مروره ان كان
المشع عالماً وبسط الشرع ان كان أبيع جهلاً

وقاسد العود ابي بقصد فهو ، لا عمل كالأجرة و لمساقاة والمر رعة
والقراض يثبت فيه أجرة مثل ، لانه عمل محرم ، في يكون صائماً والانكان
أكل مال بالباطل ، ويكون ذلك الشغل الذي كان نابعه تصحيحه لأعياً

ولا يثبت في القراض و لمساقاة قرص مثل ، ان كان سبب الفساد القراض
بالعروض أو لأجل ، أو انصحب بلعن أو بهام العصة ، أو كونهما بدين
بقصد من أحسن ، أو على أنه لا يشتري لا سعة معه ان لا أكثر وجوده يشتري
غيرها ، أو على أن يشتري عند ولان نصاب المرص ثم يسعه ويشتر ثمنه ، أو لا

(١) في هامش ١ - راجع .

(٢) في هامش ٢ - محتوم

في معصية وسواء في المسافة كان سبب الغدر ظهور الشبهة أو شرط عمل
المالك أو اجتماعهما مع لبيع أو مسافة شئ على حرش محتمس أو احتلها
مطلقاً أو بكلاً ولا

وبعض العامة يحكم في السع لبي في المضاربة و لخمس التي في المسافة
تراض المثل ومسافة مثل وفيها باخرة المثل ، محتجاً بأن الأسباب اذا
تأكدت بطلت لحققة ، بكيفية فكاه لاخره و لخمس ما كد عسر مثله في انقراض
و لمساواة ، وهو مطالب بأمرين كونه هذه لاسباب متأكده ، وكون لتأكيد
مريلاً للحقيقة وعبر لا يربطها

(القسم الثاني - في خصوصيات العقود)

وفيه فصول

(لاول - في السع)

فائدة

الاحكام الخمسة قد تلحق عقد البيع وان كان ميباً :
فبب السع عند توقف لواحد عنه ، كإبقاء يدني وبيعة لواحي لبي
و لحي به و برفه في لجهاد
وسحب السع عند الرجع اذا كان اسلعه مضموداً بها لاسر باح وقصد
بذلك التوسعة على هناك وضع المحتاح
وبحريم د شمل على الرد أو جهاله أو مع حق واحد ، كبيع راحية
المحتاح د عدم إمكان الاستبدال ، وبيع المكلف ما يظهره او عدم قدره بعد
وبكره و اسره بأخر صلاة عن وقت الفصيلة .

و يحل لا رجحان ولا مرجوحية

ويحوي أيضاً أسباب العقد، والرجحان كرجحان العلم بالعوضين، والتحرر من
الاحتكار، والحق في الحش عند من حرره، والكرامة كالدولة وقت النداء
والدخول في يوم المؤمن

ويحوي العقد لصحيح ورجحان لتسليم إلى المشتري والبيع في عوضين
ويحرم البيع منه، ويحرم الانتفاع، وكرهه لاستحطاط بعد الصفقة^(١)،
و سحب أهله لعدم

قاعدة

شروط كون البيع معلوم معين والقدر والصفة، قال «يعتق عبداً من
عديبي» طر - لأنه عرر حكى حسابه - هو له

واحد ربه من نس يحفظ، منه وكان عرر لأنه لم يشر إلى إطلاق عنه
اكتفى فيه بالصفة، لأنه قد أصبح أحده بعد وإن لم يصبح أصلاً، ولأن العقد
يحتاج إلى مورد يتأثر به في الحال كما في الكاح ولا تأثير هنا في الحال،
وخصوصاً في قيل «لصحة حسن النسي» فيكون في معنى يرد العقد وأنه طر
ون هت - يعق والطلاق صدان مع الانتهاء، فالأصح هنا .

- (١) انتهى هو أن يستعمل الحصري عديبي من وصوله إلى سد فريه أحده بكاد
ما معه كدناً يشتري منه سلعة بالركس في عيبه نفسه، وحدث حر م وقد بقي عنه ويقال
تبقى الركب - والحش بفتح النون وحبوب وهو بفتح - منه في مع ليقفها أو يروحها
أو يريد في قمتها وهو لا يرد شره، قد يقع غيره فيه وهو بقدر حر - انتهى عنه
- (٢) الاستحسان بعد شفعة حر : طلب مشري من - مع ن بعده عنه من من
البيع وبقي عنه - دون له صبي به شفعة و به وسع .

قلت : لأن فيهما معنى لك والجل ، وهو يصح تعيين أي له شرذ لا يلزم
 منه سماع ، بخلاف صورة التراجع ، ولأن لغير في البيع الانتفاع بالبيع
 عقوب لعقد ، وهو غير ممكن ، شوقه على التمييز
 ونصاً فإن لشرع بحث ليس مكارم لأخلاق ومحدث لحصان ، والعقلاء
 يختارون ثم يعقدون غالباً .

وسقط الشرح رحمه الله في الخلاف من مسألة تابع العقد ، ويدفع عديس
 للتخيير ، جواز بيع عبد من عديس ،
 وهو بعيد أصالة ومأخذاً . إما أصالة لما قصد ، وأما مأخذاً فلا ، لا تلام
 بين انحصار الحي بعد البيع في عديس وبين صحته يراى يعقد على عبد من
 عديس

قاعدة

يشترط كون المبيع مما يعمول ، فلا يصح العقد على ما لا يحول ، لعدم
 الانتفاع به كحبه دحي وكالحشار ، لأن بدل المال في مقادتها سعة .
 أما مخرج عن عموم كثره - كبيع لمة على شاطئ نهر أو بحجارة في
 حل مبيعها - فتصح لأنه يستفاد به في أحسنه
 وقد يتعلق العرض ببيع الدائع بأشمن غير ممة ، ولو دغ جراً مشاعاً مما
 يملك بحره مشاع مبيعاً منه لآخر ، فإن بطل لعدم العائدة ، ومن يصح .
 و نائدة في موضع ، وهي - أنه لو كان موهوباً لم يرجع فيه لأنه تصرف
 ولو كان داخراً حصل له الفسخ أو الإحارة وعدم رجوع الدائع فيه ، فليس
 لأنه غير ماله ، ولو كان صداقاً لزوجته فبطل فيه ذلك رجوع الزوج بقيمة نصه

(١) في ص . ولو كان حاداً

لأنه ، ولو كان أحرة فامسحت لم يرجع المؤخر الى تلك العين بل الى بدله .
 وثالث أن يقول هذا مسمى على الفعل والاعتدال ، وفيه ما فيه ، إذ لا شيء
 يشار له لاحدهما حتى ينقل من عورض بأن تمتشيش لوتسارعي في عس وقاما
 بنية تعصى لكن و حد منهما ما في بد صاحبه أحيب ينقل للكلام اليه واد ه
 مدي عني ترجيح الخارج وأبأ بذلك و أحد منهما موردها غير مورد بد الآخر
 فكأنه حكم سرع يده و ثابته على ما في بد الآخر .

فإن تحيل هذه فرق ولا معنا حكم الأصل ، ولما على تقديم سبه الداحل
 لاشكال وعني بتدبر عدم الجرح هم ممدردان متساويان ، فاسفر بد كل و حد
 منهما على ما فيها

قاعدة

فلما جرح سبه جرح دمه وبالعكس لا في مسائل ، وهي لسان .
 (الاول) فما بجور سبه ولا يصح بيه ، وهي لائق ، والمعصوب ، والصال
 وانه انكبت ان سبه من بيع ما عدا كبت نصه ، ولجور الأصاحي وحلوهما
 بد كابت و حة ، واشهره لمحيطه بعد اسع ومن انصص ، وكذا نقطة .
 (ثاني) ما بجور سبه ولا بجور سبه ، وهو الموصوف في دمة ، كالمسلم
 فيه فلا يصح ، ومثلك صاع حنطة موصوف ثم بعبه ونصه ، والدين في دمة
 يعبر على خلاف فيه ، ولربط في ماله ضمن المثل ، وكذا مال المحجور عليه .

قاعدة :

المرور ماله طاهر محسوب وباطن مكروه قاله بعضهم ، ومنه قوله تعالى

« في منافع العرود »^(١)

وشرعاً هو جهل الحصول وأنه المجهول فمعلوم الحصول مجهول الصفة
وسهلاً عموم وخصوص من وجه - لو حود لعرود بدون الجهل في العبد الأبق
إذا كان معناه الصفة من قبل أو موصوفاً الآن ، ووجود الجهل بدون العرود كما
في المكمل والمورود والمعدود والمعدود

وقد يوعى في الجهالة كجهل لا يدري ذهب ثم قضية أم نحاس ثم صبحر
ويوجدان معاً في العبد الأبق من جهل بصفته فيمضي بعرود

والجهل بعرود وجود كائنه لا في بانه الحصول كائنه لا في معلوم
وجوده وعرود في جهل ، وناحس حيث لا يدري وهو كسعه من سلع
محلقة ، الموضع كعد من عدد وعرود الكبر الذي لا يعرف عرود وبيع
في مبيع السهم وعرود كثرة من عرود محقق وفي القاء كبيع الشربة من
مدو صلاحه عرود مضي ، لأصحاب

ولو شرط في العهد بعرود صلاح لا محالة كان عروداً عند الكل ، كما
لو شرط ضرورة : لبيع صلاح

والعرود قد يكون مما له مدخل ظاهر في عرود وهو مبيع اجتماعاً ، وقد
يكون مما يسامح به لقله كأس العرود ووطن حبة ، وهو مبيع عدة اجتماعاً
وكذا شرط لعرود

وقد يكون سهم وهو محول خلاف في موصوع "خلاف" ، كاجر في
في مال المحارة^(٢) والعصارة ، الشربة قبل مدو لصلاح والأبق بعرود صفة

(١) الأمتاع القرود له عرود ١٨٥ وعرود في منافع -

(٢) في من وهامشك ووطن حبة

(٣) في لاجد

قاعدة

الشيء عن العرف والجهالة كما جاء في الخبر من جهة صلوات الله عليه عن
العرف وعن بيع المجهول في نصه كلام الأصحاب محض بالمدح والثناء المحققة
كالبيع ، فهنا أقسام ثلاثة

(الأول) يعرف موطن الشيء للمال ويحتملها بأراء عوص محض مقصوداً
بالدلت ، كاسع ناساه و أصبح سبي الأورى و لأجره مفعلة وعوصاً على لأقرب .
وهذا لا تجوز فيه الجهالة

(الثاني) حسن محض لأفاده في شيء المال ولا يحسن ربح ، كالمصدق
والهبة والأمر . وهذا لا يصرف فيه الجهالة ، ولا ضرر في نفسه ولا في ربحه
(الثالث) يعرف العرف الأهم فيه أمور المدح والثناء ، كالنكاح ومن
المقصود فيه الشيء هو الألفه والمودة ويحصل التحسين عن التنازع وتكثير
العمل ، ولكن من حصل الشرح في عوص قوله تعالى « ان تبتغوا بأموالكم »
« وآتوا بها صدقاتهن جهداً » ، فالنظر في الأول جارح ربحه عن المهر وجهاته
قدرة ، والنظر في الثاني مسع فيه يعرف الكثير ، كالروبح على عبد آبق غير
معلوم أو غير شارد غير معلوم

ومن ثم قال الأصحاب . وتروجه على حده أو مع كان له وسطاً عليه
يعرف فيه وكذلك ليضع بكفي في ماله لمشاهدة . لأن يضع ليس عوصاً
محضاً ، وبهذا كان يعالج ليرول عنه غير عوص كالصلاص

(١) سورة البقرة ٢٥

(٢) سورة البقرة ٢٥

(٣) في حده أو مع كان له وسطاً

فرع .

لو ذهب مجهول بمشور كشيء وبحوزه لم يصح ، وكذا لو ذهبه دابة
من دوابه و درهماً من كيسه^(١) من غير عس ، ولكن المجهول في الكل أو يورن
أو الوصف لا يصح

قاعدة

لإشياء المجهول بطل ، فبطل في المصعب وسائر العود ، كقوله [بعك
الصدرة لأخراً منها ، في صحيح مسلم عن جرير أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم هي عن أمها .

وربما جاءت في الأصناف^(٢) كقوله عدي حرراً إلا واحداً أو «أعطوه
بجلي الأجل» ، ولو قال «بعبت صدرة لأصداً منها» وهي معرفة وأرد واحداً
من الصدرة ولم يسمه بطل صحيح ، وإنه لو قال «بعبت صدراً من الصدرة متفرقة»
لأنه عزز بجهل اجسامه ، أو لأن العقد له بعد موداً يحمل عليه .

وإن كانت الصدرة محسنة وقيل «بعكها لأصداً منها» فإن كانت مجهولة
الصيغ^(٣) بطل البيع ، لعدم معرفة قدر المبيع

وكذا لو قال «بعبت صدراً منها» بترسائه سبي الإشاعة ، ولا يصح د طر
شماله عنه وإن كانت معروفة وسمي منها ، داً معيهاً صحيح قطعاً .

وختلف في ترسائه ، فقل هو بمثابة حره من الحصة كالربع والعشر ، فهو

(١) في ص و غ و ع و د و ه و ه

(٢) في ع و ه و د و ر و من كسبه

(٣) د س و ع و س و ل و س و في

(٤) تصحيح جمع تصحيح كاصحاب جمع ح .

كانت الصورة أربع أصابع ، أربع وعلى هذا حتى دأب مع هذه شيء بسيط
 بالحساب . وكل لـ المبيع حرمه مضاف منه مقدار . فهو لم يبق إلا أصابع ثلثي لمبيع
 فيه ، وعليه دل حصر يرد من معدونه عن الصادق عليه السلام : « لا وزن حيار
 أكثر العامة » .

قاعدة

كل عقد بيع فيه ثبوت فيه حيار بمجلس ود كان مع أولي من مولى
 عليه عني الأقرب ، وكذا لو اشترى حمد في حيز شديد ، ووجه عدم ثبوت
 بمضي الزمان

فت : سلب لا يبيع من يعود الحيز ، ولو اشترى من يعتق عليه وكذلك
 ويحتمل عدم لا يباعه فبيع مبيع . ويحتمل بدو على أمك في ر من حيار
 لدائع ثبوت الحيار قطعاً ثم يعق دأب قها ، وان فساد وقت وكذلك لا يثبت
 بالافتراق انه عتق بالشراء وان قلنا بملك المشتري فلا حيار [له] لـ لدائع وحيد
 يتوقف الحكم بعينه حتى يفترقا ثم يفسد عتقه ، ويحتمل عتقه بالشر []
 وحيد هل يقطع حيار مبيع بغيره ، فان كان منه ما عتقه لـ

ولو اشترى بعد نفسه من سيده وجوزد فلا حيار له لانه كالكسبه ، وثبوته
 قوي وسر على مقدم

ولو اشترى من فرجه كان قداء من جهة به من جهة . تبع فله المبيع
 دون المشتري ، ويحتمل ثبوت الحيار لهما سواء على صورته لبيع .

(ما بين يدي من لـ ص .

قاعدة :

نقسم خيار حسب الفور وسرحي لثلاث

(أول) ما هو على سرحي كخيار عيب وخيار الاشتراط وخيار لحيوان
وخيار لتأخير وخيار لتحويل . من ينصرف على بروح ولو فيه بصفة [و
الطلاق] وخيار تحديد بروح من الدحول وقدرات العين زيادة متصلة
أو ينصرف من حد ينصف العن أو ينصف القيسه في صورة ينصفه بروح وبين
دفع [ينصف] عمن أو ينصف لعمه بروح في صورة بريحه ، وخيار وتبي
لعم بين لعمو و ينصف من من حد الله والعمو ، وخيار لعمه د كالب بحث
عند و ينصف وهو كافر من عيب في عدد وكذا لو سلم بروح وهي كافرة ثم
عيب في لعمه ، وخيار مساحرة عيب من لمساحرة ، وخيار لعمه عند
اعسار لروح بالعمه ، وخيار الفسخ عند يخالف ن في عدم لافساح .
وخيار انصراف على لأرب [لثلاثه ثمانية] وخيار مسح لعمه الا بعد السنة ،
وخيار انقسم منه] عند يفسخ لعمه في على حد

(ثاني) ما هو على سرحي ، كخيار العين ، وخيار التديس في البيع والنكاح
وخيار عيب في أروحن الا العنة . وهي التحقيق هو على الفور ، لأن محله بعد
الثوب ولا يكون لأبعد بقاء لعمه ، ولا حد بالشعة على الأقوى ، وعق
لعمه بحث عند أروحن على مشهور لعمه ذكر . وخيار أروحة وتريق الصفقة

١. من في من

٢. ليس في - و بعد

٣. لعمه هي بريح من في فسخ حتى بعملاء يرد بشرى كثيرا في

شمن وهو يعلم

(٤) من اعلم من في من

ونحنية لشركة

(الثالث) مدقة اشكاله . وهو حذر الشئ في عين ماله فلا يسهل لشري .
وحيار المدقي . ولا قرب ثور . فلهما

قاعدة

كل حيار في مدقة ر ر . ومن سيق أحكام مدقة حتى يجعل مدقة
لحيار كانداء المدقة . حذر كلام الشئ ذلك ، وهو من فروع وهو لاسفال ،
ومن ول مدقة الحيار . مدقة غير مدقة ، هذا حيار مسح ، ومن قال مدقة
فقدته بالاحتجاب والاعتراف وتظهر مدقة في أمور
(لأول) لو راد ضمن أو نقص في لاحتل أو في مشروط الحيار اعسر
ذلك حتى غنى الشئ ر ر .

(ثاني) لو اعترف مدقة شئ مدقة . ثم حدد في مدقة . وحيار
والاقرب عدم الصحة بمدقة .

(ثاب) لو لم يعب احتلا في سيم وعناه في المدقة فله اوجها .

(الرابع) لو كان يو كذل فحصر من يربط في المدقة ، فله حيار
كانداه مدقة . مسح نفسه والاحتجاب على . وكين مسح ، فان لم يمسح حيار
فون لا يمسح لانه يصرف على خلاف مصلحه المؤكل . والله في حيار الشرط .
(الخامس) لو دفع له من العاوب ، فله اوجها .

(السادس) لو أسيد مدقة مافي مدقة في أصل ولا قوى الصلابة ولو كان حالا
فان لم يقض المسدقة فله من الفرق ظل ، لانه بيع دين مدقة . ولو مدقة في

(١) في من مدقة =

المجلس وان فسا كالعقد صحيح وكذاهما عقدها بعد القبض ، والا احتمل البطلان ،
 لانه من العود بعد المفردة أن يقض المسلم فيه ليس بشرط في المجلس ، فالعقد
 قد وقع على مسلم فهو دين دين نظر . فلا يثبت صحته بانقض في المجلس .
 ومثله بيع عيين موصوفة بصفات السلخ هل يشترط قبض ثمنها في المجلس
 أو يكفي قبض العين لموصوفة أو ينظر من أصله ، وكذا الوباغ الربوي بمثله
 موصوفين من غير أصل هل ينظر أو يصح منعه . راعى القبض في المجلس
 لهما جميعاً ولا أحدهما صرح مآجرو لأصحاب . لا يشترط القبض في
 المجلس إلا في الصرف ، فحيث يرول بيع من يدين يقض أحدهما .

قاعدة

المصالح على ثلاثة أقسام: ضرورية كقوله لا تسأل على نفسه ، وحاجية كقوله
 على زوجته ، وتمامية كقوله على أقاربه لأنه تنمى مكارم لأحلاق
 ولأولى مودته على نفسه ، كما أن سببه مقدمة على ذاته .
 ولستم من تمامية لأنه من تمام المعاش . كذلك امرأته والمساواة
 والمصاهرة

وبيع هاتين امرأتين في قبض ثمن المجلس حذراً من بيع الكالائي
 بالكالائي ، أي أن لئانع ومشري كلامهم كاللأصحة ، أي رقه لأجل ماله
 عليه ، ويكون اسم فاعل لمتعديين ويحور أن يكون مضافاً لمدين ، لأن المدين
 يحفظ صحتهم عند القبض عن مدعي ، وعلى هذا هو سم فاعل لمدين وجور
 أن يكون سم مفعول ، كما في . وعلى التفسيرين لأحبرين لأحد في الكلام
 وعلى التفسير الأول في الكلام أصح . تقديره بيع مائة كالألي بمائة كالألي ،

(١) في من و عود . وحاجية

لاستحالة ورود البيع على العاقدين وعلى كل تقدير ، فهو محار من باب سمية
الشيء باسم ما يؤل إليه ، لأن حال العقد ليس هناك كافي .

ومن فريب لكافي بالكافي سعي دين في دمة واحد دين للمشتري في دمة
آخر ، فهو حقة لحصولهما حال العقد .

ولا يذكون المسم في قبلا للفعل حتى يكون في دمة . ولا يحور السلم
في الدر والعقار .

قاعدة .

كل ما يكال ويورن ذهب كثير من الأصحاب إلى تحريم بيعه قبل قبضه ، وحصة
بعضهم بظنهم ، لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : من باع
طعاماً ولا يبيعه حتى يقبضه^١ .

وقد جاءت في ذلك أحاديث كثيرة عامة ، والعموم لا يخص بذكر بعضه
ولا يمكن هنا أن يكون من باب حمل المطلق على المقيد . لما تقدم من أن
يحمل بما هو في الكلي لا الكثر . بل لعمدة في ذلك قصة لأصل من أن المالك
مسقط على لمصرف بأمواله حرج عنه لطعام أو المكمل والمورون فيبقى ما
عده على الأصل .

ولم أقف على قول من الأصحاب بالاطلاق ، وعنه العامة بضعف المالك
قبل القبض ، لأنه لو تأتت إفساح البيع ويؤلى الصديق في شيء واحد ، أنه
يكون مضموناً على النافع الأول للمشتري وعلى المشتري للمشتري الثاني ، وأنه
إن لم يقبضه كان من ضمان النافع ، وقد حرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في باب بيع طعام قبل القبض من أبواب كذا

اليوم .

ربح مالم يضمن" في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن حده .

وقد استثنى المذنبون صوراً يحوز بها قبل القبض ، كالأعيان سماه المثلث
وعدم حياضها على من هي في يده ، و المذنب لا يلازم أن يكون لمورث
اشراد ولم يقبضه ولو شري من أبيه قدمت قبل قبضه وهو وارث حصص ماله
حار بيعه قبل قبضه ، لأنه محكم المخصوص .

وروي أحمد إذا عساه أو أحد . وأما أن لا يملك إلا بالقبض ، وسهم
العبيدة بعد لأمر أن فلان يملك الحصة . وكذا لو حصر المذنبون فباع قدر
نصيبه لمعلوم ن قبل يملك العبيدة بالاسلام ون لا يملك نفسه ، ولو نصبه وغلة
الوقت والموهوب إذا رجع فيه

وأما الصيد فإن اثنائه في احواله وشبهه ، فليس حكمي ، وكذا يفسح بيع
المخصوص مع العسر وهو مضمون عليه ، كما ذكره مع شرط الضمان والمسلم ،
ولشره بمسند ورأسه بل يفسح المضمون لا يفسد ، وكذا لو فسح لنائب
لا فلاس بمشري ولما ببعض

أما المضمون بعقد معاوضة كالبيع والمباح ونمن المبيع المعين والاجرة
والعوض في نفسه . فله مبيع عند ما يملكه إلا في سعة من المباح ، فإن فيه وحدها
صعباً فيحوز مبيعاً على أن حله بالمال يوازي لصاحبه ، إذا لا يوليها .
ومعهم . قال الخلاف محتص بغير حسن الثمن أو به برده أو نقصان ، والا
فهو اقالة بلفظ البيع .

وظاهر الأصحاب أن

أحدهما - أن هذا الحكم محتص بالبيع في طرف مبيع أو لائم بالبيع

ثانياً . فلو ملكه بغير ولم يقضه صح ، و لو ملكه ببيع ثم عرض عليه بغير
البيع كالتصليح والاحارة والكسبه صح ، الا تشح في المسووظ به منع لاجاره
والكسبه .

الامر الذي - ان غير المكمل والمودون لا يحرقه على حال لا مذكور
الشيخ في الكسبه ، فمطاب هذه المعرفت على ذلك وكذا ما ملك بالاقالة
أو القسمة لانهم ليس ببعاء عند ولا اصدقاء والشعاع

اما من لم يبيع لم يمسك اسحاب لخالق فيه ، لان كل واحد منهما
في معنى البيع ' و ثمن هو ' البعد ' ان كان هناك بعد ولا قد اتصل به الباء
وقيل هو م . بصلب به الباء مطعما ، وهو قوي ، وفي البعد مطعما

فائدة

او تصرف المشتري وما اشتراه قبل قبضه من كان مكثرا أو موزوا وقد
بالبيع فان تصرف بالبيع فهو بطل لنقص الهي عنه ، لمصلحة لاسم ، لانطائه
ومعيره صحيح وفي المختلف انه لا يلزم من الهي هذا لنتالاب ، وفي رواية
يخصص المستخرج على من يبعه ببيع . أما لو لم يبع ، أما التصرف فيه بغير
البيع كالبيع ولوقف والاصداق و ارعن والاقرصن و تصدقه و لترويج فذكر .

فائدتان :

(الاولى) عرف من بناء المطلق ومطلق اسماء و بيع مطلق ومطلق البيع

(١) في ١ وهو عند في ١ - شح .

(٢) في هـ مشر : و اثنى هو عن

أن البيع المطلق هو البيع لعدم قصبة اللام لحسية، ووصفه بالطلاق بعيد أنه لم يقد بما يذ في العموم من شرط أو صفة أو غير ذلك من لواحق العموم كالاستثناء ومطلق البيع هو القدر المشترك بين أفراد البيع، وهو معنى البيع تصديق يرد من أفراد، ثم تصيب إلى البيع لتتمسك عن باقي المطلقات لمطلق ' لاجرة ومطلق المكاح ومطلق جميع الأحداث، ولا صفة لتتمسك فقط .

فعلى هذا يصدق أن مطلق البيع حلال اجتماعاً ولا يصدق أن البيع المطلق حلال اجتماعاً، لأن بعض أفراد حرام اجتماعاً .

ويصدق بطلانه مطلق لمال ولا يصدق أنه لمال المطلق، وفي هذا نظرين .
(شبيه) رفاع أبو ريع لأرب في مساعه ، وقد يقال في مسح العمد عند السحاف هل يمسح من أصله أو من حمله؟ ويرد على ذلك الماء ، ويرد هنا سؤال ، وهو : ب لعد و قع ، الضرورة في الزمان الماضي ، وخرج ما يصحبه الزمان الماضي من الوقوع محال .

فان قلت : المراد رفع أثره دونه

قلت : الأثر أيضاً من حمله لواقع وقد نصمها الزمان الماضي ، فيكون رفعها محالاً .

وأجيب عن ذلك بأنه مند من باب إعطاء الموقوف حكم المعلوم ، ومن هذا باب تأثير بطلان اسمه في أثناء لعماده بالنسبة إلى ماضى في نحو الصلاة والصيام على الخلاف ، فإنه تضمن رفع الواقع .

ويجاب عنه بأنه من باب تدبير الموقوف كالمعوم كما قلناه .
وعرض بأنه لو صح بأثر هذا العزم هذا الأثر في بية بطلان ما تقدم من

(١) في من وهامش : كمنطلق الاجارة .

لأعمال الصالحة من 'ول عمره إلى آخره' ، فصيغ هذا في تقدير غير الواقع ،
ولكن نرى منه ' صحة القصد إلى إبطال الأعمال الفسحة كلها ، أو لا دليل على
اعتبار العزم المتحدد فيما ذكرتم بالخصوص ، ولا فرق '

قال بعض العامة : وهذا متجه لم أجده دافعاً

والجواب أن الفرق واقع بين نعيم في قضاء عبادة وسنة بعدها ، لأن الصلاة
والصوم مثلاً لا يعد كل جزء منها عبادة لأعد الأبدان بالمحموع ، والنية كما هي
شرط في مجموعها شرط في آخرها ، فإذا وقع العزم على إبطال 'ول نعيم على
ما ينفذها بقي الجزء لو وقع في تلك الحال وما بعدها ، ربه يظن في نفسه
ويظن . فاشترط كل منهما بقبحه اشتراط معية ' ، فصيغ منه مضي وان كان
واقفاً في تقدير غير واقع أو بعد إبطال ' مضي كما يظن الحدث لصلاة
والإفطار للصوم

فيل : ولا يحطوب باب من أبواب لفقه عن التقدير

(الثاني - في تدوين)

قاعدة

القرص عقد صحيح مستقل ، وعند بعض العامة هو بيع بحال المأصول
في ثلاثة أوجه . عدم لفص في المجلس في قرص النقد ، وسلب المعلوم في
المجهول أن قلنا بصدق المثل في القيمي ، وسع ما ليس عنده في المثلث .

(١) في نس يرمز من صحة

(٢) في ص ولا ترى

(٣) في هـ مش . . عنه

(٤) في فصل ثاني .

واحتمل هذه التحويلات محصلاً لمصلحته المعروف الى اعيان ، ومن ثم
امتنع د حريماً الى المقرض ، لخروجه عن اداء ' المعروف

قاعدة

كل دين حال لا يتأجل الا في صور :

مها : اشتراط آجله في لزم .

ومها : الانضاء بأجله ، كما صحح لا يحده باسقاطه .

ومنها : د ضمن الحال موحلاً الى مسد أو رهه على د-ن وشرط بيعه
واسعاء ثم بعد مدة وليس هذا من المشروط في اللزم ، اذ لا يروم لرهن
من جهة لمرتهن

ومنها : د بدفع شرط أو سرعاً ان لاقص ديه من فلال الا بعد مدة معينة
وهذا ينحصر د دفع امدون فيها

قاعدة

الاجل قسمان :

(احدهما) ما قدر بأصل الشرع ، وهو : البلوغ ، والحمل ، والرصد ،
ومدة الصلاحية للحبص ابتداء و نهاء . والعدة ، والاسر ، و الهدية في بعض
الصور ، وحول لركاة ، والمكاسب في الحبص ، واللطفة ، وحيار التصرية ،
ومدة مقدم لمسافر ، ومدة سفر بني يكون مسافة ، وأقل حبص واكثره ، و كثر

(لثمة) لا تعدد ومه ومن سدى ' يكون معروف فكثره ي من عطاكم معروفاً
وكافؤه وفي هامش قواعد اسمه بدل د سد ،

النفس. وفل يظهر، وسر، الحلافة، ومدة وضى، بروحة، واللاء والظهار
والعمة، وظهار لس والعمد، وساعة المرتد، وثمن لتقيع، وسيف، وتعرب
اراي، وخصص لذكر ونب، ومطلق لضم، واسبقه دية لعمد واحظاً
ولشبه، ومدة قضاء دمض وشهر لحج وصوم الكدراب وصوم شهر رمضان
ومطلق الصوم، ومدة الحصة وحسب المفقود

(الثاني) ما قدره المكلفون، وهو أقسام.

الاول: ما يصح ولا يجب، ويشترط عنه وهو حل لمن لم يسع والرهق
والضمان والتقدير فيها^(١) اللانها^(٢) وصداء^(٣) لسحق والحبس^(٤)

ثاني: محب، اشتراطه ر، وهو حل للمعه والكسبه والمعه على
خلاف والاجارة الزمارة والمرعه والمعه

الثالث: مالا يصح، وهو المسنة في الربوي والدين مشه ولعرض وتأجل
لاجل في لسان من بعلك مرسه

ارابع: مالا يحل فيه، قد ذكر فيه مجهولاً له بقرن ون علم
أثر، وهو في اوكاه بالشركة وحصاره.

احدس: ما نسخ معلوماً ومجهولاً، وهو التقدير^(٥) في بحره وبقارة
والوديعه والجزية خاصة للاحتصاص بالرحل ذر، نس

(١) في ص ١٤٤

(٢) ليس « اللانها » في ص

(٣) في هـ ص ١٤٤ و حسن

(٤) في هـ ص ١٤٤ النسخين - وهو مبرر

قاعدة .

التوقيف بالألفاظ المشتركة ولا فريه، كرسع وجمادى و لفر^١ وأول الشهر
وآخره والحמים و لعبد ، فان فرسه الحال تحميه على لاول ، فيارم^٢ وقبل
الطلال استصفاً لفره

وتقر منه لتعليق على ما في حذر الامتناع طهراً وبصرف من السوابق
يصير معكناً ، كما لو علق الطاهر على حيضهما حبضة ، فطهره يقتضي صدور
الحبضة منهما وهو ممتنع ، فيكون ملحقاً عنى لامتنع فلا يقع وتأويلها ان
حاصت كل مكما حبضه مثل قولهم كسانا لامير حة، أي كل واحد واحدة .

(الثالث - الرهن)

قاعده

كل ما صح بيعه صح رهنه ومالا فلا .

وهو بصور ما تصح بعه ولا يصح رهنه ، وهو الدين والسفعة عند الشيخ
حيث حكم بأن الاجاره بيع في بعض المواضع من المسوط والابق وما تصح
رهنه ولا يصح بيعه ، وهو لضعاف المشركى قبل قبضه عند الشيخ .

قاعده

كل رهن فانه غير مضمون الا في مواضع صابطها التعدي و لتعريض للاحق
أو الصمان السابق ان قلنا ان الرهن لا يرله .

(١) في هامش ٢٠ و شهر «بلل» والفر

(٢) في هامش ٢٠ مفرمه

قاعدة

كما جار لرهن عليه جار صمته، وكما لا يحور الرهن عليه لا يصح صمته
لا في صمد الدرك لانه لورهن عليه فالعالب أن لمسع لا يحرج مستحقاً فيتأبد
الرهن وهو غير جائز .

وبه نظر، لان لتأبد عدم مقصود وانما هو عارض، وكثير من الرهون يتأخر
فيها وفيه الدس موبلا، ولا يفتح ذلك فيه على أن هذا التأبد غير لازم، لحوار
فسخ المرتهن واستبدالهما وهذا مكانه أو صميئاً .

ويمكن أن يقال : اذا مضى مده حصل فيها الناس من الخروح مستحقاً
ابك الرهن .

(الرابع - الحجر)

قاعدة :

حجر الصغير و المحبون للنفس وحجر النفس للحفظ لغيره لا للنفس،
وكذا حجر تعدد للحفظ على نفسه، وحجر بسمة متردد من الأمور هل هو
لنفسه أو لحفظ ماله؟ فان قلنا لنفسه سلبت عذراته أصلاً ورأساً، ولا سبب استقلاله
وهو الوجه .

فعلى هذا يصبح أن يتوكل لغيره ، وان سائر عقود نفسه بادن وليه ، وقبل
اقراره بما لا يوجب مالا .

وبقتصر الحجر عليه أي حكم الحاكم ولا يفتقر في رواه إلى حكمه، وقبل
يتوقف فهمه ، وقبل ينسب بغير حكمه ولا ينهي إلا بحكمه .

قاعدة :

لحجر على أقصى والسفلى لأثر في لأسبب السبب كاحتياط والاحتشاش
 فيمكن أن يها " ، بخلاف الأسباب العلوية كالبيع وغيره ، لأن الأسباب العلوية
 لا تؤدي محضه على بخلاف العلوية فيها من باب المكاسب " والمعاملة وعقدتهما
 فصر عن ذلك .

وعنى هذا لو وطئ له أمه فأحبها صارت أم ولد ويكون وطؤه من حوائج
 استغنى العنى ولو أعتقها ، يستند له صح . لأن الصبح وبخص من المرح بدعوه
 إلى وطئ ، ولا يسمع جوف من بعض الناس أو الذين ، هذا أصبح لو وطئ ، ترب
 عليه صبه .

ولهذا من السبب العلوي أقوى يعود من السبب بخلاف القولى . ويل من
 العلوي أقوى لأن مسبه يعقها إلا أن كما في العنى بخلاف العلوي

قاعدة

هل يجب على الولي مراعاة المصلحة في ما من لمولى عليه أويكتفى سعي
 المصلحة ؟

يحمل الأول ، لأنه منصوب لها . وأصله " فاء المنك على حده . ولأن المقل
 ولا يقال لأد لها من عبه والدمية لا تكاد يقع لها عاه
 وعنى هذا هل يتحرى الأصلح أو يكتفى بمطلق المصلحة ؟ فيه وجهين .

(١) فى ك والقواعد : فيما كان بهما

(٢) المكاسب : المماكة والمداقة في المعاملة

(٣) فى من وهما من ٢ وأصله

نعم لمثل ما فساد ولا لأن ذلك لا ينبغي وعلى كل تقدير لو ظهر في الحال
الأصح والمصلحة لم يجر العدول عن الأصلح
وسرنا على ذلك أحد لو لم يشع لمولى عليه حيث لا مصلحة ولا مفسده
وترويح المحبون حيث لا مفسدة و غير ذلك .

قاعده :

الدمه معنى مفرد في المكلف قبل الإلزام ، فلا دمه لصبي ونفسه
دمه الأروم ولا يترجم بمحو البيع والعصمان والحوالة والنفقة إلا أن يكون عقد
السميه عن اذن ولي أو يكون لصبي من بعد النكاح ، فلما يتعلق بدمته وإن
قلنا يتعلق بماله وكذا ما أنفق فلا ذمة له أصلاً .

وكن يشكك بالانف من الصبي حين عدم ماله ، فانه لم يؤخذ منه حتى
صار له مال ، فلا بد من معنى

وكن يشكك في المعنى من غير معنى به اد منع وحب عليه العرم
أو وله قبل مواعده ، وإنما دمه تصرف فمدره عدمه ، لأن المعنى به قبول
بقدره الشارع في المحل ، ولا يشترط فيه سوى السويع
ومن جعل للمميز تصرفاً اكتفى بالتعسر

ولا يشترط في لاهيه ملك له تصرف فيه ، لأن عقد موصولي صدر من أهله
عادة ما في لاهيه ملك له تصرف فيه ، والحاصل انه لا يشترط في الإلاهيه
الندم ، وإن الوصبي والوكيل والحاكم وأبيه بهم أدبية ولا يتعلق بدمتهم
شيء ، وكذلك ولي النكاح أهل لعقد على المولى عليه و النكاح لا يتصور ثبوته

(١) في بعض النسخ بدله

في الذمة .

و يظهر أن الذمة وأمنه الصرف من حطاب لوضع من باب اعطاء
المعدوم حكم بوجوده ، وذلك لأنه لأشياء قائم بالمحل من الصمت الموجوده
كأنلوا و لضعف . وإنما هو سنة مخصوصة بقدرها صاحب الشرع موجوده عند
سبها كما بقدر سلك في نفس عن الغير ، ولذلك يذهب هذه التقادير بذهاب
أسبابها وتثبت بثبوتها
ويحور أن بقدر من حطاب التكليف ، لأن معاهما اناحة الصرف بالارام
والالتزام .

(الحامس - الاجارة)

قاعدة

مورد الاجارة نفس لاسيعة للمفعة ، لأن لموضع معدومه . وقبل المورد
نفس للمفعة ، لأن لمفعود عليه ما صح سببه ود بالعد ونسلط لعد على الصرف
فيه وذلك هو المفعة
ولا يحور حاره لمرهون مع لمرهون ' وارهاه المصاحف العين لمستأجرة
من الموحر ، فلو كان مورد الاجارة العين لزم أن سوارد على عين و حدة عقدان
لارمان و به محال^١ .
قبل : وتظهر القاعدة في اجارة الحلبي بحسه ، ولا نظر الى الرابطة والقيصة
ان جعلنا المورد المنفعة وان جعلناه العين امتنع .

(١) في ٢ من المرفوع .

(٢) في ٣ : وهو محال .

وقيل - هذا لخلاف غير محقق - فان القائل بالعين لا يعني بها أنها تملك
بالأجرة كما في البيع بل لاستعانة المفعة منها، والقائل بالمفعة لا يقطع النظر
عن العين بل أنه تسببها^(١) وأساكها مدة الانتفاع
وحيث : بأن لمع من احرد الخلي حصته بحتمل الخلاف فيه محققاً .
والقائل أن يقول - هذا لمع من طي أن الخلاف محقق ولا يكون معه
حجة [عليه] ، وربما خرج عليه جواز بيعها من المسأجر فيصح على تقدير
المورد لأغنى واحدة .

فروع

لو آجره عبداً فمات مورثها المسأجر، فلا قرب لها لا سئل لعدم هوذ
الأثر في المفعة .

وقال بعضهم بطل لأنه يسوفي المفعة الآن بملكه واسمى عن الأجرة
فتصح ، كما لو روجه أمه فمات مورثها الروح من النكاح بطل .

قلت - الفرق أن مورد نكاح لصع . وهي مفعة لا تصح بملكه ، غير عقد
الحاص وهو أصعب من عقد لأجره ، بذيل عدم وجوب تسليمها بهراً فيه .
ويترتب على ذلك ما لو ورثه ثمان^(٢) ، فان هذا بالمطلال بطلت في حصته وله
لختيار لتعص لصفة ، فان رجع بالنسبة في لركه ، وان آجره فمصف
الأجره دس في المركة فسلم حصته بمفعتها ، ونصب شريكه ملوب المفعة
فيرجع على شريكه فراجع أخوه بقدر النقص حتى يساونه فهو لم يكن سوى
العين لمسأجره أحد منها بقدر ما تحلف له ويلزم انصح الأجره فيه ، فيدور

(١) في ص ١١٠ سمع

(٢) في ص ١١١

فيشرح بطريقة .

وكذا لو كان له مال غيرها لا للمرجوع به مع احتمال عدم رجوع لاح ،
لاستناد الفرض الى فعل المورث في حال حياته ، ولا حيز عليه ، وحديث
يحصل اجراؤه محرى الوصية ، فيكون بمثابة من أوصى بتخصيص أحد ورثته
فيستد من الثلث مع عدم الاجازة

قاعدة :

هل الطارئ في مدة الاحارة من لمولي كالمعروف في الاطلاق ، فيصح
ذلك بنسب مسائل :

(الاولى) لو آثر الموقوف عنه مدة فوات في الأثناء ، فيه وجهان ، فقام
لاحارة بزوجها في الاصل كـ ، لو آثر منك ، ولا قرب بدلال . لان لمواقع
انطقت اى غيره بعد موته لانه ، ر كائها عن لو فقتيب به تصرف فيما لا
يملكه .

(الثانية) لو ستأجر مسلم در حرمى في دار بحرب ثم عنهما المسمون
لم ينطق لاحاره ، لان المانع كالأشياء ممنوعة ملكاً ما [وبو سبيت روحه
امسح المسكاح في الحال على الاقرب ، لا لمصلحة مستباح ولا تحت ملكاً ما]
ولهذا لا يصح ما يلبد المحررة . بخلاف ما معه ويحصل الرخص ، لعدة رجه
لاسلامه وعنفها .

(ثالثة) لو لمولي الطلق مدة شلع ورشد في الأثناء ، أو آجر ماله يحتمل
بقاء ، لان تصرفه كان له مصلحة فيلزم . وحديث هل له خيار المسح ؟ نظر . ويحتمل

الطلاق لتس حروح هذه لمدة عن الولاية ، وهو الأقرب . وثمة لو آحرم
المجنون فأفاق .

(أربعة) آحرام ولده أو مدبرة ثم مات ، فيه الوحيين .

(لحامه) آجر عده ثم اعقبه لا تطل الأجر ، لأن الأمانة هي مستندة إلى
السند وقد كان تصرفه سابقاً فلم يصادف انعق هذه المانع وحسب لا حبره
لأن السند تصرف في ملكه ، فلا يعترض عليه ولا يرجع على السيد بالأجرة ،
لمثل ما قبله . وكما لو روج ثمنه وأسفر المهر ثم أعنفها .

قاعدة :

كما حرم الأجر عنه مع العلم بحور لحدته عليه مع الجهل ، ومن
تجور مع العلم ؟ الأقرب الجواز بطريق الأولى .

تسميه .

إذا تعدد كمال الأجرة وزع المسمى بنسبة المسمى إلى الذي يحسب
(تسميه) ، وقد تشكل بعضها في صفة حساب ، كما لو استأجر لحفر عشرة طولا
ومثلها عرضاً ومثلها عمقاً لحفر خمس درع في خمس [في خمس] ويعد
أكمال العمل لعمه مع تعيينه في العدد أو اتصاله بالأرض فإن نسبة المنحور
إلى المسأجرة تنسب إلى تسميه ، وذلك لأن مصروف الأولى ألف دراع
ومصروف الثانية مائة وخمسة وعشرون دراعاً هذا بحسب العدد ، فإن فرض
تساوي الأدرع في الأجر^٢ كان يوجب ثمن الأجرة ، والأوجب التوزيع بحسب

(١) يس في ص .

(٢) في ص : في الأجرة

القيمة أيضاً .

(سادس - هي عقود منه ددة)

قاعدة :

لأمانة نسبة لى يد غير المالك تقتضي عدم الصمد ، وهي قد تكون من
لمالك كالوديعة و لعاره وقد تكون من الشرع وهي المصممة بالأمانة الشرعية .
والواجب فيها لمصادرة الى اعلام لمالك ، وان تمكن وأعمل صم ، والافالظاهر
عدم لصمك .

ولها صور سبع :

(الاولى) اطاره بريح نوباً الى داره فحجب لاعلام أو أخذه ورده الى مالكة .
(الثانية) لو اسرع الصبد من المحرم أو من محل أخذه في الحرم .
(الثالثة) لو شرع المفضوب من العاصب طريق لحصه .
(الرابعة) لو أخذ الوديعة من صبي أو محبون لحواف ملاها
(الخامسة) لو خلص الصمد من خارج لد وبه أو من شبكة في الحرم .
(السادسة) لو بلاعب الضياع بالبحور وصار في يد أحدهما حور لآخر
وعلم به الولي منه يجب رده على ولي الآخر ، ولو دفن في يد لصبي من علم
الولي صحبه في ماله

ولا عره نعم عمر الولي من ثم أو أوح . لأنه ليس فيما عليه ، فهو أخذه
أحدهما نسبة ارد على لمالك أمكن الحذف بالأمانة . وكذا بكلام في الصم .
وكان أحد المتألفين بالاعاصم من أخذه من الصبي ، وهل يصم الصبي

(١) مبددة المنعفة

المأجود من ليلع ؟ نظر ، أقره عدم الصمت لتسلطه على تلافه .

(السعة) لو ظهر لمعص بعير جس حقه فهل يكون أمانة شرعية حتى يباع ؟ قوى بعض الأصحاب لصمان ، ويضعف صمان لرائد عن قدر حقه اذا لم يمكن لدوس الى حقه الا انه كمن كان له مائة فلم يجد لأمانة تساوي مائتين .

(الوديعة) قاعدة :

كل صرة لا يتم مصوبها لا بايجاب وقول فهي عقد ، وما لا يحتج الى القبول من العبارات فهو ايقاع أو اذن مجرد .

والوديعة ليس القبول المعهود شرطاً فيها ، فهل هي عقد أو اذن مجرد ؟ تظهر فائدته فيما لو عزل الودعي نفسه ، فعلى العقد تنقض وسقى مائة شرعية ، وعلى الاذن لا تبطل .

ويجوز شرط فيها شرطاً فاسداً فيها عقد ، وان قبل هي عقد ولا بد من عقد جديد ، وان لم يعقد فهي أمانة شرعية ، وان قضا مجرد اذن لعق الشرط وثبت وديعة .

ون سميها القبول فعلى قولنا زال هذا الحريق وجزم بأنها عقد . وربما حرج صمان لصبي لوديعة بالانلاف على الوحيين ، فعلى العقد لا يصح كما لو باع منه أو قرضه ، وعلى الاذن يصح . ثم لو شرط فيها أو تعدى لأغير فتعسف فوجها مرتان ، فان قلنا بعدم الصمان هناك فهي بطريق لاولى وان قلنا هناك بالصمان أمكن عدم الصمان هنا ، لان التعريض من قبل المالك .

(العارية) قاعدة

كل عارية أمانة الا في مواضع :

(الاول) استعارة المحرم صدا

(الثاني) استعارة الذهب والفضة .

(الثالث) من القاصب .

(الرابع) من مستعير غير مأذون له

(الخامس) من مستأجر مع شرط الاستيفاء بنفسه .

(السادس) عند التعدي ولفرط

(السابع) الاستعارة للرهن على الاقوى .

ومن جعله من باب ضمان بالعين فلا ضمان على المستعير

(الوكالة) قاعدة

صابط او كانه محسب امتنع أن كل فعل يعلق عرض الشارع بايقاعه لامن
مباشر بعينه صبح اسو كيل فيه ، كالمعقود تده ، و تسو ح و تعاربه والابداع و نقص
والنقص وأحد اشعه و الار . و حفظ الامور و فيه لصدقه و سنيقاء القضاص
والحدود و نبت لحقوق وحدود الادبيس والطلاق والجمع و لعق والتدبير
و لدعاوي كلها .

و ، يعلق عرض الشارع بمباشره فلا يصح ، كالقسم بين اروحات وقضاء
العدة والقاصي . أما العادات ففيها تفصيل يأتي .

[ولا ريب أن كل خيار يرجع الى المصلحة لا يعمق فيه العرض بمباشر
بعينه] و أما الحدار العائد الى الشهوة و لارده فمحتمل أنه مدمعق العرض بايقاعه
من مباشر بعينه ، كحجبر من أسلم عني تريد من رُبع أو على لاحتس فلا يصح
فيه الوكيل ويحمل لحوار ، لانه لا يزيد على التوكيد في الترويح .

أما حيار الرؤية فيه بروع^١ إلى كل واحد من المسلمين، وعلى لأقرب حوار التوكيل فيه، ومن ثم احتلف في حوار التوكيل في لأقرب^٢ ثم هذا التوكيل نادر يجعل المشية إلى التوكيل فيكون كما لو شرط له لخباز في العقد والحطه^٣ فيه، أما لو عس له الجهة المحصرة فالجوار أمهر، بل يمكن أن يحسن بالعين^٤ محترراً لما عيه ثموكل.

قاعده .

كل من صبح منه المد شره لشيء صبح منه التوكيل فيه، وما لا يصح منه المباشرة يمتنع التوكيل فيه . وقد يتخلف صور :

من لأول العدا بأسرها، ذاكنت مدسه وشهها، كالأسان وامدر ولايلاء والعدن والقسامه ونحمل لشهادة وذتها والظهور محراً ومعتقاً، وبه لا يصح التوكيل في ذلك كله حالة لحياه أما بعد الموت فيجوز التوكيل في العدا ب البذنية .

هذا واحتلف في مو صبح

(الأول) الجهاد، قال الشيخ لا يصح فيه التوكيل، لأن كل من حصره وجب عليه وحوره القاصي مطلق والعلامة على وجه الأحار، وهو جمع بين هؤلاء، لأن لأحاره عقد لازم يجمع من بقلاب العرص بخلاف عدما، ومن لواحب على لكفاية يصير فرض عين أما بعض الامم أو الحصور ووجب

(١) في هامش : فيه بروع وفي قواعد المد بروع

(٢) في هامش : ولخطب

(٣) في ص : مسلمين

العين لا يقبل البياض .

(شدي) صب الماء في الطهارة ، جوره الشيخ على كرهته ومنعه لعاصي .
ولحق الاول ، لان لمصب ليس بجرح من نظارة بواجب مباشرتها ، لا مكان
فعلها بدونه فيجوز .

(ثالث) حور الشيخ لمستحقي اركاء توكل من بعض لهم سهمتهم ،
ومنعه لعاصي ، وقوله ان ادريس محضاً بأن دمه المركبي مشبعة بالركاء فلا
تراً الا نفس دفعها الى المستحق و توكلين ليس منهم ، وبأنه ليس للمستحق
المطالبة فيس له التوكيل . أم الاول فلا ، لا يملك الا بالنفس ولما مات دفعها
الى من شاء ، وأما الثاني فظاهر .

وأحيب عن الاول ، بأن لو كس بد التوكيل فيراً بالنسب اليه ، وعن
الذي بأن جميع الاصناف محاصرين في لند يملكون لمطالبة خصوصاً مع
القول سيما أنهم لا يملكون دفعه من لا يملك مشاركة يملك . وكذا لو كان
لنراع في بعض المستحقين وحار لم يث ادفع اليه يملك المشاركة .

قلت - عدي في جواب نظر ، أما الاول فلا مانع ، لجوار الوكالة فلا
يحمل دليلاً عنه والا لانسحب في كل موضع لا يصح فيه اوكاله ، وأما الثاني
فلا مانع من أن لهم لمطالبة من لحاكم أمره بما يرى دمه ، ويهد اوكاله له
وكلين مطلق وجرها عنه في بلد آخر اجراً ، ويحمله عدي فيه بوقف .

(الرابع) في الاحبار والاندلس وجهان مبان على تملك المباح بالخياره
أو بالنية ، الاصح الثاني ، فيجوز التوكيل

(١) في - مع .

(٢) في - ولا وجه وفي حديثه ولا سحب .

وكذا لا يصح في بعض لمطابقة المهمة والمنتق المهم وتعيين المختاره من المسلمات ، ولو عين واحدة وكل في تعيينها بطلاق أو الاحيار فالأقرب الصحة والوكالة مع أنه لا يصح منه لما شره الأ مع لأد صريحا أو محوى وكذا عند المحدث والمفتي إذا أدن لهم في الكاح بشرأ ولم يوكلا ، لأنهما في معنى الوكيلين وإن كان مصححة لعدم تعود اليهما

وفي الوصي خلاف ، والأقرب الحور ، وأبعد لمأدود كالوكيل . أما لو وكل أحد المتعاقدين صرفا في القبض فانه يصح ، ولكن بشرط قصده في حصره لموكل ، فلا بعد منه من هذه المسائل

ومن الثاني - وهو ما يحور الموكل فيه ولا يحور مباشرة - فعبر عن عدنا وقوعه ، لأنهم يذكرونه في توكل المراد في عقد لكاح ولا يصح منها مباشرة وكذا لأعمى في شراء وسبع وتولي وانعصاص حذرا من زياده في الواجب تشفيا ، وفي الدور بحكمي كما إذا قال لروحه « كلم صفقت ثلاثا فأنت طالق فله ثلاثا » إذا قبل ما روم الدور فانه يمنع عليه لطريق الا بالتوكل فيه ، وكذا لو قال لو كيله « كلما عرفت فأنت وكفي » فلو كل في عرله ، وموكلين لمأراه في توكل رجل يبيعه لكاح ولا يصح منها مباشرة .

وقد تأولوا^١ ما روي من تزويج عائشة بسأحبها عبد الرحمن في عبته بحوار أن يكون أحوها وكلها في أن توكل رجلا في تزويج سه^٢ توكل محل محرما في أن يوكل محلا في تزويج .

(١) في ص و ه س ي

(٢) في ل و د ك ل م ه .

(٣) في ص و د ي و ل و ل و

وعلى هذا يجوز أن يوكل المسلم دماً [أن يوكل مسلماً]^(١) في شراء عبد مسلم أو مصحف، أو وكل مسم دماً أن يوكل مسلماً على مسلم وجميع هذه الصور لا الثلاث لأحدها باطلة، وأن تلك محتملة.

فائدة

يجوز أن يطلب مباشرة فعل عن نفسه مع حوار أن يكون وكيلاً فيه لغيره كالسفيه والمرتبد وكالمبد في قبول النكاح لغيره^(٢) وأباحت له حيث لا يصرر على السيد فيه، وكذا لا يربع لا يملك الترويح بحاميه ويوكل لغيره في مطلق الترويح وكذلك عبر حائض العت^(٣) لا يفقد على لأمه نفسه على قول ويجوز لغيره.

قاعدة :

كلما جرت الوكالة به فسرغ به لغيره كان فعلاً وقع موقعه - كرد الودعة والمصنف وقصه لدين وعقبة الروحة ولا قرب واليهام وبيع وانصوم والصلاة عن لعبت والركاء عنه - وإن كان عقداً وقع على لأجرة كسائر العقود والسوح.

ومن الأعمال ما يقع أيضاً على لأجرة، كقص دين العبر من المدبون، وقص أحد الشريكتين من عريم، وقص لمبيع عن امشئري وشن عن الشئ وقص الرهن عن امرئهن على جمال، وكذا قص لهو وهوب عن لمتهب وإن كان نقاءً بطل كإطلاق ولعنق وكلما لا يجوز التوكل فيه لا بحري من التبرع كالإيمان [والطهار]^(٤) والقسم والقسم.

(١) بين نفوسين ليس في -

(٢) عب عتاً ي وقع في مر شاي

(٣) اس في سر

(الوصية) قاعدة :

كل يوصي بقضائه بعد موته الموصي بطل الألف الوصية؛ وكل دي قبول
إذا مات بعض المعد الألف الوصية ، فإن وارثه يقوم مقامه على الأقرب

قاعدة .

العالم في أن الوصية بما فيه منع لغيره شوق على قوله ، لا إذا أوصى
بعتق عبده وهو يحرق من ثلث ، أو ببراء عريمه من دينه ، أو بقضاء دين فلان
أو بهداء الأسير . وفي وصية لبدان بالعمف وحده

قاعدة

ظاهر الأصحاب أن التدبير وصية العلق وليس تعلماً بمعنى على صفة الموت .
وربما تحسن ذلك في موضع

وله عند العامة قروح على هذين المأخذين من "أجوار الرجوع فيه وعدمه
والسبع بجوار ، فعلى أصفه لا تصح وعلى الوصية بحسن بطلان التدبير قبل
لزوم البيع فلا يعود إلى التدبير

ولم يفسح البيع احتمال المراجعة ، ولو ربه حصل الرجوع لأنه عرصه
لبيع وعدمه لأنه ليس بمنزل للملك وعلى أصفه لا يجوز
والفرص في السبع كالبيع ، ويمكن العدم^١ ، لأنه لم يحرج عن الملك .

(١) ليس «س» في ك

(٢) في ص ويحتمل العدم

[أما الوضوء فليس رجوعاً] قطعاً على الوجهين ، لأنه مع الحمل يؤكد
التدبير .

وفي المكاتبه وجهان ، ويحتمل أنه ن قصد بالمكاتبه الرجوع عن التدبير
كان رجوعاً على لقول بالوصية ولا فهو مدر مكاتب .

ولو ادعى البعد أنه دير فهي سماح الدعوى تردد، من توهم أن لاكارليس
رجوعاً .

ولو حسب سعيها الولد ، أما على لعن فظاهر ، وأما على الوصية فمشكل
من حيث أن الوصية بالحارة لا تدخل فيها لحمل المتحدد قبل لوفاء وهذا
يوهم أنه علق بصفة ، لغتوى لأصحاب بأن الولد مدر ، ودلوا في ذلك حتى
معوا من الرجوع في تدبيره ولو رجع في تدبير أمه وهو يؤكد الصفة .

(السابع - العصب)

قاعدة :

مذبح لاموال تضمن بالموت والموت، ومذبة لمصع بالموت لأخير .
وفي ضمان مفعه الحر اد حمله مدد وجه بالصمان ، وضعفه من حيث عدم
دحواله تحت اليد ، وبقي الصمان فم لو استأجره ثم حمله ، وخصوصاً مع
كون الأخير خاصاً . لأن المصاع مفعه لأجرة قدر موقوفه شرعاً فاستقرت
الأجره في مقابلها

والذي يدل على ملكها اقتضاء لعقد ، ومن ثم حر أن يؤجره غيره .

(ما بين الموتين ليس في)

قاعدة .

المعترف في الصمان بيوم النصف مطلق ، وفي قول بهرق بن ابيص وغيره
فيصم نصف الاربع من النصف ، الى حين النصف وغيره يوم النصف . وفي
قول الكل كذلك . وفي وجه يمد الى حين الرد ، وهو ضعيف .

نعم في المثلي ينوحه حملات : لو نصف عند نصف والمثلي موجود
ثم لم يدعه حتى نصف ، والأقرب أن المعترف القيمة يوم الدفع .

وود خرج من الصمان يوم انصف صمان ولد الأمة او انعقد حراً ووجت
قيمتها على الاب ، فانه تعبر عند الولادة لاجل الاحمال . ونقصية لاصل
الاتلاف بما حصل حين القاء لقطعه ، فانه لو لاهد العارض كانت رفاً لمولى
الأمة فانتقلت الى الوالد^(١) حيث

قيل . والمر فيه أن النطفة حسنة لا قيمة لها ، لكنه لما كانت مكملة بدم أمه
وكان يكو به جبو بما بالقوى سي أودعه الله سبحانه ويعلو في لرحم صدر
كالشجرة المحلوقة من ثمرة^(٢) فهو من كسب أمه ، فذلك قدر الاتلاف متأخراً
الى حين اوصع ، فكأنه رقيق الى حين اوصع . ومن ثم بيع لولد أمه في
أحكام كثيرة .

فان قلت . لم لا يقال ان لوحه في ذلك أن الولد كالحرة من الأم ، فهو ملك
لمالكها حين بعض ، فهالك يسأل الى ملك لوالد ؟

قلت . يأتي ذلك الحكم بانقاده حراً . نعم ذكر في بعض الموراد أنه رقيق
وابه بحسب على لآب فانه عند ولادة . وعلى هذا لا يكون النصف لاجل الولادة

(١) في س ي ولد .

(٢) في هـ - كاشفه لمحوقة من شجرة .

وفيه نسبة على عشار أربع القيم ، فانه من المعلوم أن قيمته عند الولادة أربع
عالمياً .

ولك أن تقول : الحمل على انعقاده رقيقاً أولي ، ويحمل قولهم : يعقد حراًه
على أوله التي دلث لامحافة ، وهو محذر مشهور ، وفيه توفيق بين الكلامين ، وحرى
على قاعدة صمان يوم التنف .

قاعدة .

الصمان قد يكون بالعود وقد يكون بالفعل ، ولأول الحكم صمان ما يجب
صمانه عند نفعه ، وأثره استمداد الدمة بذلك ، و لعود اليه عند التنف لو كانت
القيمة العليا قبله .

والصمان العقلي : دمه بعد ما في الدن ، ولا ريب أنه مريض لدمه الصمان ،
ويكون من باب المعاملة على ما في الدم بالاعيان وهو نوع من الصلح ونزلة
يتبع به ^(١) العين لمقدر ردها ، وهو صمان في مقابلة موت اليد ، والنصرف
والملك باق على ملكه .

وفي وجهه للأصحاب أن الصمان في مقدمة العين المعصومة ، لأنها التي يحب
ردها ، فالصمان بدل عنها .

قلت : نفس باقيه والعائن إنما هو اليد ، والنصرف و صمان العقلي إنما
هو عن المالك بالفعل ويظهر القسمة في لظفر به فيما بعد ، فعلى الأول يترادى
وعنى الثاني لا ، حتى قال بعض الدمة : لو كان لمعصوب قريب العصب عتق
عاليه وتوعلوا في ذلك حتى ملكوا العصب ما غير صفته كالطحن والحياطة

(١) في سنن معناه

والدبح ، وأنه لو جنى على العبد بما فيه قيمته منك مع ذلهم بأنه لو نقص عن
القيمة لا يملك لنقص

قاعدة

الأذن العام لا يفي المصحح لحاص ، لأن الله سبحانه وهب لعبيد مالا وفوق
أمره إياهم تملكاً واستقلاً ، فإذ وجد سبب من غير جهتهم في أموالهم لا يكون
قاصحاً في روائ حقوقهم ، لأن يكون حارماً على طريق المعوضة .

فمن ذلك المأجور بالمقاصة مع غير المحسر مع عدم بظفر بغيره لو تنف
فيه وجهان والأقرب بضمان ، لأن دين الشرع فيه عدم والمصحح من تصرف غير
المالك فيه حق للمالك

ومنه المأكول في المحمصة مضمون على الأكل وإن كان مأدوماً فيه على
الأقرب

ولغاثل أن يقول : ليس الأذن من الله تعالى مطعاً بل عوض ، فيكون من
المعوضات الفهرية ، لأن المالك المصحح في موضع [ليس به] لامتناع .

نعم ذكر بعض العامة هذا مثلاً في الوديعة والعدرة . لو دفع الوديعة من
مكان إلى غيره لمصلحة المالك أو تنفع بعارفه لمصلحة وبيعت لم يضمن ، ولو
سقط من يده شيء غيبهما فسداً أو عداً يضمن ، لأن تصرف الأذن في ماله وإن
كان حائراً إلا أنه باذن عدم وصاحب الوديعة والعارف لم يأذن فيه بخلاف العمل
والانتفاع

وهذان لا يمتنع عدسياً ، لأن لمعتر التعريط ، وإذا سقط من يده بتعريضه
ضمن والا فلا .

(الثامن - الأقرار)

قاعدة .

كل من قدر على إنشاء شيء قدر على الأقرار به إلا في مسائل اشكت ، وهو ولي المرأة لاحتيازي لا يقبل قراره ، وكذا قبل في الوكيل إذا أقر ببيع وقبض الثمن أو الشرء أو الطلاق أو النكح أو لاجل ، ولو أقر بأرجعة في العدة لا يقبل منه مع أنه قادر على إنشاء وقيل بقبل ، وكذا كل من لا يقدر على إنشاء شيء لا يقبل إقراره به ، لا يمين أقر على نفسه بالرق فإنه يقبل مع جهالة نفسه ولا يقدر أن يشيء في نفسه الرق ، وعندهم المرأة تفر بالكاح ولا تتمكن من إنشائه .

والفاسي المعروف إذا أقر بأن ما في يد لأمين سلمه مبي وهو لفلان فقبل الأمن تسلمته منك لكنه لم يعرف فلان من قول لفاسي وعده به بأنه عندهم ، فقبل رجل في يده مال "لا يقبل قراره فيه ويقبل إقراره غير ذي اليد فيه .
ومسألة المرأة مموعة عبدًا ، لأنها قادرة على إنشاء ، ومسألة لفاسي مشكلة .

قاعدة

كل أقرار إما يعمل به بالمتيقن ويطرح المشكوك ، كما لو أقر أنه وصيه ومنكه ثم أنكر القصد ، لا مكان توهمه إلا مع العربية القوية ، كما لو أقر لمسجد أو حمل وأطلق فإنه يحمل على الممكن .

وكذا من أقر بذراهم وقصرها بالناقصة عن الشرعية إذا اتصل باللعط ، وكذا

(١) من لا رجل يقدر على مال .

بالمناقشة من وزن البلد مع الاتصال .

مسألة

لو أقر لمبره بمال أمكن تربيته^١ على سبب يمنع من الرجوع كالبيع، وعلى
ملا يمنع من الرجوع كالهبة، فهل يراد عنى المانع من الرجوع أو يستعسر^٢
ويقبل تفسيره سريلاً على أقل نسبين؟ ووجه الأول أصالة بدء الملك للمقر لأول.

قاعدة

كل من أنكر حقاً لمبره ثم رجع إلى الأقرار قبل منه ووقع، الشك فيما
لو ادعى عليها روية فقلت روحني الولي بغير ادبي وقد أنظنته ثم رجعت إلى
الأقرار وانقضت عدتي قبل الرجعة ثم رجعت . وهنا أقوى في صحة الرجوع،
لأن الأصل عدم انقضاء المدة هنا والأصل هناك عدم النكاح .

قاعدة

الاستثناء المستغرق باطل جماعاً، واختلف فيما لو عطف بعض بعدد على
بعض، أم في المستثنى وفي المستثنى منه هل يجمع بينهما حتى يكون كالكلام
الواحد كقوله علي درهم ودرهم إلا درهماً .

وقال من الحداد من العمة لا يحور^٣، لأن لجملتين المعطوفتين تعردان

(١) في س . سر له

(٢) في س . و يسر .

(٣) في س . لا تجمع

بالحكم ون لم يكن الوو للترتيب ، كما اذا قل لغير امدحول بها « أنت طلاق
وطاقي » لا يقع الا واحده . بخلاف طلاق ثنتين عددم
ويتفرع على ذلك « له علي ثلاثة لا درهمين ودرهما » وكذا « له علي
درهمان ودرهم الا درهما » و« له علي ثلاثة الا درهما ودرهما » .

قاعدة :

لاستثناء من المعنى ثبات ، وشكل عليه « والله لا أحامعت في » لانه لا مرد
فمضت السنة ولم يجامع أصلا ، فان قضية الفعدة أنه يحسن . لانه يدعي اثبات
المره فيجب الجماع مرة ووجه عدم بحث أن المصود من معين أنه لا يريد
عنى الوحدة فرجع ذلك الى لعرف بحمل « الا » بمعنى غير .

ومنه لو قال « لا لست ثوبا الا لكتاب » فعدد عارضا ، فعدد العامة لا يلزمه
كثرة . وشكل عليهم بما ذكرناه

وجوابه . أن « لا » في الجملة " بعب عرفة " معنى لصفة ، مثل سوا
وعبر " ، فكأنه قال « لست ثوبا غير الكتاب » فلا يكون الكتاب محبوسا عليه
فلا يضر تركه ولا ليه

ومنه لو قال « ليس له علي عشرة لا حممة » فله قبل لا يرميه شيء لان
الهي الاول توجه الى مجموع لمشي وامشي منه وذلك عشرة الاحممة
وهي حممة ، فكأنه قال ليس علي حممة ووجه الدروم أن لفي بلس ام يوجه
الافى العشرة ثم الاستثناء بعد ذلك من المعنى بلس فكان انشأ بالحممة و التحقيق
أنه ان نصب حممة فلا شيء وان رفع فحممة .

(١) في ص ب لا في الحممة

(٢) في ص مثل قوله غير .

قاعدة :

المطالبة بتفسير لمهم على دور مأخوذ من امتناع تأخير البيان عن وقت الحاجة ، كمن أقر بمهم اما انهاء أو سحب دعوى .
 وفيه توجه ، إذا امتنع من دعور المحسن حتى يحجب وجعله باطلا ويرد
 يمين ، وأنه لا أثر بمسب مهم و امتنع من بيانه حسن و لا أثر بدس مهم جعل
 باطلا ، وكذا حيار مراد على أربع وخلق مهمه أو ادعى انقصي دينا لميت
 لاولي له

(التاسع - في أحكام متفرقة)

قاعدة .

في المعنات^١ والأعيان ، وهي كثيرة وان كان بعضها مشترك في قدر مشترك
 ولخصوصية^٢ يكن في الشيء ، فمعدن ، تعاق يدس بالهرس وتعاق الركاد بالصاب
 والحلاف فيه مشهور ، وتعلق الأرض بالحسي خطأ وعمداً ، وتعاق حق امتنع
 في التبيع لمجسه حتى يسوفي ثمن ، وتعاق الدين بالمركة ، وتعلق المال
 المضمون بالأعيان بشروطه ، وتعلق بضمن بما يجب احصاؤه من الأعيان
 ويشبهه لاسنق ، وهو في مواضع : نونق لمرأة للصدق ببيع تسليمها
 نفسها حتى تعصر ، و لمفوضه حتى يسمى لها مهرأ ، وبالأشهاد على أد الدين
 وانقرض و يعقود بأسره وان لم يكن الأشهاد واجباً ، والتونق بحبس الجاني

(١) في امتنع عن الاقر بحسن حتى يحجب

(٢) في - في العتاق .

٣ في من بخصوصية .

حتى يبلع الليم أو يعيق المحمون على القول به ، ومثله التوثيق ، ثبت حتى يقدم والتوثيق بالحسن في موضعه على الحقوق ، وبالحيلولة بين المدعى عليه وبين العين بعد شهادة شاهدين مستورين حتى يركب في وجهه ، ومثله حسن المدعى عليه إذا شهد مستوران بحدوث فصاص على احتمال ومثله التوثيق بعزل نصاب الحمل إذا أريد قسمة التركة وبالعزل قدر يدين لومات لمصموم عنه قبل الأحن .

قاعدة :

العلف في المميزات الشرعية التحقيق ، كأقل لحيض واكثره ، وعشار المرة في الوصوه والمرتين^(١) في عين المحسنة ، ونصاب الزوجات - لى صور كثيرة .

ولارب أن المسلم فيه أن ذكر سمه أو الوكيل إذا وكن في شراء عبد أو حيوان بس محضوص لا بشرط عدم رادته عن سب الس قليل ، حتى لو شرط في السلم بتحقيق عمر وجوده ، مضافاً الى سب الضمات ، وفي جوار نقصان اليوم^(٢) والاسوع احتمال لصدق الاسم وعدم الالتفات الى حد هذا النقص البسيط وكذلك من مفارقة الولد في البيع^(٣) .

والاصح اعتبار التحقيق في أرصاد لكر ، ومدة الفصر ، وسن البلوغ .

قاعدة

قد تثرت أحكام على أسباب يمكن اعتبارها في الحال و تعالى ، ويقع كذلك

(١) في سن : وعبد . وصوه في المرة

(٢) في ك : وفي جوار نقصه باليوم

(٣) في ك : في البيع

اشكال^(١)، وصورها كثيرة .

(لأولى) لو حلف على أكل هذا الطعام في بعد فأسه في الحال فهل يلزم الكفارة معجلاً . اعترض لمالك ؟ وهو الأصح ، فلا حث والاحت .

ويظهر الفائدة في التكفير لأن هل هو محرّم أم لا ، حتى لو كفر بالصوم أمكن أجزاء الفدية من الصوم إذا نواه .

(الثانية) لو سب بقطاع لمسلم فيه قبل لمحل ففي سب الجار وتأجيله الوجهان ، والأقرب السمع .

(ثالثة) لو كان دس العارم مؤحلاً فهي حذو من ارتكابه من الإحل وجهان والأقرب الجور . وقد نص الأصحاب على أن المعدور لو حلف عليه ثم زال عذره وحل فله نفسه ، وهو يعطي أن الحال مراعى بالمآل .

(الرابعة) لو انقطع دم المستحاضة وطلب عودته قبل وقت يسع الظهيرة واصلاد فظهرت وصلت ، فإن لم يعد^(٢) منه الوجهان .

(الخامسة) لو قلنا بعدم انعقاد نذر التصحية بالمعيب فسر ثم زال العيب . فإن عسر الحال بطل النذر وإن عسر لمال صحيح .

ولكن الظاهر بعدم النذر وإن كان معسراً حول النذر لعدم وجوب الوفاء بالنذر . نعم لو نذر أصحبة مطلقاً اشترط فيها السلامة من العيب فلو عيبها في معيب ثم زال العيب جاء الوجهان .

(السادسة) لو اشترى معيباً ولم يعلم حتى زال العيب ، فيه الوجهان . وكذا

(١) في من : الأشكال

(٢) في من : انقطاع العلم ميل .

(٣) في من : فاتفق أنه لم يعد .

كتابة الكافر عنده المسمم كتابة معتدقة . لأنها تقول لي لعق ، ولا قرب عدم
الاكتفاء بها نظراً إلى الحال

(المادة) لو عين المسمم موضعاً وحرب أو ضلوا بعد الحرب موضعه ورجل
المتباعد منه ، فعليه الوجهان . وتعيه قوي نظراً إلى الحال .

(لثامنة) لو أسدبتم وصى في ربه بالترص ثم سميت له ظاهر عدم وجوب
المهر ، وعلى غرار الحد يمكن وجوبه . وهو بعيد لأنه في حكم الزوج .
أما بعد رجعه لو وضعت شبهة ثم رجع فهل يجب لمهر ، نظر وانفرد
أن الحد بالرجعة عبر الحد الأول والعدم بالاسلام هو الأول .

(الثامنة) لو أسدب الروح لاعتق فطرته ثم وضعت رجوع في العدة حتمل ما ذكر
ولو لم يرجع وجب المهر عند الشرح لا اتساقاً لبيوتة حسن الوصية . وحشد
لو لم تنسم لزوجته ولم يرجع في المنطقة يمكن بناء على الحد والمآل .

وعلى هذا في حكم الزوجة مدد العدة فلا مهر ، وإن شاء المطلق على
طلاقه وبقاءها على كفرها كشف عن لسرية ، وهو صعب

(لعاشرة) الحوسر في الكفره حال وجوب لا سفر عليه لعق بل اعتراف
حال الأداء .

(الحادية عشر) مردد لعق في العدة منتقل إلى عدة الحرة . كان الطلاق
رجعي لا باتناً ، وفي عدة لوفه سبيل . ويحتمل في طلاق النائم ذلك بعلية
للاحتياط ولعدم تحمل الفرق بينه وبين عدة الوفاة

(١) في ص : الحال

(٢) في ص : لا ما بين

(ثمانية عشر) لمعتر في النقاط المهيبة^١ يوم الالتفات لآدم الملائكة

(ثمانية عشر) سيد لمسقط أولى بالقطعة أو عذبة^٢ سائر^٣ يوم القطعة

(التبعة عشر) أو أسف بحب عبد و . يعلم حتى غنى وهي ثوب الجبار

و جهن . وأوقفا بالصبح بحب الحر فلا بحث

(الخامسة عشر) في جور ربيع الدهر اسحق ابو جهن ان قلب بقوله الظهارة

أما الماء فقابل لها .

وتوهم بعضهم أن يظهر الماء لا يقع من بالسمامة من صفة سمامة الى

صفة نظهره . فعلى حد لا يصح سمه قبل نظهره كما لا يصح سم الحمر و .

رجا انقلابها نظرا الى الحال .

(السادسة عشر) سم الساع حائر نظرا^١ في لاسماع جلدنا . وهو نظر

الى المال .

(السبعة عشر) سم آلاب لعلاهي د بالرضا ص اسموه في صحته ابو جهن

د لا سمعه لها في الحال ونحمل الحور د اتحدث من جوهر دمس ، لانها

مقصودة في نفسها بخلاف الحشب فان فصله بعيد .

(الثامنة عشر) سم الاتق ينفرقه الى الحل ولا يصح بدون سمامة ، وكذا

الحال ولو دار المشري على تحصيله اعسر^١ الحان^٢ في الصفة .

وكذا سم ما سدر سمسه لا بعد مدد ، كالمسك في مياه المعصورة

(١) الهاية في كس بعد يه سمه بالارد بحسب ما ينهال عنه ويكون كسمه

في كل وقت من نظره^١ سمه

(٢) في نوع عد سم

(٣) في ص وهو مشر د المال .

المشاهدة ، إذ لا يمكن تحصيها إلا بعد تعب . ولحمد لكثير الذي لم يح كدات
ولو خرج واعتيد عوده صبح .

(تسعة عشر) صبح بيع المرتد والحامي عمداً ، وقاطع الطريق على اعتد
الحال . ولو كان الارتداد عن عمر فطرة أقوى في صحته .

أما النصة المدرة والعاقبة التي استحل حمراً أو طها في صحة بيعها
نظراً إلى حال الفرخ والتحليل بعد .

(العشرون) لو شترى حياً مزرعه أو بيضاً فأورج عده ثم فليس وعسر لعل
هنا أقوى فلا يرجع البائع .

(الحادية والعشرون) لو بوى المسافر أو لحانص الصوم ليلاً بطن القدم
ولا يقطع فصادف في صحة ليه أوجهان .

(لثانية وعشرون) لو فساأ بالافر زلورث في تعرض من انثلث فهن
لمعسر لمن هو وارث في لعل أو أمال حاله الموت أوجهان ، أما اعتد
لثالث فمدينص الأصحاب على اعساره عند الوفاة .

(لثالثة والعشرون) خلاف لعل من الحايه ولفظ نظريان الاسلام
ولرده من هذ الدب ، وكذا الحرسه حال لحاية اذا أسلمت ثم ألفت جيباً .

(العاشر - في نيل من أحكام النية)

ونيل نلحل في اسمكات والعقود ولا بدع وبهره ، وفيه فوائد .

(الأولى) لو بوى الأمين الحايه ، فإن كان سبب أماسه المالك كالوديعة
والعربة ولا حارة لم يصمن بمحرر النيه ، وإن كان سببها لشارع كانهطه صمن .

(١) في ص : الكبير

ولو بوى تملك لمباح بمكعب حتى يحوره [قولا واحداً] ، وفي الاكراه
بمجرد الحيازة قولان أقربهما المنع .

ولو أحيا أرضاً سنة جعلها مسجداً أو رباطاً أو مقبره فالأقرب أنها لا تنصير
اليه دالية بل لابد من مسعة الوقف ، وفي تملكه حيثئذ وجهان ، ينظر فيهما الى
أن تملك الصممي هل هو كالحقيقي في غنر بينه أولاً ، فعلى الاول يملك وعلى
الثاني لا . والاول أقرب .

ولو بوى بالاحياء والاحترار تملك العير . فان كان وكلاً أو ولماً تملك ذلك
العير عني لقول بالتوقف عني السنة ، لأنه عمل لا يعق عرض الشرع بيقاعه
من مباشر نفسه ، فصح لاستئانة به . ولو بوى سرعان كان ذلك عير لاسان
كان كافر في احياء موات الاسلام . لعت ليه ، والأقرب لمحبي لا يملك لعدم
التصميم هناك احتمال له لوجود السنة في الحممة ، فلعو لافقة وبقي مطلق لسنة .
وان كان ممن يملك تمكن الوقف على حازته اذ ملك بوقوف الافعل على
لاحازة كما سبق ، فان احذر ملك وان منيع بهي تملك الماشر الوجهان وبأبى
الملك ، لان له مصاب له يصور ملكه هناك بوى ملكاً في احمة بخلاف الاول
ومن عدم تضمن بية العير تملك نفسه

ولو بوى بالاحترار قضاء دين اعر أو بعت للعير منه ، فسه لوجهان لو
أجر ذلك . وقوى لتضمن هنا عند وقوع القضاء والفعل ، فلو بوى قضاء دين
نفسه منه أو صرفه في بعض مصالحه فانه يملك قضاء ، لأنه معرض لخصوصية
الملك ، فهي أقوى من بية الملك المطلق

(الثانية) لابد من ليه في صبح لعود والانداعات عدا ، وهو لقصد لي

ذلك اللفظ المعين مريداً به عاقبته .

ولا فرق بين انصرح والكشف في ذلك [في موضع حور] فكيف كان في العقود لاختلاف كالودعة والعدية [١] ولا يكفي قصد سقط مجرداً عن قصد عاقبه فلو فعل بطل ولو لم يقصد البطل . فيحصل هذا في صور ثلاث بطله

أحدها : لم يقصد البطل أصلاً كما هي والائتم ، فلا تأثير قطعاً
لثبته . قصد البطل وقصد صد مدونه ، كما لو دل «باطل» وقصد البطل ،
فيطل الطلاق .

ثانيه . قصد اللفظ ولما يقصد بمعنى الموضوع له ولا عده ، فيه يطل
عندنا

ولا يكفي به زمان العقد عن البطل به كما لا يكفي بية العقد ، فلو قل
«بعتك بمائة» ونوى انه رده أو «خرجت به» درهم «ويون» سقط المحضوض
وبقود البلد متعدد ، والأقرب لطلان العقد أو بواصل قبل العقد على روح بعينه
وعماله في العقد ممكن (صحة) لانه كالمفوض في العقد والطلان قوي الإحلال
بركن العقد

ثالثة في المدعي وبظاهر اعساره ، إذا كان اللفظ صريحاً لها ، فمحور العقد
الحقيق باليه كاللحم ونوى به لحم مسلم وخصص العام بها فلو قل «الأدخت
الدار» ونوى دخولاً خاصاً أو مؤقتاً صح

ولو حذف على ترك التسليم على ريد ومسلم على قوم ونوى حروجه لم يثبت .
ولو كان المحذوف عليه فعلاً والأقرب عدم حور الاستثناء ، فلو حذف على
جماعه فهم من حذف على عدم الدخول عليه لم يكتف عرله ، إذ لا يستقيم أن يقال .

(١) ما بين حور من مسمى

دخول فلان على قوم لا على فلان منهم ، ويسظم سلم عليهم ، لا على فلان .
ولو تعقت الحسب حتى آدمي أم نفس طاهراً ولكنه يدس به طراً ، ولو قال
« هي كطهر نبي » كلف رداً ، وقال قصاص شهر ولا ورية محصنة لم يقل
طاهراً ، ومع القرية يدس مع احتساب قوله ، طهراً ، لأن المتكلم أعرف بقصده .
هذا إذ قصد بوقت بكلام الذي جعله شرطاً ، أي أن يسمر اليكم شهراً
وهي كطهر نبي ، ولو قصد بوقت يظهر به شهر فكانت يدس به ، وإن قلنا بوقوع
التأخير الموقوف حيث شهر لا غير ، ولا حكم بالاعتداد بالسنة إلى المدس
وبالتحريم طاهر ، وإن فساهواه في الحكم أنه يحرم جاهر

فروع :

حيث فساهواه في الحكم أو في يدس لا يحجج به عين ، لأنه مؤمن
على دسه وأعرف بنيته

(اثنان) لديه ، يؤثر في العطاء (مشروط بها عدم حصصه كالوقف والصدقة
ولو وقف على لربة وشرى الحجر أو فاطمي طريق ويرى بالوقف لكونهم كذا
بطل ، وإذا وقف على قوم من المسلمين زاد حكم من أولئك صح ، ولو وقف
على قوم بطهم فسأ لأجل فسقهم زاد حكم عدول بطل أيضاً لعدم القصد إلى
لوقف لصحيح وإن كان معلنه من يصح عليه وقبل الوقف على يدسي تصح
وبطل بالاعتبارين

وكذا ، يؤثر لمة في العبداء سي لا يشترط فيها دس كما لو أوصى نسي
ريد وقصد به أنه أصبه منه ينحصر - وإن كانوا أوصيه هم ولا يطلب

(في من حرمت سيرا)

ولو أطلق فهي حملة على الطن الاول أو استرساله ووجهه ، أم لو أطلق
وليس هناك بطل أول حمل على باقي الطون فولا واحداً ، كسي آدم لو قصد
بطناً مخصوصاً من بني آدم لموجودين حل الوقف أثرت النية .

(لرعه) مما يؤثر فيه لفة دفع المديون الدين الى العرم عن المرهون
مثلا وبقل قوله فيه يمينه ، وفما اد لم يوحل الدفع ووجهه أفرهما تحديد
النية بعده .

ولو أكل مالا يعتقد له غيره ، أو وطأ امرؤه يعتقدها حبيبته ، أو ذهب بدين
المستعاره الى ما أدن فيه المالك لرسول المسمير لا الى ما ستعار له مع حمله
بالحن ، أو قل نفساً يعتقدها معصومة من مصادفة لاسحقق والحن ونظائر
أنه لا عقاب عليه .

وهل نقدح ذلك في عدالة؟ فيه وجهان نعم لظهور حرأته على المعصية
ولأن بية المعصية لا يمدح حتى يأتي بها وقد قرب .

وبعضهم حكيم نفسه ، لأن ذلك سقط لثقة بضدوه وأداء الأمانة ، وحكم
بأنه في الإخرة يعدد عدباً متوسطاً بين عذاب الكسرة والصعرة وكلاهما
تحكم وتحرم على الغيب .

نعم قد ذكر بعض الأصحاب أنه لو شرب الخمر متشبهاً بشرب الخمر
فعل حراماً ، نعله بالنية واصفة أفعال الجوارح لا بمجرد النية .

المقصد الرابع

(في التناكح والمواريث وما يتعلق بهما)

وفيه فصول

(الاول - في التناكح)

وفيه قواعد :

الاولى

يضمم النكاح بحسب التناكح الى الاحكام الخمسة ولواحق عند التوفان^(١)
وحروف لوقوع في الحرام ، والمسحوق اذا فقد الشرط الذي مع القدرة على
التعقيد والمهر أو مع لغيره وبوقاف النفس ، والمكروه وهو عند عدم التوفان
والطول وربما قبل لا يكره ولزوجة على الواحدة عند الشبح ، والحرام هو
الردة على لاربع وشبهه دلتسه الى الحر نروالاماء والاحر رو لعبد، والمباح

(١) دلت منه على شيء بوثقة اي اشتاقه ودرع اليه

وهو معدده .

وكذا ينقسم بحسب المنكوحة الى الخمسة .

(لاول) حرم . وقسمه خمسة : حرام عينا وهي الاربعة عشر المذكورة
في كتاب الحرير ، وهي ترجع الى المحريم بالنسب والمصاهرة والرضاع ،
وحرام جمعا مطعنا وهو بين الاختين . وحرام جمعا لامع الادوكيس لعمه
وخالته وسب لاح والاحب ومن الحره والامه . وحرام بحسب العرض
كالشعر* ونكاح المعتدة ومحرمه وبنوبه والمرمده والملاعه والكذبية بالدوم
وشبهه . وحرام بالاشباه كاجتلاط محرم له بساء محصور ب .

(الثاني) مكروه ، وهو نكاح المقيم ، وفي الاوقات المكروهه . ونكاح المحلل
والحطه على خطبة المحجب .

(ثالث) مسحب ، وهو نكاح في الاقرب ، لما فيه من الجمع بين نصه
وفصيلة النكاح . وقبل يستحب التباعد للخبر .

(رابع) واجب ، وهو مقصور في اوطىء في أمكن ، كوطىء المطهر
والمولى وبعد أربعة أشهر مطلقا ، وقد يكون في الامة والروجه اذا عيب طه
على وقوع الفاحشة لولاه .

وأما في لعقد بحسب المحل فتصوّر بعد الآن بعدم وقوع الرضا من حسيه
ويعلم أنه أو بروجه منعه معها ولا صبر منه ، فممكن وجوبه كفايه عند قيام غيره

(١) شاره بي ذية ٢٢ و ٢٣ من سورة النساء .

(٢) شعر بكسر الشين نكاح كان في الجاهليه ، وهو ، يعمل لرجل آخر زوجي
استك واجت عبي داروحت بسى و حتى على اصدق كن ميهما يصح لآخرى كأنهم
رهب المهر واجب الصبح

مقامه وعينه عند عدم غيره .

(الخامس) المباح ، وهو ما عدا ذلك .

ويشتمل بحسب لنكاح نفسه الى : دنه وهو نكاح بمقد حال عن ذكر محل
و بشرط مهر وحو رد اجماعي . ومنقطع وهو ما شترت فيه المهر و لأجل .
وهو جائز اجماع أهل سنت عليهم سلام ومنع و لما استنعى به منهن
فأنوهن أحورهن « ، اذ السعة شرعاً اسم لنكاح المنقطع ، فحب صرف الالة
اليه مراعاة لحديث الحنفية شرعية وثبوت مشروعيتها اجماعاً

ودعوى المسح ثم نسب

وملك عين ، وهو نوعان ملك الرقبة وهو جائز اجماعاً ، وملك المنفعة
وهو المهر عنه ، للجلس ، وهو جائز اجماع علماء أهل البيت عليهم السلام
ولعموم « و ما ملكك أنت ،كم » ، النكاح لصورة النزاع ولاصالة الجوار السالم
عن المهرض شرعي

الثانية

محرم على الرجل به « أصوله وفصوله وأول أصوله وأول فصل من
كل أصل ، ويحرم عنه مثله رضاعاً ، وبالمصاهرة أصول زوجته مطلقاً وفصولها
مع الذوات ، وجميعاً لأحد مطلقاً وعمه ولحاة مع ست الاح لمسوية
ليها ، بالوصية والاحتلام وصاها .

وعنى المرأة محرم على الرجل عساً اذا عرض ذكره وعنى الحثي المشكن
الرويح مطبق .

(١) سورة ص ٢٦

(٢) سورة ص ٣

ويحرم الربا السابق ووطىء الشهة ما حرمه الصحيح ، ، اللواط أم الموطوء ،
 فعالية و سنته مداركة والاحت محسب ، و لعان وشبهه ، و طلاق التسع بلعدة ،
 و لوثية تحرم على المسلم مطلقاً ، والكناية ذو مأ ابتداء ، و بحامسة في الدوام
 على الحر من الحرائر ، و ثلثه من الاماء عليه ، و يعكس في العبد .
 و لمعص عند بالنسة الى الحرائر و حر بالنسة الى الاماء و لمعصاة كذلك .
 و الاذناء مدامت غير صالحة ، فان صلحت معه فولان .

الثالثة :

الحكمة في اباحة الاربع دون ما راد في ادوام والاباحة مطلقاً في غيره من
 المتعة وملك اليمين ، وقد كان في شرع موسى على نبينا وآله وعليه السلام جائزاً
 بغير حصر ، راءه لمصلحة الرحيل وفي شرع عيسى عليه السلام لا يحسن سوى
 الواحدة مراعاة لمصلحة النساء ، فحدث هذه الشريعة لمطهرة مراعاة لمصلحة
 والترويج الدائم مظنة التصبر بالشجاء والعداوة بسبب المناقشة الدائمة ،
 وكان عده صبر المرأة على ذلك العدد عثرت الاربع .

أب الاماء فبهن للخدمة عاك و لوطىء بالنسبة ، ودل الرق يمعهن من
 المناقشة^١ المولدة لشجاء ، والحرائر و ن خدم الا أن الخدمة فيهن بالنسبة
 وآفة^٢ الحرية تمنعهن من الصبر على المناقشة .

وأما النسوة فيكونها التي أحل مخصوص سهل فيه الحطب ، لان كلا من
 الزوجين ينتظره فلا يصطبر فيه لشجاء هدد مع عدم وجوب الاتفاق و لمساكنة

(١) في ك : « المناقشة » في كلا الموضعين

(٢) في هامش : « وآفة »

للذين هم منار آخر للشجاء ، وربما ردا على منار الاستمناح أو قفاره
 واسم أسح للنسب صلى الله عليه وآله وسلم الرائدة طهارة لشرفه ومريته على
 أمته ، أو منونى لعدله والهم أثروحه ، ينصر عن لوازم الصرائر اكر ما له ص ٥٠

الرابعة .

كل عضو يحرم النظر اليه يحرم منه ولا يعكس ، من وجه لاجسية يحور
 النظر اليه مره ويحرم منه ، وقد يحور النمى جماعاً ويكره نظر وهو المخرج
 من الروحة والممدوكة ، وحرم النظر من بعض العامة .

أما النظر الى المحارم فلا شك فيه ، وكذا يحور النمى عندما غير شهوة
 - قاله بعض الافاضل . وحرمه بعض العامة لا في مثل الرأس وغيره مما ليس
 بمعورة ، فيحرم عندهم من بطى الام وساقها وقدمي وتعلل وجهها .

الخامسة

ولاية النكاح بالمرأة والملك والحكم والوصاية ، وكل منهم يروح بالولاية
 لا المادى ، فيه يروح بالملك لانه مالك لتصبح له نقله الى غيره بطريقه .
 وربما احتمل كونه بالولاية ، لماورد في تزويج أمة المرأة نفسها متعة فانه
 مشعر بذلك ، ولانه لا يحور تزويج الامة لمحبون الا برضاها عند بعض العامة
 فيها حق في نفسها .

ويتمتع على ذلك عندهم اشتراط عدالة اولي عى الولاية دون الملك
 وتزويج المكاتب أمته ان قلنا بالملك .

وتزويج الكافر أمته المسلمة اذا كانت أم ولد وقلنا عدم لبيع حائره عى الملك
 وعلى الولاية لا يحور .

السادسة

لاصل أن كل أحد لا يملك حمار غيره لأبي موسى

حمار لبيد رقيقه يسمى سكاخ [وليس لرقفه احماره عند، و لآب والحد لصغيره والمحتونه و لصغير مطرد و للمحتون الكبير د نآب لكآخ] 'صلاحاً به يظهر انما الروح أو روحه الشفاء المستند من لاصده

و لو طيب لآلح بكر الكآخ حمر لآب و بعد على ترويحها انما لآولآيه لها أو لا شتر ك . ومن بحر اوي على روح صغير من عند ظهور العنطة لهما ؟ نظر .

و كذا بحر اوي على روح السعة . و لا قرب لآب به احمار بسعة مع العنطة .

ومن هذا باب بحر العنطة من حب الطعام وصاحب طعام يحضره اد امتع من الأكل وأشرف على الناف .

السابعة

بحرم وطىء الروح مع رهاه الروح من أمور التحصن والناس و تصوم لواجب اما لمعين أو مطلقاً على احتساب ، و لأحرام والأعكاف الواجب ، و لآللاء و يظهر من الكفر ، و بعد عن وطىء الشهوة ، و لمعصاة من التسع و من تخرج من حربه و لو ثبت قبل حلتها ، والعاجزة عن احتمال الوطىء لمرض [نصر الوطىء بها] ^٢ وصغر أو عباله ^٣ وعند تضيق وقت الصلاة الواجبة ، وبعد

(١) ليس من مؤسس في تن .

(٢) ليس في تن .

(٣) له له بفتنه . وعن سي . صحم .

لأشعل بها قبل وفي ليلة عرسها، وفيما إذا امتنعت من تسليم نفسها لأهل الصدق
وفي المساحد وبحضور أسس

والفعل أن يكون قد عد في الواجب وطىء المولى والمطهر، وكيف عد
في الحرام.

فإن أما في لمطهر ولا مطهر لاختلاف الاعتدال، فإنه حرام قبل المكبر
وحب بعده وأن في الجوازي ليوصف بالحرمة من حيث اللمس بمقتضى محرمته
وليوصف بالوجوب من حيث حق الروح، وتحرر الحرمة بكفره، والله
الإشارة بقوله «فإن قاموا فإن الله غفور رحيم»^(١).

وقد يكره في الأوقات والأحوال المحصورة، وقد يستحب وهو مع المكان
والأصغر ولا مدح، وقد يجب كما قلنا في المطهر والمولى بعد المرفة وبعد
الأربعة لأشهر فله الاستعداد عليه لو تركه وإن لم يكن مولياً الآن لمولى يحضر
سنة أو عسى طلاق وهذا يحتمل ذلك ويحتمل أحرازه على أو طىء عيباً.
ولو طلق أساء وسقط أو طىء إذا كان نائياً، وأو كان رجعياً فبها إشكال من
حيث أنه واجب يمكن سدره ومن روال حقة بعضه، فالقلا بإحرازه عليه
ووطىء فهو رجعه قطعاً والأصح عدم الأحراز. نعم لو رجعها تمكن الإخبار لروال
المدح، من يمكن لو تزوجها بعد البتة كما يفرض لها ليالي الجور^(٢).

الثامنة

التي لا تكون حساً في ثبوت كثيره فيعقب بالموطىء فيه استمرار المعهر

(١) سورة - مرة ٢٢٦.

(٢) في ص ١٢٥ وفيه شبه الجور

المسمى بكف له ، ووجوب مهر لثمل اد لم يتم أصلا . ووجوب لعرض
 المحكوم به د كانت معوضه مهر ، ووجوب مهر المثل حيث لا يصح للمريض
 و[حيث] تكون ، لتسمية فاسده ، وفي الشهة و[ربا] الاكراه ، ووجوب لعقة
 د دامت ممكنة في لدثم ، وتوزيع المسمى بحسب الايام في المنقطع ،
 ووجوب بكسوه والمسكن في لدثم والخدم اد كانت من أهله ووجوب لعقة
 الخدم وكسوتها ، وقد يكتمى في حد سمكس وثوب لتحصيل لكل منهما في
 الدائم وملك اليمين

ولحق الولد بشروطه ، وبحريم لعزل في الدثم بغير الادن ، ووجوب
 عده الطلاق وفسخ عيبه وبحريم استه عه ، ووجوب لعسم م سد ، أو دا
 قسم لعصها ، والعده ن هذا لا يسع وطيه بل لممكن ، ووجوب لعصه
 لها في لعسم د ظلمها و[هذا كالاول في] بغير صحة العقد في كاح لمريض
 الا أن يرا ويكفي بعد في التعرير وبشر لعمره في الرضاع وضرورة البت
 محرما ، وفي حكمها بت ابه ، وست سها فدرلا واسع فسحها بالعمة الطرئة .
 وتحقق بعينه في الابلاء والعهار ، ووجوب الكفارة بهما ، وفي الطهر
 تتعدد وأما معها من أكل لنوم وأكل ما سادى بر ثعنه واحبارها على لاستجداد
 و رالة لوسح وكل مهر مكفي به بذل لمهر لها ، ووجوب لعقة عليه داطلق
 رجعا ، ووجوب ذلك للبائن اذا كانت حاملا .

وأوجوب لعرض وآلة السطيف وكن م رالة المرنحة بكريهة ووجوب
 آلة لطيح ولاكل والشرب ولا ارام بالعسل لو كانت دمية ن وقف الاستمناع

(١) في ص : وتوزيع المسمى في الايام بحسب المنقطع .

(٢) ليس في ص

(٣) في ص : وتحقق الفنة به . وبهاش : وتحقق النية به .

سنة . ووجوب حره مع الحاجة ، وكذا وجوب ثمن ماء غسل عني
 قون . ومنه ، من الحروج : حره ، والعباد اصطوح بها ، وأسعار غير لو حنة
 ويجوز : خاصة والسكر . كالتدبير ، يمكن تركه على التمكن وبعبارة
 على مجرد العقد ، كما نرى من طه بر حسن . فاحذف سر وحن . والحنث لو حلف
 على تركه والحروج عن لغوه يسهل عنها ، وجوزر . لا سماع بالمره وانظر
 في جميع مدعي حتى يعود وبالعكس وسفر . المهر بموت . حذفت ولو
 كانت هي مفوضة المهر وجبت المنعة وقيل ميراسل

ووجوب النصف اذا طلق أو فسخت لعنته قبل الدخول ، وإذا دنا نسيم
 فلها من الدخول أو بدعي عن قدره . عنها والأقرب الجميع

ووجوب المنعة في مفوضة التصحح د على من الدخول والفرص ، وحرسم
 الأم . اجمع من الأحسن . عمد . والحالة مستلاح . وجب لأبصارهما ،
 وحرسمها . على بيه قصد . وعنى والده فإلزام . حرسم لعنه على عرقها . كالتدبير
 ربه . فإلزام . وثباته حره وانروح عنه . ومنه أنه ولروح حراً . ولأن طلاقها
 وخطبها وطهارها وبلائها . فإلزام . وثباته تصحح طهه . حسب قية . وفيها ، ووجوب
 نفقتها بالتمكن ، وجوزر . سمره

وتحرسم لعنه على ، لأنه لا يارد بحره . وعلى أمه . نبيه . بشرطه . حروف
 العت . وعدم الطوب ، ثم بعد فقه ان . روح لأنه على . حرة عنه . بعض العامة
 والأقرب المصحح .

وشرب الماء بموته ولما رث . دالم يكن . لدخول شرط في صحة لعنه
 ولا لأجل مدعيه . وجوزر عليها . ووجوب تكفيل . كالتدبير ، سيجدي
 الصلح عليها . فإلزام . بعد في قترها ، وجواز ذلك لهما إذا مات هو وإن كان
 لروح . أي . وتصير . له . ومنه خلا أو سفل محرماً لها . وتصير أمها وإن عشت

محرمًا له ونعمت نصف الصداق لو كانت عينا وطبق من لدن
 وبعث الحاكم أحمد الشافعي، وأثره في العمل من إخصص عنه الدخول إن
 حرمت الوصية فيه، وكذا لو كانت دمه، وأثره في الصلاة سجدة، وما يرفع
 عليه كمال الاستمتاع لله فيه بدخول كما يحب في يوم النكاح، ويقدم قول
 الروح في قبره صدق وقبره في غيره دفعه، والمخالف أن حبسها في نفسه ولا
 يتسبح بها، ويحرمها على غيره، وسبق من اليمن والنداء والعهد والأرضاع
 أن تشمل على منع حقه

فائدة

وما يتعلق بغيره أحشمه في مخرج وفه من مظهره نفس لظاهرة
 لأن يكون ملوفا على قول ضعيف، ووجوب غسل على من دس به،
 ووجوب السهم إن شجر من - - - - - - - - - - - - - - - -
 في وسجود سرور وتر، لعزيمه - - - - - - - - - - - -
 أي المسجدين، في الصلاة الصوم إن وقع بعدا، وفساد السبع كان
 صوم مشروطا فيه ذلك، ووجوب قصه - - - - - - - - - -
 في المنع، وفساد الأسكاف ووجوب قصه - - - - - - - - -
 فيه شرط فيه سبع، وفه - - - - - - - - - - - - - -
 ووجوب قصه -

المأوى - وفه من - حكمه

(٢) ما كان من سجدته - - - - - - - - - - - - - -
 المرفوعة في غير وجهها لا يثبت بقاءه، وعن أبي - - - - -
 يلزمه الحد - - - - - - - - - - - - - - - - - - -

وسمع شاة في حبلها ككفارة كالندى - [ونعمه المرفة التي حاصها في انقضاء] ^(١)
 والنحمل للبدنة عني سوء كان في موضع لفساد أولا وحس يتعق بلوطي مع
 بعقد حر ميها أو بعقد فاسدين ^(٢) نظر

ووجوب تعريض من الروح اذا وصل موضع حلقته في أن عصيا
 لمصاك - وثوب نفس في جامع في ذخره والضمير لو حب أو لا عكاف
 عامة استخرجت ويرى تعريض حتى ذات. واستجاب لوصوه أو رد لوم
 ونماه سل. دن بعرض واسم. ككفارة المحض رجوع أو سحبا. وسجل
 لمكر شاة تعريض خلفها في مكان ووجوب عدة بالشبه ذات من لها عدة
 وروا المحضين في الندى ذات الوطي. رأ لا مكرهة، ووجوب الجلد
 وارجح وحر وعرس، وحر. أم الموصوفه، تحية، ته - والمشهور أنه
 ككفي ع. اذلاح بعض - والحروج عن حكمه. و. وحصل بسطه ثلاث
 حره و. شاة. والحق اعد في الكاح الفصح ذات من وكل في
 الشبهة ذات أول روجه ذات موصوفه حقه وحرمة في أول لامع
 لقطع بكونه ليس منه ولا كفي. محض. وسمكن عن رجحه في لعدة
 لرجعية، والتسكن من بعد عند في أول. ما الهدف والرب ولا

ووجوب التعزير أو ذات لموصوفه روجه بعد لمرب. ووجه من في
 اللواط اذا كانا بالغين عاقبين، وتعريض في تيبس القيمة، وحرمة وطىء لا حب
 داوطىء أحتها بملك من حتى محرم ^(٣) في وصفها ولا. وشر محرمه
 بالشبهة والزنا على المولى به

(١) يس. بين موسى في ٢

(٢) في من وهما ٤. تعريض

(٣) في ٤. حتى محرم في وصفه

الكفر ، ووجوب مهرثان مؤوضي - حرثه وبقي عسى ابودد ذلك عن فطره وفي غيرها خلاف ، ووجوب لظفر المعنى هـ أو لثقل السدور عنده ، ووجوب الشهامة لموجوءة الماء كونه وحرثها وبحرته فليس به وجوب حرثه له لقمه ، وبقال حار الروحين لو جدد بعد عدد لا يجوز من رجل ووجوب ستره لأمه ان وعثه لبس وترد روحها أو يعيد

فائدة .

كن هذه الاحكام سبى فيه ثمن وحرث لا المحصل وحرث من الابل ولاحسن والاستحقاق في سكاك في سنة في نفس لافي لدر وحرث النبي من الدر بعد اتموه لا يوجب له من سنة بخلاف ما في من فيه كلاماً ذكرته في [حرثه في روح] من سنة رجل من أبي عبدالله عن الصادق عليه السلام عده ووجوب اتمه في حرث روح روحه الرجل ، نعم يوجب للاحلاق وحب والوسك في حرثه ، حب للاحلاق لمطلون^٢

ويتعلق بالذير ابطال حصانة الرجل بالنسبة الى اعدوه كما حصل انواعه بالنسبة الى ذلك ولو لم ينسب من طوع بقدر لخصه معه ولقد مر عدم تحقق الاحكام به الا تحريم أم المفقود وأخيه ونسبه

التاسعة

ترتب على البكارة والثبوت احكام : كإلوانه و مسحات بروح مكر .

(١) في من فطر

(٢) ليس مني أو مني في من

ولاكتفه منه بالسكوت عند عرض المكاح عساه، ولو صبه محاربه بكر، وادوكالة
في شراء بكر، والتعديف^١ في تحصيل الفدية ثلاث وسبع، واشترط المكارة
ولشوة في العقد.

ويطلق لشوة^٢ على الاحضار لمعتبر في لرحم يتزول الكارة، أو
تحصيل الشوة بوضي^٣ والحد، والطرد والوثبة والمرص^٤ وديسرون^٥ والنعيس^٦
ولا [رب] في ترتيب زوال^٧ كبر^٨ أحكام سكاره على مطلق لشوة

ومن الأصحاب على أن العور في الصغير سحر لا المكارة، سواء رالت
بمحام أو غيره، وهل روي^٩ لفساد^{١٠} زوالها بعد^{١١} محام وكذا قصرها على
ثلاث في سده^{١٢} لدخول بها^{١٣} جمال^{١٤} ومن عدم روي^{١٥} لداثة مكارتها
بغير^{١٦} لمحام لا يدخل تحت بكر ولا سب

اعاشوه

الشهامة تقيده طناً يترتب عليه الافدام على ما يخالف ما في نفس الامر
وكلامهما في وضى^{١٧} الشهامة وهي سبع ثلاثة^{١٨} زوج

أول - رأسه إلى انه عن^{١٩} كما لو وجد مراد في فراشه قطعها روحه
أو مملوكته، أو تزوج امرأة فظهرت محرمة عليه

ثاني - رأسه إلى انه ي^{٢٠} انبالي^{٢١} بأن يكون للواطى^{٢٢} فيها ملك أو شبهة ملك
كلامه المشركه وأنه مكاتبته^{٢٣} ولده.

(١) في س و يترد

(٢) نفس طوبى^{٢٤} حاشية في أيدي بعد^{٢٥} حتى خرج من عدد لا بكر

ومن روح^{٢٦}

(٣) في س و يترد

الثالث - وبالنسبة الى مأخذ الحكم ، بأن يكون مختلفاً فيه ، كالمحذوفه

من الرأى

وزاد بعضهم أن يكون الخلاف معتبراً ، بقول غنى صاحبه انذار الامم -
لهوطىء ممكن أن لا يكون شبهه ، ولحق شبهه لمن حكر في حقه بوسع ذلك
ويجرب متى لسهه حكم حجة .

لاون سقوط محذوف من شبهه لهما دون الآخر ، وشبهه لمث لا
يشترط فيها بوزن لاجل والاخذ بقدر نصيب صاحبه

بدي سبب ، يستحق بالحد من متهما دون العالم ، وان جهلا لحق بهما
المث لعدد ، وهي وحده مع حدين أو حتى صاحبه بمائة من الاحتياط
ومع علمهما فلا عدد . ومع جهلها حكمة بصر ، ووطع عدمه بأن لا عدد على
الوطاطي .

الرابع مهر وجر معسر ، شبهه على المرء ، فهو - شبهه عليها فلا مهر
ولو كان الروح مشبهاً عنه

خامس . حرمة المصاهرة ، وهي ثابته لكل من لرجل والمرأه مع
نصافهما بالهذه ، اسمه الى قرانه الآخر . وقد توقف فيه بعض الاصحاب ، واو
اختصت لشبهه ، أحدهما قصصه الدن ثوب حرمة بالهذه انه يحرم عليه شها
وبه ، ويحرم شئ منه ولا يكون شبهه ، ولا يحرم حيث لا يكون ولا به ، اسمه
الها ، ولو بعكس بعكس . وحكى عموم التحريم من لحدس

فروع

وطىء لشبهه ، بشر المحرمه فلا تعد المحرمه لرسها على تكاح الصحيح

لمسحس الحاجة بنى الاحداث و امد حبه و ذلك مسك في وطنه الشهه فمس
به الحلوه نام لمزطوبه بالشهه ولا سنها

الحاديه عشره

مسكس امهر اعرفه من لدن من الروح بطلاق و اردد او سلام
مع سمسه و لا مسكس مسكس من من لمرأة الاقي العه وهي سلاسه قبله
على روايه . لا لاسلاه لم ردد . لاغر ، وهي محسنه بتعجيل الاملام والاسماء
مسونه به اذ كان من حبه سمسه بنى دنت و حو قول من قولي بعض العهه
و قصه لاصل بعضي عده امهر بالفسح قبل لدن من مصلحه . لا منه براد
لنوصو سمس . فكمه رجع بقصه بها سمس فراجع صداقه الهه سالما .
ولكن حواف في هه بالطلاق حرا لم حصل له من كسر مما لا مدح له
فيه . و حري محر . ما عدد و

و ام العه بلاق سمس مسكس . و كبر . و ام العهه على طهره و امهه
و حيلاطه بها حيلاطه لاروح . فحرو دنت سمس

و قد كان مسكس سمس من نايويه رحمه لله و سمس في امهه اذ دلس بهه
بهرق سمس . و بوجع سمس و حبه سمس امدق و لا عدد . و سمس به في امهه
و لو اشري سمس لاروح سمس لاروح سمس عده امهه . و اذ اشريه
فلصدور المسكس . و اما د سمس فللمساعدة المادى اندي هو مسكس سمس

(تكافى ٤٣٦/٥)

(٢) ان بنى مسكس . و سمس سمس عده و مراد و روق سمس و سمس عده
صدقها . و وجع سمس . سمس سمس كلامه سمس عده . سمس . و سمس روقه في لكافى

٤١١/٥

والفصل حمة الله تعالى أحمل في ثوب نصف المير في شرائها له
ونارمه بطريق أهى في شرائه له

ولو روح الكسبي اسمه الصغير من كسبي ، نسبه أحد أديبه قبل الدحول
والأقرب السقوط نوراً لعمه من له فعده ، ويحتمل لتصفيف ، إذا لصع له
وعلى الروية ، به لا شك في نصف

القائمة عشرة

يحب مهر حسمى ، دحول الروح في عس و الدر وان كان حصصاً إذا
كان المكاح تمحدا

ومهر العمل يحب في مو صبح في معوصه صبح و المهر مع الدحول
وموت احكام ، ولو با در حكمة أو فرض في معوصة المصح وجا ، وفي
معوصة مصبح اذا د ب ح كة قبل دحول على قبول ، وفي اختلافهما في
تدوين مهر اذا ح د ، وفي مهر صدق بعد فتصح د ب و تحمل و ح د
مثله أو د بة صححت ، أو أحسب لأرض ح د ، وفي د ب صدق اسمن قبل
المقص ولا علم قدره ، وفي الصدق تعتمد به أسس

الاول اجهاله كعبد مبهمة أو ثوب

اشائي عده ووايه رملت كاحر و حمر و حمر ر .

الثالث ان يكون معصوم مع ثقله ولو جهلاً بصلته أو قسمة ، ويحتمل
مهر لمثل

الرابع ان بشره شروطاً غير مشروعه ، وان ذلك يؤثر في فتح الصدق

١ في ص و ب و ج

٢ في ص و ب و ج و د

والرجوع الى مهر المثل

خامس : أن يتضمن ثوب فيه ، كما د ولدت له في غير مكانه كاح و
شبهة ولذا ثم شرط ثم روج ابنة منها امرأة وجعل الآية 'مهر المقصد مهر
لانه يتضمن رجوعاً في مكانه فتعق عليه فلا يكون صداق
لسادس ، العقد سأل في قوله ' بدون مهر مثل .

لسابع أن يعد لانه يصغر برود ، على مهر مثل ، لأن قول بقصد
لاب الزائد أيضاً فإنه يدخل في ما لا فليس للاب الرجوع به
شأن من جهة الأمر ، وقد عا أن له الروح أو بقصد عما أذنت له
الروح ، ويحمل في لأول ثوب لخير لروح في الفسخ و معنى حر من
عقدته بمصولي ويظهر المائدة لو سكب فيه سطل خياره ويلزم العقد بخلاف
عقد العداوي فيه بشرط في المرأة بقصد بالأجرة

لسابع أن يعد لاني منه فريد على مهر مثل ويحسن بها فيه حب
مهر المثل سواء قلد بصدقه كاح أو سواء .

العاشر : محامه الشرط في الصداق ، كالعقد على ثوب حتى أنه يصري
مائه فتعبر بساوي حمس ، ويحمل الرجوع أي مطلق
الحادي عشر : شرط الخيار في الصداق ، وسحق مسح فيه ، وهذا يمكن
أن لا يعد صداقاً فاسداً .

لثاني عشر : لو عقد المهر على واحد و بر فاعاد لاسلام قبل التناقص

(١) في ثوب واحد (لا م)

(٢) مائة من ثوب مائة ولانه اجر

(٣) في ثوب مع الاسلام

فانه قيل وجوب ائمة عندهم . وحتمل مهر المثل وكذا لو تراءى ديمان
فيل القصر

الثالث عشر أو قال «روحنت ثمتي عنك بروحي بنيت ويكون رفته
الأمة صدقاً ليست» فانه يصح لعقد الزواج لا شريك فيما يرد عليه بعدد، وبشت
مهر المثل

الرابع عشر أو قال روح عنده مرأه وجعل رفته صدقاً لها وإنما يصححه
المكاح فانه بعد المسمى «حب» مهر المثل

وكتب أحد مهر له من بوسى «شبهه كما يقدم ذكر أبو عنه» ومهر وطلى
المريون حتى لا يذبحه وطلى الأكره «ول» بوسى «الأمة يعني وبوصى» لأمة
العشر رويها، وكتب فيما ذكره من الكسرة صريها «شبهه» فقال المكاح
يصح وعزم الكسرة لروح ما عزم للصورة من مهر كله أو نصفه، ولو لم
يكن سمى شيئاً فمهر المثل فراجع مهر المثل على امرصعة وحتمل صمان
المرصعة به مهر المثل «ول» [وعد الدخول]

وكذا لو شهد سبعة بطلاق رجله ثم رجعا قبل الدخول احتدل صدقهما
مهر المثل «ول» وبعد الدخول وكذا لو شهد برضاع محرم ثم رجعا، وكذا
بغيره من الأسباب المحرمة وبوجعان
وهنا صدر مشكك

الأولى «ول» روحية «ول» فصدوق «ول» فلا حرج «ول» «ول»
نكلت وحلف قبل بغيرها مهر المثل

الثانية «لو ادعى عليها بعد تزويجها بغيره» أنه رجع في لعدته فأقرت لم

(١) في ص ونب

(٢) في ص ونب ورجع لغيره

يقبل منها وعرب على احتمال

الثاني لو ادعت سمة قدر قول الروح لا أعلم وكان قد روجه وكيله أو
قال سبب جف على يدي بعل وثبت مهر المثل ويحتمل ما ادعته ، إذا لا
معرض لها ، وكذا لو ادعت على الورث وأجاب بغير العلم ،
الرابع لو سارعا في قدره قبل يقدم قول الروح وهو المشهور ، وقيل
بتحالفان فمهر المثل .

ولو كان دعواها أريد من مهر المثل أمكن تقدم قوله ، ويحتمل ثوب
مهر المثل ، وكذا لو فصلت دعواها عنه حصل تقدم قولها واحتمل مهر المثل
وهذه الأقسام ذكرها بعض الأصحاب ، والأصح فيها تقدم قول روح

الثالثة عشرة

لا يمكن عز ، وطى . مناح عن مهر الأفي تزويج عبده بأمته ، ولو اختلفا
فوجهين ، كان قبل الدخول ، وكان بعد عدد وجوب المهر بغير ، فن وفيما
أو قوصت بغيرها ، وجب حرمان ومعدان ذلك نكاحاً ثم أسما بعد الميسر أو
قبله ، لأنه قد سبق استحقاق وطى . بلامهر .

ولو سرحب السقية بعد إذن ولله حاضيه ودخل به فبسه قبل لا مهر لها ،
ولاصح الوجوب نعم لو كانت عاتمة سقط على لا قرب ، وحديثه بتصوير
يكون مباحاً بالنسبة إليه إذا كان جاهلاً .

(١) في من لا يارضى بها وفي الحاجة . لا يرى في أمين مما ادعته
ومهر المثل لأنه لا رد مدعى عن مهر المثل عورض بأصله لبراءة . إذا مهر المثل
عما ادعته لا اعتبارها بعد استحقاق الزائد .

(٢) في من فقد وجب لمهر بامتن .

وعمود هذا في كل موضع يكون أشبه من حبس نواطي مع حمية ،
ويحصل في نفسه وحبس مهر عليها لاسيما في العقد وتؤخذ منه ما في لحن
أو عند ذلك المحر لانه كالحصة ويحس وحبس أول معمول .

فائدة .

أو روح ولده الصغير يحمل عنه المهر في ماله ، فإن لم يملكه إلا في
مطالبه إنما شاءت وهو ما يتم على نقول أنه ضمان وأن ضمان غير
ما لو قد حكمه حكم جواله أو أن الضمان بول كقول لأصحاب وليس لها
مطالبه لأن على العبد

والمحصل في ترويح عنه أضعف ، لأن العبد ليس أهلا لملاقاة الوحب
إلا أن يقول بتعلق برقبته أو يسع به بعد عنه

تيسره

هل ينفذ المهر بعد وحبسه في ترويح روفي ماله أو لم يمسسه ، لو جوب
لأقرب الأقرب ، لا يمسح أن يمسح على ماله مالا ، فهو صرح السيد بتفويض
صريح أنه صح العقد ، فلو أعق قبل الدخول ثم دخل بها فعلى الأقرب لا شيء
عليه ، وعلى الآخر بحسب ، ويحب مهر أمثل نواطي في المهرية لا بالعقد
وهو حيث جرد

ويحصل أن لا شيء ، لأن التصريح بالتفويض كذا تصريح أو ترويح ، إلا أنه

١ في من أو لم يمسسه

٢ في من أو لا شيء عنه

٣ في من أو لا

٤ في من أو ترويح

هذا لا يكون لا حالاً عن مهر ، و دافئ ان العقد باحه سقط هذا البحث .

فروع

أول فرع رقيقه ثم باع الامة قبل الممس فأحرر العشري بعقد فهي وجوب
مهر لمثل هذا نظر ، من سباده أي بعقد فهي لم يوجب مهرأ وقد استحق
نوصي ولا مهر ولاصل له ، كان ، ومن لأخيرة كأحد المستأجر
ويمكن سؤفه على أن لأخيرة كاشقة وأجره من السب ، فعلى الأول لا يجب
وعلى الثاني يجب

الرابعة عشرة

لا يجب نوصي ، و أحد لا مهر و أحد ورثه فرض في صور :
(الأولى) لو وصي به بشبهه وهي : لو وصي به ، بولي وكان تمام
لو وصي به ملك العشري الثاني ، وحين وجوب مهر و أحد بقسم بينهما ، و
يخص به الأول ، وحين وجوب مهر من لال لو وصي به ، فيمكن ولو
بعدد ملك لآخر لا يجب مهر له لا
لو وصي به في ملك أحد ، مما فرغ في ملك الآخر ، فالظاهر أن لا شيء
لثاني ، لأنه لا سمي وصي وعلى هذا يتصور تعدد المهور بتعدد الملاك مع
دوم لو وصي به

(الثاني) إذا كان نصيبه مضموع بالقبول لو وصي به الاب زوجة ابنه
شبهة فعليه مهر بها ومهر لأمه لا مباح لمكاح

(الثالثة) لو زوج لاب امرأة وله ناسبه فسعت امرأة كل منهما إلى
الآخر حصداً ووصتها مباح السكاح . وعلى سادي ميهما مهر الموطوءة بالشبهة

ووصف مهر به حدی که از قضاوت و نظر اهل العین بسبب من جهت و عینی لاجرم
مهر الموقوفه است .

وہل محبت علیہ سی، روحہ ای سقا : عطرہ من عمر وحبہ لا محمل
وحووب بصرہ ، لاب عرقہ لاسٹ من جھنپا شی احسنہ ، بحسبہ راجع بقای
الادی ، بیعرم دی علی د مطلق و جد ہد و شہی مہور .

(الرابعة) لو بروج منس في سلس في حدها ثم في أن حدها
ثم لا حرج و كان شهر محمد حرد في حدها و كان في حدها
نصف الحدي ، لأن الحدي في حدها و كان في حدها
اشكال لطلال في حدها لا حرج

(الحكمة) تروى في نسخة تواترت في حال روحية وفي حال موطىء
ولم يثبت الروح وحب تروى في واحد لا مرأى وحب مهران لا بل مسمى ،
و في مهران الحاصل ، وفي نسخة أخرى حب مهران ، وحب مهران ،
وفي شرح في نسخة من الموطىء وحب وفي نسخة أخرى حب مهران

احد امسة عشر

الذي بيده هذه نأج عده هو الاب واحد ، وقد يكون أيضاً السيد في
مهوراته وليس هو روح الله ، بل حقيقته في الاسماء لاسر مستطاطا للاق
ولا يسمى ذلك - عوا ، بل قوة الله في المصير مع الاستعلاء بالمصير
خلاف لاصل ، ولو رتب روح قبل أو بعد ، فما يستحق لكم ، ولان المفهوم
من قول الله " الله " مصروفه و لروح لا تنصرف في عقد الكاح ، مما كان تصرفه

(۱) "ب" کے تحت

(۴) ۱۹۵۱ء میں

في لوصي، وان [م] تصرف في عقد الابن في

في قلبه. الروح كان بعد عقدة كبح حال بعد

وبدأ تعرض بالوي واه كان له داء عفا او بقيت ولاية الولي الان
ونوب بعد حله من حيا من ولاه من بين بعدوا ولا الرشيدت -
فيجب ذكر غير الرشيدت بسوق في لهما ولا في تعالى «لا أن يعنون»^(١)
سنة من الانساب فيكون له وحده على لوي بخصي ذلك. وفيه طرد
لقاعد لاسناده وبجمل على ربح كان من شي من الانبات اثبات
وهو خلاف القاعد

ولا في عطف حيا، وعلى افسه بعدوف والمعطوف عليه
مشارك في سعي، وله 'بدا' الروح كان له ولا دفع الشريك
وبعد ما عرض ما روي عن رسول الله صلى الله عليه و له وسلم في
ذلك ما صرح، وبان قصة^(٢) الاصل عدم سعة لا - على من غيره
قلب. لرواه لا يفتن حجة. بعد توبه من بصرح مع مكان لحد
على أن الروح 'بفعل' ذلك لانه يكون بفسر الآية. والمال هنا وان دخل على
الروحه هو به نفس الآية معرض لرغبت الروح 'وعند' في روحها، فيجو
ذلك^(٣) النفس ويريد عنه

(١) سورة 'مريم' ٢٣٧

(٢) في ص ١٠٠

(٣) في ص ١٠٠

(٤) في ص ١٠٠

السادسة عشرة

لا يسمع من المرأء دعوى عنة لروح في صور

(الأولى) أن يكون صغيراً ، دلائلهم بكلامه ولا يقطع بهاء عنة بعد بلوغه .

(الثانية) أن يكون محبواً لمثل ما قد دونه ولأنه قد يدعى بعد لاقائه الأصابع .

(الثالثة) لأنه لو بروج بها حر ، لأنها لو سمعت نطق بكاح د من شرط

صحته خوف العنت على قول

السابعة عشرة

لام أولى ، احصائه منه برضاغ في تذكر والأشئ وسع سس في لاشئ

وقد ترحح غير الأم عليها في صور

(الأولى) أن تكون بقصة بكر ولورد ، أو قد ولو محدودة منها ، و قد دمرها

وكذا لو كان معصية ولاب أولى

(الثانية) أن يكون غير أمونه مع كون لاب أمونيا .

(الثالثة) أن روح

(الرابعة) إذا امتنع الأم من احصائه صار لاب أولى ، ولو امتنع معها

بإظهار إجبار الاب .

(الخامسة) لو سافر الاب قبل له استصحاب الولد ونسقط حصانة لام

فروع

لو كان بها جدام أو برص وحيف لعدوى تمكن كون الاب أولى ، لقوله

صلى الله عليه وآله وسلم : من من محدوم كهر رك من لاسد وقوله «ص» :

لا مورد ممرض عني موضح وبحسن بقاء حضانتها ، لقوله «ص» : لا عدوى
ولا ضرر^١

ووجه الجمع بين لاجار حمل سي^٢ ذلك لا يحصل بالطبع كاعتقاد
المعظمه وبعدها ، و لا حار^٣ يصدق الله تعالى ذلك الممرض عند الاحتياطه.

الثامنة عشرة

«ص» الفواش هي بدمه ابرو حه^٤ غير مفترد بل او حب سد^٥ بجمه كالاورب
لقول سبي صبي لله عليه وآله وسلم اهد^٦ حدي مكيفت وودك^٧ سمعروف^٨
ولم يدر^٩ بالمدن و^{١٠} مد^{١١} و^{١٢} مد^{١٣} ر^{١٤} ب^{١٥} حب ومؤبه^{١٦} طحن^{١٧} [و لا صلاح]^{١٨}
مرد اي حهاه^{١٩} لان^{٢٠} بؤبه^{٢١} مجهوله مصدر^{٢٢} الجمع مجهولا

و^{٢٣} و^{٢٤} . (بمعنى^{٢٥} نأراء^{٢٦} ملك استصع^{٢٧} فيكون^{٢٨} مفرده^{٢٩} لامنه^{٣٠} ب^{٣١} ر^{٣٢} في^{٣٣} لآخر^{٣٤} ص^{٣٥}
فلا^{٣٦} مع^{٣٧} ذلك^{٣٨} من^{٣٩} هي^{٤٠} نأراء^{٤١} الممكن^{٤٢} ، ولهذا^{٤٣} تسقط^{٤٤} بعده^{٤٥} وانما^{٤٦} قابل
الصيغ^{٤٧} المجر^{٤٨} ، و^{٤٩} بؤبه^{٥٠} فيها^{٥١} كنهه^{٥٢} لعد^{٥٣} المشتري^{٥٤} اذ^{٥٥} الثمن^{٥٦} بأراء^{٥٧} رقبته^{٥٨} والفقرة
بمسب^{٥٩} ملكه

قال بعض^{٦٠} بامه^{٦١} رد^{٦٢} عني^{٦٣} فرفه^{٦٤} الف^{٦٥} ب^{٦٦} مد^{٦٧} لم^{٦٨} ب^{٦٩} في^{٧٠} السلف^{٧١} ولا^{٧٢} في
محب^{٧٣} ن^{٧٤} أحد^{٧٥} ، في^{٧٦} حب^{٧٧} عني^{٧٨} روجه^{٧٩} مع^{٨٠} مؤبه^{٨١} اصلاحه^{٨٢} ، فالقول^{٨٣} به^{٨٤} يؤدي

(١) كذا في بعض النسخ ٨٥ بغير علامة من مسأله ووجه لا يورد

(٢) لاجار حب في ١٩٩

(٣) لاجار حب في مسأله في - - - - - حب وبعده ان واحد بغير
عنه ب^{٨٥} بؤبه^{٨٦} بؤبه^{٨٧} بؤبه^{٨٨} بؤبه^{٨٩} بؤبه^{٩٠} بؤبه^{٩١} بؤبه^{٩٢} بؤبه^{٩٣} بؤبه^{٩٤} بؤبه^{٩٥} بؤبه^{٩٦} بؤبه^{٩٧} بؤبه^{٩٨} بؤبه^{٩٩} بؤبه^{١٠٠}

(٤) بؤبه^{١٠١} بؤبه^{١٠٢} بؤبه^{١٠٣} بؤبه^{١٠٤} بؤبه^{١٠٥} بؤبه^{١٠٦} بؤبه^{١٠٧} بؤبه^{١٠٨} بؤبه^{١٠٩} بؤبه^{١١٠}

(٥) في س^{١١١} في ر^{١١٢} في

أى شئ من ذلك يكون مشغول بدمه سبعة الروحفة لأن المدعوة على الحب
لدي "وجب مما نأكله الروحفة" من الخبز واللحم وغيرهما رثاً، ولو حركوه
عوضاً لم يرد من النعمة لا بعد مسح وترص من الحس، وما بعد أن "أحد"
أضخم روحه على لغاده ثم وصى ببعثه بنفسها حباً من مائه، ولا يحكم حكم
بذلك على أحد من الأرواح .

الفصل الثاني

(فيما يتعلق بالسالك)

قاعدة .

أسباب معرفة في السالك شره . كالطلاق وجمع ولسرد وفسح لعب
أو بعد سلام أو كثر رجوع على الآله والرصاص والمصاهره والى طلبة لشبهة
وسمي لروحين وروح الصغر ومسروق الروح الكبر والاسلام على أكثر
من أربع أو على الحس، وبعث أحد روحين صالحة، واللغات، وجاهل سبق
أحد بعد في وجهه يحتل شره، ويؤتى انحرافية تحت مسلم أو نهوده،
و سديس، وفقد الروح بعد اسحت و عاره ناعمة في قول [و لموت و لا فده
على قول] ١٢ .

وكثير من هدد بسبب هذا لروحان، وفي طالع الحس أى لصور بعد
الحكم "و يحكم" . و اظهر و لا يلاء لما فرقه و بما يؤدى الى الطلاق بعد

(١) في من الروح .

(٢) من بين المؤمنين في من

(٣) في مصر مسح و حكم .

مرقة الحاكم ، وكذا في الأعمار بالصفة يحتاج إلى حكم الحاكم

تنبيه

لا يلزم بين الزوجين بعد بعض هذه الأسباب ، كاللعان والرضع ووطئ
الشبهة وطلاق العدة أو نكاحها رجلاً ولا فسخ ، وقد عرفت على ترويح به
كفى سداً

(وقد في طلاق)

قاعدة

النكاح عصبه منه من الشرع يقع رويها على أن الشرع كما استعيد
حضورها منه
و معنى عصبه عند الأئمة قوله « طلق » ، فيقتصر عليها وفوقاً على لسان
وتمسك بأصل الحق

ولجمهور اختلاف عصبه ، فصرح كثير منهم بذلك هذه الصفة ، حتى أن
في قوله « من حرمة » أحد عشر قولاً ، قال ابن عباس « أي من عند نكاح
معناه ، ومن حرم على رفته ، و معنى كبحرسم لمن لا شيء » في قوله تعالى
« لا يحرموا طيبات ما أحل الله لكم » ، ومن سجد كبره طهار قبل الوطئ
والأوراعي منه « نوى » لا يقسم بكفر ، وسعيد بن قنبر واحدة فواحدة وثانية
ثلاثة أو ثلاث ثلاث أو اثنين وسمن أو لا فرقة ولا إيمياً فكذبة لا شيء
فيها ، وروي حصة أن نوى طلاق فواحدة ونوى النكاح أو ثلاث فواحدة

(١) سورة مائدة ٨٧ .

ثابته و سام - و كدره يحس وهو مؤل^١ ، ومالك في المدحول به ثلاث وسوي
في غير المدحول بها ، ولشامي لا يرمه شيء حتى سوي و حده فتكون رجعة
وان سوي محرمة بعد طلاق أرسته كفارة به ن ولا يكون مؤل^٢

قل بعض ما أحري لما لكة معنى محرمة لغة لمع ، بقوله « أنت عبي
حرم » حار غير كونها موعود ، فهو كذب لا يرمه فيه لا يؤمره في الماطن
و التعبد في طهر كذا أنواع الكذب ، وأما قوله « أنت حائض » فيس في
مقتضاها لغة لا الأحبار عن حداثتها وأنها فرقة ، وليس في لفظها تعرض لما هي
منه فرقة ، وكذلك « أنتى » معناه لغة لغة رقة هي الرمان أو المكان وليس فيه
تعرض لرون العضة ، فهي حداثتها لرس منها تعرض للطلاق لغة من
حدها لغة ، فهي إما كاذبة وهو البت أو قد رفته ن كانت مدونة له في المكان ،
ولا يلزم بذلك طلاق كما لم يدح وقال : أنت في مكان غير مكاني وحملك
على غارتك « معناه لا حار بذلك ، وأما في إراعي أو فعد سوسعه على
المرعية جعل حلتها على عارها وهو الكتمان حتى تسد كيف شئت .

ثم ذكر بعد ذلك أنه راجع إلى النية والفرق « بناءً » منهم على صحة الكليات
عن الطلاق وليس شيء ، لأن الكناية من باب المجاز والادب حمس على
حقيقته لا على محذره . و حمس على الحسن كذلك لعدم حقيقتهما الشرعة ، وعن
السي صلى الله عليه وآله وسلم الطلاق و عدق بعد انصاف

قاعدة :

يقسم الطلاق إلى ما عدا نباح من الحممة وأوجب طلاق لمولي

(١) في ص وهو قول ربي هاشم - وهو قول مالك

(٢) في ص وأمر

و لمطهر وان كان لو حير تحرر^١ ومنه طلاق المحكمين بدون لروح اد
تعدر الصلح ، والمحرّم نضلاق استدعي . ولا كرهه ما سوى ذلك ، ولا مباح
فيه لقول لسي صلى الله عليه وآله وسلم . "بعض لحدان الى الله الطلاق"^٢

فروع

لو قسم بين لروحان بركة ثم صلى صاحبتها قبل بالحرّم ، لان قد
استقاط حفيها .

قاعدة

بنفسه لطلاق الى من ورحمي ، وان كان منه والرحمي ما عده
وسطه بعضهم فقال : كل من طلق مستعناً للعدة ، لم يكن مؤثراً^٣ ولم
يسوف عدد طلاق ثبته الرحمة وهو يتم حتى تعدر وحبوب العدة على
الصبره والنسبه وعلى عدمه . لان قد يزوجها فهو رحمي ولا فهو بائن ولا
يكون متعناً للعدة

وأورد عليه من صلى محلله ثم يزوجها في لعدة ثم طلق قبل لتسيس ،
فانها تعود الى بعده لاولى ونسباً مع به غير رحمي ، وكان لو زوجها بشبهه
وعدت ثم يزوجها في العدة وفعل ما قلناه

ونحب . بأن لطلاق في لموضع لم يستغقب عدة بل ترجع الى عدتها
لاولى وهذا يتم . له بل ، لا يسوف ، وان قلنا به مع بعده فيجاب بأن

(١) كافي ٥٤٦ ٥٥٤ من سي غير عن لث قد عده بسلام - ولعله هـ - من
ما من شيء - ما عده به عروجن بعض من طلاق وان الله بعض بصلوا بدواؤ
(٢) في - و - يكن يتوض
- ٤٣٨ -

استعقده لعدد ليس بسبب الطلاق بل بسبب عن أوطى . أما في عهد العقد
وأورد أيضاً ، من طلق لزوجته رجعة وعاشرها في عدد معاشرته لزوج
فإنها لا تقضي عليه عند كثر من عامه ومع ذلك لا رجعة له ولو طلقها لحقها
الطلاق

وهذا الحكم صعب . لأنه إن حصل منه هذه المدة بمس وتفسل أوطى .
فهو رجعة ، والا فلا عبرة بالمعاشرة .

وأورد على عكسه . د . روح امرؤ وطبقها عدد المسس وب يومه لأقل
من سنة شهر من حال العقد ثم يقضي عليها به وله رجعتها بعد وصح الحمل
وهو واه ، لأن الرجعة هنا ليست تعد اعدد في طلاق رجعي ، ووضع
لحمل لا يقضي به العدد لعدم بكونه منه ، والرجعة وقعت في العدد

وأورد أيضاً . اد وصى . مرثه شهه فحسب ثم زوجها وأصابه ثم طلقها
فوضعت حمل الشبهه فإن عدده أشبهه . فحسب وبه رجعة ، وكذا لو وصى .
أمة أمك فحسب ثم أعفه وزوجها ثم وطئها وصنع فوضعت حمل أمك
اليمين ممن له العدد . وه الرجعة بعد الوضع في الموصعين
وحيث يمنع الرجعة هنا كيف واما د حبيب . حب قوله تعالى « واولات
الاحمال أجئنهن أن يصعن حملهن »

قاعدته :

كن عدده لا يشترط فيها العلم بأنها عدده لا في نفوسها عنها روحه وفي

(في ص ١٥٠ - بعد عدد

(٢) سورة الطلاق ٤

المستتراة بعد مضي ستة أشهر، أما في الموهبي عنها روجه، فتحدد المقصود
 وفي المستتراة فلان الأول كان لعنه الاسترء من الحمل لا للاعتداد، ولأن
 لعنه في لعدد العدد المحض كاعتد الصغرة والثالثة وغير المدحول بها
 عدة الوفاة، وكمن غاب عن روجه من محضر ثم ضلها قبل المص

وقل بعض العامة: أما وحب ثلثة أشهر بعد استرء لانا يعلم بأسها بعدها
 وقد قل بدليء وللائي نفس من لمحيص ء لانه رتب لاعتد على لباس
 ولا يحصل فله كسائر الاسباب والمصبات

وهذا غير مستقيم ، لانه لا يعلم بمضي هذا المدة رأس المرأة، كيف وقد
 سقى من غير محض ثم محض

فائدة

الفرق بين عدة والاسترء أن العدد نجام العم سראה لرحم بخلاف
 الاسترء . ومن ثم لم يسر الصغرة ولا الثالثة ولا الحمل من الرء ولا من
 عاب عنها سيدها مدة محض وفي لامة مرأة عني لاظهر
 ولو كان المنع محرماً لانه - كما سبق باسمهارة أو الرضاع عني خلاف
 فيه - فلا قرب عدم وجوب الاسترء فيه سواء لمسلم عن الحرم
 ولما كان لعنه في الاسترء سראה لرحم لا لعنه ، كفي فيه مرة واحد
 بخلاف العدة ، وحبس الحلي بدر ولو فله .

(١) في من وهمن سنة

٢. سورة طلاق :

(٣) في من بمتي

مدعي ذلك .

[ويحتمل لفرق بين الأمرين ، لأن الطبع يعنى على الأول دون الثاني ،
فعل منه في الثاني ولا يقل في الأول ، وخصوصاً مع عدم التقوى وكذا لو
عدمه مما يحذف المحسن أو الفعل أو السمع]

ولو غلبه شبهة بظاهر الاحتجاج إلى لفظ ، لأن كلامه مدعي حواش
على العدة ، فلا يمكن إلا أنه انقلبه وتظهر العدة لو أردت بالفتى وما
تتلمظ .

وأولئك مع كونه كارهه بالفتى وقع الظاهر طاهراً ، وفي وقوعه مدعياً
بأنه حلالاً نعم لأن يصدق بقطع المشقة لأنها في السطح ولا كما
لوعيق محضه ، وكانت كاديه في الاحتمار عن الحس ، فانه لا يسمع باضاً .

وأولئك صفة مدعى على شيء ، أو على على شيء صبي ولا قرب الصفة
مع المسير . لأنه المضي بقطعة وقد وقع وحمل السمع ، كما ليس بقطعة عيار
في الطلاق ولا في باقي العقود اللازمة .

وأول على صهرها على حبس صهرها فبذعه وأنكر الروح حنف ، لأصائه
العدم ، ولأنه نصديق في حق الصرة ويحتمل قول قولها ، لأنه لا يعلم لا منها ،
فحيث لا يحلف ، لأن الإنسان لا يحلف ليهكم بعرضه

فرع

لو علق أحد رجلاً ظهر روحه يكون الظاهر عراً ، وعلقه لآخر بكونه
غير عراب ، فلا يرى عدم وقوع لظهوره من ذلك امتنع بسلام حاله عملاً بالأصل

(١) ما بين قوسين ليس في ص

وان كان الاحتساب أحوط ولو كان في روحه لو اُجتمعت لانه قد علم بحرم
احد مما في حقه لا بعينه

فائدة

من فروغ أن لصفه توسيع أو للتخصيص لو قال لروحه هـ ب ظهرت
من والانه لأحسبه وأب يظهر أي هـ، فإن جعلنا لأحسبه لتوسيع، وظهر منه
بعد بروجه - وقع لظهر ن، و ب حدها لمخصص لم يقع، لان البروج
بحرجه عن كونها أحسبه وهو الذي قرأه لأصحاب

ولو طهر منه، في حال كونها أحسبه في معنى وعدد حمل على تحقيقه
الشرعية عند التجرد حيث لا يمكن التحقق، وعلى لمحار لعدم تحقيقه وعلى
لأول مع لظهور المعنى، وعلى الثاني يقع حملا بظهور على التامط بصبغة و
لم تكن مؤثرة بحرم.

ولو بروجه ووجد صدقه غير مؤثرة كأي - بجمع فيها، شرائط هي
على القاعدين "أ" فان حده، بصفه، بخصه من ولا حده، و ب حملا على التوسيع
ورجحه الحقيقة الشرعية فلا يلزم، و ب رجحه مجزوع الظهار لم ينق
بخاصة

فائدة

من فروغ بتحقيقه بتعوية لفرقه لو على قنار على مسمره وى ما أكرت

(١) في متن "رفع" بدل "هـ" مع

(٢) في متن "هي على" بدل "هـ"

(٣) في هـ مش "هـ" بدل "هـ"

عما أكره أو على إحارها بعدد ما هي الزمرة من الحب أو ما في الست من لحوار
 فهي لحسن على «أوضح أو على العرف تردد، على الأول لو فرق البوي كن
 واحدة على حد بها أو عدت عدداً تتحقق فيه أنه لا يفتص عنه ولا ريد عليه
 بخلصت من الطهار ، وعلى الثاني لابد من التحسن والتعريف الحقيقي .

قاعده

من فروع حمل المشترك على معديه تعلق لدى المندور أو لظهار على
 العن مثلاً مثل « ن رأت عينا فزوجتي كظهر أمي » « فان قلنا بالجمع » على
 الجميع لم يقع التعلق أو الطهار حتى يرى جميع مسلمات العن .

وقل بعض العامة يتق وصر مطعرا برقة في فرد كان ، لأن الصفة في
 لتعلق تتعلق بأول أفرادها . كما لو قل « ز دحت الدار » فيه يكون مطعرا
 بدحو له شيء من الدار ، فان لم يدخل جميع الدار وهو فاس فسد ، فان
 الدحول موافق .

ن قلت . قط « عن » مكر في لائنت وهو لا يعم وخصوصاً مع فرد
 ولو جمعه بعد تعريف . عنه ما في كتاب أنه يحمل على ثلاثة فصبه الجميع ،
 فكيف يمكن القول بحمله على الجميع مع كونه مفرداً .

قلت . ليس شمول لمشارك كشمول^١ العام لأفراذه حتى يراعى فيه صبغة
 العموم كالمعوم مثلاً ، بل لم كان هذا اللفظ مشتركاً بين موضوعين فصاعداً
 حمل عند اطلاقه على جميع معانيه عند من قال بذلك ، وعنه التعرّيع .

(١) في بالتحسن

(٢) في من كشمول

نعم قد قد فرغ من الاصول بالفرق بين المفرد والجمع ، فعلى قول هؤلاء ينوحه الصلوات في المفرد لعدم تعيين والصحة، فيحمل على أي فرد كان لوضع لفظ له ولا يكون سهو وبين تساوي على هذا فرق إلا من حيث أن ارادة المفرد من المساوي لصدق الحقيقة بسماها فيه و ارادة المفرد من المشترك لصدق اللفظ عليه

وبضعف . بأن لفظ اد كان صالحاً لجميع الحقائق على السواء وهي منه لغة يوسع حمله على بعضها ، لأدائها الى التوضيح من غير مرجح اما عدم وجود جميع الحقائق فقد تحقق وقوع مدلول اللفظ

(الفصل الثالث - في النوازل)

وفيه قواعد .

الاولى

١ - موروث كل مال او بيع لملك أو حق عقوبة ، ولا يسفل لكاح ونوبه ، لان الروح انما ملك أن يستع وم يملك المصلحة كما تقدم . وكذا ما يرجع الى الشهرة كحبار من اسم على أكثر من أربع ، فما من طلق احدى روحه ومات فليل لعين الوارث ، وهو بعيد .

وكذا لا يسفل حق المعان الى وارث الروح [ولا وارث اروحه] الا في رواية ، وكذا حق الروح في الله لا يسفل على الاقرب ، والموهوب غير موروث

(١) في ص ١٠ بوضوح .

(٢) ليس في ص .

وفي الولاء وجهان ، من حيث أنه كالمسبب والسبب غير موردوث ، ولأنه لا
يستقل أي جميع أورثه

الثانية

سبب ثلاث ثلاثة السبب ، والنكاح ، والولاء ، والمراد به مطلق كل
واحد منهما .

ووجهه لحصره في الأمر المشترك بين جميع الأسباب الثمانية ، أما أن يمكن
مطابقه أولاً ، والاول نكاح ، وادعى يمكن تبينه ، فاما أن يقتضي التوارث
من الحائسين فهو بقرينة من أحدهما ، وبوالولاء ، وأما قلنا ان المراد المطلق
من كل واحد ، لأن أحد الأسباب القرينة وله لا توث التث في حال والندس
في حال آخر مطلق القرينة ولا تثبت منه في لائن وليست لوجود مطلق القرينة
فيهما ، وبما توث بخصوص كونهما ، ورد عنه في موضع لرد بالقرينة
وسبب توث نصف لا القرينة لمقتضى من بخصوص كونهما ، سبب لرد عنها
بالقرينة المطلقة ، فكل ورث سبب حائسين مركب من خصوصية ليست مثلاً
ومن عمومية القرينة .

وكذلك الروح ليس له النصف بمطلق النكاح والالكان للزوجة النصف
لوجود مطلق نكاح فيها ، بل بخصوص كونه زوجاً مع عموم النكاح ، فسيبه
يُصنف مركب ، وكذلك الروحانية وحدها ان يُريد بالاحد سبب لئله فهي أكثر من
ثلاثة لعدد من حسب الورث ، وبأن يُريد به النصفية وخصوصية كثيره ، فلهذا
قلنا المراد به المطلق .

الثالثة

الأصل في الميراث السبي لثوبه ، ومن ولد شخصاً ترتب عليه طلق لثوبه ، وفي الميراث السبي الأمام يلقى أو الصمان أو ثوبه إمامه والسب مقدم لانه أصل لوجوده ، ثم يلقى لانه أصل لوجود العوى لنفسه ، [ثم الصمان لانه مهم خاص ، ثم الامم]^٢

الرابعة ٣

ذل فأنل جمع من الارث ولا يجمع من مصل به لثوبه ، معاني « ولا رر ودره ودر أخرى » الأخرى موضع واحد ، وهو ما داخل المدعى عليه ولم يلق من فانه يحتمل مما عدم ارثه ، لأن الام لا يحصل له الولاء لا بعد موت أنه وثوبه قد زال ولاؤه فكيف يحصل رثل

ويحتمل ثوبه ، لأن قصبة أولاء أن يسمع عن الأقرب إلى الابد مع عدم الأقرب والمدعى به ، بحكم المعلوم . ومثله لو هرب المعتق وكان كافراً إلى دار الحرب فاسترق ولده عدده ثم مات لم يبق فهل يرثه ولده لأن المعتق في حكم المعلوم أو يكون لبيت المال أهله وحده

الخامسة ٤

للارث أسباب قد مر ذكرها ، وشرائط وموانع ، وللحدود يعرف ذلك

(١) في من: بدل « العتيق » العبد .

(٢) من ما بين عوسق في .

(٣) من: رابعة « في من: بدله عدده

(٤) في من: لرابعة .

كنه كما من عند الاختلاف في الحقائق بحكم الحدود .

ولما كان السبب هو الذي يبرم من وجوده أو وجوده من عدمه العدم، والشرط هو الذي يبرم من عدمه لعدم ولا يبرم من وجوده أو وجوده ، ونسب هو الذي يبرم من وجوده عدم ولا يبرم من عدمه أو وجوده ولا العدم . بس ما ذكرناه ، فالشرائط أمور :

الأول : موت المورث

ثاني : عدم موته على موت المورث وبكفي التقدير كالتعريف والمهدوم عليه
لثالث : وجود مورث حاله لموت وإن لم تحل له الحياة بشرط انفصاله
حيًا وإن لم يكن مستقر الحياة

الرابع : العلم بالقرب

الخامس : علم بالدرجة التي حصلها فيها عدد بعضهم لشرح ما دلت
رجل من قرشي لا يعلم له قريب ، فإن ميراثه بالعلم مع أن كل قرشي ابن عمه
لقوات شرحه الذي هو العلم بدرجة ، فما من قرشي إلا وعده يمكن أن يكون
أقرب منه ، والمورث جميعهم متعذر ، فكان له الأولي بس من بينهم
والموانع متاني

السادسة (١)

بصور دور الولاء في موضعين .

(الأول) لو بروح عدمه بمعده فوُلد لها ابنًا فاشترى عبداً فأعتقه فاشترى عتيقاً
لابن أمه إلا أن واشتبه نسب له الولاء عليه نسب له على وده لولا ، لا بقرار

(١) في ص : الحاشية

الولاء من مولى لأم لى مولى لاب . وكل من لاس وعتيقه مولى لصاحبه .
 (الثاني) د أعتق الدمي عبداً ثم لحق بمتعق مدار لحرب واسترق ثم أسلم
 لعتيق ومملك سنده بالشراء أو السبي أو غيرهما فأعتقه ولولاء دثر . وفي
 هذا بحث

السابعة (١)

الأثر يكون من لحسين ، وهو لاعب ، حتى أنه لا يوجد في النسب
 عبداً الا دثراً ، لم يحصل مبيع كالكمرة ، فإن المسلم يرث لكافر من غير عكس .
 وما في الأسب فيدور بارة كما في اروحين بنو رثان في الذثم جمعاً
 وفي المتعة على [حسب الشرع]^١ ، ولا يدور أخرى كالسوقان لمعم يرث
 العتيق دثراً ولا يعمكس الا في الولاء اندثر كما بعدم . وبن يدوبه رحمه الله
 جعل في ولاء العتيق توارثاً من الجانبين .
 وما صمدان الحريرة من د ر دار لولاء والأثر والأول ، وما ارث الإمامة
 فقير دائر .

الثامنة (٢)

لا يرث بعد مع أقرب الا في مسأله لاحد د وولاد الاحوه ، وانه لو كان له
 احوه لام وُجد د أدبون لاب وأحد د أعلون لام ولظاهر أنهم يرثون لانيه [لا]^٢

(١) في ص السادسة

(٢) لس في ص وبه على خلاف

(٣) في ص السبعة .

(٤) لس « د » في وأنب في يهمن

راحمون ثمراته الأب محال، وكذا لو كان له أجداد لام وأولاد أح لام وأجداد
 لاب وأخوة لاب أو أخوة لاب بغير أجداد لاب فإن الثلث تقسمه الأجداد للام
 وأولاد الأح للام ولشأن للأخوة للاب وللأجداد للاب إن كانوا والأخوة
 للاب

(التاسعة ١)

لا يحجب الأبعد الأقرب لا في مسألة من نعم لاب وأم مع عم لاب، فإن
 العم للاموس أولى وسرع عليه مسائل

لأولى اجتماعه مع الروح

لثانية . بعدد من العم

لثالثة بعدد لعم للاب

لرابعة بعدد

لخامسة سب لعم للاموس مع لعم للاب

السادسة من لعم للاموس مع لعم للاب

السابعة : سب نعم للاموس مع لعم للاب .

الثامنة : أن يضاف إليهما خال أو خالة أو عم

التاسعة : أن يكون أحدهما خنثى .

العاشر : أن يكونا خنثيين .

ويحقق الأشكال فيقول أب الصور لأربع لأول ولطهر أن الصورة

(١) في س . ثامنة

بحالها ، وأما الثلاثة لني تديا والأقرب نعر الصورة وبراعي حسنة القرب كما
قأله ابن إدريس ، وقال الشيخ : العمة للاب كالعم

وأما إضافة الجد والظهر أن المال من العمة والجد ، وبه قال عماد الدين
بن حمزة ، وقد قُطِبَ لِدن الراويدي ومن الدين المصري المال للجد
وابن العم لأن الجد لا يبيع لعم ولأن لا يبيع من العم الذي هو أقرب أولى
وقال سديد الدين محمود الحمصي للمال للجد لأن العم محجوب من العم
وابن العم محجوب بالجد

وأما لأخبرت أن يَحْتَمِلُ فيهما نعر الصورة ، هو الظاهر . ويحتمل أن يمرض
ذكراً فيحبب وراث المال ويمرض أنى فلا يكون هاشيء . وبأحد لصف مع
العم للاب . وعلى هذا أكثر الأصحاب

فروع

وقال ابن شاذان رحمه الله : للاح من الأم لندس ولندي لابن لاح ،
محجوباً باصماع المسين وعورس بن لاح للاب يبيع ابن الاح الابوين مع
قيام المسين .

العاشر (١)

ص.ط. القرب واسع عد نر به الى الميت . ومن كان قبل عدد فهو قرب .
وقد يحسب هـ في أولاد لأولاد من لاصع الابوين ، فانهم يرثون مع أنهم
يعدون في القرب لى الميت أو سطره أو كثرة الابوان بقربان بأعضهما . والحجة

(١) في ص. ثمانية

المساودة في الرتبة، وللجد مع بنات البنت السادس عملاً بما رواد سعد بن أبي
حلف عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام في بنات بنت وجد فليجد السادس
والباقي لبنات البنت^(١)

ورده الشيخ بأنه قد ثبت قيام ولد الولد مقام الولد والولد يحجب الجد فكذا
من قدم مهنه ، والحر د كان فيه ابن فقال جمعت لعصمه على ترك العمل
به ، وصح ربما حمل على استصحاب الطعمة
وفيه نظر ، لأن الطعمة هي من الأبوين

الحادية عشر (٢)

مواهب الارث بالنسب عند ثلاث

(الاولى) مرتبة الآباء والأبناء وان نزلوا

(الثانية) الاجداد فصاعداً ذكور وبنات وأخوة وأولادهم ذكراً ذكوراً،

واناثاً

(الثالثة) الأعمام والأخوات فصاعداً وأولادهم ذكراً ذكراً وبناتاً، ولا توريث^(٢)

مرتبة الأمع عدم نسائه عليها بجميع جرائدها، ولو شملت المرنه على طمقات
ورث الأعلى منه ولا على كالأجداد، والحفدة من أبناء بنت وأبناء أخوته وأبناء
أعمامه وأخواته، أمافي مثل عدم العيب وسماه وأخوته وحلأه وأعمام ثوبه
وأخواتهما فصاعداً فيمنع الأدنى الأعلى .

(١) التهذيب ٤/٩ ، ٣ ، مجمع روضة المستبين ٢٨٥/١١

(٢) في من - بمشور

(٣) في من - ولا توريث

الثانية عشر (١)

لا ارت عذب بالنعصيب، بل القصر عن ذوي سهام يردعهم الامع مسع
لهم أو لعصهم خلافًا بجمهور العامة لنا ووجه .

(الأول) قوله تعالى «اد مرؤ حلت ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك»^١ .
وجه الدلالة في النعصيب لو كان حلاً كانت الأخت تستحق نصف ما لعصيب
وان كان له ولد فيبقى قوله تعالى «ليس له ولد» بلا فائدة

(ثاني) قوله تعالى «وولو الارحام بعضهم أولي بعض»^٢ وعلى النعصيب
بخالف مقتضاها

(الثالث) جماع أهل بيت عنهم السلام على ذلك وهو وجه، وروايتهم
دالة على ذلك

احتجت العامة بقوله تعالى «واني حمت المولي من ورثي وذات مرثي
عافراً فهو أي من بيت ولد مرثي»^٣ وجه دلالته، انه بولا النعصيب لم يخص
السؤال بمولي بل قال ولدًا وولده، فقد حصه [به] ذلك على أن بي عمه مؤثره^٤
مع مولاه فذلك لم يصح

وربما روي من طرقهم عن الصادق ومن عاص عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم أنه قال «لحقوا بالاموال القرائن» فما أبقت القرائن فلأولي

(١) في ص. البخاري عشر

(٢) سورة نسا ١٧٦

(٣) سورة النحل ٧٥ . سورة الاحزاب ٦

(٤) - سورة مريم ٥

(٥) في مريم

عصية^١.

وروى روه عن جابر بن أنس بن سفيان عن سعد بن يسوع ففانت يارسول
لله ان اذهب من يوم أحد وأحد عنهما المنزل ولا تنكحان لا ولهم مال. فقال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم معصي الله في ذلك ضرب « يوصيكم الله في
أولادكم » لايات^٢، فدى نبي عنهما، قال له اعطى الحارين ثلثين واعطى
أمهما الثمن وما في فهو لك^٣

والجواب بـ معصية سؤل ساء على التعبد أو لمراد الحسن أو
لان اولي أحب لي صبح البشر، وهو سبب التحصيص لام ذكره.

وعن جابر أنه روى عن ابن عباس وسدوس انهما « كراه، رواه بوجاهات
لاباري بن محمد بن احمد سريري مرفوعاً الى قاربه بن مصر بن قال قلت
لأبي عباس روى رجل لعراق عنك وعن سدوس ان ما مع الفرائض ولا ولى
عصية ذكره من أمن أهل العراق أنت؟ قلت نعم من أبلغ من وراءك في
أقول ان قول الله تعالى عروحن و « وكم وآبوكم لا تدرون أنهم قرب لكم
معا فرسه من الله » وقوله « و « واولو الارحام بعضهم أولى بعض في كتاب الله »^٤
وهل هذه الاقربان وهل اقتنا شيئاً ما قلت هذا ولا سدوس روى عنى قال
قاربه بن مصر بن طابوساً فقال لا والله ما روى هذا على ابن عباس قط

(١) التهذيب ٢٦٠/٩ فيه الحق بـ من قد انت اعر نض ولا نبي عصبه ذكر
وأخرجه البخاري في صحيحه في كتاب نكاح هكذا الحق بـ نض ناهي وما في وهو
لاولى رجل ذكر

٢ سورة النساء ١١ والحدث في التهذيب ٢٦٠/٩ وذكره جابر الدين ابراهيم
في تفسير الكبير ٢٠٣/٩

(٣) سورة النساء ١١

(٤) سورة الاحزاب ٧٥، سورة الاحزاب ٦

وانما الشيطان ألقاه على السهم^(١)

وعن بحر لا حرمع صحبه، وعلى نذر لصحة حرق يكون أحد لهم
الناقي عوضاً عن قيامه في مالهما .

ويمكن الاستدلال على في هذا لحكم لو سم الحديث بقوله تعالى « لا أن
يعلموا إلى أولئكم معروف^(٢) »، أدركه ميراث لم يرعب إلى عمل المعروف
معه .

الثالثة عشر (٣)

لعول عدد باطن، ولا يدخل النفس على الكل بل على البعض كما يبحي .
لنا وجوه .

(الأول) أنه لا بد من محذوفه لأب، وكما كات المحالفة أهل كان أولى .

(الثاني) إجماع أهل البيت عليهم السلام ونو مر حرمهم

(ثالث) أن كل واحد من الأمويين ورواحس بهما سهمان أعلى وأدول،
ولس لست ولا السس أو الأحس لولا قول لاسهم واحد، فدا رجل النفس
عليها امتوى ذو السهام

حتى انعمه بغيره على تركه لا تعي يندون، فانه يدخل النفس على
الجميع بحسب سهامهم، وما رواد سماك من حزب عن عبيده لسمي قل:
كان علي عليه السلام على الصبر قدم به رجل وقال، يا أمير المؤمنين رجل مات

(١) التهذيب ٩/٢٦٢ مؤيد مسدا

(٢) مؤيد لاخر ب ٦ .

(٣) في ص ٥٥ شتر .

وترك ابنه و نوبه وروجة . فقال علي عليه السلام : صار ثمن المرأة سعة^(١) .
وتسمى لمساءة بمسرية . وأن عمر حكاه يعقوب ولم يذكر عليه أحد قصده جماعة .
والحوت بطلان الفرس عديدة . . . وعلى تقدير تسببه بقول : وما دخن
النقص في الأصل في النكاح لا يمر عبر حاصل في الفرج . وهو لزوم الرجوع من
غير رجح . وأن في الفرج فالمرجح مخرجوه وهو ما ذكره من باب سهمين .
وعن البحر أنه أحسن بكار معلول ولا يستفهم مفسر . ويدل عليه بطل أهل
است عنهم سلام أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يكره يقول^(٢) .

وعن الثالث يمنع الإجماع ، ويدل عليه ما رواه الزهري مرفوعاً إلى ابن
عيسى . أن أول من أعاد الفريضة عمر بن الخطاب ، فقال روى خلا شرب عليه ؟
فقال . هسه وكان رجلاً مهملًا^(٣) .

لمبيسة

تقرير قوله عليه السلام وصار ثمنها تسعاً ان أصل الفريضة أربعة وعشرون
لأن فيها الثمن والسدس للزوجة الثمن ثلاثة لأن فيها ولا وس السدس ثمانية منها
والسدس الثلث ستة عشر منها ، وإذا دخل النقص على الكل ارتفعت الفريضة إلى
سبعة وعشرين وهو مجموع السهم المذكورة ، فتعطي الزوجة ثلاثة من سبعة

(١) انساب ٢٠٩/١ ٥٩/٤ تهذيب ٢٥٩/٩

(٢) راجع لبحار ٢٢٨/١٠٤

(٣) لكافي ٧٩/٧ تهذيب ٢٤٨/٩ روى في حقه عن الزهري عن عبد الله
بن عبد الله بن عتبة قال حدثني أبي عن عيسى بن عبد الله عن زكريا بن عيسى قال .
له روى عن موسى بن عيسى قال أول من أعاد الفريضة عمر بن الخطاب قال .
قال لما حدث روى عن عمر قال

وعشرين وهو تسع الفريضة فقد صار ثمنها تسعاً .

الواحدة عشرة (١)

كل وارث ما أب سمي له في كتاب الله بخصوصه ويسمى دافرس أو بعمومه
ويسمى قرانة ، فاما أن يعتبر الوارث أو جهة الارث :

(الاول) ثلاثة :

١- دوفرص لأعير ، وهو لام و لاح و لاحت والمتعدد من جهة ، لأعلى برد
عليها أو عبيهم والروح و لروحه الأعلى الرد

٢- دو فرص نارد وفرمه أخرى ، وهو الاب والست وان تعددت و لاحت
للاب وان تعددت .

٣- دو قرانه لأعير ، وهم لدقود

(و نبي) سه

١- و رث بالفرص حاصه ، وهو الروححة على الاصح و لام و لاحت و الاح
من قلها أو المعدد حيث لا رد .

٢- وارث بالفرص وانقرنة ، وهم هؤلاء اذا كان هناك رد .

٣- وارث بالفرص لمحص ، وهو لاب و لست أو الست و لاحت للاب
أو الاخوات حيث لا رد .

٤- وارث بانقرانه المحصه ، وهم هؤلاء حيث لا تسميه .

٥ - وارث بالفرص و لقرانه معاً ، وهم هؤلاء حيث يحصل الرد .

٦ - الوارث بالقرانة لا غيرهم باقي الوراث .

(١) في ص ثمانية عشر

إذا تقرر هذا فقول: إذا خلف الميت ذراً فرض أحد فرضه ، فإن بعدد في
 طبقته أحد كل فرضه ، ولا يحصل رد على ذوي الفروض ، فقد عرّفهم في طبقتهم
 وكانت وصلتهم مساوية ، إلا في مثل كلاله الأم عن الأخوة و كلاله الأب عن
 الأخت والأخوات ، فإن كلاله الأب يفرد بالرد ، وفي الروح و روحه خلاف
 أقربه الرد على الزوج خاصة عاتياً كان لأمّ أو حاضراً ، فالم يكن وارث سواء .
 ومن نصرت امرأة عن ذوي الفروض فالنص على الميت والأب والأخت
 والأب والأخوات له ، ولا يعصب في الأول ولا حول في الثاني ، كما تقدم من
 مذهبتنا .

وكل ما كان الورث لا فرض له فالجمع له واحداً كان أو أكثر ، ولو
 اختلف وصلتهم ، يمس فكل نصيب من شرف به ، كالاعمام لهم نصيب
 الأب والأخوات لهم نصيب الأم . وإذا اجمع ذوي فرض وعمره في طبقته فالباقي
 بعد ذي الفرض الآخر

الخامسة عشر (١)

متى اجمع ذرية لانيوس مع قرانه لأم بشاركو مع انحاد لرمّة . ويختص
 الرد بقراءة الأبوين حيث يقع ، وكذا قراءة الأب وحده مع قراءة الأم وحدها ،
 ومتى اجمع ذرية لأب وحده مع قرانه لانيوس ولا شيء بقراءة لأب ،
 ومتى اجمع قرانه لأب وحده مع قرانه الأم وحدها ، دون ميراث قرانه الأباوين
 مع عدمهم . وفي الرد على الأخوة خلاف .

السادسة عشر (١) :

الأولاد والأخوة من من الأب والأعمام من قبله ولاحد من قبله يتسمون
بتدكير مثل حظ لاشين ، وكلاله الأم يتسمون بالسوية من الأخوة والأجداد
والأعمام والأخول . والبنات المعتبرين وصماء الحريرة بسنة العتق والضمان ،
واقسم ورثة المعتق كالنظام وراثته .

السابعة عشر (٢)

قد يجمع لوارث بسبب فصاعداً أو سنان أو نسب وصيب ، ميراث الجميع
عالم يكن هناك من دو قرب منه فيهما أو في أحدهما ، ويمكن أحدهما مانعاً للأخر
ولا يصح من هو في صفة من ذوي نسب الواحد فهوهم صور .

الأولى : نسيان يرث بهما كعم هو حال .

الثانية : أسباب متعددة يرث بها ، مثل من عم هو من حال وهو من نسب
عمه وهو ابن بنت خاله .

الثالثة : سنان يحجب أحدهما لأخر ، كأخ هو من عم .

الرابعة : سنان يحجب صاحبه عن أحدهما ، كأخ هو من عم ونسب أخ
آخر^٢ .

الخامسة : سنان فصاعداً لوأحد ونسب واحد لأخر ، كإني عم أحدهما
ابن حال .

(١) في ص : الخامسة عشر

(٢) في ص : السادسة عشر .

(٣) في : وصيب أخ حر

السادسة : نصف ونصف ولا حاجب لنصف ، كزوج هو بن عم .

السابعة : نصف ونصف والنصف محجوب كزوج هو بن عم ولزوجة
أخ أو ولد .

الثامنة : سبب ولا يحجب أحدهما الآخر ، كزوج هو مولى أو صام حريرة .
التاسعة : سببان ويحجب أحدهما الآخر ، كالأمم إذا ماتت عنها فانه يورث
بالعنف لا بالإمامة .

العاشر : سببان وهذا من يحجب أحدهما ، كزوج معصية ونها أخ أو ولده .

الثامنة عشر (١) :

موانع الارث : ن أحدث بمعنى السلب فهي كتب ، معنى فيه لسبب و لشرط
وان أحدثت بمعنى عدم الملكية فهي أقسام :

(الاول) الرق ، وهو مانع من الطرفين ، فالعبد لا يملك ولا مال له فمورث
ولا يدخل في ملكه شيء ميراث الا في صورته عدم كل و رث سواء في بشرية الامم
، مال من امرأته ويعنف ميراث باقي ن وحد أو به يعنف على ميراث قبل قسمته .
والولد الرق لا يمنع ولده الحر ، ميراث جده .

ولو تحرر بعض الوارث ورث بحسب حريته ، فلو كان له ولد ، نصفه حر
وأخ حر وللمل سبهما نصف ، ولو كان الاخ نصفه حر فللمل النصف وللأخ
الربع ، ولو كان هناك عم كله حر كان له الربع الباقي ، ولو كان نصفه حرا أحد
الثلثين و الباقي لغيره . وهكذا لا يمنع الوارث ميراثه الحر من بعد .

(١) من ص . - سابعة عشر

(٢) من . - لسبب .

(ثاني) الكفر . فلا يرث الكافر لمسلم لا العكس . فان المسلم يرث لكافر ولو أسلم الكافر قبل القسمة وورث .

(الثالث) القتل ، وهو يمسح لقاتل من الارث اذا كان عمداً ظلماً ، وفي الخطأ خلاف فقرة المسح من لديه

وقد ذكر مؤرخ آخر مدحه من الارث شيء في استحقاق رجعه الى عدم نسب أو فوات الشرط ، فنسب من هذا لعدم ذكره

القاسمة عشر (١)

قد يقع حجب عن بعض الميراث ، وهو صورته

(أولاً) لولد بالنسبة الى لاوي أو أحدهما ، وبني الزوجين ، فان الوالد

مطلقاً ذكر كان أو أنثى يحجب ابوه عن نسب الاعني الى الأدنى ، ويحجب

بولد الذكر الابوين أو أحدهما عما راد عنى ، سندس

(ثانيه) لأخوه وبهم يمسكون له عما راد عنى لسندس مع وجود الأب

شروط

١ - سندس ، فلا بد من ذكرين أو أخ وحن أو أربع أخوات ، والحنى

كالأني

٢ - كوابهم الابوين أو لأب ، فلا يحجب كلاله لام

٣ - تنفذ موانع الارث عنهم

٤ - انصب بهم ، فلا يحجب لحمل .

٥ - حجبهم بعد موت أحبهم ، ولو اقترن المومن فلا حجب ، ولو اشته

(في ص ١٢٨ عشر

لمقدم وانما حر ولا حجب لاصلة استحقاق النصيب

وفي العرقى نظر ، كما لو مات أخوان عرفا ومعهما ثوبان ولهذا أخ آخر حي أو غريق ، فإن فرض موت كل واحد منهما يستدعي حياة الآخر فيحقق المحجب ، ومن أن الارث حكم شرعي فلا بد فيه من اطراد الحكم بالحياة مع احتمال عدم تقدير السبق بينهما

٦ . المعانزة ، فهو كالمات الأم أحد الأب فلا حجب كما سبق للمحوس ، أو في الوطى ، شبهه كمن وصى به فولدها نحوها لابنها .

العشرون :

لعروض اسماء في كتب الله سنة

لنصف ، وهو لروح مع فقد الولد وان يرث النسب لواحدة ولاحت للابوين أو الاب مع فقد الاحد للابوين أو لم يكن ذكر في الموضعين .

والربع ، وهو لروح مع الولد وبروحه أو الروحاني مع فده .

والثمن ، وهو للروح أو بروحات مع وجود الولد وان يرث .

والثلث ، وهو سهم لثمن فصاعدا والاحسن فصاعدا للابوين أو الاب مع فقد كلالة الابوين اذا لم يكن ذكر في الموضعين .

والثلث ، وهو سهم الأم مع فقد الحاحب من الولد ولا حده وسهم الابوين فصاعدا من ولد الأم ذكورا كانوا أو اناثا أو بالتعريق .

والسدس ، وهو لكل من الابوين مع الولد وبلا مع للاحب والوحد من كلالة الأم . وقد يجمع السهم الواحد من هذه مع شبه ومع محاقفه ، وهو

(١) في الأب فلا يرث منه .

يظهر لمن به ذنب تأمل . لكن يمسح اجتماع ربع وثمان وثمان وسدس فرصاً ،
ويمكن فرقة كروح وأبوس

ومخرج السهم أين عدد مخرج منه صحيحاً ، وهو اثنان لنصف و لثاني
من ستة كالاربعة للربع و ثمانية لثمان و ثمانية لثلاث و ثلثين ، فالمحارج حينئذ
خمسة . ومع حسابها يرعى في المساوي ، ومنها لسوي و لساين والداخل
و موافق ، وكذا اجتماع ، وورثه قد وجب ذلك و قد يمكن لهم فرص

و المساويين بحراً بأحدهما كالثلاثة و الثلاثة في أحده ثلاثة لثلاثة و حوت
ثلاثة لثلاثة في ربع مخرج و كذا خمسة لثلاثة و حول ثلاثة في ربع انفراده
و لثلاثة و هما لثلاثة لا بعدهما لا لو حد يصرب أحدهما في الآخر ،
كالخمسة والستة

و عند حلال - و سبعة و مئاسيس و مئاسيس - و هما اثنان بعد ثلثيهما
لا ثلث ولا سحور نصفه ، كالثلاثة والستة و الأربعة و الأثني عشر و الخمسة
و عشرين بحراً بأكثرهما .

و حوت و اثنان هما اللذان بعدهما عددان ستة ، كالسبعة و الثمانية بعدهما لثلاثان
و سبعة و الأثني عشر بعدهما لثلاثة و ثمانية و اثني عشر بعدهما الأربعة .
و لذلك يسمى بالمتعار كين ، يجتزأ بصرب أحدهما في الكسر الذي ذلك
بمشارك سمي به ، كالنصف في السبعة و ثمانية و ربع في الثمانية و الأثني عشر
و ثلث في السبعة و الأثني عشر . و يترقى إلى آخره من أحد عشر فصاعداً .

ثم بعد هذه قد يكون مقدار السهم و تقدم من مخرج السهام ، كأبوس و بئس
لغريضة سدسان و ثلثان وهي مال كمن . و مخرج ستة لدحول لثلاثة في ستة .

(١) في ص : والخمسة والستة

وقد لا يفسد من المخرج . فكذا . حتى يرق واحد أو أكثر، فيراعى في
سهم المكسر غيره . وعدد هم يدسب الاعداد موفقة وشبهه . ومع الموافقة
يؤخذ اوافق من عدد لاني نصف . ويراعى مع عدد عدد المكسر عليهم
النسب المذكور ساعاً

وليدكر هذا مثله

١ - كسر مرقى واحد . لا اقل من عدده وسهامه، كأبوين وخمس
سات . ولا أربعة مكسر على خمسة وساتين بقصر . لخمسة في الاصل وهو
سته تسع ثلثين وصح

٢ - لصورة مرقى مع حرفي . ان كان حسبت منه فلتوافق والشارك
بالمصرب بقصر نصف عشر من مرقى تسع ثمانية عشر

٣ - لا بد على الجميع . لا رفق . اروحين وثلاثة حوة لام وسبعة
الابوين والمائة من ثني عشر مرقى مخرج اربع واشت . تس ثني اروحين
وثلاثة حوة لام والقي وهو خمسة لاجرة لاوس من بقصر أنها شت
في لاجرم تسع في لاني ثم تسع في اصل مائة . بقصر لانس في
المائة ثم الستة في مائة لانس ولان في اثني عشر تسع خمسمائة
و بقه . وان من كان مرقى من ثني عشر حدة بقصر و لاني ثني و اربعين
ولا اعتبر هنا في مصرب مخرج مع اصل المائة ولا عدده . لانه
لا اثر له . الا . لانس ولان في اثني عشر حدة في الستين
بقصر سدس [سدس] احدى في لاجر .

٤ - كسرت على الجميع مع مرقى . كسب روجت في المربص بطلاق

(١) ليس في مرقى .

ويسروح ويدخل ثم يموت قبل التحول ثم خمس كلاله لأم وعشرة من كلاله
 الأب فالمسألة من اثني عشر الروح حيث ثلاثة فوق عدد من اثني عشر ولكلالة الأم
 أربعة فوق أربع ولكلالة الأب خمسة توافق بالخمس ، فتزد الزوجات إلى
 اثني عشر واحود لأم اثني عشر و حدود الأب اثني عشر فتمثل الأعداد فيجتزي
 اثني عشر فنصربها في اثني عشر تسع أربعة عشر من الروح حيث ستة لكل واحدة
 سهم ولاحد لأم ثمانية لكن سهم واحد لأب عشرة لكن سهم . ومنه يعلم
 ما لو انكسرت على بعضهم دون بعض او كان بعض من الكسور وفي دون بعض .

الحادية والعشرون (١)

وفيها فائدتان :

(الأولى) انما سمع ان يموت ابنان لا سهم تركته ثم يموت أحد ورثته
 فيضطر إلى قسمه القريبين من أصل واحد ، فان أحد الورث لا يستحق
 كسبة احوه وسب احوه لم يترك بعدد أحد الاحوه ثم احدي لاحوات
 وهكذا حتى يفي أح وأحب فكل ان جميع سهم ثلاثاً ان يرموا بالأب والسوة
 ان يرموا بالأم ، وان حذف الورث لا سمح في أو احدهما فان انقسم نصيب
 الميت الثاني على ورثته على خمسة صاحب أمه والأب من الأولى ، كروح وأربعة
 احوه لأب ثم يموت الروح . ترك ابنان من سهم من سهمه الأولى
 وهي ثمانية ، وان لم يسم بقات اسمه بين نصيب الميت الثاني وسهام ورثته ،
 فان كان بينهما وفي صرف وفي اربعة اشياء لا وفي نصيب في اربعة الأولى
 مثل أمين ومن ثم يموت لأمين ومرك من ومن ، فامرصة الأولى ستة
 نصيب لأم أربعة وسهام ورثته ستة وفي نصيب في ثلثة في ستة تسع

(١) في ص ٢٠٠

لحمسة عشر . وان كان سهمها تدين صرحت الثانية في الاولى ، مثل كون ورثمة
الاربعة وسأ سهامهم خمسة تدين نصيب مورثهم فصررت خمسة في ستة
تبلغ ثلاثين .

ولو مات أحد ورث الثاني قبل القسمة والعمل واحد ، وكذا لو فرض كثرة
لناسع .

(لثانية) قسمه لركاب وهو ثمره الحساب في فرائض ، وان المسألة نصح
من ألف والبركة ان كان عدداً فهو يقسم على ما يجب فيه المسألة ، وان كانت
مكينة أو موروثة أو مدروعة أحيب لي عمل ، وفيه صرق .

١ - ستة سهام كل ورث من الفريضة مؤخر له من البركة بنت لثمة .
وهذا يعرف ان كان لثمة واصحبه ، مثل روجه ونوس ولا حاجب ، والفريضة
اثنا عشر للروحة ثلاثة هي ربع لفريضة فتعطي ربع وللأم أربعة هي ثلث لفريضة
فيعطي ثلث البركة وللأب خمسة هي ربع وسدس فيعطي ربع البركة وسدسها .
ومع ذلك قد لا يسهل استخراج هذه الحصة لا يصررت البركة ، كان كان البركة
خمس دينار و لفريضة بحالها ، فانه يحتاج الى صررت لخمسة في عدد سهام
الفريضة فيكون ستين ، فتقسم الخمسة من حصة كل دينار من ذلك اثنا عشر
حصة ، فبروكة خمسة عشر حصة هي دينار وربع وللأم عشرون حصة هي دينار
وثلاثة دنانير وللأب خمسة وعشرون حصة هي ديناران ونصف سدس دينار .

٢ - ان تقسم البركة على الفريضة فما خرج بالقسمة صررت في سهام كل
واحد وما سيع فهو بقسمة . وهذا يعرف مع سهولة القسمة ، كالفريضة بحالها
والبركة ستة فبهاذا قد قسمت على لفريضة فيكل سهم نصف دينار ، فيصير

(١) في كل واحد .

(٢) في خمسة دنانير .

نصف دينار في سهام لروحة ، هي ثلاثة تسع ديناراً ونصفاً ، ويصوب نصف دينار في سهام الأم وهي أربعة يكون دينارين ، ويصوب نصف دينار في سهام الأب وهي خمسة يكون دينارين ونصفاً

٣ - وهو المسمى من شرعيته شموله حسب المتقاربة والمساعدة ، وله مثالان :

الأول أن لا يكون في تركته كسر ، كأنه عشر ديناراً ، ويؤخذ سهام كل وارث من القريضة ويصوب في ذلك فمالع قسم على أصل القريضة ، فالحارج خمسة هو نصيب بنت الأرملة ، من ثلاث روحت وبن وبن وبنت ، والقريضة من أربعة وعشرين سكر نصيب لأولاد على خمسة ولا يؤخذ نصيبها في أصل فيكون من ثمانية وعشرين سهم كل زوجة خمسة نصيب في التركة وهي ثمانية عشر يكون سهم حرم نفسها من ثمانية وعشرين بحرح نصف حرم وهو نصيب من روجه ، وسهام كل من لاوس عشرون نصيبها في اثني عشر يكون مائتين وأربعين نصيباً على ثمانية وعشرين بحرح ديناراً وهو نصيب كل واحد منهما ، وسهام كل من ثمانية وعشرون نصيبها في اثني عشر يكون ثلاثمائة وأثني عشر حرمها نصيباً على ثمانية وعشرين بحرح ديناراً وثلاثة أحماس دينار لكل ابن وللبنت دينار وثلاثة أحماس دينار .

ثاني أن يكون في تركته كسر فسطها من خمس تكسر ويرد عليها الكسر وتعمل فيه ما عملت في صحيح ، كأن كانت في المثل المذكور ثني عشر ونصفاً فتجعلها خمسة وعشرين ، لو كان ثلاثاً جعلها سبعة وثلاثين وهكذا . ومنى يمكن المسمى من الأرملة والأولاد فعل ، سواء كان عددها مطلقاً كذي الكسر المستقيم ، أو في أن يكون من الكسور السبعة التي تنطق بها أو أصح كعشر سبي من بسب إليه بالجرئية كعشر من أحد عشر وثلاثة عشر

وغيرها

والدبر عشرون قوطاً . وشرائط ثلاث حبات ، وحنة أربع زرات ،
والس بعد الأرة سم حاص . ومن لا يرد حبات من الحردك لري . ومن أن
الدبر أربعة وعشرون طموحاً ، وخمسون حبة ، والطسوح حبات ونصف وهو
عشر زرات

ومنى قسمت التركة جمعت ما حصل بالقسمة ، ونسوى لركة وبقية
صحيحة ولا فلا .

المقصد الخامس

(في العقوبات)

وفيه فصلان

(الأول - في فوط في الحدود)

قاعدة :

كل من وصىء حراماً بعينه فعليه الحد مع لعلم بالمحرّم، إلا في مو صبح،
كو طيء الأب جارية ابنه، والدم جارية لمعم على قول، وقد نال من لم يحرح
وصىء الحدثن، و لمحرّم و لمولى منها، والمطهره و روجه المعتده عن و طيء
الشبهة

قاعدة

منقول المبر لتعلل اما أن تعيب معه الحواس الخمس أولاً ، والأول
[لمرقد، و لذي اما أن يحصى مع بشرة و سرور و قوة نفس عند غالب المتناولين

له (ولا ، ولاوب) ١ مسكر ، و الثاني انفسد لتعفن كالسج و لشوكران
 واسات معروف بالحشيشة بقى غيب عصريا ومن فيه من العصور التي
 ظهرت فيه على بحرهم ، وكل هو لا يفسد معرو و سب أو لاسكاره وسجد ٢
 قال بعض العلماء : هي الى الانفساد اقرب لان ثملها المسب و رول لتعفن معبر
 عريده حتى يفسد مسولها شبه شيء بالهيمه .

ولذلك أن يقول : لا نعلم أن الحد منوط بالغريرة و لشود من يكفي و
 زوال العقل [وقد اشتهر زوال العقل] ٣ بها فبسر غيبه الحد ، وهو حيدر
 الفاصل في نعر عند

وقد حد بعضهم السكر بأنه انحلال الكلام المتطوم وصور سر المكموم
 وفي اشتهور ان هذا حاصل فيها وقال بعضهم ان ثمره رائدة ٤ الحظف
 الغلب ، فصاحب الدام يحصل له السبات والنصب ، وصاحب السور ، السكاه
 والحرج ، وصاحب الدم لسرور بعد رجائه ، وصاحب لصفر ، لحدده بخلاف
 الحمر و لا سبك عن لشوة وبعد عن سكاك والصمت ، وهذا ان صح فلا
 ينافي زوال العقل من حد من مؤكده و أما بحسه فلا رب أنها معبده على
 المسكر المائع بالاصالة ، فلا يحكم بنجاسة هذا السب .

ولو حدد الخمر بحكم بحسه ، كما لو كان م م م . وقال بعضهم : السكر
 والمحسة متلازمان ، فان صح اسكارها حكم بنجاستها عملا بالمعومات الدالة
 على بحسه المسكر ، والا فهي حرم قطعه لا يفسد ولسب بحسه .

(١) م بين عوسين من في

(٢) السبب بضم السين حوا او اوله

(٣) يس في ص

(٤) في ص - ا ز ره

فائدة

لو قال منه «ت زى ناس» أو «زى من فلان» فلا حد على «من»
حتى يقول «في ناس ربه» وثبت زى رفاقهم أو «فلان زى» وثبت زى منه»
وهذا خلاف الظاهر، لأن الظاهر من قولهم «هو نعيم ناس» أنه أعلم
عنايتهم، ولا شحيع الناس، أنه شحيع شجعانهم، ولكن هذا محار عرقي لا
يعارض مسمى بحقيقة اللغوية، وهي لا تستدعي بحثاً أكثر من المعصل
والمعصل عليه.

ويقدر يعارض تساوي فيصير المعط به كالمعص، ولا دلاء في اللفظ
المعصه على شيء عيه

فائدة

يفرق بين الحذر من وجود عشرة

(الاول) عدم تقدير في تعرف شيء لكلمه مصدر في تعرف، ثمرة بما لا يبلغ
الحذر، ووجوده كثير من له، لأن عمر حذر وحذر رز، عليه ونفس خاتماً
مثل ح منه مائة، فشرح قد قوم فعل ذكر في بعض وكنت فاسماً، فحده مائة
أخرى.

(الثاني) اسوة الحذر والعذبة

(الثالث) توبه على وفي حذات في اعظم والصغر، بخلاف الحذر
يكفي فيه مسمى فعل، فلا فرق في يقطع من سرقه ربع دينار وقطار وشرب
قطره من الحمر وشارب حره مع عظم الحذر مناسداً
(الرابع) أنه تابع للمعصية وإن لم يكن معصية، كناديب الصبيان والبهائم

و محسن بمصالحنا لو لم يصر لأصحابه بطلان على هذا لأدب .

ثم الحنفى يوجب شرب الخمر بغير إسكرو ، لأن تقليده لأمامه فاسد ،
لمدونه بمصوص من مثل هذا السكر تشرد نفسه حرام ، و نفس الحنفى
عندهم و ترد شهادته لمسقه

(محسن) إذا كانت لمعصية حقيرة لا يسحق من تعريض لا الحقيق وكان
لا أثر له ، لانه قد دل لا يعر لعدم اعتدائه بتعيل وعدم حاجة الكثير .
(السادس) سقوطه بالتوبة وفي بعض حدود الخلاف ، و يظهر أنه إما
سقط بالتوبة قبل قيام البينة

(السابع) دخول سحير فيه بحسب نوع التعريض ، ولا تحصر في الحدود
الافى لمخارية .

(الثامن) خلافه بحسب الفعل ، المعمول و الحدية ، و لحدود لا تختلف
بحسبها

(تسع) لو حلف لأهانت في بلدان روعى في كل بلد عذبه .

(عشر) به يسوع أى كونه على حق الله تعالى كالكذب على حق الله
محصاً كالشتم و على جهنم كالحجامة على شيخه ، الموتى بالشتم ولا يمكن أن
يكون الحد لله لحق الله و ورد حق آدمي . بل أكل حق لله تعالى لا يحد
على خلاف

وعندي في لأحر نظر ، ذلك به على حق الله محصاً ممنوع ، لأنه تعالى
أمر معظم المؤمنين و حرم الله ، و قد فعل خلاف ذلك سحق التعريض
بحسب به متوقف على المطابقة من يستحق فيكون له
قلت : لا يلزم من برفعه محض . لجوركون حق الله أغلب ، ويكون

حق لله من الصدور التي تقع مكروهة مع لغو من المستحق لآخر .

(الثاني - في الجنايات)

وفيه قواعد :

الأولى

يقسم القتل بانقسام الاحكام الخمسة

فواحد قتل الحربي اذا لم يسلم ، وادمي اذا لم يسلم ولم يسلم ، والمرتب
عن فطرة مظنة وعن غيرها اذا أصر ، والمختار اذا لم يسلم من الفدية عليه
وهي شتر ط قتله المر خلاف ، و اراي المحض و اراي بالاكراه و بالمدحرم
و باللائط ، وأصحاب الكناثر بعد العزبات ، والرس اذا لم يسلم الفسخ لا يقتله
وان كانوا غير مستحقين لولاه .

و تحرام قتل المسلم بغير حق ، و ادمي والمجاهد و المسأف و السوء أهل
الحرب و صباهم لا مع الضرورة ، و قتل لاسير المأجود بعد قضاء الحرب .
و المكروه قتل العاري أباه .

و المستحب قتل الصائل اذا كان لدفع أولى من الاستسلام عندهم ، والاقرب
وحوجه عند ولو كان لدفاع عن بضع محرره أو عن قتل مؤمن طمناً فهو واجب .
و المباح القتل قصداً ، ولو حيف من عدم استيفائه أدى أمكن جمعه مستحباً .
ومن المباح من مات بالجد أو بالقصاص مني الطرف

أما قتل الخطأ فلا يوصف بشيء من الاحكام ، لانه ليس بمقصود .

و شبه العمد عند يوصف بالجرمه فيما اذا صر به عذراً لا بقصد القتل
ولا بما يقتل عالماً ، وقد لا يوصف كالصرب لسأديب ، عني أن لصارب عدوياً

الوصف في الحقيقة لصريه لا للقل المتولد عنه .

الثانية :

ينقسم القتل باعتبار سببه الى أقسام .

(الأول) ما لا يوجب قصاصاً ولا دية ولا كفارة ولا ثماً ، وهو قتل الوح

ولمباح لا قتل لترس مسموم به بحب به الكفارة

(الثاني) ما لا يوجب ثلاثة الأول ولكنه دائم ، وهو قتل الأسير أو عجز

عن المشي ، وقيل لربي المحصن وشبهه غير ادن الإمام .

(الثالث) ما يوجب القصاص والكفارة ، وهو قتل المكافئ من المسلمين

عمداً عدواناً .

(الرابع) ما يوجب الدية والكفارة ، وهو شبه العمد وخطأ وقيل

الولد ولده .

(الخامس) ما يوجب الدية ولا يوجب الكفارة ، وهو قتل الدمي .

(سادس) ما يوجب لكفارة لا الدية ، وهو قتل عبد نفسه أو كان مسلماً ،

وقيل الأسير نفسه أو قتل الدمي لمرئد ولا قرب أنه يوجب القصاص وحده .

لأنه معصوم الدم بالنسبة إليه .

الثالثة :

في صبط العمد وقسيميه . اعلم أن الفعل ما أن يقصد الفعل أولاً الثاني

لخطأ ، ولأولاً إما أن يقصد قتل أولاً والثاني الشبه والأول العمد ، فهذا الصابط

لا تمتد فيه الى لالة بحيث تقتل عاصياً أولاً تقتل عاصياً ولم يعتبر فيه قصد لمجس

عليه ، والظاهر أنه لا بد منه .

وقيل ما أن لا يقصد فعل الفعل أو يقصد. ولأول لحظاً، كمن رفق بفعل
عبره، واشتبه ما أن لا يقصد محلي عليه أو يقصد، وبأنهم يقصد، فهو أيضاً
حظاً، كمن رمى صيداً فأصاب الإنسان، أو رمى إنساناً فأصاب سره. وإن قصد
للمحلي عليه والعمد فأنه يكون ببقية علة أولاً، ولأن هو العمد والمحي
هو شبيه.

وهو لم يعمد به قصد الفعل ولا علة من لانه، بلهم إلا أن يقصد الفعل
ولم يقصد النفس، فحشده يحل المقصد، لأن ضرب المذنبات تسبق لموت
خارج منه.

وقيل أن يضرب ما أن يكون بما فعل علة أولاً، والأول عمد سواء كان
خارجاً ومثلاً كالسيف والعصا، أو لمحي، فأنه من كثر ما يذراً، أو شابه
لا قصد من منه ولأول، لأن يكون خارجاً ومثلاً. وإن كان خارجاً كالسيف
الصغيرة فهو عمد وإن كان مثلاً كالسوط والعصا فشيء.

وإذا كان من الجرح أو من الجراحات التي تؤثر في حصة يضر أوفوف
عليه، أو من حيث الجرح الصغير ولا يهت الكسر، ولأن الجرح منه من يقصد
القتل غالباً فيسقط به القصاص، أو أن يمتنع من طرده علة فيفسد أن يحقق
في منه كونه مهلك لمن هذا الشخص غالباً، وهو يختلف باختلاف الأشخاص
والأحوال، وهذا ليس به لا بسبب العمد سى أن لفرق بين خارج وعبره
غير واضح.

وقيل كلما كان الموت نعمة فهو عمد، سواء قصد السيف أولاً، وسواء
كان مثلاً علة أولاً كقتل النفس، أو كلما شئت في حصول الموت به فهو شبيه،
وفي هذا ضعف، ولأنه ما لدنة مع الشك بعد، وكثير من العامة يجعلون
صاحب العمد هو يقصد إلى الفعل لا يقتل غالباً، سواء قصد إزهاق الروح أولاً

فائدة

كذلك صحت لظرف من محض عنه صحت بعض الذي تصوره وحده، وهي
 من حصى عند عصى بعض الكاب لمشروط و استثنى محلي من لاد،
 فانه لا صفة لاد الكناية بطلت منه به و سبب عصى ميث السد، ولو حصى عصى
 صفة صفة لاد، لاد و الارض ككاسه سكات.

الرابعة

بصرفي لقصص من بعد و صرفا ايمانته، لاس من وجه بل في لاسلام و حرمه
 أو الكثرة أو الرقة في بعض، عسار حرمه، يجمع من طرف الأثرة.
 ولا يعرف انشادي في لاد و صرفا الارضه كالمعلم و حويل و لافوز، صعب
 والسمن و يهرس و يحوها، د لاسد - ب نقصان و من ثم قبل لجماعة
 ناو ح و نقص من أطا لاد مع الرر عده حتما لاد صلي الحمد شه عصى قبل
 و حد أو قطع طاروه

الخامسة

المشهور بين لاصحة أن هو حب في من لعمد بالأصالة الفصا و ان
 الدة لاشب لاصحة و من حصد رحمه به لولي المعقول عمدا الحباريين
 أن يستند أو أحد لاد و يعرف و سوح ريث من كذا من بني عتيل رحمه الله
 و هذا يحتمل مريين حدهما أن الواجب هو الفصا والددة من عه
 نقوله تدلي كتب عليكم لاصحة في نفسى، و شايهوا، أن الواجب أحد

(١) سورة عمه ١٧٨

الأمريين من انقصاص الدية وكل منهما أصل كالو'حب : المحر لمول سي
صلى الله عليه وآله وسلم في من قبله قس هو محر بطرس ، أن يودي
أو يقاد^١.

ويتفرع فروع

(لا ب) أو عني الولي عن المود مظن فعني المشهور سقط مود ودية
وعني التفسير الثاني للقول الثاني بحب دية. وعني التفسير الأول له يحتمل
وحوب سقوط الدية لأن الدية تحقق بحسبه ولم يذكرها، ويحتمل وجوبها
لأن عمو المحسوس كعمو لشارع، وإن كل موضع عني اشرع عن انقصاص لعدم
لكفاة وجبت الدية

(الثاني) إذا قل « عفوت عما وحب لي بهد حمانه » ، أو عن حفي فيها
أو « عن » ، استحققه « وشبهه فعني المشهور سقط لمتدله أصلاً ورأساً، وعلى
الآخر الأقرب ذلك أيضاً لشمول اللفظ . ويحتمل عني التفسير الأول بقاء الدية
لأنها إنما تحب إذا استبدل بها عن المود ومن سدد فهو كالعمو عما لم يحب.
(ثالث) لو قال « عفوت عن انقصاص » ، « هذا » كالدي فله ، وأولى
في سقوطهما للتصريح ، ويتوجه فيه الاحتمال الآخر .

(الرابع) لو قل « عفوت عن انقصاص سي الدية » فعني المشهور يعتبر
رعي الحائي ، وإن رعي وإلا فالانقصاص بحاله. وعلى الآخر تحب دية حتماً.
(الخامس) لو قل « عفوت عن دية » فعني المشهور لا أثر لهذا للعمو ،
وعلى الآخر أن يسرد بالدية صح العمو عن الدية وسقى انقصاص . فلو مات

(١) أخرجه البخاري في الصحيح و « من قبله قس » من أبواب كتاب الدية.

الجاني في انصاف والعفو عنه فهل للمستحق طلب الدية ؟ نحتمل الجمع لعفو
عنها والتهوت لفوات المقاصص بغير اختياره فله بدله .

وهذا توجه على القول المشهور أيضاً . سمى اذا عفى عن دية ثم مات
المقتول رجع بها في بر كته على ما قاله بعض الاصحاب ، ولكم لم يدكروا
العفو عن دية . وهذا سى على أن العفو عن الدية لعو ، وأما لو قت هو مريض
صح العفو اذا انتقل الحق اليه ، وهو بعيد .

ون سر القول الثاني بأحد الامرين وقد عفا عن دية فهل له الرجوع
المها والعفو عن المقصاص ؟ له احتمالان : أحدهما - وهو الاصح - المصح كما
نه لو عفى عن المقصاص لم يكن له الرجوع اليه ، وثبتهما لحوار لما فيه من
استيهام نفس الجاني والرفق به

(السادس) د عفى على من غير حرس الدية وشرد رضى الجاني ، فان
رضي فلا كلام على القول المشهور ، وأما على الآخر فعلى الدية يثبت المال
وعلى أحد الامرين فالأقرب ذلك أيضاً .

(السبع) لو قتل «عقوب عت» وسكت فعلى المشهور ونفسر سدانة لأقرب
صرقه إلى المقصاص لانه لو حبس ونفى في ادية ماسى . وعلى أحد الامرين
يمكن صرقه إلى المقصاص ، اذ هو المعتاد في لعوو اللاتوبة ، ولأقرب استفساره
فأيهما قل سى عليه كما مر ، وان قل لم قصد شيث احتمال لصرق إلى المقصاص
وان يقال له الآن اصرقه إلى ما تشاء .

(ثمان) لو قتل «أحمر المقصاص» فعلى المشهور ردّه تأكيداً ، وعلى
الدية له الرجوع إلى الدية كما لو عفى عن المقصاص اليها ، وعلى أحد الامرين
هل له الرجوع إلى الدية هو كما لو صرح بالعفو عن الدية بل أولى بالرجوع .
(تسع) اذ عفا اعطس عن المقصاص سقط ، وأما الدية فعلى المشهور

لا شيء ، وعلى الدية ان غم على مال ثوب وتعتق بحق دم ماء ، و لا شيء مطلقا أو على ان لا مال فان قلنا مطلق العفو وجب الدية وجبت لها عند الاطلاق وأما العفو مع نفى المال فلا يورث صحته ، لأن صفة المال تكسب ولا يجب عليه التكب على القول به ، ثم على أحد الأمرين قد عرف عن بعض من نسبت الدية سوء صرح بانها " زعموا " أو عتق

(م. سر) لو عفا تراعى عن الحربي مذهب على نرش على ع. من قصيدة
كلام الاصحاب صبحه العفو ، وون به نرس به كعبه ومحتو. يحيى م. مرس ،
وقد سبق مرس .

وقيل وهو روافد أن المحتسب لا يجب بحسن عمله نص في حقه لا تصرف له مال إلى الغرماء لأن ذلك اكتساب وهم غيره حسب قوله ورأى محمد بن أبي بصير أن أو المعنى على مال يكون المرفوع على نسب من رد ومنه من يده على أن الواجب أن كان له مال لم يحرر وكتب كتابه لأمر من أحرر على اسماء ما شاء فقله يحضر منه له في معنى الحق في الأمر به ورأى محمد بن أبي بصير عليه الدية لصرفها في الدين

(الحادي عشر) لا ريب أن أصبح على أري من ذلك من حبه أو غير
حبه، حيث أني أقول المشهور وسلي الله، نحن نعم شعبه، اختيار
لمستحق فخار رتبة و تقصده، من أجمع أئمة بني آل بيتهم
عن بعض من يحب الله على محو رتبة عليه، وإنما على أحد الأمرين قد
يكن هو أجمع لأنه رتبة على قدره، أو حب، في يده بحكمه، رتبة، وهو مبني
على طرد رتبة، في الله، صواب.

(۱) لیس I : لسانی : لی جس ،

(٢) في ص: لعاد خذوا روي له اعد - فقد انظر .

تسبيحات

{ الأول } اذا عني عن الذب فهي ذبته المعتدل لا لئاس . لا لئامي احيا
معتول . سعة حقه من موثقه . ومن أحد غيره بدل شيء . يستحق بدل المعتدل
كمن "تدعم مضطر في محضه" وانه يستحق ثلثه بدل الطعام

ولموت الحبي قبل معور مضاعف أو قبل طلاء أو بحق أو وجعا لديه
في بر كفه فهي أيضاً ذبته لمعتول حدنا لا تعادل . لأنه كمن عني لورنه
بالأصابع^١

{ ثاني } قد تعرض ما سيع من أحد لديه ، كمن عما عن نقص من اليه عني
المذهبين ، وله صور

الأولى لو قطع من الحبي من . فيه ذبته رابيس أو الرخص قبل تكون
مضمون عليه ناله . فليس له انقص من في الحبي حتى يؤدي له الذب . ولو
عما عن نقص من لم يكن له أحد الذب لاستداه ما رارها^٢

لثانيه أو قطع يدي رجل فقطع يدي الف قطع قصاصه ثم سري القلع في
المقص فمات فلأولي قبل الحبي ، ولو عفا أم يكن له ذب لاستداه^٣ ما يقبله .
لثالثه قصوره بها وبكفه أحد ذبته لئاس ثم سرب فلولي قبله قصاصاً
بجر رقه ، ولو عفا فلا ذب له . ذبته طرف . دخل في ذبته النفس وقد استوفاهما
لمعني عليه كاملة .

الرابعة - لو قطع يدي يدي مسلم فقص منه ثم سرت لي المسلم فدوايه

١ في عود وهاش من المذنب

٢ في من وهاش من المذنب

٣ في من وهاش من المذنب

٤ في من المذنب

القصص ، و ن عد الى الدية ولا دية يقتص دية الدمي ، و قل بعضهم لا دية ،
ويضعف بعدم استيفاء ما قابل دية المسلم .

الحاشية : لو قطع امره دمي رخص فقتص منه ثم سرت ليها فقتل له
مع العفو سوى [تصف] الدية^(١)

سادس . لو قطع يديه فمري لى نفسه فقطع يولي يدي الحامي فم دمت
وله قتله بحملاً للممثلة ولو مات من حر الرقبة لم يؤخذ من تركته شيء ، لانه
لما تاب المحل ثبت له دية و حدة وقد سوي من قبله .

وأورد الشرح المحقق بجم لدين رحمه الله على هذه الاحكام أن للقتل
دية باعتردها و سوي^(٢) وقع قصاصاً عن الجناية ، فلا يكون ماها من لقصاص
ولا لدية

السابع : لو قطع يدي عبد ي ب وي ألف دينار ثم عقه اسد ومات ب سرقة
فللورثة لقصاص و لعفو عنه مح ، لان أرض الجناية كان ميث السيد فيكون
له ، ولا يمكن تعدده بعدد المستحقين فقتل لهم مالها أيضاً .

السادسة

كل من لم يباشر القتل لم يقتص منه لا في نحو بعتهم لظعم المسموم
الى الضيف و امره لا كل من أو سكونه ، وكذا لو دعاه لى شر لا يعلمها ،
وكذا لو شهدا عليه بقتل فقتل ثم رجعا وقالوا تعدده فانه يقتص منهما ، وكذا لو
ثبت لهما شهد رور وقالوا تعدد

(١) في س - سوى الدية

(٢) في س - ودمش - و سوي

اعسر بعضهم في القود تكافي للمحبي عليه والمحبي في جميع أزمه لخرج
الى الموت ، فهو تحيل ردة بين الاسلام فلا فصاص لانها شهة .

وفصل لشبح رحمة الله عليه في المصوط . بأنه ن كان لم يحصل سر به
في زمان اردة فالقود و ن حصلت فلا قود ، لان وجوده مسد الى لحاية وكن
السرية . وبعضها هدر .

وقوى المحقق نجم الدين تبعاً لآل الحيد و تشيع في خلاف ثوب
العصاص . لان الاعتار في لحاية محل اسفرا هـ ، وهو حبش مسلم .

فت . ربح دحلب بمقشة في المصيل . لان أزمه لخرج لغات لا ينفك
عن سرايه عالماً وان حبيب وكذا عسر في حل أكل الصيد دلث حتى لورمي
الى صيد وريد ثم نسم بم ضاه لا محل . لان الاصل في المبت الحرمه .
وكذا في محل له فنه يعترافان و لو اسطه ، لانها جبرته على خلاف الاصل
من حيث أنها مؤحدة بحاية غير ، فاحتبط بها بطريق الاولى كما احتبط في
القود وفيها كلام يأتي .

وقطع المحقق نصيب لعاطله ولم يوصل ، وكأنه أحله على ما ذكره في
العمد . وقد قبل دارمي حال سلامه ، فثراً ثم ريد ثم أسلم ثم أصاب سهم
استأ ن لدية عني غاياته المسلمين ويكفي بسلامه في الطرفين وهذا
على أن المراد برثه بيت المال ، وعنده أن مير نه لورثه المسلمين فعلى هذا
لو أصاب مرتداً بعقده لمسلمون من قومه ، ثم الدية ولا عسار بها حال النصف
لو رمى حرباً أو مرتداً ثم نسم فأصده السهم في حال اسلامه وجبت الدية .

الثامنة

كل حادثة يلزم جاسه لا يبي ضمان الخطأ على العاقلة ، وضمان جناية
لصبي على الأئمة مطلق ، لأن عمده خطأ وقيل في لأعمى كذلك ولم يثبت ،
والأحادية لصبي على صبي لا حرام ، وفعل بعض محدثي زمانه بأنه يبرم لولي ،

التاسعة

يحمل العاقلة منه عن نفسه ، وعلى قول الشيخ المصد بصمان لعاقلة ثم
ن لهم الرجوع على الجاني ، يكون الرجوع منه لأقرب الجاني قضية ، ثم كن
متلف بجانيته .

ومرول شاعه ابن دريس رحمه الله على المصد وسنده الى خلاف الأمة ،
وكثيراً من علماء العامة جعلوا الرجوع مطلقاً للجاني ، ولا ثم بحمته العاقلة
ومرغوب عنه أنه لا يفي لحمل على سب لئلا وهو حل مؤحد من الجاني
وأنه لو أقر الجاني بحياة الخطأ ولم يقصد به العاقلة وحده ، على رأي العلم بحتمل
أن لا يؤخذ بقرره ، سواء على أن لحده في الخطأ بحسب على لعاقلة بقضاء
فكانه مقر على غيره فلا يدرمه شيء ، وإن فساهم لاقته الرجوع بعد اقراره على
نفسه^(١) ، وبه يوعده الجاني ثم اعترض له أنه من فساهم لاقته^(٢) الرجوع يرجع
على العاقلة ولا يرد لولي ما قصص ، وبفساهم رده لولي ما قصص ثم يرجع
على العاقلة .

(١) في ص : يوجد

(٢) في ص : بعد اقراره على غيره .

(٣) في ك : وملاقاته

العاشرة :

كـل حـدة لـامـقـدـر بـها فـيـها لـا رـش نـحـيـف كـما فـي الرـفـق و بـقـدراً كـما فـي
الـحـر ، و الـقـدـير عـاشراً هـ شـع الـعـدـد ، هـي حـمـيـع ، فـي بـدـن مـه و حـد عـيـاً
كـان أومـنـعـة الـدـية و تـورـج الـدـية عـلى مـازاد بـالسـوية عـالـاً ، هـي لـا ثـيـب الـدـة و كـذا
فـي الـثـلاثـة و الـأرـبـعة و لـعـشـرة .

و سـتـثـني مـن لـا ثـيـب الـحـا حـد و سـر قـو ، و مـن الـعـشـرة الـا طـفـار ، و فـي
الـشـحـح فـي الرأـس و لـوجـه مـن عـشـر عـشـر دـة ، و فـي لـبـد نـيـسـتـهـا
الـى ابرأـس ، و فـي كـسر عـظـم مـن عـصـو حـمـس دـة لـعـصـو ، فـان صـلـح بـعـير عـب
فـأرـبـعة أـحـمـاس دـة كـسـره ، و فـي مـوصـحـه دـسـع دـة كـسـره ، و فـي رـصـه ثـلـث دـة
الـعـصـو فـان بـرأ بـعـير عـب فـأرـبـعة أـحـمـاس دـة رـصـه ، و فـي فـكـه مـن الـعـصـو مـجـيـت
نـعـتـن الـعـصـو ثـلـث دـة لـعـصـو ، فـان صـلـح بـعـير عـيـب فـأرـبـعة أـحـمـاس دـة فـكـه ، و فـي
حـدـاث شـل فـي الـعـصـو ثـلـث دـة ، و فـي طـلـعـه كـل عـصـو أـشـر ثـلـث دـة ، و فـي بـرائـد
ثـلـث دـة الـأصـلي مـن الـأصـانـع و الـأصـانـع

المقصد السادس

(في الاحكام)

وفيه فصلان :

(الاول - في الاجهاد)

قاعدة

اذا لم يعثر لمحتهم على وجه مريح لاحد لاحتمالات فعليه صور :
(الاولى) أن يكون ذلك في الامارات ، فعليه وجهان التوقف و التحبير .
وقبل ان كانا دلس ، سقط وارجع الى المرأة لأصبيه .
(لثانية) أن يكون في الاوامي فيطرحه ، ويسعمل غيرها والا يمم .
(الثالثة) أن يكون في الثياب يصني في كل واحد مره و يريد على عدد
الحس بواحد ، وقبل يصلي عازباً ولا اعاده عدد .
(الرابعة) أن يكون الشك في الوقت فعليه الصبر حتى يتحقق 'دحو له .

(١) في صر حتى يبين

(لخدمة) شك في جهة لهه، فيصلي لى أربع جهات . وقيل يجبر
ولا إعادة عندما على كل حال .

(السادسة) بحر^١ لاسر والمحموس في شهر رمضان ، فانه يشوحي من
صادف أو تأخر أجراً والا أعاد .

قاعدة

نقادر على اليقين لا يعمل ، بل لا بدراً ، كالمقصي من ماء قبل على
شاطئه بحر أو بحر عظم .

وهذه قاعدة مأخوذة من خلاف لأصول من حوار الاجتهاد بحضرة
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقوعه ، ومن قبل من الاصحاب بحوار
تقليد المؤيدون للقاء على العلم بالوقت فهو من باب الدار

وعند بعض العامة مواضيع مدخولة عند ، كالاتحاد في التوسيع مع وجود
ثوب ظاهر يقيناً ، وفي دخول لوف للقاء على العلم ، وفي استبدال الحجر
مع قدرته على الكعبة ما هم على أن يكون الحجر من الكعبة غير معلوم ،
اذروا أنه من البيت ، ورووا أنه صبيح أذرع به أو ستاً^٢ أو خمس ، وروا
الطوف به بدراً هذه الاحتمالات الآن عدل لطوف بحب به تأسيساً ون لم يكن
من البيت . وهو بعيد

قاعدة

هل يسكر لاجتهاد يسكر الواقعة ؟ فيه خلاف أصولي ، وفي الفروع

(١) في من سحرى في النوع : سحرى .

(٢) في من أوس

مسائل كطلب تسليم عند دخول وقت الثانية أو عند بضيقة والاحتياط في الغلبة
للصلاة الثانية أو الثالثة

قول- والوجه في ذلك كنهه مع ظهور أمارته بوجوب تقصص الحكم الأول
بحسب التكرار ولا فلا ، مما طلب الركبة فيمن ركى أو لا وإن عدلت أمدته
فليس منه ، لأغلبه حمل أعمال المسند على الصحيح لا مع بعض الجراح

قاعدة

كل مجتهد من حيث في ما يرجع إلى الحس كإفعله وظهارة لاداء والثوب
لا تأثم أحدهما بغيره ، وإن أحله في فروع شرحه لأخيه بالصلاة ، كترك
الوضوء من بعض حرثت يوم ، ومن من المرح ودمجهم بأكثر مبرأ ،
واسقطوا سورة ، ولا حياء بالذكر المطلق ، ووجوب الصوت وبكبيرات
الركوع و - حدود لم يصح لها ، لمعتمد بطلان صلاة معه لو فعل ما فعل منه
وربما قيل بصلاته

وغير بينهما ، وإن الأول ينفذ المأمور بطلان صلاته بسبب أن كان وقفاً ،
فهو اجتماعي في الطلاق ، بخلاف الثاني وإن الواقع ليس باحتياطي بل يجوز
أن يكون صلاته هي المساعدة في بعض الصور

وبشكل أن طلق وقع في طريق ، فطلاق لصلاة بالاجتماع ليس بحاصل
لا بعد صدق طه و كذب طه صاحبه

وبل في الفرق : أن ذلك يؤدي إلى تعطيل لانتفاء تكررة المحالفة في
المروع ، بخلاف مسألة لا وافي والقصة فيها نادره .

(في هامش من الكبر معروف)

قاعدة .

لا يجوز التقيد في العطلات ولا في الأصوات الضرورية من السمعيات ، ويجوز التقيد في غيرها للحجر عن ذلك لدليل أن معنى به عمل .
وكيف لا يتعلق به عمل : فإن كان المطلوب فيه العلم لا يجوز التقيد فيه كالتفصيل بين الأسماء المسالمة أو الأسماء والألقاب ، ولا حار كسيرة الأسماء التي لا يتعلق بها لعمل كقوله عر ه عر ه وبأمير ريد أو عمرو .

قاعده

لو تعرضت الأمور عند المحرمات المحكمات أو لو فسد ، وقد ذكر مواضع يقع فيها ، كحجر عند التعارض وقد يكون الحجر مجزئاً به تحصيلاً لمصلحة لا تنتم إلا به ، كتحجير المصلي داخل الكعبة إلى أي حداتها شاء ، وكحجر من ملك مانس من الحقائق وبيات اللون .

المسوغ

لو انتفع حياً قبل الفجر وُصِّح صائماً متعمداً وصرفه خارج من فيه ولا حر ملاصق بالحاجة المعلقة وانصرفنا وحول حسب مثله ، فهو مردد بين أن يسميه فيرمه لثلاث صدقات وهي النهار ، وبين أن يقضيه فيسدد صومه أو يقلعه^١ فكذلك ، إذ هو كالمتمتع للقي .

فيحتمل التحجير ، ويحسن مرعاة الصلاة لها كدعائها وقصصها على الصوم ومراعاة الصوم لشروعه فيه قبل الصلاة

(١) في تن أو يسعه

قاعدة :

الفرق بين الفتوى والحكم مع أن كلا منهما احراز عن حكم الله تعالى يرمي
المكلف اعتقاده من حيث لحدثة . أن الفتوى مجرد احراز عن الله تعالى بأن
حكمه في هذه لقصة كذا ، والحكم بشئ اطلاق أو إرغام في امسائل الاحتشادية
وعبرها مع تدوير لمدارك فيها مما يسارع فيه لخصم من مصالح المعاش ،
فبالاشاء تحرح الفتوى لانها احراز ولا تطلق والأرغام بوعده الحكم ، وغالب
لاحكام الرام .

وبان لأطلاق فيها لحكم باطلاق مسجون لعدم ثوب لحق عيبه ، ورجوع
أرض بحدودها شخص ثم أعرض عنها وعطش ، وباطلاق حر من يد من دعى
رقه ولم يكن له بينة .

و يقارب المدرك في مسائل لاجتهاد يحرح ما ضعف مدركه حداً ، كالمول
ولتعصيب ومن المسلم بالكافر ، فانه لو حكم به حاكم وحب نفسه

ومصالح المعاش يحرح المعدات ، فيه لا مدخل للحكم فيها ، فهو حكم
الحكم بصلوة ربه أم يلزم صحتها ، بل ان كانت صحيحة في نفس الامر
فذلك ولا فهي فاسدة ، وكذا الحكم بأن ما ان التحدرد لا ركاه فيه أو أن الميراث
لا خمس فيه ، فان الحكم فيه لا يرفع الخلاف بل للحكم غيره أن يخالفه في
ذلك . نعم لو اتصل بما أحد الحكم ممن حكم عليه بالوجوب مثلاً لم يحرح
نفسه ، فالحكم المجرد عن اتصال لاحد حراز كالفتوى وأجده للعقراء حكم
باستحقاقهم فلا ينقص اذا كان في محل لاجتهاد .

واو اشملت لو قعة على أمرين أحدهما من مصالح المعد والآخر من
مصالح المعاش - كما لو حكم بصلوة جمع من أدرك اضطراري المشعر وكان
نائماً - فانه لا أثر له في براءة دمة السائب في نفس الامر لكن يؤثر في عدم رجوعهم

عليه دلا حره .

وبالمجمله والى ليس فيها مع العير عن مخالفة مقتضاها من المقتضى ولا
مستغنى^١ عما من المعتبر فطهر، وأما من المستغنى فلا المستغنى له أن يستغنى
آخر، وذا حذف عمل يعول لاعلم ثم لاورع ثم يتخير مع لتساوي و لحكم
لما كان اثناء أحدا في مواقع خاصة وقع الخلاف في تلك الواقعة بحيث لا
يجوز لغيره بعضها، كذا لو حكم حاكم بتورث ابن العم ومع اعم الاب وفي
المسألة حال فيه يقتضي بخصوصه مع حاكم آخر بتورث نعم أو لجان في
هذه المدة، لانه لو جار له بعضها لجار لآخر نقص انديه وهلم جرا، فيؤدي
الى عدم استقرار الاحكام، وهو مناف للمصلحة التي لاحتها شرع نصب الحكام
من قلم أمور أهل الاسلام ولا يكون ذلك رافعا للخلاف في سائر الواضع^٢ المشتملة
على مثل هذه الواقعة .

(الفصل الثاني - في القضاء ومتعلقاته)

وفيه قواعد

الاولى في صسط ما يحتاج اليه الحاكم

كل قضية وقع انصرافه بين اثنين فصاعدا في اثبات شيء لاحدهم أو نفيه
أو كسبه وكل أمر مجمع على ثبوته وبعين الحق فيه ولا يؤدي انصرافه الى فتنة
يجوز شرعه من غير ذلك لحاكم^١، ولو لم يبين جاز في صورة المقاصة، ومن
المفروض الى لحاكم كل أمر فيه اختلاف بين العماء كشوت الشفعة مع كثرة

(١) في ص: في نهاية الواقعة . وفي القواعد في سائر نواف

(٢) في ك والقواعد : من دون الحاكم

أو احتجج به إلى الغويم كالارش وتقدر لعقبات، أو إلى ضرب العدة كالإبلاء
والظهور أو إلى الاعتدال كاللبن ولفصا صرماً أو بقاء والحدود والبربريات
مطماً وتديقيد، انصا صرماً أو فساد وحفظ مال البيت كالودعة وبعثات

الثانية

يجوز عزل الحاكم في مواضع :

(الأول) إذا ارتب به لإمام، فيه عرارة لحصول حشيه المفسدة مع بقائه.
(الثاني) إذا وجد كمل منه عديماً للأصلاح على المصلحة، قال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم: من ولي من أمور المسلمين شيئاً ثم لم يجتهد لهم وبصيح
لم يدخل الجنة معهم

(الثالث) مع كراهية لرعة وفسادهم أي عرارة ولم يكن أكمل إذا كان
أهلاً، لأن نصه بمصالحهم فكلماً كان الإصلاح أنهم كان أولى
ولا يجوز عزله سؤليه لأن نص لمصلحة المصلحة، وفي حواره دسأوي
وجهين نعم كما يتحسرها شدة ولا وهو لأقرب لمأية من إدخال لمصاصة^(١)
عليه يعبر سبب

ولا يعارض بأن فيه مفعلاً لمولى، لأن دفع الضرر قدم من حبس المصلحة
وحفظ الموحود أولى من تحصيل المفقود. وأولى بالمسح حوار عزله فترجأ
مع قطع نظر عن العدل، لأن ولايته ثبتت شرعاً فلا تزول نشأ

(١) لمصاصة التنقص

الثالثة

بجور للاحد مع تعدد الاحكام بولية آحاد لتصرفات الحكمية على الاصح كدفع ضروره البسم لعموم ووعاؤوا على لبر و لتقوى^١ وقوله عليه السلام : والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه^٢ وقوله عليه سلام كل معروف صدقه^٣.

وهل يجوز قبض الركاوت والاحناس من الممسع وعرفها في أرضها وكذا بقية وظائف الاحكام غير مسعين بالدعاوي^٤ وهه وحياض ووجه الخور مدكرها ولانه لومع ديث لغات مستباح صرف تلك الاموال وهي مطلوبة لله سبحانه . ول بعض متأجري العمة لاشت أن القيام بهذه المصالح ثم من ترك هذه الاموال بأدي العمة بأكرمها بعد حقهها ونصرفها الى غير مستحقها ، فان بوقع ادم بصرف ذلك في وجهه حفظ المتمكن تلك الاموال لى حين تمكنه من صرفها ليه ، وان آيس من ذلك - كما في هذا الزمان - يعين صرفه على الفور في مصرفه ، لى في بؤته من التعرير وحرمان مستحقيه من تعجيل أحده مع مسبب حاجتهم اليه .

ولو ظهر بأموال معصومة حفظها لاربابها حتى تصل اليهم ، ومع اليأس يتصدق بها عنهم ويصمن . وعد العمة نصرف في لمصالح العمة .

(١) سورة المائدة : ٢ .

(٢) كتاب قضاء حقوق المؤمنين حديث . ١ ، ج ١٢ / ٧٤ .

(٣) احصا ، ١٤٧ .

الرابعة .

بما يجوز اسقاطه "وأحد العين لمدعى بها مع قطع لمدعى بالاستحقاق
فلو كان طائفاً أو متهماً لم يجر، وكذا إذا كانت المسألة من المختلف فيها ولغيره
مقتد، كمن وهب سحراً في مرض موته ولا يجرح من لثنت أو غلبه ديس مستوعب
أو وهب ولم يقص أو باع صبراً أو أفرق قل نقص

بعم لو حكم له بذلك - كم ترست له ماضيه ولا استقلال بأحد العين مع
الشروط لمعمومه ولا يجوز الاستقلال به حرير ، لأن تقديره بقصر لحاكم .

ولو أدى إلى إتهك لعرص وخوف سوء العاقبة - كما لو وحد عين ماله
وحاف أن يمسب إلى سرقة بأحد من ماله بسوء لقالة ' ووحدة لعاقبة
- أمكن القول بالتحريم

أما الودعة فيها فولا من مستدان لي روي من ، وقد روي من لسي صبي
الله عليه وآله وسلم "د إمانه إلى من انتمت ولا تحس من حديث" .
وروي أنه قال لهدى : حدي ما بكفك وولدك بالمعروف " وذل الرجل
كالودعة عند المرأة .

الخامسة

الفرق بين ثبوت وحكم : أن ثبوت هو بهرض لحججه كاسية وشبهها

(١) في : المقادة

(٢) الجامع الصغير ١٤ علا عن : بيع سحرى وعن سى دود وعن لحدكم وعن

لترمدي .

(٣) : جازى في صحيحه باب القضاء إلى : لحد من ثوب كتاب الأحكام . وراجع

كتاب النفقات من الكتاب

السالمه عن ثبوت عن ، و لحكم اشاء كلام هو ازام أو اطلاق ترتب على هذا
الثبوت

وبينهم عموم من وجه ، لوجود الثبوت بدون الحكم في نهوض الحججه
قبل اشاء الحكم ، و كنسوت هلال شول و طهره الماء و نجاسته ، وثبوت التحريم
بين اروحى برصاع و بحد و انطس بعد أو ملث و بوجد الحكم بدون الثبوت
كالحكم بالاجتهد ، و بوجدن معاً في نهوض الحججه و لحكم بعده ، أقول في
وجود الحكم بدون الثبوت نظر .

السادسة

لمو رد سى عنها الحكم . الاقرار ، و عنى الحاكم ، والشهادان فقط ،
واشهاد ل و اليمين ، و لشاهد والمرء فقط ، والمرأه فقط ، والمرأان فقط ،
والثلاث فقط ، والأربع فقط ، والمرأان واليمين ، والأربعه ، لرجال ، والثلاثة ،
و المرأان و لرجال ، وأربع نسوة ، والنكول مع رد اليمين ، ورد اليمين
فيحلف المدعى والقسمه ، ويبين اللعان ، واليمين وحده ، في صورة التحالف ،
وشهادة الصبي في الحرح بشروط ، و لمعاقد في الحصان ، واليد والنصرى .

مسألة

الاستهانة طريق لى ثبوت أحكام ، وصحتها كثير من الاصعب بما شأحم
العلم ، وبعضهم منحصن انعم وهو مأخوذ من بحر المستفيض عند الاصوليين
وهو المشهور بحيث تزيد ثقلته على ثلاثة .

(١) الحصن بضم الحاء وتشديد الصاد . البس من انصب . ومنه الحديث الحصن
لمن اليه القمط ، يعنى شد الحن .

ثم ان بعضهم قل يثبت الاستفاضة ثلث وعشرون : النسب الى الابوين
و الموت ، و النكاح ، و لولا اب ، و لولاء ، والولاء ، والرضاع ، وتضرر الروجة ،
و بوقوف ، و بصدقات ، و احسك المطلق ، والعديد ، والحرج ، والاسلام ،
و نكهر ، والرشد و نسبه ، والحمص و ولادة و بوضعه ، والحرية ، واللوث
فيل والعصب و دين والاعصار والعق .

فرع (

ان اعبره فيها نعم حار للحكم أن يحكمه نعمه لمستفاد منها ، والا فبغيره
نظر . وقد صواب على أن الحكم يحكمه نعمه في العديد وانحرج ، مع أنه من
لاستفاضة .

وقد يعرف أن العدل كالرواه انه لجمع الناس . لان نعمه عدلا بهم
كل مشهود عليه ، فهو كايرو به اليه لا بشرط في "قوتها" انهم بخلاف باقي
الاحكام البنية بالاسم صفة ، فيها احكام على شخص بعينه ، فغير فيها نعم
الفتلي .

السابعة

انيد عمل لشده والضعف ، د هي عباره عن القرب و لاتصال ، فكيف ، راد
تأكلد اليد ، فبغيره ، ما قص بده ، ثم ما عليه من نسب و لمطقة والعمل ،
ثم الرضا ط تحته أو اداة محته ، ثم تحت حملة ، ثم ما هو سائقها أو قائده ، ثم

(١) في ٢ نسبه - بدل - فرع وفيه - عرر في الاستفاضة ا م -

(٢) في ٢ في قوتها

الدار لي هو ساكنها وهي دون الدانة لأسبلاثة في الدانة على جميعها ، ثم الملك الذي يتصرف فيه .

ونو تاراع دو بد صعبة وقوية - كالك مع لسانق أو فاصص اللجام و تاراع دو الحمل مع عرد - قدما ذا بيد القوسه ويمكن أن يقل ، الترجيح هنا ليس بقوة اليد بل بإضافة التصرف اليها .

فصرع :

لو كاس دابه في يد اثنين وعددهما^١ فهي نصفان مع الساراع ، ولا عرة بيد العدد ، سواء كان مأدور^٢ له في الساراع أولا ، لان الملك مسف عنه ولعبرة بيد المولى .

الثامنة :

لا تكلف المدعى بيته في مواضع دعوى لعدم لأداه مسوث ، واللعان لتعدواقامة البيبة هنا غالبا ، وتلطبخ الفرائض بالاستدراك^٣ أمر مهم فاكثري فيه بقول الروح لصون نفسه عن هذه الوصمة^٤ العقيمة ، ولان العادة در^٥ الفاحشة عن الروحة مهما أمكن فحتم تقدم على ذلك مع إيمانه قدمه الشرع .
وتقديم قبول الأمانة في دعوى تلف مثلا يقل قبول لأداه مع امساس

(١) في وعد احدهما

(٢) في س بالاستدراك

(٣) في س الوصمة الوصمة مع و وسكون الضد أهمه العيب والعار

و الوصمة ، اشد اشد حمة عدم لأداه

(٤) در^٥ شيء اي دفعه شديدا

بضرورة اليها ، سواء كانت أمنتهم من جهة استحق الأمانة كالوديعة أو من قبل
الشرع كالوصي والملتقط

ومن ألفت الريح ثوباً إلى داره

وبعض فون الحكاء في الاحكام والترح و بعض لثلاث يفتون لمصالح المترية
على رذالة والحكم .

وبعد يمس ناعص في دعوى التلف بضرورة ، د أو لم يجمع لحد
السكن فيستعير أو صدق مع الرم بعض ، وهو متعلق مع انكاره أولاً مع الزام
العين فيصبح حق بطل

ودعوى لودعي في الرد ، لثلاث يفتون في قول الوديعة

ودعوى من ثلث صدقة كالمعصوم من عهدهم لثلاث و لكن محتاجون إلى
اليمين الا هذا .

التاسعة

دا دعوى في الحد كم ويعلم ربه ذمته لا تحب الاجابة الآن بخلاف الفتنة
ولو كان مدعى به عيب وسامها لم تجب الاجابة ، وكذا لو كان معصراً أو علم
انه يحكم عليه بحور من ربه حره كما في القصاص و حد لانه تارض لنفسه
إلى الاتفاق

ولو كان بحق موقوف على الحد كم كحل المولى و المعصومين ، تخير
الزوج بين الطلاق فيسقط الاجابة وبين الحضور .

أما لحكم المصنف فيه فوجب الاجابة في دعواه حد ، كم ولا تحب مدعاء

(١) في - د - حاكم

لخصم

ومن سلبه دين أو عين وحب سلبه الى المدعى ولا يكتفه ثبته عند الحاكم
لان لطل 'طالم و لهماكم ربما يقط محله عند تعاميه^١ وتجب له مهمة
ولا يجب لتراجع الى الحاكم في العقوب اذ هي عند مقدرة ما يسه الحلة
ولا عبرة بتقدير الحاكم فيها

العاشر

صابط الحبس توقف استجراج الحق عليه . ونسب في مواضع
(اول) الجاني اذا كان لمحني سنة غائب أو ولد ، حقت له محن التعصص
(ثاني) الممتنع من أداء الحق مع قدرته عليه
(ثالث) لمشكر أمره في السر والسر : كانت لدعوى ولا أو عدم له
أصل مال ولم نسب اعسار . فمحس ليعلم أحد الامر من
(أربع) السرى بعد قطع يده وزجه في مرس أو صرف ولادته ولا رحن
(خمس) من امتنع من لصرف أو حب عليه دي لا دخله لثابه ، فمحس^٢
المختارة والمطقة وتعيين المقربة من ثمن أو لاعتن ودر مقربة عسا وودمه
ومحس المقربة وانهم بالدم سنة د

فان قست القو عند تقنصي أن لعقوبه بعدد الحساسة ومن متبع عن ذمه
درهم محس حتى يؤدبه ، فربما طال لمحس وهد سقوبه عطية في مقبته حياية

(١) مطبه حقه : مسوقه بوعده و... و... من لآخرى

(٢) في ص عند مدركة وفي عند مدركة .

(٣) في ص محس

وما روي عن علي صلوات الله عليه لا يعدى الحاكم على الخصم لأن
يعلم بينهما معاملة . ولم يرد له مخالف فكان اجماعاً

قلت : عدل بينه أعرف بأحواله وهم يدكروا هذا ، ولأن وقائع المأثورة
وأحكامه المشهورة حادثة عن كل هذا ، ولو كان شرطاً لدكري كلها أوفي بعضها .
وبأنه لو لا ذلك لاجترأ السهفاء على ذوي المروءات والهيئات ودعوا عليهم
بدعائهم فاصحات ، فإن أحابو اتصمحووا ونصالحوا على مال ذهب مالهم
فما : القواعد لكنه لا مدح لها لمورس الحرثة ، وكم قد انقضت
الاعصار ولم تحصل هذه الفروض .

قلوا : فعل عثمان ذلك وصالح بمال
قلنا : فيه دليل على عدم اشتراط الخلطة .

ثم يقول بترككم لدوران جميع المصادرة . لأنه لا يعدى عليه حتى
يعلم بينهم خلطة . وخصه لا يكاد يعلم إلا بالانساب الموقوف على استدعوى
الموقوف سمعها على تدعيم الخلطة ، فيتوقف شيء على نفسه .
فان قلوا : قد يعلم باقرار الخصم

قلنا : حضور الخصم غير واجب لسماح هذه الدعوى فكيف يعلم اقراره ،
وامشي مدتهم من اعمار الخلطة موصوع : تصابع ، ولتمتهم بالسرقة ،
والوديعة والعارية ، والفائل عند موته « اي عند فلان دين » ، وهذا كله تحكم .

الثانية عشر

لا يطري باب الدعوى كنه الى حدال لمدعي أو الممكر ولا في الأمور
الشرعية كلها الا الى الممكن وان كان طاهر بخلافه ، فاستبعاد [بعض لعدم]

(١) ليس في ص

صحة الدعوى على الفاضي لمرتفع من الكس به اسأحر افاضي لكس
 من خاصه^١ بعيد لامكانه وحمه على دعوى العاصب^٢ قمة المعد درهماً أو قيمه
 لمرس حبه، مبيع و برفحنا باب العرف لسمع دعوى الفاضي على لكاس
 استيجاره على الكس عبر به لانه معد عالاً، ولسمعا دعوى المر لقي على
 المشهور العصب وأحد الأموال وانكاد أنه عصب منه شيئاً وم يحذف المعكر،
 ولرددنا دعوى لاجر اشقي على النبي المشهور بالامانة والصدق، وكل ذلك
 لم ينسب، بل لحكم الشارع بطرد

قاعدة :

نسب في الدعوى حذراً من الاضطراب، اذ كل حد قد يدعي الامة نفسه
 والسجور على حصصه و و نسب و و نسب شهر بحق و كان نادراً، وكذا في
 نسبة على لا قرب، لانه عدة البراءة وتوحيه ناشئه، وشوق لشرع لسر
 ودره الحدود، فغلب الاصل على الظاهر

ومن هذا نسب مصدر المصطلح، فل ممول و كان خلاف الظاهر،
 لان العظم والمخالاة و هما من الامور لاصفه بحذف بحملات الاصافات
 بالمسند على سائر المعز ولرهد والرعه وبحو ذلك، فمصدر اصطلاحاً عرفياً
 حمل على ما يقصده له، وهو اول احتمالاته بالنسبة الى مدونه أو حمل لعظم
 على اسمي، اي به دلال أو حاقص من شبهه و كان ذلك مخالفاً لظاهر

(١) في نس من حذره

(٢) في نس عصب

الثالثة عشر

في محقق المدعي والسكر، وفيهما عذرات ملخصها يرجع إلى أن المدعي من يدعي خلاف الظاهر، أو لذي محيى وسكونه، و سكر بأرائه .

وقد تنق في صور كثيرة جميع الدعوى ولا يكر في كل من لمتداعيين، وتنق العذرات في كثير من صور، كمن دعى على ربه عساً أو دساً ووديعهات في صور :

(منها) قول الروح أسلمت معاً من نسيس وقالت المرأة على التعاقب فلا نكاح بيننا، معنى ظاهر الروح هو المدعي لانه يحلفه . ولا فهي المدعيه لانه لو سكت بركب و سكر حد نكاح يحذف الروح وقد لو سكت لم يترك لانه يحول سكونه سعة لنكاح و سكر و سكر في لا نكاح .

ولو قال الزوج هما أسلمت، قبل فلا نكاح ولا مهر . و سكر أسلمت معاً أحد الزوج بقوله في المرقه

وأن المهر من سكر ، ظاهر فهي مدعيه فحلف ارضح . ولا فهو المدعي فتحلف هي .

واعترض : بنصديق الودعي في ر و شفع مع أنه محلف بظاهر . وأجيب : بأن هذا أصلاً وهو مدعي الأمانة فان جودع انتعمه ثم ادعى عليه الخيانة فيصير الودعي منكراً ، فيقدم قوله

ورب الاصطلاح من عدمه على الظهور والحفاء عدم سماع دعوى رجل من لفلة على عظيم القدر ما يبعد وقوعه ، كذا ادعى الحسن أنه قرص مسكاً مالا أو نكح ابنته أو استأجره لسانه دوابه . ورد الاكثر بأن فيه شوبش

القواعد فلا تعويل عليه ، وقد مر مثله

الرابعة عشر :

في تهديم الدعوى ، وهي تنقسم الى الصحيحة والفاصلة وكاذبة والمحتملة
وأثر تده والفاصلة

في الصحيحة ان دعوى استحقاق عين أو منفعة أو شيء في الدية

وإنما دعوى معارضة بما يضر بالمدعي وتظل دعواه ، ويدخل في دعوى
لاستحقاق دعوى الفحص والحد والكسح ولرد العيب .

والمسألة هي دعوى اعاد الى المدعي به ، كدعوى الحر والميت وما لا يؤول
ولا قرب قبول دعوى الحر المسجون [وقد يعود اعاد الى المدعي كما إذا
دعى الكافر ابداء الكاح مسلمة أو المسلم كاح وثقه] وقد يعود الاعاد الى
سب الدعوى كدعوى الكافر شراء عند مسلم أو مصحف

وإن الكاذبة فكـ دعوى مدنية [بيت] وحداثة [مع شخص] بعد موته ، أو
ادعى وهو بمكة أنه تزوج ثلاثة أمس بالكوفة

وإنما الدعوى لمحكمة كقول له ولي عنه شيء أو سمعها الآخر رد المجهول
لأن المدعى معصّر في حق نفسه وسمعه معصّر في حق غيره فيطالب بالبيان .

وقد سمع الدعوى المجهولة في الوصية والافراز له ، وفرص للمهر في
المعوضة وثوب الهمة المطلقة ، لأن ذلك يمكن تقديره والمطلوب تقديره

وإنما أرائده بعد تكون لزيادة مسدده ، كقوله ولي عنه مائة درهم من ثمن

(١) بن العباس لس في سن

(٢) في ٢ لمحمله

حجر» وقد تكون لاعبه كقول « اشتريت منه عني أن له أن يقبلي ادا «سقطه» .
وقد تكون مؤكدة ، كقوله « اي عسه مائه من نمس مبيع صغته كد وكدا »
وقد تسمى الذي قبلها أيضاً مؤكدة .

وتكون للاعبة مثل قوله « اشتريت منه في لداك الفلاني أو وعيه ثوب
أبيض » .

وأما الدفصة فاما في «صغته كقول له لي عده دامة» ولم «صغها وبسأله الحاكم
عن الصغته» ولو قال «بي عليه ألف درهم» لم يحمل على عاب «لدا» كالباع
لان أسباب «معاملات لا يحصر في ذلك البلد

وأما الدفصة في شرط كدعوى عقد الكا ح من غير أن يذكر بلوع الكا ح
ورشده أو صدوره من وليه ، وسببها الحاكم .

ويكفي في دعوى المهر أو في سنفق حرره لدا على سطح العمر أو
في سخته تحديد ما منه وما فيه ، ويحتمل تقديره بالدرع أو لحد لمعين .
والشهادة به تابعة بل أولى ، لان الشهادة أعني شأ من لدعوى

الخامسة عشر

كلما كان المدعى به حقا ولا ريب في سماعه وإن كان يبيع في الحق ،
ففيه صور :

(الأولى) دعوى فسق بشهود أو كد بهم ، «عم المدعي بذلك . والافرب
الحلف» فان يكن حلف الخصم وبطلت الشهادة ، أما دعوى فسق الحاكم فأبعد
لانه لا ثبر فادأ به .

(الثانية) دعوى الاقرار بالمدعى به والحلف قوي .

(ثلثه) دعوى اخلاف لمدعي قبل حده الدعوى . فان قلده وقيل المدعي قد حلفني اني لم اخلعه لم يسمع لادته لى عدم لتدعي وتضع مجد من بحكام (الرابعة) دعوى القاذف زما القذوف .

(الخامسة) قبل لو قل للخصي « حكمت لي » فأبكر لم يسمع لدعوى ، واوتو قد انظر ريثما سذكر وليس له تدبيره بالحكم ، فلو قل للمخصم « أحلف عني أنك لا تعلم أنه حكم لي » فهي لسماع وجهه ولا ريب من عدم مدع الدعوى عني الخصي واشهد بالكذب ، لانه مضطرب ذلك وذاته لى البعد .

السادسة عشر

لا يحكم بالنيكول على الأقوى الا في مواضع :

(لاوب) دعوى المالك ببيان النصب أو الإخراج وعدم الحول . لأصح

أنه ممنوع بغير يمين

ولو قلنا بيمين في كل أحد منه الحق ، فهو إما قضاء بالنكول أو قضاء بالنكول ، لأن قصده ملئ بالنصب أو الإزالة ، وقد لم يأب بحجة أحده منه . ووال بعضهم قد كان للمسحوقون محصورون وفيهم سحر يمين النكول حلفوا وحدث منه وهو بعد ، وفيه عند نكواه يمين حتى يهر أو يحلف ، وقبل بل يحلف ، وقبل ان كان بصوره المدعي كقوله « خرجت » أو « دلب » حدث منه عند النكول ، وان كان بصوره لسكر كقوله « لم يحل الحول » أو « ما في يدي لمكاتبى » ترك .

(١) في ك : أو نادات

(٢) في س : يحول

(الثاني) ادّعى واحد القاصي في تركه الميراث له لي عني فلا كد
مدعى به وكل عن الميراث الحكمه و لحسن والاعراض وربما ضعف الاعراض
هنا ، لان البعير هنا واجبة قطعاً .

ورجح بعضهم نقضه بالكل أو عبده في الاولى دون هذه ، لان هناك
وحدوثاً محققاً ولم يظهر مسقط

ومثل هذا لو ادعى الوصي ان الميراث اوصى للعقراء فأبكر الوارث وكل .
(الثالث) ادعى لادعي لاسلام من الحول وتهمه العامل أو قل أسلمت
بعد الحول على قول بالاحد منه هنا ، فيه يحلف . ولو بكل والاوجه .

(الرابع) ادّعى مسعجان شعر بالدواء وقد لاثبات عبده عن الطوع
لاعيه ، قيل يحلف فهو بكل لم يفعل بل اما بحسن وتطيق والحلف هناك
لعدم ثبوت بلوغه ، وهو الذي ذكره الاصحاب .

(الخامس) لو ادعى باطر الوفاء أو المسحور وكل المدعى عليه ، وفيه
الاوجه وقيل برد الميراث عليه وليس بشيء . اد لا يحلف لاثبات مال غيره .
وقيل ان كان ديت بسب بشرة عبده ردت وان كان باللاف لمدعى عليه لم
يرد ، وهذا ضعيفان .

(السادس) ادّعى ولد لمربرق الاحلام وطب الرق والافرب تصديقه
من غير حسن ، ولا در ، لانه ان كان كاذباً فكيف يحلف وهو وصي وقيل يحلف
لشبهة ، فان نكل لم يثبت في البرقة

وهذا بموضع [لس] من انقضاء بالكل وانما هو ترك الحكم لعدم

(١) في في مذكرو .

(٢) في - أو ائجه عامل .

قيام الحججة .

(السبع) اد نكل لروح عن بفس الاصابه بعدالعة فف فمفس لمرأه وجه
لامكان عذمها باقرائس ، فان لم يفل به فصف بالنكول
(الثمن) لو فف من لا وارث به وهك لوث^١ أو لفس^٢ حلف المنكر ، فان
نكل ففه ما تقدم

(لئاسع) لو ادعت تقدم لطلاق على الوصف وف لا ذري لم يفسع منه
بدلك ، بل اذا يحلف بفساً حارمة^٣ فربكن فحلف فف . فان نكل ففبه العدة .
ولفس قضاء بالنكول عند بعضهم ، بل لان لاصل بقاء النكاح وآذره ففعل
به حتى فف رافع

(العاشر) لو نكل للمدوف عن فمفس على عدم ارما فف بعضى عليه بالنكول
وفل بل مرد^٤ بفس . وهو وحه ن سمعا لدعوى فف لاصل ، ذ النص « لا بفس
فف حد » .

(الحادي عشر) ذ ادعى الولي مالا للمولى فله فأفسر المدعى عبه ونكن
فف فمفس ، افسل القضاء بالنكول واستدار^٥ حلية^٦ المدعى له .

السابعة عشر

البسة حجة شرعية ، والبحث ففها فف مواضع :

(١) لوث^١ اذ فف فف بها فف مدعى فف ادعاء من لفل كوجود ذى سلاح المطلق
بالدم عند فففل فف دمه وفى لنهاية لوث هو ، فشهد شاهد واحد فف قرار المقبول
فل ان ففوف ان ففلاً ففلى او فشهد شاهدان على عداوة ففهما او ففهد ففنه له او ففودلك
وهو من التلوث^٢ التلطح

(الاول) اقامتها على تملك ما في يده لتسجيل ، والاقرت جواره .

(الثاني) اقامتها بعد دعوى الحارج لدفع الدين . يحتمل القول ، لان
اليمن محووه وفيها بهمة ، وكادته اودعي السنة على الرد والنفق وان قل قوله
بيهما

ويحصل عدمه اقوله عدمه السلام ، سنة على المدعي واليمن على من نكره
والتهصيل قاطع لشركه .

(الثالث) او منها بعد اقامة الحارج بيته وقبل تعديلها .

(الرابع) فانه ، بعد تعديلها وقبل الحكم ، وهذا من على تقديم الداحل
على الحارج او بالعكس ومن مع ، رضى السنين بحكم للداحل ايده ، وعلى
هد يحلف . ويحتمل وجوب الحلف وان قصا بالسنة ساكده .

(الخامس) فانه بعد انقضاء الحارج وقبل تسليم ، والظاهر انها من باب
بينة ذي اليد ، لانها باقية - أ .

(سادس) فامتها بعد لحكم والتسليم الى الحارج فيحتمل لسمع ، لان
اليده اريدت لعدم حجة هي فائمة الآن . ويحتمل عدمه ، لان انقضاء لا يقضى
الا بقطعي ولان الاول صار خارجاً

هد دا صرح به بالمسكة قبل انقضاء واعذر سعيها ، وعنه عنها وشبهه
ولو شهدت مطلقه فهي منه حارجه . ولو رجحها بالحروج احتمل الرجح بها
لان البينة لا تؤخر^٢ زوال الملك عما قبل الشهادة .

و حسن لتصريح في الحروج ، لاحتمال اسنادها الى المد لسابقة ، فحلها^٣

(١) في بعض النسخ بعنه

(٢) في والقواعد لا يوجب

(٣) في زوال بقواعد فتحصل

مها على ثلاثة أوجه - ان صرحت بالتقدم فهي داحلة ، وان صرحت بالتأخر
فهي جارحة ، وان أطلقت وصف الحكمة

الثامنة عشر

ليبين ان على لدعي وهي وصية المبكر بمشار بها في لحدث ، واما
على الاثبات وهي - في لدعي ان جعلناه مباحاً وانعنايه من المدعي ومع الشاهد
الوحد في موضعه^١ ، وليبين المردودة على المدعي ، ورد أو لمكول ، وبين
لاستظهر وبها مورد لست وانسي ، لمحوون والاثبات مع اليه
ومن صور دعيه ان يدعي المشتري - عدا مباحاً ، عدا دعيه وأقصيه الثمن
ثم طهر به عدا وأنه مسح لبيع ، وبهم لدعيه على ذلك وموضع الحكم^٢
على العايب بصف احكام له وكبلا ثم يحده بعد قيم اليه .
والمعسر بطلب مع بيته احسباً لدل حتمي عن لسته ، ولا قرب بوقهها
على استدعاء الخصم كغيرها من الايمان .

ولو ادعى لدعي لو طوى قبلاً فأقامت البينة على البكارة فقال لدم أبالع
فعاذت بكاره حلفت على أنها انكاره لأصيه أو على عدمه الأصيه ، وحلت ، فان
نكبت حلف ، وان نكل من به مسح ويكون نكوله كحبهه . وبحمل عدم
المسح ، لانه نص^٣ نكولها نكوله ، والاصل عدم العصمه .
وبين دعوى لمواطة على بعة

(١) في ص بي موضعه

(٢) في بعض النسخ : ومن مع الحكم

(٣) في ك والقواعد : لانه يهرب نكولها .

وقبل لو ادعى النحائي شلل لعصوه ودم لآخر لبينة على سلامته حاتم معها
أيضاً إذا كان باطناً دفماً لاحتمال خفي .

التاسع عشر

ليس بين شرعية الأحلاف وبين قبول الأقرار تلازم وإن كان غالباً إذ يعين
أقرار خصمي مسلوع ولا يقبل منه لأنه يؤدي إلى بطلان دعوى الخصم ، ويقبل من الأنساب
في نفي العبودية ولا يقبل أقراؤه بها بعد دعواه الحرية .
وقد ثبت : طلب الأحلاف سويح الأقرار إذا سعى سعي الأحلاف لعدم
فائدته .

قلت : المدعى في الأحلاف أعظم من ذلك ، لأنه قد يحلف المدعى
[عبد] على ربه المرمم لئلا يفتن من المردودة كالأقرار ، وإن قلنا كالبينة
نسب ربه ولاصل منه من فوت مدعى أنه على آخره ، ثم رجع ، فإن كان
ممدلاً بسدرك فاعتق والفصل والطلاق عزم ، وإن كان ممدلاً بسدرك كالأقرار لحاصل
في شهادته^١ بسبب : لأقرب المرمم أيضاً للحيلولة

العشرون :

الحلف دونه على التمتع ، وهو ينقسم إلى اثبات ونفي ، وكلاهما مأمون
فعله أو من فعل غيره ، فالأقسام أربعة :
بحلف على نفي العلم في واحد منها ، وهي الحلف على نفي فعل غيره ،
والتنفي على لب

(١) في من ممدلاً أو عزم على حر وفي مواعد ممدلاً أو غيره على حر .

(٢) في من ولقوه عند الأقرار بالعلم والشهادة

وهنا سؤال ، وهو لمي المحصور يحور الشهادة مدكما او شهد أنه باع
 فلاناً في ساعه كذا وبشهاد آخر أن المشتري في تلك الساعة كان ساكناً أو
 شهد أن فلاناً قتل فلاناً في وقت كذا فشهاد آخر أن أنه كان في تلك الحالة ساكناً
 الاعضاء جميعها ، وإن لم يكن عند الممول في تلك الساعة وصوره كثيرة ، والشهادة
 ان لم تكن أبلغ من اليمين فلا أقل من المساواة .

وحوايه : اد قدر أن لمي المحصور يمكن بسم الله بيمين حليف للملي
 لعمل غيره على البيت أيضاً

وهنا مسائل :

(الأولى) لو دعى عنه حديه بيمينه ونكر حلف على البيت لأن البهيمه لاديه
 لها " وصحة المالك لها ليس بمحذور فعلى من له قصده في حلفها وهو من أفعال نفسه .
 (الثانية) لو نكر حديه عند من يحلف على بغيره نعم حرر على القاعدة
 وربما سي هذا على أن حصة العد هل تعلق بمحض إرقه أوها ، أو بالذمة جميعاً
 بمعنى أنه ينفع به بعد العنق ، فعلى الأول يحلف للمولى على ذمت كالبهيمه لاديه
 يحصم عن نفسه ، وعلى الثاني - وهو ظاهر الأصحاب - يحلف على بغير العلم
 لأن بعد ذمة معنى بها الحقوق وإرقه كالمربيه بها .

(الثالثة) لو دعى عنه موت مورثه سمعت في مواضع لسامع فلو أنكر
 حلف على بغير العلم ان ادعى عليه كما يحلف على بغير عصبه أو ماله . وبحمل
 الحلف على البيت لكثرة طلاع الوارث على ذلك ، وبحمل الفرق من حصوره
 وغيبته عند الموت المدعى به ، والأصحاب على الأول .

(الرابعة) لوقال لمشتري من الوكيل أنت تعلم أن لنبيع ذك في نسليم

(١) في ص : لأن البهيمه له

المسح قبل قص الشعر» ويطاهر أنه يحلف على العلم ويحتمل حرمه على
البت لانه يثبت لنفسه استحقاق ثبوت اليد على المسح حتى يقصر الشعر .
ويضعف بأن ذلك ثابت له بحكم ليد ، ولا يحتاج إلى ثبوت

(الخامسة) وادعى البائع حدوث عجز عن تسليم المسح وعدم المشتري
به ، قبل بحلف المشتري على البت . لانه يمسكه يستفي وجوب تسليم المسح اليه .
(السادسة) لو مات عن ابن فادعى آخر يسود وعنه أحد فأبكر حلف على
بقي العلم ، قبل بحلف على البت لأن الأجداد رتبة تجمع بينهم فهو حالف
على بقي فعل نفسه

(السابعة) لو نكر أحد لروحين لرصاع لمدعى به حلف على بقي العلم
ون بكل حلف لأحرسي البت ، لانه يمسكه ، قبل بحلف روح على البت
بحلاف لروحته

والعرق إن في عين الروح مصحح العلم في الماشي و ثابت استباحته في
المستقبل ، فكانت على البت بعينه . ومن روجه منه ، حتى ثبت بعينه مدهرا
فمسح فيه بقي العلم . وقد فرق ضعيف
ويمكن فيهما اعتبار البت ، لانه يعني حرمه مدعيه الماشي المحلف على
البت .

أحادية والعشرون :

كلما حارب أشهد ، به حذر لحلف عليه وبلا فلا ، لعموم قوله تعالى
« ولا تقف ما ليس لك به علم »

(١) سورة الأسراء - ٣٦

ورغم بعضهم أن محال نفس توسع ، لأنها في الغالب مستندة إلى الشيء
 للأصل فمقتضى هذه المحاور أنه الحلف على ما مر به يحط إليه في دفتره إذا علم^١
 على طلبة ، وكذا لو أجروا أنه يقبل ولا يشك فيه أو عصبه منه وإن^٢ لم يحرك^٣ به
 لشهادة به ، وهو مردود عند
 وكذا لا يجوز الحلف على شيء من شيء من دي أسد إذا لم يشهد له
 بالملك ، وإن جاوره فيجوز ذلك

الثانية والعشرون :

لا يجوز الحلف لأني ما مر به من حلف في مواضع
 (لاو) . ومعتمدين من الحالف مع شاهده بدين له ، فهل يحلف
 الحر . . .

(سمي) لو حلف بدين له شاهده بدين له حلف ، ولو مسع
 من يحلف^١ من يرى أن يكون حلف عن النفس بوزن له
 طهارة . لا ورثة الميت فقد حلف عنهم نحو أنهم
 ويكون الحر أيضاً فحرهم محال الناس من حلف
 الحلف بحلف غيره في عدم إرجاء

(ثلث) نصون بأن يحلفا ويكر لا شاهده من يكون بغيرهم ، ولو
 لم يدع له نفس ولا إوارث ولا قرب أنه حرمة بدعوى وإن لم يكن لهم الحلف .

١ في نفس صحيح أو عيب

٢ مسأله في نفس

٣ في حر فهل يحلف

(الرابع) لو أحبل الراهن تجارتيه وادعى أن المرتهن تمسك حلف لزم
فإن نكل توجه احلاف الامة لان لها حقا في الحمله .

(الخامس) لو أوصى لام ولد بعد وفاته مقتولا بعد بولي و شاك بوث
حلف لورثته ، وان نكلو بقي حلفها ووجهه .

الثالثة والعشرون .

لمن امرودة على المدعي والمواجهة بالكلول عليه هل هي كافرا لمدعي
عليه أو كالبينة ؟ يحصل لأرب ، لأن لمدعي عليه يكون موصل في ثبات حق
المدعي ونفيه لأرب ، ووجهه لمدعي أنها حجة صادرة من مدعي مع مجرد
المدعي عليه

وفيها فوائد :

(الأولى) لو قدم المدعي عليه بعد من في سنة ن من ملكه أواد أرى
الدين أو أبريه منه ، فإن قدم كالأد سمع ، وإن قدم سمع

(الثانية) إذا شوب إلى تحكم على دون لأرب

(ثالثة) إذا شوب إلى دفع من حقه احلاف على نفي عليه بزيادة ثمن
على حربه كالأد رفته ذلك رجاء ورد كالأد
ون فلا نالسه فلا مع على هذا الر

(الرابعة) أو أنكر ضمان ، فهل له احلافه إن قلنا لو صدقه
رجع عليه منه ذلك ، فيحلف على نفي منه لا يرجع عليه له
صدقه لعدم دفاعه بالدفع ، إذ فرض حقه كالأد
لم يلزم بالحلف ، لأنه غايه عي كالأد

(١) في حربه

كالبسة طالته بالمخلف طمعاً في بكونه يبحاف ويرجع كما لو أقام بينة

(لادعاه) لو دعى كل من اتس على و حد رهن عده و قد صده انه وصدق
أحده قضى به لادعاه وصدق ، وهل بممكنات حلوه ؟^٥ فظاهر نعم ، لانه لو صدقه
غرم له

ولو لم لا نعزم بالصدق فهو به المتدله بيمين ؟ بل قلنا كالقرار فلا و ب
فإن كالبسة حبيب ويستند به انعم لا سراعه من لا و ، لأن البينة هما حجة
على المتداعين لأعني غيره

(لادعاه) هل يطالب بسفيه [بيمين] على تعي نقل للموجب المال ؟
بل قلنا كالقرار ، لأن لا بد منه لتكوين لمخلف المدعي و يكون كاترار بسفيه وهو
غير مسموع ، وإن قلنا كالبينة طوبى

و يحتمل صدق البينة و لا يوجب كالقرار لانه قد يذهب فستط الخصومة
وهو روى من بعده

(لادعاه) ، دعى على لعفلس فأذكر و حذف المدعي بل قلنا كالبينة شارك
العماء وإن قلنا كالقرار رضى على المشاركة بالقرار ، وعلى لقول بأن لبينه بما
يعنى بالمدعى على لا يشارك على الخصمين .

(لادعاه) لو ادعى عليه نقل حقا وثبت بيمين المردودة وجبت الدية
على المدعي بل قلنا كالبسة و لا تعلى المدعى عليه ، لا فرق بين لعفلس وعمره
هذا إلا في مشاركة العماء وعدمه ، ويجوز الكلام السالف إلا أن يقال : العاقبة
ليست أجنبه هـ ، دعي و منه معه الحابي في الخصم ، وهو بعيد

(لادعاه) لو دعى كل من لأحسن به حسه وصدق حذاف فهو لا حري

(ليس " باليمين في ص

احلاوه^٩ الأقرب بهم. لأن المقصود المهر وأنما المكاح مرفوع بكاره، وإن
يكن حلفت وسطن بكاح أختها بقلها كالمسة. ويرد الكلام الأول

(العشرة) لو قال في عيني بيده هي لأحد هذين، ثم عس رداً فهل نعمرو

احلاوه؟ فيه ما سبق

(لحادثة عشر) لو دعى عليه عبداً في يده فهل هي له أم لا؟ وحده ولا؟

وهل المدعي احلاف المصدق بقب، بمرم فمهم والأقصة ما سبق

(الثانية عشر) أو زوجته، أحد أو من برجل والآخر رجل، أو ادعى روحيتها

فإن قصده بقب، قصور من أحدهم ثبت بكاحه، وهل يحلف بالآخر؟

بالفرم حلفت ولا يلى على أوجه

وإن أسرهما من لأول لثاني عند يمينه فبهم، وكذا لو سرع العس

من المصدق أولاً في المسألة السابقة

(الثالثة عشر) لو أح أحد شركي سلعة، بـ، ودبر كليل في المصرفة،

بمشتري عنه وحده الشريك فأكر دئع حلف بهم، ولو يكن اللانع عس

للمين للشريك فحلف الشريك معجى بصفه والانع لا يذله بنفسه للمشتري

بعد دئسه على عدم بعض ولو لم يضمن [لمردودة] كالمسة ونها حجه على

الخارج لم يكن له مطالبة المشتري

الرابعة والعشرون

أيمن لمعي شيء لا يكون لأبنت غيره، ولها صور كثيرة.

(١) في من آخر

(٢) ليس له ردده في

(الأولى) إذا حلف لئلا يفعل أو لا يفعل في قسم العيب حلف الدافع مع عدم
 نسيه وحرمة وحلف على منع . . . حلف بعد ذلك في القسم الأول
 بالحق أو كان بخلافه في نفس القسمين . . . حلف في حقه أو لا قرب في منع
 الباع . . . بالحلف وحرمة على خلافه في طلب الدافع من المشتري أو من
 العيب الذي حلف به ولا ينافي أن يفسر أنه سطر أنه حادث يمين البائع ثم
 يمكن له ذلك لأن يمينه كان في العزم عنه أو الرد ولا يصلح لتعلل دية المشتري
 من حلف لأن المشتري على هذا يمين بحادث، فإن حلف بغيره ولا
 ثبت بعده بحيث قد ثبت المشتري بأرضه، وإن رد اليمين أو نكل حلف البائع
 الآن على حده أنه لا ينافي أرضه، سواء لما يمين الرد كالأمر أو كالبينة

(الثانية) لو حلف بالرد وما رد من بعد حلف به بأعلى من الرد، وقد
 يقول المانع أن هذا لا يمكن أو رد على المدعي وحلف له أن
 رد على المدعي حلفه ولا يجب على المدعي رد، سواء هذا كالأمر
 أو لا، لأن المدعي ثابت المدعي ولا يجب لائمه أن يمين المدعي
 وليس هذا نافي، بل أن يكون رد حلفه بوجوب عليها الحد

(الثالثة) لو كفر بيمين في بيع أو قص من يمينها وكفر بعد ذلك المص
 قبل حلف الوكيل لا يفسد به، بل يخرج للمنع مسجود ورجع المشتري على الوكيل
 باليمين المحمودة، ولو كان موكل ببيع أو بغيره من يمينها أو
 على يمين يمين لأن يمينه كان في العزم عنه لا يشعل دية الموكل، بل يقول
 لأن قول الموكل في عدم المص مع يمينه، فيردده، على أنه كليل أمكن له قول

(١) في نفس في حد

(٢) ليس به في حد

محلله وبرأه حيث، سواء قد بمن الرد كالأمر أو كالتسعة وغير ذلك من
لصور .

الخامسة والعشرون

لشهادة والرد به شر كان في حرم ومعد في في لم يحضر عنه ان كان أمراً
عاماً لا يخص معين فهو الرد ، كقوله عليه السلام لا شفعة فيما لا يقسم ،
فانه شامل لجميع الخلق ابي وم لقيمه ، وب كان لمعير فهو الشهادة كقوله عند
المحاكم : أشهد بكذا ملان

ثم ان كل شرط لهما فهو معتبر عند لاوا لا التحمل الا الطلاق قطعاً ،
والبراءة من ضمان الحريرة على قون ، ولا يعتبر البراءة اول السوء وان صح
تحمله .

ومن بعامه من عشرها ، وان عوا حوا في مرة ووصفه وضمنه كالأمر والسلامه
مميزاً ، وقد يقع اللبس بينهما في صور .

(الاولى) رؤية الهلال في صورة ملان لا يشخص له من فهو رواه ، ومن
احتصاصه بهذا العام دون ما قبله وما بعده بل بهذا التفسير فهو كالشهادة ، ومن
انه اختلف في التمدد .

(الثانية) المترجم عبدالحاكم من حيث نصبه عاماً للبرحمه ومن حواره عن
كلام معين ، والافوى له في الموضوع

- (١) يحد في باب بيع الشريك من شركته ، وما بعده وفي شفعه في كل
مال - أو - في كل ما لم يقسم وفي الكافي ٢٨٠/٥ شفعة لكل شريك لم يقسم .
- (٢) في لا ولا يصر رواية .
- (٣) في من حد سحر .

(الثالثة) المقوم من حيث أنه منصوب لقويومات لا نهاية لها فهو رويده ومن

أنه الرام لمعين .

(الرابعة) أنه سم من حيث نصه لكل قسم ومن حيث لمعين في كل قضية

(الخامسة) المنحصر على عدد انكر كذا أو لا شوط من أنه لا يحتر عن الرام

حكم لمحدود من محقق سبحانه فهو كالرويده ، ومن ثمراته لمعين بتعداد

(السادسة) المنحصر لظهوره ، والمحاسنة ترد فيه الشهاد ويحكم العرف بين

قوله ظهوره وبحسنه لا سيادة في الأصل هناك وحلافة في اختياره بحسنه ،

أما لو كان منك فلا شئ في الأصول

(السابعة) المخير عن دخول الوقت .

(الثامنة) المخير عن العلة .

(التاسعة) المنحصر في هذه الخمسة الأنظمة بالواحد لا في

لاختياره بحسنه ، لأن يكون منه شئ عليه نادى سالك

ما المعنى لا خلاف في أنه لا يعتبر فيه لتعدد ، وكذا الحكم لانه رويده

عن الله تعالى لى الحق فهو كالراوي ، ولانه رويده لى صلي الله عليه وآله

والامام عليه السلام الذي هو واحد .

وما قول واحد في الهدية وفي لادن في دخول در العير فليس ، لانه

رواية ، وهو حكم خاص لمحكوم عليه خاص ، بل هو شهادة لكن كتمى فيها

، لواحد عملاً بالقرائن لمعبدة للقطع ، ولهد قيل « وان كان صيماً »

ومنه احذر المرأة في اهداء العروس الى زوجها .

ولو قيل بان هذه الامور قسم ثالث حارح عن شهادة والرواية وان كان

مشبهاً بمرأية كان قوياً وليس حذراً ، ولهذا لا يسمى الأمر المحتر عن قوله " شاعداً ولا راوياً مع قول قوله وحده ، كقوله " هذا مذكى وهذا مبه " لما في يده ، وقول الوكيل " نعت " و " أنا وكن " أو " هذا ملكي " .

ولا يرد على لفرق أن من اشهادت ما تضمنت لعموم كالوقوف الدم والسب المتضمن لى وم القديس وكور لأرض عبوة أوصحاً ، ومن يرويات ما يتضمن حكماً حاصلاً كوقوف لصلوات أو وثها لمخصوصة ، لأن العموم هنا عارض وفي الحقيقة لمعنى هو المعصود بالدلت ، ينها شهادة على توقف وهو شخص واحد ، وليس العموم من لوازم الوقف

وكذا بسبب بمشهور عليه الحاق معنى و لعموم طراً عليه ، وأما أوقات الصلاة و كانت متحدة بحسب صلاة صلاة لأنها شرع عام على جميع المكلفين

فروع

(لاون) لو روى أحد المتأخرين رويته نقضي الحكم له " أو بعد رواية تقضي عقه ، فالأقرب السماع لأن لعموم مع وصف العدد " نسمع لهمة مع الخصوص " .

١١ في " رمى بحجر عن فمه وفي يده لوقاف العامي كان أحسن لأن الأمي في عرف الفقهاء لا يحسن التصريح ويمكن أن يراد بالأمي هنا من لا يحسن شيئاً فيكون فائدة التحقيق لسه بالرمي على لأعلى

١٢ في " رمى بحكم "

١٣ في " مع ورع لده "

١٤ في " في الخصوص "

(ثاني) معنى «شاهد» حصر . ومنه «ومن شهد» «مكم لشهر فيبصمه»^١ .
 و«حصر ومنه» «الشهادة عند الحاكم» . أو بمعنى عزم وعلى ذلك^٢ سمي «شهيد»
 أي عزم . وهو «يعني» «شهد لله أنه لا اله الا هو»^٣ . يحتمل الاحتمالين . فلم
 ومعنى «روى» «عمل» . فروي الحديث بحمته عن شيعته . ومن ثم سمي «معتبر»
 راوية بحمله لواء . واطلق عليه «لمرده»^٤ للمحاوره . وأسس هذا من باب
 «روى» [وروى]^٥ واللائل مروية وهو روى

(ثالث) ربح لأصحاب في بعض صور الشهادة بالأعدل والأكثر كما في
 الرواية . ومع بعضهم الأبرس . وأحزاب الترجيح بالعدد . لأن الحاكم نصب
 لدره المحصومه وقطع لمعارضة
 و«ربح» «الكثر» أمكن [طلب] «الحصم» لأمهال للمحصر شهوداً أكثر
 ولو روي قد أحصر أمكن حصمه حسب مثله فبتم ذي الرابع . فله في العدل
 من العدل لا يستعد إلا من الحاكم . فلا يمكن السعي في رادته
 وهذا حال واحد . لأن «ربح» لأمهال «ولائل» يحكم الحاكم بحسب الحال
 للمحصر بما كان الأمهال يؤدي إلى هذا الإحلال . فليتنا لكن المراد بالأعدل
 ظاهراً . وقد بسى في تحصيل أعدب ظاهراً أيضاً

(١) سورة البقرة ١٨٥

(٢) كذا في الصحيح وفي المواضع ومنه على كل شيء شاهد أي عزم

(٣) سورة آل عمران ١٨

(٤) في ص على مراده

(٥) ليس «روى» في - أي ليس «رواية» من باب الأفعال والتفعيل واللائل

مروية كمكرمه ومروية كمعبرمه

(٦) ليس «طلب» في ص

ولو رور **قد** **لعممة** **د** **ارفع** **اتبع** **المحال** ، **والمحدود** **لارم** ، **ولانه**
من **لغصا** ، **يمكن** **فيها** **تكبر** **الشهود** **وتبذلهم** . **كالشهادة** **على** **بيع** **من** **معين** ،
فيه **يمكن** **تسحق** **جماء** ، **فياني** **بعضهم** **ثم** **يسعى** **لا** **كمال** **القي** ، **أوعلى** **قرار**
يسعى **لسماع** **الأقرار** **في** **وثنأ** . **وذلك** **يمكن** **في** **الكثرة** **والاعدليه** .

السادسة والعشرون :

يعتبر **في** **الشهادة** **العلم** **لهوله** **بغلي** **لا** **من** **شهد** **لحق** **وهم** **يعلمون** **»**^١
وقولاه **صلى** **الله** **عنه** **والله** **وسم** . **على** **منها** **فاشهد** - **وأشار** **الى** **الشمس** .
ولسحوله **بحسب** **عموم** **لا** **نقولو** **على** **له** **لا** **يعلمون** **»**^٢ **في** **لتحرير** **ولمعتبر**
في **علم** **شاهد** **حال** **الحمل**

ولا **بشرط** **مسروره** **في** **كثير** **من** **الصور** ، **كالشهد** **بدين** **أو** **نمن** **مسح** **أو**
ملك **لوارث**^٣ **مع** **مكان** **أن** **تكون** **قد** **وقع**^٤ **بدن** **ونمن** **لمسح** **ودع** **لمورث** ،
وكالشهادة **بمعد** **مسح** **أو** **أحده** **مع** **مكان** **لا** **فيه** **معد** . **ولمعتد** **في** **هذه** **الصور**
أما **هو** **الاستصحاب**^٥

أما **لشهادة** **على** **السب**^٦ **وله** **لا** **فيهما** **على** **القطع** ، **لا** **سماع** **بقاها** ،
وكذا **لشهادة** **على** **الأقرار** **[** **فيه** **حار** **عن** **ووقع** **لطق** **في** **الرمز** **لماضي** **]** .

(١) سورة . حرف ٨٦ .

(٢) سورة ١٤٠ .

(٣) أي هيش من موروث

(٤) من قد وقع .

(٥) أي .

(٦) أي سب

وأما الشهادة بالوقوف فإن منعنا بيعه فهي من قبل القطع [

السابعة والعشرون :

كل كافر لا يسمع شهادته ولو على مثله إلا في الوصية مع عدم جدول المسلمين (الاية^١). وقال الشيخ في أحد قوله ، يجوز شهادته على مثله .

دليل جدول لأول قوله تعالى « ولقب بيهما بعدوه » بعضاء في يوم القيامة »^٢ وقال عليه السلام : لا تقبل شهادة عدو على عدوه . ولأن رد شهادة الكافر يسلم رد شهادته . ولأن « ب » قوله تعالى « وشهدوا دوي عمل منكم »^٣ وفي قوله « منكم » اشراط لاسلام ، وقوله « يا أيها الذين آمنوا ان جاثمكم فسق بسا فسيروا »^٤ ولغوبه عليه السلام لا تقبل شهادة أهل دين على غير أهل دينه لا المسلمين^٥ . فلوهم جدول عليهم وعلى غيرهم

و شكك بأن مفهومه قبول شهادتهم على أهل دينهم ، ولأن من لا يقبل شهادته على مسلم لا يقبل على غيره ، كما بعد عدد بعض وعقد لعمه وهذا تمام

دليل القول الآخر آية المائدة^٦

وإذا قُلت شهادة على المسلمين فعلى مثله أولى . « ثبت أن النبي صلى

(١) ليس مدين المؤمنين في من

(٢) إشارة إلى الآية ٩٦ من سورة المائدة

(٣) سورة المائدة ٦٤ .

(٤) سورة المائدة ٦٦ .

(٥) سورة الاحزاب ٦

(٦) جمع الكافي ٢٩٨/٧ ، التهذيب ٢٥٢/٦

(٧) سورة المائدة ١٠٦ في : وجه من يجوز عدد : (آخر آية المائدة

الله عليه وآله وسلم رحم اليهودي واليهودية لما جاءت لليهود بهما وذكرهما
ربهما، و يظهر أنه رحمهما بشهادتهم، فقد روى الشعبي أنه «ص» قال : ان
شهد منكم أربعة رحمهما .

ولاب الكافر تروح اسمه بالولاية، وتؤمن لاله لقطار وما رواه سماعة
عن الصادق عليه السلام في شهادته أهل لمة قال لا يجوز الاعلى ملهم، فان
لم يجد غيرهم جازت شهادتهم في الوصية، لانه لا يصلح دعب حق أحد.

ولرويه صريحا الكاسي عن زرعة عليه السلام في شهادة أهل اللة على
غير أهل ملهم، قال لا لأن لا يوجد في تلك الحال غيرهم، فان لم يوجد
غيرهم جازت شهادتهم في الوصية، لانه لا يصلح دهاب حق أرى مسم ولا
يطلق وصيته^٢.

ولحروب الحور في الوصية للصورة كما أشار به الحديثان، ويدل^٣
أن اليهوديين عمرو بالرب، ويدل أنه مما رحمهما إلا بالوحي، لأن الرحم لم
يكن حذراً للمسلمين حشد، والولاية لا يجوز لاعتماد عليها لتحررها

و هو في الولاية أن ربح لولاية طبعي بخلاف لشهده، فان واره،
ديني وعن آية الآية أنها لا حصر قول لشهده، فان العاقبة بعقل قوله في
تعب أنه ولا نفس شهده مع أن فيها قولهم « ليس علي في لامن سسل »
ومن أين لنا ان هذين الشهادتين لا يولان هذا القول

(١) تكافي ٢٩٨/٧ - تهذيب ٢٥٢/٦ .

(٢) لكافي ٢٩٩/٧ - تهذيب ٢٥٣/٦ .

(٣) في ...

(٤) ليس ... في ...

(٥) في ...

ويعارض الجميع بقوله تعالى «لاستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة»^١
 وبقوله تعالى «ثم حسب الدين اجتزأوا السبقات أن تجعلهم كالدين آمنوا وعملوا
 الصالحات»^٢.

وفيه نظر ، لأن الاسوة غير حاصل على تقدير مرور شهادتهم على أهل
 لذة ، لأن المسلمين مقبولو الشهادة على لا طروق وشهادة هؤلاء معصومة
 على أهل ملتهم .

وزعم بعض العامة أن آية المائدة مسبوحة بقوله تعالى «واشهدوا ذوي
 عدل منكم»^٣ ولم يثبت مع أن المائدة [من] آخر الفرقان برولا .

تتمة

لاسمع شهادة عاصي ، لما عده وبقوله تعالى «من ترصدون من الشهداء»^٤
 والعاصي غير مرصعي ، والمراد به من فعل كسرة أو ضمير على صغيره ومن من
 ترك واجباً أو محرماً . والاول أقوى لاروم اخرج ، لا لا تنفق لشي لا في
 المعصوم .

وهنا فوائد :

تنصيص قواعد

(١) سورة الحشر : ٢٠

(٢) سورة البقرة : ٢١٠

(٣) سورة الطلاق : ٢

(٤) سورة الفرقان : ٢٨٢

الأولى

كلما اتعد عليه لشرع خصوصية في كسره ، وقد صفت ذلك بعضهم فقال :
 هي الشوك بالله ، والقتل بغير حق ، والنوط ، والرب ، والهر ، من الرحف ،
 والسحر ، والرب ، وودي ، محضات ، وأكل مال اليتيم ، ولعبة بغير حق ،
 واللعن العفوس ، وشهادة الزور ، وسرقة الخمر ، واستحلال الكعبة ، وسرقه
 وبكت الصفة ، والحرث بعد تحجره ، وبأس من روح الله تعالى ، ولأمن
 من مكر الله سبحانه ، وعقوب ذو الدين ، وكلما ورد في الحديث منصوباً عليه
 بأنه كسره ، وورد نصاً ليهمة وبرت لسه ، ومع اس السسل فصل الماء ، وعدم
 السره من البول ، و سبب في شتم الوديق ، والاصرار في موصيه
 وهك عبارات أخرى في حد الكسرة ، منها ، كل معصيه توجب الحد ، ومنها :
 الذي يلحق صاحبها الوعد لشدة بك أوسه ، ومنها ، كل حرمه يؤذن بقلة
 اكتراث^١ على ، سبب ، ومنها ، كل معصيه يوجب في جسمه ، الحد
 وهذا لكثير من مودة عبد الله نرجع في ميعه ، لضرورة الحدس
 التي هي مصلحة الأديان والعقول والعفوس ، لاسبب ولامون
 ومصلحة الدين منها ما يعمى بالاعتقاد ، وهو إما كفر أو شرك بالله تعالى أو
 ليس بلامر ، وهو مركب منه ، ثم منه في الكفر ، ويدخل فيه ، إلا المساعدة

(١) في س لسه بعضهم ال ، ومده - فعل

(٢) في ك ، كل هذا ورد .

(٣) في الحديث لا يكثر لهد الامر في لا يسميه ولا سايه . ولا يعمل لا
 في النفي وقد جاء في الإثبات على شدة

من الألة كالمرجئة^(١) والخوارج والمجسمة

وقد يكون في الاعتقاد في نفسه خطأ وإن لم يسم كفراً ولا بدعة ، كالأمس من مكر الله والناس من روح الله ويدخل فيه كل ما تشبهه كالسحط بقضاء الله

(١) قال في مجمع البحرين: وقد اختلف في المرجئة فبينهم هم فرقة من فرق الإسلام يعتقدون أنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا يضر مع الكفر بدعة ، سمى مرجئة (سنة دهم) والله ارحمهم عن المصطفى أي أحقر عنهم ، وعن أبي ربيعة قال هم الذين يقولون لايمان قول ولا عمل لايمهم صومهم قول وبوجوب عمل قول يعني أنهم يعرفون العلم ، والمرجئة هم المبررة لحرمة دين يقولون في العبث لا يصل له وإضافة النفس به بمرله أصح إلى مرجئة كجبري يهود رب الأرض والحاسد مرجئة لايمهمه حرمة أمر الله وبركته كثر ، وفي مرجئة غلاة من موثقت لا رجوع لهم حكم أهل الكفار إلى يوم الله وفي مرجئة المرجئة قول من لم يصل ولم يصم ولم يحسن من حدة وهم الكعبة ومكة أمه الهوى من حديث بل ومكان - أي حر - قال - ولهم ذكر في مرآة العقول ٢٤٨/٧ بحار ٤٠٠ ٢٨ ٢٩٧ شرح أصول بكافي العلامة لمولى صاحب جازي ١١٦/٨ وفي العلامة المحقق شعرى رحمه الله عليه أي تفرقة على هذا شرح هم رأي المرجئة والخوارج على نفس كل هؤلاء يعتقدون كفر بعض وهم على غاية من والعداوة مع سيئته ولذا في عصرهم والمرجئة كانوا يعتقدون تساوى الصالح والفاصل والحاسد والبس في نفس عبد الله وكانوا يسمونهم بـ (المرجئة) ولأنهم وكان يؤيدهم ساسة سيئته أو حذيتهم وروجه رأتهم بين المسلمين - إلى أن قال رحمه الله - فحترعوا لهم مذهب المرجئة وعرضهم في أي أنه مسلمون يؤمنون وأن شهرتهم الخوارج والعصاة والعداوة مع الله في اعتزل فيجب مودتهم والمصداقة معهم واعتدلتهم في تدبير الملكوت وعرضهم في جهاد عدوهم ووجهه دواعي كفرهم وأما يلزمه وأما كان هذا من أضر الأرواح في فرق الإسلام من مذهب الأصل أربع هذه الشوك وكن دين من لولا احتمال شبهة الممكنة في حقيقتها بحكم كفرهم أمثالهم ضروري الإسلام بل ضروري كل دين ولاسيما فائدة إرسال رسول الله صلى الله عليه وسلم في كسب بعض الشوك وأما في موقع رد لائمة شبهة الإسلام في هذه الأحداث رأتهم ووجههم

سبحانه ولا غرض في قدره ، وقد يكون من أعمال القلوب لمعدنة كالكر
والحسد وعل^١ للمؤمنين

ومن مصالح الدين ، يتعلق بالدين اما خاص كالاحد في الحرم ، ويدخل
فيه شبهه ، كاحافة المدينة الشريفة والاحاد فيها ، والكذب على النبي والائمة
صلوات الله عليهم أجمعين . واما معدي وقد نص منها^٢ على البهمة والذبح
والفرار عن الزحف وبكت البهمة لار سرره معد

واما مسحة النفس فكانت غير حق ، ويدخل في حدته الطرف .

واما فعل مشرب الحمر ، ويدخل فيه كل مسكر ، وكن المسه وسائر
لجذبات في ما لا يشتمل الحمر على المجاسة

واما لا يلبس ثوبا واللوط . ويدخل فيهما عذاده وعن ليل عفر
لوالدين والاصرار في اوصه

الثانية

جاء في الحديث « لا يصعده مع لاصرار » والاصرار ما يعني وهو
لعداومة على نوع واحد من الصفات بلا توبة ، او الاكثار من حسن لصعته
بلا توبة ، واما حكمي وهو العزم على فعل الصغيرة بعد الفراغ منها اما من فعل
لصعده ولم يحظر له بعد توبه ولا عزم على فعلها ، ولظاهر انه غير مصر .
ولعله من تكفره لاعمال الصالحة من الصلاة والصيام والوصو ، كما جاء في
الاحبار .

(١) القل بالكسر : الحق و بعصر

(٢) في من ميب

الثالثة :

لدونة شروطها، بربط الكائن والصغار . . . من شرط الاستمرار . . . منه يظهر
فيها توثيقه ومصلح سريره كما يدل على ذلك الأدب تدوينه من بعد ذلك وأصله هو ؟
لظاهر ذلك ، لأنه لا يحقق التوبة بدونه

ولا يظهر بطلان الأدلة ، وقدرها بعض العامة بسبب أو صحتها ، وهو تحكيم ،
والمعتبر من صدقه في بونه ، وهو يحلف بحسب الأشخاص والأحوال
المستفادة من قرآن

على أن بعض الأدب يكفي في توبته منها بركتها بمجرد من غير استبراء
كمن عرس حله ، والفساد مع زوجته . . . مع ثم مدد ، أو أوصى إليه وعلم بعد
الموت . . . مدد ، أو [من] يعيب عنه ، شهادة فامتنع وعاد ، أو عسل المرأة
عن سروج ثم . . .

ويظهر من كلامه شيخ رحمه الله عدم الاستبراء ، لأنه قال في المشهور
بالسنة يقول له : لا بأس به من شهد ذلك .

الرابعة

كل مسلم أحسن أمره في بونه ، وقدره قوله ، وهو محرومة من قبول
قول الصحابي أمرنا بكذا أو أمرنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكذا أو نهى
عن كذا ، لأن الظاهر من حال الصحابي تشبه^٢ ومعرفة ، بلغة ، فلا يطلق ذلك إلا
بعد تيقن ما شو أمر أو يجي .

(١) سورة رعه ١٩

(٢) في من تشبه

وفي هذه القعدة مسائل ، كاحترام المسمم بوكالة في مبيع أو وصية أو بيان
ما في يده ظاهر أو نجس أو بأنه ظاهر لثوب المأمور بتطهيره .

تنبيه

يشترط في بعض هذه الأمور ما ذكر السبب عند اختلاف الاسماء ، كما
لو أُحْبِرَ بجاسه لواءه يمكن أن يوعم بالنسب سبباً ولو كانا عدلين .
الهم لا أن يكون المحرر فيها في عقاده اعتقاد بمحرر
ومنه عدم قبول شهادته 'لأنه' وسجد في شهادته أو بان بهما رضاعاً محرماً
لتحقق الخلاف في ذلك أو بولائه شهر أو بارتداد من عمرو أو كرهه ، و تصور
كثيرة .

ويشكل منها لو شهد بدين لمثل من ريد لي عمرو ولم يدا [سبب
الانقار ، أو بان حاكماً جائز الحكم حكم يهد ولم يدا] ، أو شهدا عني
من باع عبداً من ريد [انه عاد اليه من ريد] 'ولم يبيضا اياه' أو بيعاً مثلاً .
و يحمله لا ينبغي لشهد أن يرد^{١٢} الأحكام عني أسماها . بل وطعته^{١٣}
يقبل فاسمعه منه من اقر أو عقد بيع أو غيره أو يقل مارآه ، وما ترتبت
المسلمات وصحة حاكم ، وشهد مدبر^{١٤} أو حاكم مصروف

(١) في من يشهد

(٢) ما بين يمين ليس في س

(٣) في من يشهد

(٤) في ما يشهد صغير

الثامنة والعشرون

ذكر الشاهد بسبب قد يكون سداً كما في صورة المرحيح ، وقد يكون فعله وركه سوء ، كما في صور كثيرة . وقيل : قد يكون ذكر السبب قادحاً في الشهادة كما لو قل : "عند أن هذا ملكه" الاستصحاب وإن كان في الحقيقة مستنداً إلى الاستصحاب ، وكذا لو صرح بأن هذا ملكه علمته بالاستقصاء .

وهذا ضعيف ، لأن الشرع جعل الاستقصاء من أسباب^(١) التحمل فكيف يصح ذكرها ، وإنما صرح ذكر الاستصحاب أن قلنا به لأنه يؤذن بشك في البقاء ، ولو أهمل ذكره ونفى بصورة لحرم زل الوهم ولو قيل بعدم الضرر أيضاً كان قوياً . وكذا الكلام أو قل هو ملكه لا يري رأيت يده عليه أو رأيت يتصرف فيه بغير مدبر ، وعادة من في الدب أن يدل أن الشاهد ليس له وطبعة ترتب لمسيبات على الأسباب إما يشهد بما يعلم . وإنما ذلك وطبعة الأحكام . فما إذا كان الترتب شرعاً وحكماً الشاهد فمدحكي صورة الواقع فكيف ترد شهادته بما هو مستنداً في الحقيقة .

فائدة

لو شاهد ماء البحر بحري على سطح بحر أو في سائمه^(٢) مده طويلة بغير مزارعه^(٣) للشاهد أن شاهد بالاستقصاء^(٤) الظاهر لا ، صرح بذلك أولاً . وقال بعض العامة : يجوز كونه سبباً للتحمل ، وأو صرح به ردت شهادته ،

(١) في ص في صو .

(٢) في ص من ص .

(٣) في ص أو في ساحته

وهو من نمط الأول وربما رجحوا هذا المآخذ بأن شاهد الرضاع لا يكفي
قوله شاهدته ممثلاً للذي يحرك شبهة ثم حلقومه . وإن كان مستند الشهادة
بالرضاع ذلك .

قال شيخنا : قلنا وما المانع من صحة هذه الشهادة على هذا الوجه وهو
لمزاج الأفيها .

أقول . الحق أن ذكر شاهد السب يؤهم شكه وعدم قطعه بالمشهود به^١
وعبر جعي أن المعسر في الشهادة العلم والحرم . ولحق الصريح التفصيل .
وهو أنه إذا ذكر السب واقتصر عليه لم يسمع شهادته . لأن هذه الأسباب إما
تصح الشهادة بها أو أدات السب لقطع^٢ ولم يتعرض له شاهد ما فرد شهادته
وان ذكر السب ودل وأما أنشهد بصورة لحرم [لم يصر ذكر السب ، وكذا
لو صرح وقال مستند شهادتي السب المعنى الذي حصل لي منه لقطع]^٣ أو
الذي يجوز الشهادة به وكان من أهل المعرفة . فله يسمع شهادته في صورتين .

التاسعة والعشرون

في شيء من نوع القضاء نسب عبد فولهم عنهم لسلام « كن أمر مجهول
فيه معرفة^٤ » وذلك لأن فيها عندنا وي المحقق والمصالح وفروع التنازع دوماً
للعائن والاحقر و رص ما جرت به لأقد^٥ وقضاء استك الجار

(١) في ص : بالمشهود فيه

(٢) في ن : إذا أداه الشاهد لقطع

(٣) يس : بين القوسين في ص

(٤) لنهاية ٣٤٦ البحار ١٠٤ / ٣٢٥ ، تهذيب ٩ / ٢٥٨

(٥) في ص : لا ير

ولا فرعه في لامة الكرى. لانها بالصل عندنا ، و بها موارد في غيرها
وهي أنواع .

- ١ - ثمة اصلاه عند لاسوء في سر حجاب .
- ٢ - بين أولياء البيت في تحهره مع لاسوء .
- ٣ - بين العونى في نصلا والدن مع الاستواء في الفصلية وعدمها .
- ٤ - بين لرد حنن في الصل لاول مع سونهم في لورود .
- ٥ - في العمود في المسحد أو الموضع سباح
- ٦ - في لخبارة و حناء المواب
- ٧ - في لقديم في الدعوى والدروس إلا أن يكون فيهم مصطر سفر
أو أمر

- ٨ - بين الزوجات في السفر وابتداء القصة لو سبق اليه زوجات دفعة
 - ٩ - بين لموصى بعتهم أو لسكر من عمر تربيب
 - ١٠ - عند معرض البيت
 - ١١ - معارض الدعوى
 - ١٢ - محضن الحصاة عند لامة
- ولا يستعمل في العادت في عمر ماد كرسد ولا في العنوى و لاحكام المشتبهة
اجماعاً

قائمة .

بدا روعب لفرعه في العيد ولم يبح ' اعلق فيهم لوجود

(١) ساع ساء بسع سافى جرى و صطرب . فى . لم يشع ، فى لفرع
لم يشع

(الاول) ما روي أن رجلاً أعتق ستة مماليك له في مرضه ولا مال له غيرهم
فجزأهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقرع بينهم فأعتق ثلث وأرق أربعة.
(الثاني) إجماع المسلمين على ذلك ، من روى لعدد من عليه السلام وقوله
هكذا حجة وعمر بن عبد العزيز وخارجة بن زيد وابن عثمان وابن سيرين
وعبرهم ، ولم يسن في عصرهم خلاف في ذلك .

(الثالث) أن في الاستعساء مشقة وضرراً عني بعد الألام وعلى لو ارث
بتأجيل الحق وبمحض حقوق العبد ، ولاصول بعضي تصرف الوارث في الثلث
عند تصرف الموصي له في الثلث

(الرابع) أن لمقصود من التصرف في الثلث هو وجوه لا كسب
وهو مما لا يحصل إلا بالكمال والتجزئة يصح ذلك في الحال وقد يستمر في
المال .

فتحقر بقوله عنه الصلاة والسلام « لا عني إلا فيما يملك من آدم »^١
وهو لم يصر لامتلاك سوى ثلثه^٢ ، وهو شائع في الجميع فيبعد عطفه .
وتحيز حكاية حال في عس لأعموم لها ، وإثبات يحتمل أن يكونا شائعين لأعموم
لنقصه إعادة باحلاف دمة العبد ، فيتعذر غالباً أن يكون إثبات معين ثلث ماله .
ولأن لفرعه على خلاف الأمر أن لاها من الميسر وخلاف القواعد ، لأن
فيه تحويل الحرية لفرعه ، وإليه لو وصى ثلث كان واحداً صحيح وحمل عني
الإشاعة ، وكذا إذا أطلق قبالة عليه وعلى حاله لصحة ولاه أربع ثلث عبيده

(١) التهذيب ٢٤٩/٨ ، كافي ٦٣/٦ ، لقيه - روضة المتقين ٢٩١/٦ ، لو سئل
٨/١٦ ، قرب دسار ٤٧ ، تأملات حاشية والمعنى واحد
(٢) كافي ٨/٧ ، التهذيب ١٨٨/٩

كان شائعاً، والعق أقوى من اسع لأن البيع يلحقه اسع و يعق لا يلحقه اسع
فهو أولى بعدم القرعة لأن فيه تحويل العق ، ولأنه لو كان مالكا لثلثهم بأعقته
لم يجمع ذلك في شئ مهم ، والمرص لا يملك غير ثلث ولا يجمع في
اعتاقه ، إذ لا فرق بين عدم ملك والبيع من التصرف ، ولأن مورد القرعة لا يحور
التراضي عليه فالحرية في حال الصحة له ، لم يحز الراضي سوى نفسه ، لم تجز
القرعة فيها ، ولأنه لو يحور الراضي فيها فدخل فيها القرعة

أجيب بأن العق لم يقع إلا فيه ، نعم ، لأنه ملكه محصور في شئ .
والحرر يهيئ لعدة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم - حكمي سمي الواحد
حكمي عني لجماعة - والحرر على انفس شاعين باطن ولا لم يكن لقرعة
معي .

و قد انفسه ممكن وقد كان وقد بقي ثلث نصية
وليست القرعة من العسر في شئ ، لأنه صار و القرعة ليست قسراً ، لأقراغ
الشيء صلى الله عليه وآله وسلم من أفراد واحد . واسمعت القرعة في شرائع لساعة
بدليل قوله تعالى « فكم فكان من المحضيين » وقوله تعالى « إذ يلقون أقلامهم
أيهم يكمل مريم »

وليس هناك حرية وبحولها ، لأن عق حرص لا يضر لا يوتنه
مع الشرط ، ولأنه لو حزا ابدن لمستوعب نطل وعمر المستوعب تقدم
وقد من الوصية والبيع وبين العق ، لأن لحرص من العق انتحليص للطاعة

(١) البخار ٢٧٢/٢ عن عولي مثالي

(٢) مورد نصه ٤١

(٣) سورة بقره ٢٤

و نكسب و نعرض من بيع و الوصية التمليك وهو حاصل مع الاشاعة، بخلاف
العق فانه لا يحصل عبثه لا يتكلمه ، وقد قدم انه لا تحويل في العتق .

والفرق بين ما كتبت في هذا وبين عدم التصريح به بخلاف صورته
لخلاف . ولاسام ان العتق لا يجري في الرضي ، لانه لو رضي الوارث فبعد
الوصية عتق لجميع

الثلاثون : في القسمة

لما كتبت بتركه من سماعتين^١ التي سرد عنها ولهذا مرده عنها مقدم الرواية
ولما يربط بينهما من القسمة كما أشار سمعانه ولو كان وهذا آية لا الله لقسمة^٢
في سابع التصرفات ، ولما افادها هذه الامساك بالاعتداءات لخالفه من المعارض
بقوله تعالى « خلق لكم ما في الارض » وقال عليه السلام « لناس مساطون
على اموالهم »^٣

شرعت القسمة لارادته ذلك ، وهي عذرة عن مصدر حقوق المالك ، فيسحب
للإمام حصص قاسم أهل بالإمامة عرفه هو عدد لحساب ، ليس ذلك شرعاً في
من يرضى به لخصمه .

وانما كم بقسمة بين أصحاب اليد وان لم تثبت عنده الملك ، ومعناه الشيخ .

(١) في ذو القعدة سنة ١٠٠٠

(٢) في من من القسمة

(٣) سورة الانعام ٢٣

(٤) سورة البقرة ٢٩ وفي من من حننكم ما في سموات والارض ولم يثر
على هكذا آية

(٥) تاريخ ١٧٢٢/٢

نعم لا يستحل بالملك الا بقضاء اليد^(١).

ولو كان أحد لشريك طفل أحمر ولله^(٢) على القسمة في موضع الاحرار ،
وان لم يكن عظه لكن هو لا تطلب الامع العطفه
ونمام البحث هنا بقوائد :

(لاداي) لو اشتمت على تقوية لم تكف لو احد^(٣) بل لابد من تعدلين ،
لاستمرامه اثبات حق في ليس الامع رضى شريكه

(الثانية) المصوب من قول الحاكم بمره اسمه نفس الفرعة كونها حكماً
وعبر المصوب لا يلزم الا الراضي في اسمه الرد وأما غيرها فلا .

(ثالثة) كل مساوي الاحراء بحر شركاء على قسمة مع طلب بعضهم .
ويجوز لحرصه ليس ذلك ببعاً قال الشيخ : والاحوط اعتبار خارجين ،
ولو طلب بعضهم قسمة المساوي بعضاً في بعض لم يجبر الممتنع ، ولو طلب
قسمة كل مع على حده أحمر لم يسمع ، اما حديث الاحراء فمع شمس القسمة
على ضرر الجميع لم يجز وعلى ضرر بعض وسمع ذلك المتصور فيه ذلك
ولم يحرر ، ولو ادعى المصور وسمع غيره فهل يحرر؟ ن فسرنا الضرر بعدم
الامتناع عنه بحسبه لم يحرر لانه درجته نبي ولا مال مهي عنه ، وبفسر بعض
القبة أحر لان ليس مسلطون على نولهم ، وهل ضرر شركاء أعظم عنده
من النقص القبيح ومع اشتمالها^(٤) على ضرر مطلقاً يحرر الممتنع و لا لم يتضمن

(١) في ٠ نعم لا يستحل بالملك الا بقضاء اليد

(٢) في ص : لم يحرر ولله

(٣) في ٠ تكف لو واحد

(٤) في ٠ ذلك في ص

(٥) في ٠ ومع عدم اشتماله

رداً ، ومع تضمينها لم يجبر .

(الرابعة) لو تمكن تعدس اثبات والعقد وأمثلهما بالقيمة قسمت قسمة حار
وان لم يمكن قسمت قسمة تراص ، لعلو ولعل في الدار تقسم بعضاً في بعض
مع امكان التعديل قسمة احبار ومع غنمه قسمة تراص .

ولو طلب واحد قسمة لعلو أو السمن كل على حدته لم يجبر صاحبه ، وفي
الثوب لو بعض بالقطع لم يجبر الممتنع والا أجبر

(الخامسة) يقسم الارض وان كان فيها ررع ولا يقسم ولو اقتسماه حار ان
ظهر سبباً كان أو أصلاً . ولو طلب قسمة لارض و ارروع بعضاً في بعض ولا
احبار مع الرد ، ومع غنمه و مكان التعديل يجبر والا فلا ، وكذا الدرحان^{١٢}
المتعددة والدكاكن المتجاورة

وقل الناصي : دا اسوت امور والاوجه في الرعات قسمت بعضاً في
بعض ، قال : وكذا لو ضرر بعضهم بقسمة كل على حدته جميع حقه في ناحية .
(السادسة) يحوز قسمة الوقف من المطلق لا الوقف نفسه وان تعدد الواقف
و لمصرف ، ولو تضمنت ردأ حار من صاحب الوقف خاصة لامن صاحب المطلق
ولا لان كان بدلا في مقامه بعض الوقف فيكون بعباً له وهو باطل .
فان كان المدلول في مقامه الوقف فالجميع وقف ، وان كان في مقدسة
عين فلا .

(السابعة) دا أريد قسمة لارض مثلاً صححت لمسأله على سهمهم^{١٣} ثم

(١) لفصل وهو شخير بحر احضر اثبت بدوات

(٢) فراح المرعاه التي ليس عليها ، ولا فيها شجر و لجميع مراحه و مراحان

بضم مضاف صرب من لكتأه بواحدة جرح او قرحاة

(٣) من على سهم

عذب بالثعوب لا بالمساحه ، وجعل للشهام أول يعيه المنفوسون والا الحاكم
ويكتب أسماؤهم لا أسماء الشهاب حذراً من العريق . وتردد لشيخ في لمسوط
في كنية الرقاع بعدد ' الرؤوس أو بعدد ' السهم . نظراً الى سرعة خروج
صاحب الأكثر وحصول العرض .

(الثمة) لو دهر في المقوم استحق حره مشاع بقصت ، ولو كان الحره
متعباً وحراره لا يحل بالتعديل لم ينقص والا ينقص

ومن موجب النقص أن يلزم سد طريقه أو محرق منه
ولا ينقص أحد الشركاء مما يحدثه لآخر من عرس [أو ساء] لو طهر
الاستحقاق .

(سادس) لو قسم الورثة ثم طهر دين وامتنعوا من أدائه قصت ودوامت مع
بعضهم بيع نصيبه خاصة والقسمه بحالها .

والرصة بحر من المقسوم تظل اعمه ، بخلاف اوصيه ، بعدت المظان
فيها كالدین

ولو قسم النقص وكان في الباقي واهاء أخرج منه بحق الواجب ، ومن
تلف قبل دائه كان لحق في المقسوم ببعض ان لم تؤد بورثه .

(لعاشره) لو نهايا لشريكاً يسكن أحدهما ساء والآخر آحرأ وبالرمان
كشهر وشهر كان حائراً وليس بالازم ، فان استوفى أحدهما غرم الاجرة للآخر ،

(١) في من عدد .

(٢) ليس « أو ساء » في من

(٣) نهايا ، قوم نهايا اذا جعلوا لكل واحد عبثه مضمومة والامراد بوجه وفي

القاموس : نهايا تو فترا

ولا يحضر للممتنع على النهاباد وان كانت القسمة معتقة . نعم يشترعه الحاكم
ويؤجره عليهما ان كان له أحده ويقسها أسهما بالنسبة

(لحادية عشر) حتى الأسطراق من القسمة ومعجزى الماء عند الإطلاق
بديان على ما كانا عند ، ومع شرط فحسه حتى لو شرط سد طريق أحدهما حذر .
(ثنية عشر) لو دعى الشريك العبط في القسمة أو لتقويم ولا بية حلف
الأحر . وان كانت قسمة سر ص و قسم بأعضهما ، لا مكان عدم علمه به ، حال
القسمة قبل ولا يمل شهادة القاسم ان كان بأجرة والا قبلت لعدم التهمة . ولا
يحذف قسم القاضي لانه حاكم

وليكن هذا آخر ما رتبناه على حسب ما وجدناه لا مسألة القسمة فاني أصفيتها
لى ما وجدته في مسحته رحمه الله وقدس روحه

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة على أكرم المرسلين محمد وآله
الطاهرين ،

وكتب المحدث بن عبد الله بن محمد بن حسن السيوري عفا الله عنه . رب
اعظم بالخير .

فهرس الكتاب

٣	مقدمة المؤلف
٥	تعريف لغة وما يتبع ذلك
٥	الغف اصطلاحاً وموضوعه
٧	وجوب كون الافعال لمصالح المسند
٧	اجتماع غرضين فما زل في الحكم الواحد
٨	الغرض في الاحكام الشرعية
٩	خطاب الشرع بالافعال أو لمحرر أو بوضع
١٠	أقسام الخطابات الشرعية
١٤	الاقوال في حقيقة الية

القطب الاول

(في القواعد العامة وما يتفرع عليها)

١٨	معنى لو حب ونفسه به بى أنام
----	-----------------------------

٢١	تقسيم الواجب إلى أنواع نسبي
٢٣	لأمر لتحيزي يعنى بالقدر المشترك
٢٥	معنى التخيير في الكفارات والهدية والتعريض
٢٦	الواجب القوي وعبر القوي
٢٨	تقسيم الوضع إلى السبب والشرط والمانع
٢٩	تقسيم السبب إلى معوي ووقتي
٢٩	لأنه في معناه من أمثاله يحكم للمرسل عليه
٣١	تقسيم سبب إلى قواي فعلي
٣١	تقسيم السبب والسبب باعتبار الزمان
٣٣	بحد السبب والسبب وتعددتهما
٤٢	تقسيم السبب الفعلي إلى قسم
٤٣	الوقت فصل عن فعل وقد لا فصل
٤٤	عراه الوقت عن نسبه
٤٤	تعين الحكم على سبب مرفوع
٤٥	وثبت في سبب الحكم على الأصل
٤٧	قد يكون السبب سبباً في حكم شرعي وقد لا يكون
٤٩	تعريف السبب والشرط مشروفاً
٥٠	قسام الشرط
٥١	اشتراط بقاء المعنى على الشرط
٥٣	لأنه في شرعه بالنسبة إلى قول الشرط أربعة
٥٤	تعريف المانع وتقسيمه إلى أقسام
٥٦	لو كان المانع محضاً بالحكم

٥٧	متعلقات لأحكام مقاصد ووسائل
٥٨	أقسام الوسائل بعدة تقسيمات
٦٣	أقسام نفس وأقسام لأصحاب
٦٦	مباحث حول نفس
٦٩	السنة وحكامها في العبادات والمعاملات
٧١	شرح حديث «ما ترددت في شيء أنا فاعله»
٧٣	إذا نوى بالعام الخاص لا يتخصص
٧٤	المشقة سبب لدرج وخص الشارع
٧٧	المشقة الموجبة للتخفيف
٨١	بني الضرر وحاصل ما يراد منه
٨٣	قد يقع الضرر باعتباره مساوي للضرر
٨٦	حكم العادة
٨٨	اعتبار التكرار في بعض العادات
٨٩	الأدلة لشرعية بوقوع لأحكام وضرر أحكام
٩٠	بوقوع ضرر لأحكام لا يبرر لعدم
٩٠	الفرق بين الكلي والكل والبحث فيهما
٩٣	الأصل في اللفظ الحمل على الحقيقة الواحدة
٩٤	لا يستعمل اللفظ لصريح في غير ذلك لا يفسره
٩٧	لا يحمل اللفظ الواحد على الحقيقة والضرر
٩٨	الماهيات الجمالية لا يطلق على العائد
١٠٠	تعارض الحقيقة المرجوحة والمجاز الراجح
١٠٣	المجاز لا يدخل في المستحسن

- ١٠٤ الصفة نرد للتخصيص والتوضيح
- ١٠٦ أقسام لمطلق والمفرد
- ١٠٧ التأويل ،، يكون في ظهور دون الصوص
- ١٠٩ قد يثبت ضمناً مالا يثبت أصلاً
- ١١٠ ما يستفاد من دلائل الإشارة من الأحكام
- ١١١ تعارض الإشارة و عبارة
- ١١١ ثبوت الحكم على خلاف الدليل لدليل أقوى
- ١١٢ ما وقع الاتفاق على أصل أحرب فروعه عليه
- ١١٣ أنواع للحكم المعنى على اسم المحس
- ١١٣ ضوابط الشرع في الأمور الخفية
- ١١٤ دوران الوصف بين المحس والمعوي
- ١١٤ توقف الحكم على احصاء أجزاء العلة المركبة
- ١١٥ المعارضة بنقض المقصود واقعة في مواضع
- ١١٧ انفذ في لدليل مع عدم وجود بيان عند الحاجة
- ١١٩ الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة العامة
- ١٢٠ تردد الفرع بين أصليين
- ١٢٢ اختلاف الحكم عند تردد الشيء بين أصليين
- ١٣٠ وقوع لعل بالأصليين لتدريس
- ١٣١ التعليل بانتفاء المنتضي ووجود المانع
- ١٣١ شرع الأحصاط لاختلاف المصالح ودفع المفسد
- ١٣٣ قصر الحكم على مدلول اللفظ
- ١٣٤ الأحكام التابعة لمسميات الأصل مدط بحصول تمام المسمى

- ١٣٥ طريق رفع الشيء هل هو مطلق له أو بيان لهائته
- ١٣٦ جريان الاحكام قبل العلم
- ١٣٧ تعريف الانشاء واقسامه
- ١٣٩ الاقرار في موضع يصلح للانشاء هل يكون انشاء
- ١٤٠ دخول الشرط على السبب مع لسحير حكمه
- ١٤١ اقسام المانع
- ١٤٣ من تمته فلا بد المراحب لانه
- ١٤٤ رفع الحكم عند الخطأ والجهل
- ١٤٦ مواضع لا يسقط فيها الاكثر أثر التصرف
- ١٤٧ لا تكليف على المدين
- ١٤٧ متعلق الامر والنهي
- ١٤٨ النهي في العبادات مفسد وان كان بوصف خارج
- ١٤٩ في العام والخاص
- ١٥١ العام لا يستلزم الخاص المعين
- ١٥٥ لمطلق ودمد وحكمهما
- ١٥٦ افعال الشيء ص ه وأفواله حجة
- ١٥٩ اعمار قول المعصوم في حجة الاحماع
- ١٦٠ الشرع مطلق ومصالح ونوعها
- ١٦٢ الاعتماد على القرائن وحكم عند الصبي
- ١٦٣ لنهي في غير العبادات قد نصي القمار
- ١٦٤ معاني الالف واللام عند الفقهاء
- ١٦٥ الموالاة معتبرة في العقد ونحوه ومعناها
- ١٦٧ لاحكام للارمة قد تكون مورعة

القطب الثاني

(في العبادات وعبرها من أبواب الفقه)

- ١٦٨ معنى العبادة بقول مطلق
- ١٦٩ البنية وما يعتز بها، ومروءتها
- ١٩٥ لبية في الأشياء المحمودة والوجوب
- ١٩٧ وجوب التحرر من الربا في لعمري
- ١٩٩ لو اجب أفصل من الدب غالباً
- ٢٠١ قول العبد والحر وما عر من ملار من
- ٢٠٦ المصداق، طبق على معنى حمه
- ٢٠٨ العبادات المشهورة - الطهارة
- ٢٠٨ الاستحسان وحصة
- ٢٠٩ رلة المجاسة بالماء ملحقة بالرحص
- ٢١٠ ما يحرم استعماله من المجاسة
- ٢١١ كل الاجسام على الطهارة الا ما استثنى
- ٢١١ كل لحدسه من صحة الصلاة
- ٢١٢ الحدث مانع من الصلاة المرتفع بالظاهرة
- ٢١٣ بعض أحكام الحصر
- ٢١٤ مما يستثنى من الاصول الكلية من الفروع الجريئة
- ٢١٥ الصلاة فصل لاعمال البنية
- ٢١٧ وجوب الصلاة عند دخول وقتها
- ٢٢١ يجب انحصار المسد في حرد بكرة كان أو معرفه
- ٢٢٢ لا يتعلق الامر والهي وأنهما لا يستقبل

٢٢٧	الأصل في الأسباب عدم تداخلها
٢٢٨	تعين فاتحة الكتاب في الصلوات الاختيارية
٢٢٩	وصف الفعل بالوجوب
٢٣١	قدعيا الشارع للعبادات بنهايات مخصوصة
٢٣٢	دلاله دليل على حكم لم يكف لا بعدم معارض
٢٣٣	تعارض الخاص والعام
٢٣٣	الأسباب تؤثر في مسبباتها
٢٣٤	يشترط في صحة الصلاة المولاه
٢٣٥	النوافل ركعتان ركعتان إلا الوتر
٢٣٥	فصل الصلاة في الكم والكيف
٢٣٦	ما يقضى من واجبات الصلاة بعد التلبس
٢٣٧	الصابغ في الجماعة
٢٣٨	وجوب تأخير المأموم عن الإمام
٢٣٨	بعض شرائط امام الجماعة
٢٣٩	وجوب قضاء الصلاة
٢٤٠	يعسر الترتيب في قضاء الصلاة
٢٤٣	فروع في قضاء الترتيب
٢٤٤	ما يتعلق بالركاء والشرائط في الحول
٢٤٥	لا تجتمع ركعتان في عين واحدة
٢٤٥	وجوب الفطرة على المفسر
٢٤٦	اعتبار الاتفاق في المذكي لا وجوبه
٢٤٧	معنى « الصوم لي وأنا أحرى به »

٢٤٨	معنى « من صام رمضان وُسَّعه بست من شوال »
٢٥١	مواقيت الحج والعمرة الزمانية والمكانية
٢٥٢	تجاوز غير محرم الميقات
٢٥٣	مكة المكرمة خير البقاع
٢٥٩	الفاضل بين مكة والمدينة وغيرهما
٢٦١	اقرار بعض الكفار على كفرهم
٢٦٢	السمود للصنم ومن يراد تعظيمه
٢٦٣	المتنقد في الكواكب أنها مدبرة
٢٦٤	وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
٢٦٥	مراتب الانكار ثلاثة
٢٦٨	في الثقة وتوابعها
٢٧١	محدثات الامور بعد عهد النبي « ص »
٢٧٢	تعظيم المؤمن بما جرت به العادة
٢٧٥	لكبر معصية
٢٧٨	حرمة الغيبة بنص الكتاب والسنة
٢٨٢	وجوب صلة الرحم
٢٨٦	اشياء يجب انفراد الابوين فيها
٢٨٩	ما ورد في تعظيم الام
٢٩٢	هل للابوين المسع من سفر طلب العلم
٢٩٦	الوجوه في ردحدم الحقوق
٣٠١	تقسيم الحقوق الى اقسام
٣٠٣	الحبر والحرر و تسجمن و لندل

- ٣٥ البناء على فعل الغير في العبادات
- ٣٠٦ الأصل عدم تحمل الإنسان عن امر بدون وجه
- ٣٠٧ البطلان والتمدد أحول أربعة
- ٣٠٨ اجتماع أمرين أحدهما وأعم ، صابط المدة
- ٣١٢ صابط متعلق للمعين ، ومعنى إليه
- ٣١٣ تقسيم لغيره إلى أقسام
- ٣١٤ الحلف بالله أو بأسمائه الخاصة به
- ٣٢٣ أسماء الله وصفاته ترجع إلى الذات
- ٣٢٦ كل يمين حولت مقتضاها فلا حنث فيها
- ٣٢٧ معنى الملك في التملكات
- ٣٣٨ أقسام الملك
- ٣٣٩ عند ثبوت السبب العملي غير انه صواب عدم التصرف
- ٣٤٠ الغالب في التملكات تراضي الناس
- ٣٤١ لا يجوز بيع بين الغرض واسمه موصوف
- ٣٤٤ الاجرة على الفصاء والاولى ولا فائه
- ٣٤٥ ما يجوز في ملك لا يهرأ
- ٣٤٦ لا يجوز تعدي بعبادته يعود على شرط
- ٣٤٧ كل عهده بعد عهده يعود في بين والاشهاد بطل
- ٣٤٨ بشرط خلافه ، عهده بعد مطلق
- ٣٤٩ كل شرط بعدم لعنه أو بأجره فلا أثر له
- ٣٥٠ كل عهده على غرض لا يفسد من الغرض
- ٣٥١ الأصل لغيره في مقرر

٣٥١	الأصل في العقود الملزوم إلا في مواضع
٣٥٣	الجمع بين عدس مختلفين حكماً
٣٥٤	وقت الحكم عند الانتقال أو الانكشاف
٣٥٧	ما يترتب على الفساد من العبادات والمعاملات
٣٥٨	لحقوق الاحتكام المحصنة بمقد البيع
٣٥٩	شرط كون لبيع معلوم العين والقدر والصفة
٣٦٠	بشرط كون المبيع مما يمول
٣٦١	كلما جاز بيعه جاز بيعه إلا مواضع
٣٦١	معنى المرور لغة واصطلاحاً
٣٦٣	الهي من المرور مختص بالمعاوضات المحصنة
٣٦٤	الاستثناء المجهول، ط
٣٦٥	ثبوت خيار المجلس لكل عقد بيع
٣٦٦	نقسم خيار بحسب الفور والتراخي
٣٦٧	كل خيار في عقد فله برهانه
٣٦٨	أنقسم لبيع، ط
٣٦٩	تحريم بيع ما يكال أو يوزن قبل القبض
٣٧١	نصرف المشتري فيما اختاره قبل قبضه
٣٧٣	الفرص هل هو عقد أو بيع
٣٧٤	تقسيم الاجل والتأجيل في الدين
٣٧٦	التوقيت بالالفط المشترك ولا برهانه
٣٧٦	كل ما يصح بيعه يصح رهنه والضمان في الرهن
٣٧٧	أنواع الحجر وأسائها

٣٧٨	الحجر على الضبي والسفيه لا يؤثر في الاسباب الفعلية
٣٧٨	وجوب مراعاة المصلحة على الولي
٣٧٩	معنى الدمة
٣٨٠	مورد الاجارة العين لاستيفاء المنفعة
٣٨٢	لطارىء في مدة الاجارة من الموالي
٣٨٣	ما جازت الاجارة عليه تجوز الجعالة عليه
٣٨٤	الامانة والضمان بيها
٣٨٥	الوديعة وهل هي عقد أو إيقاع
٣٨٦	الوكالة و نصائط بيها
٣٨٧	كل من صح منه المباشرة صح التوكيل
٣٩٠	التبرع بالوكالة
٣٩١	الوصية والوصية بالتدبير
٣٩٢	مائع الاموال تصمن بالقوات والتعريب
٣٩٣	المعتبر في الضمان يوم التلف مطلقا
٣٩٤	الضمان قد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل
٣٩٥	الاذن العام لا ينافي المسع الحاص
٣٩٦	من قدر على انشاء شيء قدر على لافرا به
٣٩٦	كل اقرار يعمل فيه بالمتيقن ويطرح المشكوك
٣٩٧	الاقرار بعد لاكار ولاسنة لمسغرق
٣٩٨	الاستثناء من النهي اثبات
٣٩٩	المقتبضة تفسر لمهم على الفور
٣٩٩	أبواع تعففت بالاعيان

٤٠	لتحقيق في المقدرات الشرعية
٤٠٠	ترتب أحكام على أساس يمكن اعتبارها في الحال والمآل
٤٠٤	بذ من أحكام النية
٤٠٩	تقسيم النكاح بحسب الماكح الى الاحكام الخمسة
٤١١	ما يحرم على الرجال من النساء
٤١٢	الحكمة في ارجحه الاربع دون مراد في السائم
٤١٣	ما يحرم النظر اليه يحرم منه
٤١٣	أنواع ولاية النكاح
٤١٤	لا يملك احدا امر الا في موضع
٤١٤	أمر يحرم معها وطىء الزوجة مع بقاء الزوجية
٤١٥	النكاح قد يكون سبباً في أشياء كثيرة
٤١٨	نقض الطهارة مع عيوبه الحشمة في العرج
٤٢١	أحكام تترتب على البكارة والنسب
٤٢٢	الشبهة وأنواع الشبه
٤٢٤	موارد انصاف المهر
٤٢٥	وجوب المهر مع التدخول
٤٢٨	ما يمكن فيه عراء الوطىء المباح عن المهر
٤٢٩	موارد سقوط المهر
٤٣٠	لا يجب بالوطىء الواحد الا مهر واحد
٤٣١	من يبد عقد النكاح
٤٣٣	مواضع لا يسمع فيها دعوى عنة الزوج
٤٣٣	الام أولى بالحضانة الا في مواضع

٤٣٤	عقبة لروحة عمر مقدرة تنقذ من حاص
٤٣٥	أسباب لفرقة في الكاح
٤٣٦	الطلاق وصيته
٤٣٧	الطلاق في الاحكام الخمسة
٤٣٨	انقسام الطلاق الى بائن ورجعي
٤٣٩	ما يشترط في العدة من العلم وغيره
٤٤١	كيمية النهار وبعض أحكامه
٤٤١	تقسيم الاسباب الى فعلية وقلبية
٤٤٢	فروع في تطهر
٤٤٤	تعلق العنق المسدود أو التطهر على معين
٤٤٥	ما يورث من الميت
٤٤٦	أسباب لارث ثلاثة
٤٤٧	شرائط الارث ومواضعه
٤٤٨	موصعون يتصور فيهما دور بولاء
٤٤٩	الجوانب التي يرثون ومساائل فيه
٤٥٠	مواضع الحب
٤٥١	ضابط القرب والبعد في الوارثين
٤٥٣	مراتب الارث بالنسب
٤٥٤	ابطال لتخصيب
٤٥٦	نظام لعول
٤٥٧	شرح حكمة « صار نساء »
٤٥٨	تقسيم الودائع الى ذي فرض وقرابة

٤٥٩	اجتماع القورات و ارد في الارث
٤٦٠	اجتماع هذه اقسام و اقسام في الوارث
٤٦١	مواضع الارث
٤٦٢	المحجب عن بعض الميراث
٤٦٣	المروص للمساهة في شرآن لكر *
٤٦٦	المناسفة وقسمة التركات
٤٧٠	فوائد في الحدود
٤٧٠	ما يغير العقل من المناولات
٢٧٢	الفرق بين احدى والتعريفات
٤٧٤	تقسيم القتل بحسب الاحكام الخمسة
٤٧٥	تقسيم القتل باعتبار سببه
٤٧٥	صابط بمعدوقسيمه
٤٧٧	القصاص وما يعتبر فيه
٤٧٨	مروع في القصاص
٤٨١	القصاص عن لدية
٤٨٢	كل من لم يشر نس له يضمن منه
٤٨٣	ما يعتبر في القود
٤٨٤	الحاققة وما تتحمل من اللدية
٤٨٥	كل جناية لا مقدار له بمها الارش
٤٨٦	اذا لم يعثر المحتهد على وجه مرجح
٤٨٧	القدر على يقين لا يعمل بالظن
٤٨٧	هل ينكر للاحتهد ينكر الوفاء

- ٤٨٨ اختلاف المجتهدين فيما يرجع للحس
- ٤٨٩ التعليل في العطلات وتعارض الامارتين
- ٤٩٠ الفرق بين الفتوى والحكم
- ٤٩١ ضبط ما يحتاج اليه الحاكم
- ٤٩٢ يجوز عزل الحاكم في مواضع
- ٤٩٣ يحوز للاحد بوليه آحاد التصرفات للحكمية
- ٤٩٤ دعور المقاصة مع قطع المدعي بالاستحقاق
- ٤٩٤ الفرق بين الثبوت والحكم
- ٤٩٥ الاستفاضة طرائق الى ثبوت احكام
- ٤٩٦ البدل لشده ولضعف
- ٤٩٧ لا يكفى المدعي به في مواضع
- ٤٩٨ مواضع لا يجب فيها الحضور عند الحاكم
- ٤٩٩ ضابط الحبس توقف استخراج الحق عليه
- ٥٠٠ ادعاء الحق على الغير
- ٥٠١ لا نظر في الدعوى لى حل المدعي والمنكر
- ٥٠٣ تحقيق معنى المدعي والمنكر
- ٥٠٤ تقسيم الدعوى الى اقسام
- ٥٠٥ كلما كان المدعى به حقاً فلا ريب في سماعه
- ٥٠٦ لا يحكم بالتكول على الاقوى
- ٥٠٨ البينة حجة شرعية
- ٥١٠ ايدى على اليقين والاثبات
- ٥١١ ليس بين شرعية الاحلاف وبين قول الافرار تلازم

٥١١	الحلف دائماً على القطع
٥١٣	كلما جازت الشهادة به جاز الحلف عليه
٥١٤	لا يجوز الحلف لاثبات مال الغير
٥١٥	هل اليمين كالإقرار أو كالبينة
٥١٧	للمن يمين شيء لا يكون لاثبات غيره
٥١٩	من يشرك فيه الشهادة والرواية ويعترقان فيه
٥٢٣	يعتبر في الشهادة العلم
٥٢٤	لا تسمع شهادة الكافر الا في الوصية
٥٢٧	تعديل الكائن من الذنوب
٥٢٩	الأصرار على الصفات من الذنوب
٥٣٠	التوبة بشرطها تزيل الكائن والصفات
٥٣٠	قبول قول المسلم عند الاخبار بأفعاله
٥٣٢	ما يذكره الشاهد من الاسباب
٥٣٣	في شيء من توابع القضاء
٥٣٤	بحث حول الفرعة
٥٣٧	القسمة ومعناها الشرعي

مصادر التحقيق

لقرآن الكريم

لا حصص ، للشيخ الفقيه المتكلم ابي عبد الله محمد بن محمد بن العمان .

طهران مكتبة الصدوق ١٣٧٩

احضري كبير ، باللغة التركيه استاسول

الاربعين ، للشيخ العارف الفقيه بهاء املة و ادب محمد بن الحسين العاملي .

مخطوط

الارشاد ، الشيخ الفقيه المتكلم ابي عبد الله محمد بن محمد بن العمان

بيروت ١٣٩٩ .

سد العده في معرفة الصحابه ، العلامة الرحلي عزالدين ابي الحسن شلي

ابن محمد بن عبد الكريم الجزري طهر - ١٣٤٢ .

الاشعثيات - الجعفریات ، لشيخ ابي علي محمد بن محمد بن الاشعث

الكوفي طهران ١٣٦٩ .

علام لوردى ، للعلامة أمين الاسلام أبى علي الفصل من الحسن الطوسي .
المجفف الأشرف ١٣٩٠ .

قرب المورد في اللغة ، للعلامة سعيد الحوري الشرنوبى الدينى طهران
١٣٤٢

الاكمال :كمال الدين .

الأمالي ، شرح لشفعة المحقق الفقيه المحدث الحسن بن محمد الطوسي .
طهران ١٣٠٠ .

مخار الأموار ، للعلامة محبى لشفعة المحقق الفقيه محمد باقر بن محمد
تقى لمجسسي طهران الطبعة الجديدة و تكمليه

لتفسير لسيبويه ، العلامة المعسر لأمم ناصر الدين عبد الله بن عمر انقاصي .
طهران ١٣٨٢ .

لتفسير لكسر ، للعلامة لحير لمفسر الكلامي بحر الدين لري مصر
تمهيد القواعد ، للعلامة الفقيه الشهيد الثاني ، مخطوط .

تهذيب ، لشرح الفقيه المحدث محمد بن الحسن الطوسي الحنف
الأشرف ١٣٧٧

الجامع الصغير ، للعلامة لسبوطي . مصر مصطفى البابي ١٣٧٣

الجعفرات لاشعبيت .

الحاصل ، لشرح المحدث الفقيه محمد بن علي بن الحسين بن بابويه
القمي . طهران ١٣٧٦ .

دائرة المعارف ، للعلامة محمد فريد وحدي . مصر ١٣٥٦ .

روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه ، للمولى العلامة الثقة الفقيه

المحدث محمد تقي بن مقصود علي المحلي الأول . قم ١٣٩٣ .

مسألة المحار ، للمولى ، المحدث شيخ عباس القمي . لمحف لاشرف

١٣٥٥

شرايع الاسلام في مسائل الحلال والحرام ، الشيخ الفقيه المحقق نجم

الدين جعفر بن الحسن بن يحيى المحقق الخلي . تبريز ١٢٨٤ .

شرح أصول لكافي ، للعلامة نفسه بمسكلم المولى محمد صالح لمريداني

طهران ١٣٨٢ .

شرح نهج اللاعة ، للعلامة مؤرخ الكلامي عر ادين عبد الحميد بن

هبة الله المدائني مصر ١٣٧٨

صحيح البخاري ، للمولى العلامة المحدث محمد بن اسماعيل البخاري ،

مخطوط .

علل لشرائع ، لشيخ تقي المحدث لصدوق ابن بابويه القمي المحف

الاشرف ١٣٨٥ .

عون حار لرضا ، للشح لاقدم المحدث الفقه الصدوق ابن بابويه

القمي طهران ١٣٧٧

النهضة ، للعلامة الحبير أبي لفرح محمد بن محقق ابن الدم طهران

١٣٩١ .

القاموس المحيط في اللغة ، للفيروز آبادي .

قرب الاسناد ، للشح المحدث لعلامة أبي لعدس عبد الله بن جعفر الحميري

القمي . طهران .

فضاء حقوق المؤمنين . للمولى الشيخ أبي عبدالله الحسين بن طاهر بن

الحسن الصوري . مخطوط .

القواعد والفوائد ، للمولى العلامة الفقيه الثقة الجليل الشهيد السيد محمد

ابن جمال الدين بن مكي العاملي . قم ١٣٩٦ .

لكافي ، للشيخ لعبد المحدث نفع لاسلام محمد بن يعقوب الكليني .

طهران دار الكتب الاسلامية ١٣٧٧ .

كمال الدين ونعمان نعمة ، للشيخ لاجل لمحدث لعبد لكسر لصدوق .

طهران ١٣٩٠ .

كمور الحقائق ، للمولى عبد الرؤف الماوي مصر في هامن الجامع

الضهير ١٣٧٣ .

مجمع لبحر بن ، للمولى لمحدث النعوي شح فخر الدين بن طريح .

طهران ١٢٧٧

مجمع البيان ، للشيخ مقرر أبي علي الفصل بن الحسن الطهرسي صيد

١٣٣٣ .

المحاسن ، للمولى الشح نفع الحليل أبي جعفر أحمد بن محمد بن خالد

الرفعي المحمد الأشرف ١٣٨٤

مرآة العقول ، للمولى العلامة محمد باقر المحاسني طهران ١٣٩٤ .

المصباح المير ، لعلامة نعوي الأديب أحمد بن محمد بن عبي المقرئ

القيومي . مصر ١٣٤٧ .

معاني الاحبار ، للشيخ لمحدث لصدوق ابن بابويه قم . طهران ١٣٩٧ .

معجم بسبب ، لعلامة المسبح الشيخ أبي عبد الله نفوس بن عبد الله

الحموي . لبنان .

المعجم للمعجمين ، للعلامة محمد فؤاد عبد الباقي . مصر ١٣٧٨ .

معجم اللغات في النحو ، للعلامة لأدب جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف المشهور بن هشام . مصر ١٣٧٢ .

لمعردت ، للعلامة لأدب لغوي أبي لغام حسين بن محمد أراغب لاصههسي . طهران ١٣٧٣ .

المقنع ، للشيخ ، فقيه المحدث أبي جعفر الصدوق ابن بابويه قم ١٣٧٧
المصنف ، للعلامة المؤرخ الفقيه المحدث عز الدين أبي جعفر محمد بن علي بن شهر آشوب . طهران ١٣١٧

المجند ، للعلامة اللغوي الأب لؤس معوف ليدوعي سروت .
من لا يحضره الفقه ، للشيخ الأندلسي جعفر محمد بن علي بن الحسن ابن بابويه ، قم ١٣٨١ .

وسائل لشعة ، للعلامة المحدث الحسن فقيه النزيل الشيخ محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن الحسين الحر العاملي . طهران ١٣٨٣ .







**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

NYU - BOBST



31142 01682 1327

BP144 .S914 1982 Read in French & English eds.



NYU

BOBST LIBRARY
OFFSITE